

من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين

لله الحمد والمنة على ان

الجلد الثاني

من

نزل الابرار من

فقه النبي المختار

للتعبير بالعلام والجر المقام المولى وحيد الزمان الحيد را بادی

تحت ادارة المولى محمد ابی القاسم البشارسی

طبع في مطبع سعيد المطابع الكائن في بلدة البنارس

سنة ١٣٢٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح هو عقد يحل الاستمتاع من المرأة قصد اوبالذات بشرط ان لا يمنع منه مانع شرعي فخرج الذكر والخنثى المشكل والوثنية والمحام والجنية وانسان الماء والوحش وقيل يجوز نكاح الجنية بشهود وكذا اخرج ما يفيد الحل ضمنها كشرأة للتسرى وهو حقيقة في العقد وعجاز في الوطى خلافا للاحناف فتكروحه الا بحرمة على الابن وان لم يقع الوطى بقوله تعالى ولا تنكحوا اباؤكم فضلا من نية الاب فانها تحل للابن خلافا للجمهور واما قوله تعالى فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فاريد بالنكاح الوطى بدل ليل الحديث الصحيح حتى تذوق عسلته ذيق عسلتك وهو مشروع لمن استطاع الباءة ويوجب على من خشي الوقوع في المعصية وقال شيخنا ابن حزم بفرضيته وبه قالت الاحناف اذا ملك المهر والنفقة وقيل ليس مؤكدا فبان بتركه وبثاب ان نوى تحصيله فان لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وقلة الاكل والاجتناب عما يتوى الباء واستعمال ما يصفقه فانه له مجاء ولا اثر عليه بتركه والتبتل غير جائز الا للجن عن القيام بما لا بد منه ويكره اذا لحاف الجور او تيقنه وقيل يحرم في الاخير وكذا ان كان حضور او غيبتها او خاف الاشتغال عن الطاعات او قصر المهر او ترك الجماع

وبدونه يبطل وقيل يكره في الحالين لعدم الاحتياج وخوف تشتت البال بكثرة العلل فاكادى له الفرج والتعرب اتفاقا وندب اعلان النكاح ولو بغير الدفوف واستعمال المرامير والتعنى ومن حرمه في النكاح والاعيا دوما اسم الفرج كالحنتان وغيره فقد اخطا والصحيح هو ان تقاس المرامير بالسومة في كل بلد على الدف الوارد في الحديث بل الظاهر يقتضي وجوب ضرب الدفوف في النكاح اذا قدر عليه فالذي يمنع منه هو لم يخض في مقاصد الشرع والا لفاظا الواردة في الاحاديث واما الاستدلال على تحريم استعمال المرامير في النكاح ومما اسم الفرج بقوله تعالى ومن الناس من يشترى لحوادث فاسد لان سياق الآية يدل على ان المنع مخفص بما اذا كان الغرض الاضلال عن سبيل الله فاما اذا لم يقصد الاضلال فلا سبيل الى المنع وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التحريض والترغيب للهوى في النكاح حيث قال فخلا لحواف انصار يعجبهم للهوى وقد سمع الغناء في نكاح الربيع بنيت معوذ بن عفره واه حين البخاري اقول وكذا استعمال الصفرة للعروس والمعرس واللباس عقد المهر والوراء والقاء وشحها في الاعناق وعلى الرؤس ونحوها ومن اصحابنا من شدد في مثل هذه الامور وزعم حرمته لاجل المشابهة بالكفار فلنا اذا جرى الامر المرسوم بين الكفار المتعلق بالمعاشرة كالاكل والشرب واللباس والزينة والزواج في المسلمين من غير تكليس ولم تقصد المشابهة ولم يرد النهي عنه صراحة فلا وجه للحرمه كسائر الالبسة والاقبية والنعال التي كان الكفار يلبسونها اولا ثم شاعت بين المسلمين نعم اذا ثبت النهي بالتصريح عن الشارع في امر من هذه الامور فلا شك في كونه محرما او مكروها ما ما سكنت عنه الشارع من انواع الاطعمة فالالبسة وطريق الاكل

والشرب واللباس والزينة فمغفور كل واحد له الحرية ان يختار فيه ما شاء وهذا
مخلاف امور الدين فان الاحداث فيها بدعة شنيعة محرمة مذمومة الا
اذا كان لها اصل من الشرع او دخلت في عموماات النصوص المحرمة عليها فالحفظ
هذا الكلام فانه مما دل فيه الاقدام وكذا ان دب تقدم خطبة قبله لا ولي ان يحطب
قاما لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خطب الناس قاعدا ولو خطب قاعدا لجاز وينبغي
ان تكون المرأة ودودا لودا بكر اذات جمال وحسب ودين ومال فان لم يوجد
كلها فيها فتقدم خات الدين على غيرها ولو كانت فوقها في الجمال والحسب والمال
وقال الفقهاء انه يندب كونه في مسجد يوم الجمعة بعا قد رشيد وشهود عدول و
الاستدانة له وقد ورد في الحديث ما يدل على استحباب كونه في المساجد فحسب
ويستحب النظر الى المخطوبة ولو بشهوة قبله فانه احرى ان يودم بينهما ولا بأس
لو وقع بغيره على صدرها او ظهرها ما يستر عن الاجانب هذا كله اذا رجا قبول النكاح
من جانب المرأة فلا يجوز ان ينظر الحايك او القصاب او الخشاش الى بنت الوزير
او السلطان لانه لا يزوج قبول النكاح منها وقال الاحناف يستحب كونها دونه
سنا وحسبا وعن اوصال وفوقه خلقا وادبا وورا عا وسجلا ويكره تزويج البنت الشابة
والجميلة بقبيلهم الشكل ولا دليل على هذا ولا بكرة الزفاف اي ارسال المرأة الى
زوجها واجتماع النساء فيه اذا لم يشتمل على مفسدة دينية كاختلاط الرجال
بالنساء ومد اعتبارهم بهم مما يودي الى الفتنة وكذلك لا يجوز ان تنظر النساء
من وراء الحجاب الى ما يقع بين العروس والحرس كما هو المرسوم بين النساء
الجاهلات بالهند ويتعقد بايجاب من جانب والقبول من جانب آخر اذا كانا

بصيغة الماضي كزوجت ابنتي او موكلتي منك ويقول الآخر تزوجت او قبلت
او كان احدهما بصيغة الماضي والآخر بالامر كقوله لولي الامر اة او وكما لهاردجني
فالمنة انت وليها او وكيلها فقال زوجت او قبلت او فعلت وقيل ينبغي
لفظ المتارع المبدأ بجملة او بنون او تاء اذا لم ينو الا استقبال وكذا ابا نام تزوجك
او جنتك خالبا ايضا والصحيح عندنا عدم الاعتقاد بهما كون اللفظ محتملا للوعد ولو
قال لآب البنت هل اعطينيها او ملكتنيها فقال اعطيت او ملكت ولو كان في غير
جلس النكاح بعدم اشتراط لفظ التزويج او النكاح في الايجاب عندنا وعند الاحناف
ينعقد اذا صدر هذا الكلام في مجلس النكاح ولو قال لها كوني زوجة لي فقالة
زوجت او قبلت او قال لها كوني امرأة لي فقالت زوجت او قبلت او فعلت
او قال لها يا عرسى فقالت لبيدك لا ينعقد لان توسط الولي شرط في صحة
النكاح والنكاح المرأة نفسها بغير ولي غير صحيح عندنا ولو كانت ثيبه او بالغه
وعند الاحناف ينعقد في هذه الصور كلها اذا كانت المرأة بالغه ولو قال
بين من أس س شادي كي يا بيا كيا بالهندية او آني ميومير يد بر بالا نكليزية
او بلسان آخر بالفاظ مرسومة للنكاح فيه وقال الولي منظور سه او اكسبيد
اي قبلت صح النكاح ولا ينعقد بقبول بالفعل كقبض مهر ولا بكتابة حاضر بل عا
بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر فتستولي الطرفين ويكفي
اسماع القبول منها للشاهدين ولا باقرار على المختار لانه ليس بانشاء بل اظهار
وقيل ان كان بمحض من الشهود صح كما يصح بلفظ الحمل وجعل الاقرار انشاء
ولا بتزوجت نصفك او ربعك او ثلثك بل لا بد من الاضافة الى الكل او الى

ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والباطن والرقبة اما الطلاق فلا يقع بالامانة
الى الظاهر والباطن والرقبة لانه مبغوض ودفعه مهما امكن مرغوب بخلاف
النكاح واذا وصل الايجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه فلو قبل الآخر قبله لم يصح
وشرط لصحة الايجاب القبول اذا كانا حاضرين اتحاد المجلس وان طال التجربة و
ان لا يخالف الايجاب القبول كقبول النكاح لا المهر نعم يصح الخطر زيادة قبلتها
في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا ويشترط العلم بمعنى الايجاب القبول
كما في البيع وغيره ويصح بلفظ تزويج ونكاح وما وضع لتمليك العين في الحال
فلا يصح بالشركة والوصية الغير المقيدة بالحال ويصح بلفظ هبة وتمليك و
صدقة وعطية مع جعل وكل ما تملك الزفاف ولا يصح بلفظ اجارة واجار
واعارة ووصية ورهن ووديعة ولفظ مصحف كيجوز بدل تزوجت نعم
لو اتفق قوم على لنطق بهذه الغلط وصدرت عن قصد كان ذلك وضع الجدل
فيصح به ولا ينعقد بتعاطي من غير تلفظ بالايجاب والقبول بخلاف البيع
وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر اذا كانا حاضرين الا اذا كان اصغر نكحتي
باشارته وكذا انكحتي باشارة الآخر من عن التلفظ وتخطب الكبيرة الى نفسها
والمتبر بصول الرضاء منها من كان كفوا لها وتخطب الصغيرة الى وليها بالجملة
لا بد لصحة النكاح من رضا العاقدين وتعيينها ولا شهاد والولى وخلو الزوجين
من الموانع المحرمة اما الكفاءة فليست شرطا لصحة النكاح بل شرط للزومه
ولذبتين كلام من هذه في فصل **فصل** في رضا العاقدين من ان رضا العاقد
يحصّل بالايجاب والقبول وفيه تفصيل كما ذكرنا وينبغي ان يكونا متبينين

فلا يصح ان تقدم القبول على الايجاب او تراخي عن الايجاب حتى تفرقا او تشاغلا
بما يقطع عنهما او يصح النكاح من لا يصح بكل لسان يودي معناهما الخاص ولو
كان غير عاجز عن الاتيان بالعربي وقالت الحنابلة بشرط ان يكون عاجزا عنه
ولا يصح ايجاب ولا قبول اذا كانا حاضرين بالكتابة ولا بلاشارة المفهومة
الا من اخرس فيصمان منه بلاشارة المفهومة لرضاه بالجملة لا بد لصحة النكاح
من رضا زوج مكلف ولو كان رقيقا كان السيد لا يملك اجباره على النكاح ولو كان
الزوج غير مكلف فلا بد ان يجبره لا للجد فان لم يكن اب فللمهاكم وقيل لوصيه
فان لم يكن فالهاكم ولا يصح من غيرهم ان يزوجه غير المكلف ولو رضی وكذلك
لا بد من رضا زوجة حرة عاقلة ثم لها تسع سنين باكرة كانت او ثيبية ولا يجوز
للأب اجبارها وان زوجها وهي كارهة فلها الخيار فان كانت اقل من تسع سنين
وزوجها ابوها بالاجبار او جد لها اولى آخر فلها الخيار اذا بلغت تمضي النكاح
او تفسخه ويجوز لكل ولي تزويج يتيمة بلغت تسعا باذنها لا من دونها اجار
الا للاب او وصيه واذن الشيب الكلام الا اذا كانت خرساء فيكفي باشارتها
المفهومة لرضاءها واذن البكر صاتها وضحكها وبكاؤها بصوت او بلا صوت و
قيل بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا نادى لرد اسواء استاذنها والولى الا قرب
اذا ابعد عند غيبة الا قرب وشرط في استئذنها تسمية الزوج على وجه
تقع به المعرفة ويجبر السيد ولو كان فاسقا عبده غير المكلف وكذلك امته
ولو كانت مكلفة بكرة او ثيبيا **فصل** في تعيين الزوجين لا بد لصحة النكاح
من تعيينهما فلا يصح ان قال الولي زوجتك بنتي وله بنات غير هاد وكذلك

لا يصح ان قال قبلت نكاحها لا بنى وله غيره حتى يميز كلا منهما باسمه
او صفته التي لا يشارك فيها غير من اخواته او اخوته كقوله الكبرى او
او الوسطى او البيضاء او الحمراء او السوداء او الكبيرة او الصغيرة او الابيض
او الاسود **فصل** في الاشهاد لا ينعقد النكاح الا بشهادة ذكرين مكلفين
عدلين من غير اصلي الزوجين وفعهما ولو كانا ضريبن او عبد بن او محمد
في قذف ثم تابا او عذ دين بشرط ان يشهد الشاهدان معا ولو
شهد واحد بعد واحد فلا يجوز وقيل يجوز اذا اعلنا ذلك وهو قول الك
بن السنن وقيل يجوز شهادة رجل وامرأتين في النكاح وقيل لا يشترط
الاشهاد لان الاحاديث التي تدل على اشتراطه كلها ضعيفة ولنا ان
الامة تلتفتها بالقبول وعليها العمل من النبي صلى الله عليه وسلم الى الآن فالصحيح عدم
جواز النكاح بغير الاشهاد اما شهادة اصلي الزوجين او فعهما فقد اختلف
فيه فلم يجوزها الحنابلة وجوزها الاحناف الا انهم قالوا لا يثبت النكاح
بشهادة الابن والاب اذا انكر الآخر وقالوا انه يصح نكاح مسلم ذمية بشها
ذميين ولو عاقلين لدينها وان لم يثبت النكاح بهما مع انكاره ولو
امر الاب رجلان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل او امرأتين ان
كان الاب حاضر اجاز عند الاحناف لان الوكيل صار بمنزلة الشاهد مع
الاب والا لا داماعندنا فلا يجوز في الحالين لانه لا يبد لصحة النكاح
عندنا من شهادة ذكرين مكلفين عدلين والمراد بالعدل من ظاهرة
العدل فيجوز شهادة المستورين وقالت الاحناف يجوز بشهادة فاسقين

ولو زوج ابنته البالغة العاقلة بمحض شاهد واحد لم يجز النكاح عندنا
ولو كانت الابنة حاضرة وجاز عند الاحناف وكذا في تزوج المولى عبده البالغ
بحضته وحضرة رجل واحد ولو اذن له فعقد بحضرة المولى ورجل مح ولو
تزوج بشهادة الله ورسوله لم يجز النكاح بل قال بعض الاحناف انه يكفي
لانه جعل الرسول صلعم عالما غيب مع انه لا يعلم الغيب الا الله **فصل**
في الولى لا ينعقد النكاح الا بولى النكاح النبي صلعم وشرط فيه الذكورة فالمرأة
لا تكلم المرأة والعقل والبلوغ والحرية واتفاق الدين فلا يكون للكا فر
ولاية على مسلمة واختلفوا في ولاية النصارى على المجوسية فقول له ولاية
عليها لان الكفر مسلمة واحدة وقيل لا واستثنى منه امة كافر لمسلم فان
للمسلم ولاية عليها وكذا السلطان والعدالة الظاهرة واستثنى منه السلطان
والسيد فلا يشترط فيهما التزويجهما العدالة والرشد وهو معرفة الكفر
ومصالح النكاح فمن لا يراعى مصلحة المرأة وقصد افسادها سقطت ولا يصح
ان كان واضلا والولى هو الاقرب من العصبة واهل الفرائض وذوى الارحام
ومن العصبات المعتق وعصبته ان لم توجد عصبة النسب من مات من اكد
سقطت ولايته فلا تثبت لوصيه خلا فالملك فالاباء والا يناء اولى من غيرهم
ثم الاخوة لا يوين ثم الاخوة لا ب اولام ثم اولاد البنين واولاد البنات ثم
اولاد الاخوة واولاد الاخوات ثم الاعمام والاخوال واذا اجتمع الاب
والابن فالاب مقدم عليه وهو قول امامنا احمد وقيل الابن وابنه مقدم
على الاب ولو اجتمع الجد والابن فالابن قدم الجد وقيل يقدم الابن وابنه واذا

اجتمع الجسد والآخر قدم الجسد فالجسد اولى من جميع العصابات غير الاب واذا اجتمع
 احدهما اذ كان اولا هم اقربهم للجسد مع الاب ثم ان لم يكن من العصابات النسبية
 او الولاية وذوى الفروض وذوى الارحام احد فالولاية للسلطان او نائبه وانما
 او ذى سلطان فان عدم الكل وكلت من يزوجهما ووزوجهما اولى الا بعد مع وجوب
 الاقرب بلا عذر لم يصح النكاح والا صح وقيل يتوقف على اجازة الولى الا قرب
 ومن العذر غيبية الولى مسافة قصر او تجهل المسافة او يجهل مكانه مع قربه
 او يمنع من بلغت تسعا كفوا رضى به **يعني** يعضل واذا انتاجر الاولياء
 سقطت ولا يتهمو ثبتت للسلطان واذا كان الولى غائبا وترضى المرأة ومن
 يريد الزواج بالا انتظار لعدومه فذلك حتى لهما وان طال المدة اما مع
 عدم الرضاء فلا وجه له لا يجاب الا انتظار **فصل** في التوكيل يجوز التوكيل
 في النكاح فلكل واحد من الزوجين ان يوكل لعقد النكاح ولو واحد او لو قالت المرأة
 لوليها زوجي بمن دأيت فزوجهما من نفسه او ممن اختار له منها ذلك ووكيل
 الولى يقوم مقامه وله ان يوكله بدون اذنها فيثبت له من الحق ما كان
 للولى ويبقى حق المرأة على حاله ويشترط في وكيل الولى ما يشترط فيه ويصح
 توكيل لفاسق في القبول كسلم وكل النصرا في قبول نكاح زوجته الكتابية و
 يصح التوكيل المطلق لقوله لو كيله زوج من شئت وبتقييد بال كفو ولا يملك
 ان يزوجهما من نفسه من غير اذن الموكل وكذلك يصح التوكيل المقيد بزواج
 زيد او زوج هذا ويشترط لصحة النكاح مع وجود التوكيل في الايجاب
 والقبول او في احدهما قول الولى لو كيل زوجي او قول وكيله لولى زوج زوجت فلانة

فلانا او زوجت فلانة لفلان ويشترط قول وكيل الزوج قبلته لموكل فلان او قبلته
 لفلان ولا يصح ان لم يقل لفلان في الاصح ووصى الولى في النكاح بمنزلة فيجب من
 يجبره من ذكر وانثى وان استوى وليان فالكثير في درجة صح التزويج من كل واحد ان
 اذنت لهما فان اذنت لاحدهم تعين ولم يصح نكاح غيره وقيل يبقى موثقا على اذنته
 ومن زوج بحضرة شاهد من عبدة الصغير بامته او زوج ابنه بنحو بنت اخيه
 او وكل الزوج الولى او عكسه او وكلا واحد اصح للوكيل ان يتولى طرفي العقد ويكفى
 قوله بحضرة شاهد من زوجت فلانا فلانة او تزوجهما ان كان هو الزوج وقالت
 المتبالة يستثنى من ذلك صورتان الابنت عمه وعتيقته المجنونتين فيشترط
 لصحة النكاح اذا اراد ان يتزوجهما ولى غيره او حاكم من قال لامته اعتقتك
 وجعلت عتقك صد اقل عتقت وصارت زوجة له ان توفرت شروط النكاح
 وهي ان يكون الكلام متصلا وان يكون بحضرة شاهد من فلو قال باعتقتك وسكت سكنا
 يمكنه الكلام فيه او تكلم بكلام اجنبي ثم قال وجعلت عتقك صد اقل لم يصح النكاح
 لانها صارت بالعق حرة فيحتاج ان يتزوجها برضاها بصد اقل **فصل**
 في خلو الزوجين عن الموانع وهي تدكر في باب المحرمات بان لا يكون بهما ادب احدهما
 ما يمنع التزوج من نسب او سبب كزناح ومصاهرة واختلاف دين يمنع صحة
 النكاح كمشركة او كونهما في عدة او كون احدهما محرما لقوله ع لا يتكلم المحرم ولا يستلم
 خلافا للاختلاف **فصل** في الكفاءة هي ليست شرطا لصحة النكاح بل شرط
 للزومه فيصح النكاح مع فقدها لكن لمن زوجت بغير كفوان تقسم نكاحها ولو كان
 الفسخ مراضيا لم ترخص بقول او فعل كما لو ملكته عالة بانه غير كفو وكذا لا يملك

كلهم القريب والبعيد الفسخ حتى من يحد ث منهم بعد العقد ولو سخطت او فسخ
بعضهم فلن لم يرض الفسخ ويملكه الا بعد مع رضا الاقرب وقال ابو حنيفة اذا
زوج بعض الاولياء بغير كفوف رضاها فليس له قيمة الا ولياء الاعتراض وليسقط
برضاها ولو زالت الكفاءة بعد العقد فلها فقط الفسخ دون اوليائها اعتقدها
تحت عبد والكفاءة معتبرة في الدين والخلق فقط فلا يكون الفاجر ولا الفاسق كفوا
لضعيفة عدل وقيل في الصناعة ايضا فلا يكون الحائك والمجسم والزبال و
النقاط كفوا لهن من هو صاحب صناعة جلييلة كالتاجر والبراز والكاتب الطابع
وقيل في المال ايضا فلا يكون المعسر كفوا للموسر وليس مولى تقوم كفوا لهن وقيل
في الحرية ايضا فلا يكون العبد كفوا لحرته وقيل في النسب ايضا فلا يكون العجعي كفوا
لحرية والعرب اكفاء بعضهم لبعض واستثناء بنات فاطمة مما لا دليل عليه فخر
اكفاء لهن وكذا اسائر العرب وكذا اهل العم اكفاء بعضهم لبعض ولا تعتبر فيهم الكفاءة
بالنسب لانهم ضيعوا نسبهم وقيل في البراءة عن العيوب ايضا فلا يكون المبروص
والاعرج والمجنون ومديم الخلق كفوا للسليمة جميلة ويحرم على ولي المرأة
تزوجها بغير كفوف رضاها ويفسق به الولي **فروع متعلقة** يجوز
النظر الى خرج الزوجة والامة ومملوك المرأة محرم لها فيجوز نظره اليها ولا يصح
نكاح الصبي والسفيه وقيل يصح موافا على اجازة الولي ولا يجوز للمرأة ولو كانت
بالغة او ثيبمة ان تعقد النكاح بنفسها وقال ابو حنيفة لها ان تزوج بنفسها
وان توكل في نكاحها ولا اعتراض عليها الا ان تضع نفسها في غير كفوف رضاها
الولي عليه وقال ابو ثور لها ان تزوج باذن وليها اذا طلب العبد بيعه والواك

فهل يجبر المولى على ذلك قال ابو حنيفة ومالك لا يجبر وقال احمد يجبر وعن الشافعي
ولا نكاح المذمومين واذا قال الولي انكحتك او زوجتك فقال الزوج قبلت فعند
الثلاثة ينعقد وقال الشافعي في احد قوله لا ينعقد حتى يقول قبلت هذا النكاح و
يحرم الخطبة في العدة الا بالكناية والاشارة وكذلك الخطبة على خطبة مسلم
اخر حتى ينقطع الاول قالوا لا اعتبار بالنسب والصناعة في الكفاءة فاشرف الانساب
نسب قریش ثم اشرف الاشراف بنوها ثم وفضل الصنائع صنعة العلم والكتابة
ونكاح غير الولي باطل عندنا وعند الاحناف فضولي يتوقف على اجازة الولي اما
نكاح الفضولي فهو صحيح عندنا فلا حاجة الى تجديده الا يجاب والقبول وكذلك
عند الاحناف فاذا اجاز من وقع فضوليا عنه صح مثلما زوج زيد ابنته البائع العا
يامرأة بلا اذنه واجاز ولي الامراة والا بن غائب ثم رجع بعد سنين واجاز النكاح
فلا حاجة تجديده الا يجاب والقبول عندنا وكذلك عند الاحناف اذا اجاز الابن ثم
النكاح والزواج ادخل في استحقاق الوطى فيجوز له الوطى كيف شاء ومتى شاء وحين
شاء ما خلا البهيم ولا يجوز للمرأة ان تنكح عن الاستمتاع بها باى نوع شاء
كالاستمتاع بالفرجة او الوطى من الدبر الى القبل ولا يلزمها التمكن عن نفسها في
غير خلوة او في حالة الحيض او النفاس ولا يجوز للزوج طلبه منها في هذه
الحالة لان المسترحين الوطى اكده واختلقوا في جواز التعري والصحيح جوازه
مع كراهته ولا يكره الكلام حاله الجماع وتشهد الحاجة ما ورد في الحديث **الحديث**
عنه ونسبته الخ مع تلك آيات يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته
الاية ويا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وآية ويا ايها

الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا مسديدا الآية يقرأ قبل العقد قائما ولو
قوا قاعدا اجاز كما مر ويستحب للحاضرين ان يقولوا للمهر بعد العقد بركات الله
لك وبارك عليك وجمع بينكما بخير وقال رجل آخر من وجبتي ابتلاك فقال
الآخر زوجت اذ قال نعم عجيبا له لم يكن نكاحا ما لم يقل الموجب بعده قبلت كان
استحبار وليس بعقد ولو غلط وكيلها بالنكاح في اسمها ادا سم اسمها بخير حضور
لم يصح العقد ومخبرها ان شاء اليها صح وكذا الوطء الاب في اسم ابنتها
اوله يتنان واداد تزوج الكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى صح للصغرى
لو بعث مر يد النكاح اقواما للخطبة فزوجها الاب او اليه بمحضتهم صح فيجعل
المتكلم فقط خاطبا والباقي شهودا ولو قال زوجتني ابتلاك على ان امرها بيدك لم
يكن له الامر لانه تفويض الطلاق قبل النكاح ولو وكل احد ابان يزوجه فلانة لمكان
فزاد الوكيل في المهر لم ينفذ ولو لم يعلم حتى دخل بها فلها مهر المثل ولو تزوج بشها
الله وسوله لم يحجز وقيل يكفر لانه اثبت علم الغيب للرسول صلعم مع انه
لا يعلم الغيب الا الله وهل يجوز الاعتراض للقاضي او الحاكم اذا كان دليلا في غير
الكفو فقبل نعم لان له ولاية حين فقد الاقارب النبوية والولاية وقيل لا
لانه لا يلحقه غضاظة بذلك وكذلك اختلفت في ذوى الارحام والام والحق ان
لهم الاعتراض خلافا للاحناف ولو تعدد الزوج للبكر فزوجها احد هما بزنا وكذا
بعموم معاملة يكن سكوتها اذ نادوا قالت بعد موته زوجني ابني بامرئ وانكرت
الورثة فالقول لها نكحت وتعد ولو قالت بغير امرئ لكنه بلغني ورضيت
فالقول لهم لعدم انعقاد النكاح بلا اذن عندنا ولو اساذن الولى التزوج بمهرها

من زيد فقالت غيره اولى منه فهو رد سواء كان قبل العقد او بعده ولو زوجها
لنفسه فان اساذنها قبل العقد فسكوتها رضا وان لم يستاذنها لم يصح العقد
وان اجازت بعده باللسان لانه فضولى من جانب فلا يتولى الطرفان
ولو اساذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكتت لا يكون سكوتها رضا وقيل
يصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يحجز بالا اتفاق لبطلانه
من الاول عندنا وعند الاحناف لبطلانه بالرد وقال الاحناف يستحب
تجديد النكاح عند الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند فجاءه السماع
وهذا مما لا دليل عليه لانه لا يصح النكاح عندنا من غير استينان كما مر
فاذا اذنت فلا حاجة الى التجديد ولو اساذنها في معين فسكتت وكل من زوجها
من سماء اجاز ان عرت الزوج لان وكيل الولى صحيح وهو ليس بوكيل ولا يجوز للوكيل
ان يوكل آخر بلا اذن ولا بد لصحة الاستينان من ان تعلم بالزوج والا لا مالم
تفوض له الامر ولا يشترط لصحة النكاح العلم بالمهر وقيل يشترط ولو زوج الولى
البكر محضرتها فسكتت صح في الاصح ان علمت الزوج ولو اساذنها اجنبى فسكتت
لا يكون سكوتها اذنا ولا يصح النكاح ولو صرحت بالرضا متكلمة لان الولى
شرط عندنا لصحة النكاح ومن زالت بكارتها بوثبة اودس ورجحى او جراحة
او نفس او مرض ففى حكم البكر بخلاف من زالت بكارتها بزنا ولو لم يتكرر ولم
تعد فانها في حكم الشبهة ولو قال الزوج للبكر البالغة بلغاك النكاح فسكتت وقالت
بل ردوت ولا بينة لهما على ذلك فالقول قولها بيمينها ولو برهنها فبينتها
اولى الا ان يبرهن على رضاها او اجازتها وكذلك اذا قال للشيب البالغة

بلغت النكاح فرضيت وانكوت كما لو زوج البكر ابوها بالجبر اعماعدم بلوغها
 فتالت انا بالغة فالقول قولها اذا بلغت تسع سنين ولو برهنا فبينة البلوغ اولى
 وكذا الاختلاف بعد زمان البلوغ او حالة البلوغ فالقول قولها ولو زوج الاب
 بكر او صغيرة او صغيرا بالايجاب وعرف منه سوء الاختيار بحانة وقفا او عرفت
 سفاهته فلا يصح النكاح كما لو كان سكران فزوجها من فاسق او شريرا او فقيرا او ذميا
 دينة اما اذا لم يعرف منه ذلك يصح نكاحه ولو بغير فاحش في المحرم بنقصان او زيادة
 او بغير كفو غير انه يثبت لها الخيار اذا بلغت ولا يصح انكح غير الاب صغيرا او صغيرة
 بغير فاحش او بغير كفو وكذلك بغير المثل ايضا عندنا ما عندنا من نكاح في الاب
 ولها خيار الفسخ بعد البلوغ ولو بلغت وهو صغير وطلبت الفسخ ففرق بينهما ثم
 الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عد الطلاق وان من قبله فطلاق ولا يكون
 سكوت البكرة اذا اذا اسكتت بعد ذلك للحقة لسعال او العطسة وخيار الصغير
 والصغيرة اذا بلغا لا يبطل بالسكوت بلاصريح رضا او دلالة عليه كقبلة ومسرود
 دفع مهر او قبوله او تمكينها للزوج ولا بقاءهما عن المجلس ولو ادعت التمكن كرها
 صدقت باليمين وليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته
 له ولو زوجت صغيرة نفسها ولا ولي ولا حاكم ثمه فالنكاح باطل قال الاحناف
 توقف ونفذ بلجازتها بعد بلوغها ولو زوجها وليان مستويان قدم السابق فان لم
 يذرا ودقعا معا بطلان وان زوجها الولي الا بعد ثم رجوع الا قرب لا يبطل تزويجه
 السابق بعودة وولي المحبونة الاب ثم الابن وقال الاحناف الابن معقلا
 فيها على الاب اما التصرف في المال فلا بل اتفاقا ولو اقر ولي صغير او صغيرة اداق

وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح وانكره ولم يتقدم لانه اقر على الغير بخلاف
 مولى الامة حيث ينفذ اجماعا لان متانم بضعها ملكه ولو اقر الولي حالة صغرها ولم
 ينكر بعد البلوغ ينفذ اتفاقا كما اذا شهد الشهود على النكاح بان ينصب القاضي خصما
 عن الصغير حتى ينكر فيقام البينة عليه او يدرك الصغير او الصغيرة فيصلقه او
 يصدق الموكل والعبد ولا يجوز للولي النكاح المحبون والصغير اما النكاح بنته الصغيرة
 او الكبيرة المحبونة يجوز ولهما الخيار بعد البلوغ او افاقة والكفاءة تعتبر من جانب
 الرجل لان الشريعة المصلحة تالي ان تكون غراشا للذي الفاسق لا من جانبها وقيل
 من الجانبين والكفاءة حق الولي لا حقها ولو زوجها برضاها ولي يعلموا بعد دم
 الكفاءة ثم علموا انهم الخيار كما اذا شرطوا الكفاءة او اخبر بها الزوج وقت العقد
 فزوجها على ذلك ثم ظهر انه غير كفو والمسلم بنفسه والمعتق كفولن ابوها مسلم
 او حر ومعتق ومهملرة الاصل خلافا للاحناف وكذا معتق الوضع لمعتقة الشريف
 خلافا لهم والمرئ اذا اسلم فهو كفولن لم يرتد ولا تقبل الكفاءة بين الذميين ولا
 يضرنزال الكفاءة بعد العقد ان كانت حاصلة عند ابتداء العقد فلو كان وقت
 العقد صلحا ثم فجر لم يفسخ النكاح وقال الاحناف لو كان دياغا ثم صار تاجرا فان
 بقى عامه لم يكن كفوا والا وعدت نالا اعتبارا للحرمة والصنعة وقد امة الحرمة
 في الكفاءة كما مر حيث امر النبي صلى الله عليه وسلم بنبي بياضة بالنكاح الى هند وهو كان حجاجا والكم
 زيد بن حارثة بن زبيب بنت جحش القرشية ورواج اسامة بن زيد بفاطمة بنت
 قيس القرشية وزوج عبد الرحمان بن عوف بلالا باخته وزوج ابو حذيفة انية
 اخيه بسام مولاه وكذلك اولاد الاماء الكفاء لمن امهاهرة الاصل فان امامنا

زين العابدين امه شهي باؤنبت يزجر دوامنا موسى الكاظم امه ام ولد اسمها
 حميد تو اما منا على الرضا امه ام ولد اسمها تكتمة واما منا على بن محمد الجواد امه ام ولد
 اسمها خيزران وقيل ربحانة واما منا على بن محمد الهادي والعسكري امه ام ولد اسمها
 سمانة واما منا الحسن بن علي الملقب بالزكي امه ام ولد اسمها سوسن واما منا محمد
 بن الحسن الملقب بحجة الله والمهدي امه ام ولد اسمها زجب مع ان هؤلاء الائمة
 كلهم من اشرف الاشرف وليت شعري بما يقولون ان اولاد الائمة لم يلدت كقولهم
 الحرام مع ان المسلمين كلهم اولاد الائمة فان سيدتنا هاجر كانت امه ولد من بطنها
 سيدتنا سماعيل والحرب كلهم من اولاد اسماعيل القروي كقولهم كذا اب العكس ولو
 كفت المرأة باقل من مهرها بلادي فالتكاح باطل من اصله عندنا وقال الاخناف للولي
 العصبية الاعتراض حتى يتم مهر مثلها او يفرق القاضى بينهما دفع المهر ولو بطل المهر
 قبل تفرق الولي قبل الدخول فلا يصح الطلاق ولا يكون لها شيء كونه التكاح باطلا
 وعند الاخناف لها نصف المسمى اما لفرق الولي بينهما قبل الدخول فلا شيء لها
 عندهم ايضا وان بعدة فلها المسمى عندهم كاملا وعندنا لا شيء لها وكذا الوصات
 بعدهما قبل التفرق فليس للولي مطالبة لشيء من المهر ولو امر به بتزويجه امره فزوجه
 امه نقد وقيل لا يصح وان في بعض الاخناف بعد المصحة وهو المختار ولو زوج بنته
 الصغيرة او مولاة جازا او امره بمعينة او ميرة او ماله فخالفت او امرته بتزويجها لم
 يمين زوجها فيكون له ان ينفق او لا في عقد من امره امراة امراة في عقد واحد لا ينفذ بل يبطل
 وعند الاخناف يجوز للامراة ان يجيزها او احدها ولو في عقد من امره ان ينفذ الثاني وقال الاخناف
 يتوقف الثاني على اجازة الامر ولو امره بامرأتين في عقد فزوجه واحدة او اثنتين في عقدين جازا

قال لا تزوجني الا امرأتين في عقد او عقدتين وخالف الوكيل لم يجز ولا يتوقف
 الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود من نكاح وبيع وغيرهما بل يبطل
 الايجاب ولا تحقه الاجازة اتفاقا ويتولى طرفي النكاح واحد بايجاب يقوم مقام قبول
 في خمس صور كان كان وليا او وكلا من الجانبين او اصيلا من جانب ووكيلا من آخر
 او وليا من آخر او وليا من جانب ووكيلا من آخر ولا يجوز لو كان فضوليا ولو من جانب
 ونكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف عند المحققين من اصحابنا وقال بعض اصحابنا
 انه باطل وقال الاخناف موقوف على الاجازة كنكاح الفضولي فانه موقوف وقيل باطل
 ولا يجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمه الصغيرة من نفسه اما له ان يزوجه الكبيرة بطل
 الاستيذان وكذا لا يجوز للمعتق بالكسر والحاكم والسلطان النكاح الصغيرة بانفسهم
 وكما من غيرهم وقال الاخناف لابن العم ان يزوجه بنت عمه الصغيرة من نفسه
 فيكون اصيلا من جانب ودايا من جانب كما الوكيل الذي وكلته ان يزوجه من نفسه
 فان له فذلك فيكون اصيلا من جانب ووكيلا من آخر بخلاف ما لو وكلته بتزويجها
 رجل فزوجه من نفسه فانه لا يجوز كما امر لانها نصبت من وجلا متزوجا وكذا او وكلته
 ان يتصرف في امرها او قالت له زوج نفسي من شئت ولو وكله بغير مسمى فزاده
 نقص لم يجز ويبطل النكاح وعند الاخناف يتوقف على رضا الموكل وحكم رسول الوكيل
فصل تزويج الام وهي الوالدة والحيدة من كل جهة اي الاب والام وان علت و
 البنت ولو كانت من زنا او شبهته وهو الحق لا طلاق قوله تزويجكم وقيل محل له بغيره
 من الزنا لان الحرام لا يثبت به الحرمة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحرام لا يحرم المصاهرة
 والفسخ ويكفي في التحريم ان يعلم انها بنته ظاهر او ان كان النسب لغيره وبنت الولد

ذكر كان ادا نثى وان سفل ابوها والاخت من كل جهة اى سواء كانت شقيقة اولا
 اولاد وبنيت الاخت وولدها ذكر كان ادا نثى وبنيت كل اخ سواء كان شقيقا اولا
 اولاد وبنيت ولدها ذكر كان ادا نثى والعم من كل جهة وبنيت ابنته وان علت ابها
 عمته فان كان الم لا بن فبنيت عمته ابنته وان كان الم فبنيت عمته ابنته وان كان الم فبنيت عمته ابنته
 داخله في عاتقه كما دخلت عمه ابنته وعماته والخاله من كل جهة اى اخت امه وام
 آياؤه وان علت وامخاله العمه فان كانت العمه لا بن فبنيت عمته ابنته وان كانت العمه لا بن
 فبنيت عمته ابنته وان كانت العمه لا بن فبنيت عمته ابنته وان كانت العمه لا بن فبنيت عمته ابنته
 لا بن فبنيت عمته ابنته وان كانت العمه لا بن فبنيت عمته ابنته وان كانت العمه لا بن فبنيت عمته ابنته
 او شبيهته لما قد من امن اطلاق النصف وقيل لا حرمة اذا كانت القرابة بزنا
 بالرضاع ولو محرما كن غصب امرأة على ارضاع طفل ما يحرم بالنسب فتحرم زوجة
 ابنته وولده من رضاع كن نسب الا انه لا يحرم على الرجل ام اخيه من رضاع ولا
 اخت ابنته من الرضاع فكل كما تحمل بنت عمته وبنيت عمه وبنيت خالته وبنيت
 خاله وكذلك تحمل له عمه العمه لا بن اى اخت زوج الحدة واخت زوج الام
 واخت زوجة الجد الفاسد اى خالة خالة ابنته وعمه عمه امه الا شقاء اولادى
 الام والثانية لا بن ويحرم ابدا بالمصاهرة اربع ثلاث محرم والعقد الاول زوجة
 ابنته وان علا والثانية زوجة ابنته وان سفل والثالثة ام زوجة وان علت من
 نسب او رضاع وقيل لا تحرم بمجرّد العقد بل بالدخول بالبنت فان وطئها حرم
 عليه بنتها ايضا وبنيت ابنتها لا تكون الحرة في كل ما ذكر بالوطى الحرام لانها

لا توفى تحريم المصاهرة فلوزنا بامرأة تحمل له امها وبنيتها وكذلك لو زنا ابنته
 بامرأة تحمل لابنته وكذلك لو زنا ابنته بامرأة تحمل لابنته خلافا للجمهور وعندهم
 ايضا لا حرمة الا بالوطى في قبل اولى او ذواته كان غيب ابن عشر في بنت تسع
 فلو دخل ابن ست سنين حشفته في فرج امرأة او دخل الكبير حشفته في فرج
 بنت سبع سنين لم يوفى تحريم المصاهرة وكذلك يشترط عندهم ان يكون
 الواطى والموطوءة خديين فلو اوطى الرجل حشفته في فرج ميتة او دخلت
 امرأة حشفة ميتة في فرجها لم يوفى تحريم المصاهرة ولا يوفى التحريم
 اللواط فكل من لا يوطئ بامرأة او بامرأة بغيره كذاك المس أو الثقيل بشهوة
 او المباشرة الفاحشة اذ النظر الى العروج او الذكر بشهوة خلافا للاحنان في الثاني بخلافه
 احمد بن حنبل رحمه الله عنده في الاول ولا تحرم ام زوجة ابنته ولا بنت زوجة
 ابنته وكذلك لا تحرم ام زوجة ابنته ولا بنت زوجة ابنته ويحرم الجمع بالنكاح
 الصحيح او طيما يملك ولو في عدة من طلاق بائن بين الاختين سواء كانتا من
 نسب او من رضاع حرتين كانتا او امتين او حرة وامه قبل الدخول او بعده
 وبين المرأة وعمتها وخالتها وان علت كل جهة من نسب او رضاع وبين
 خالتيه وعمتيه او عمه وخاله وصورة الجمع بين خالتيه ان يتزوج كل
 من رجلين بنت الاخر وتلد له بنتا او ولدا فان كل منهما خالة لاخرى وصورة الجمع
 البتتين ان يتزوج كل من رجلين ام الاخر وتلد له بنتا او ولدا فان كل واحدة منهما
 عمه لاخرى وصورة الجمع بين العمه والخاله ان يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنته امها
 وتلد كل واحدة بنتا ابنت الام من خالة بنت الام وبنيت الام بنت الام
 وبين كل امرتين ابنتهما فحلفت ذكره لاخرى اثنى حرم نكاحه لها لقراية

خلافا للاحنان فحلفت
 يكون الواطى في الدخول
 لمحة المصاهرة والنسب
 الى زوجها المدور الذي
 زوجها وعند محبي
 وقال امامنا ابو داود
 لا يحرم الجمع بين كل
 في ملك البتتين
 وقالوا خالتيه فانه
 وقالوا انه يحرم الجمع
 امراتين لو فزقت
 ذكر الم بغير النكاح
 ١٢

او رضاع ولا باس بالجمع بين المرأة وزوجة ابنيها او بنت زوجها او زوجة ابنها لان
لا نسب بينهما وكذلك يجوز الجماع بين ثلثة ثم سيدتها لانها لم تنسب احد منهما ذكر الم
يحرم اعني الامراة او امراة الابن او السيدة بخلاف عكسه فلا بد للحرمة الجمرة
من الجانبين فمن تزوج نحو اختين في عقد واحد او عقدين معا وتزوج خنسان في نكح
واحد لم يصح في الجميع وان جهل سبقهما فعليه فراقهما بطلاق فان لم يطلق فسخهما
حاكم دخل بهما او باحدهما او لم يدخل باحدهما فلهما وعليه الاخذ بهما نصف مهرها
بقرة وان كان دخل باحدهما اقرب بينهما فان وقعت القرعة لغير المصابة فلهما
نصف المهر وللمصابة مهر المثل وقال الامامان ان تزوجهما اي الاختين او من بعدنا
او بعقدين ونسب الاول فرق بينهما وبنيهما ويكون طلاقا لهما نصف المهر ان كان
مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكانت القرعة قبل الدخول او ادعت كل منهما
انها الاولى ولا بينة لهما فان اختلف مهرهما فلكل ربع مهرها والا فلكل نصف
اقل المستمين وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان
كانت القرعة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل وان وقع العقد متبادرا واحدا
بعد واحد وعلم السابق صح الاول فقط دون الثاني ومن ملك اختين او نحوهما كرامة
وعتقها او خالتهما في عقد واحد صح العقد وكذلك الماشري جارية ووطيها حل له
شراء اختها وعتقها وخالها كما يحل له شراء المعتقة من غيره والمزوجة مع كونها
لا يعلن له وله ان يطأ ايها شاء لان الاخرى لم تصبر في اشكالها لو كان في ملكه لخل
وحدها وتحرم عليه الاخرى اي التي لم يطأ فالحق يحرم الموطوءة منها باخراج
عن ملكه ولو ببيع او تزويج برجل آخر بعد الاستبراء ومن وطئ امراة بشبهة

او زنا يحل له عدد نهان ينكح اختها وكذا عتقها وخالها قبل لا يجوز اذا كان الوطئ
لبشبهة وقيل لا يجوز في الحالين وهو مذهب الحنابلة وكذا يحل له ووطيها ان كانت
زوجة او امراة له فلو زنا احد باخت زوجته لا تحرم عليه زوجته ويحل له ووطيها خلا
للحنابلة وكذا يحل له ان يزيد على ثلاث غيرها بعقد فان كان معه ثلاث زوجات
وطئ امراة بشبهة او زنا حلت له الرابعة ولا يجب الا انتظار الى ان تنقضي
عدة الموطوءة بشبهة او زنا خلا للحنابلة وليس له ولا لعبد جمع اكثر من اربع
زوجات بيدل عليه حديث غيلان ونوفل وقيس بن الحارث وقيل اكثر من تسع
زوجات وبه قالت الظاهرية وقيل اكثر من ثمان عشر زوجة وهذا ان الوكان
شاذان بالمرأة ومن ذهب الجمهور انه لا يجوز الزيادة على اربع زوجات في زمن
واحد قالت الحنابلة ليس للعبد جمع اكثر من ثنتين ولهن نصفه حر فالكثير جمع
ثلاث ومن طلق واحدة من نهاية جمعه حرم نكاحه بدلهما حتى تنقضي عدتها وان
ماتت فلا يحرم عليه ان يتزوج بدلهما في الحال فلو قال اخبرتني يا نفعاء عدتها
في مدة يمكن انقضاء عاقبة فكذا يتبعه لم يقبل قولها عليه في عدم جواز نكاح غيرها
فله نكاح اختها وبدلها في الظاهر ولا تسقط الكسوة والتفقة عنه بدعواه اخبارها
بانقضاء عدتها مع انكاحها **فصل** تحريم الزانية على الزاني حتى تتوب وتنقضي
عدتها وقيل تحل للزاني ويحل له ووطيها وان كانت حبل وكذلك النيرة فيصم
النكاح غير انها ان كانت حبل فيحرم ووطيها ودواعيه حتى تضع وهو قول الاحناف
وعندنا ان كانت حاملة من الزنا لم يحل نكاحها قبل الوضع فاذا تابعت انقضت
عدتها حل نكاحها للزاني وغيره وكذلك يحرم الزاني على العفيفة ولو زنت

امراة منكوحة ففعل الزوج ان يطلقها وان لم يقطع ان يصبر على فواتها فتملكها
فطريان الزنا يبطل النكاح وهو قول الجمهور وقيل يفسد النكاح ولو زنت امه
فعل المولى ان يجرى عليها الحد ثم يبيعها ولو بضعى اى جل من شعر وقيل
يبيعها في المرة الثالثة ويضربها الحد في المرة الاولى والثانية ثم لا يثرب عليها
ويحرم وطى المرأة الحبل من زوج او سيد او شبيهة او زناء من غير الواطى اما ان
اذا كان الحل من زنا فقد اختلف فيه قال احمد ومالك يبطلان العقد وقال
الشافعي والوحيفة يصحته ثم اختلفا ففتح ابو حنيفة من الوطى حتى تنقضى العدة
وكرهه الشافعي وقال اصحابه لا يحرم ثم لو تزوج امرأة وهي حلى فلهما الصداق بما
استحل من فرجها اى المهر المسمى وقيل يجب مهر المثل وقيل اقل الامرين ودور
في الحديث ان الولد يكون عبد الزوج واذا ولدت فتجلد وتفرق بينهما وتحرم
على الرجل مطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره ويطأها ثم تنقضى عدتها من الزوج
الذى نكحت وتحرم المحرمة حتى تحمل من احرامها والمسلمة على الكافر وتحرم الكافرة
غير الكتابية والمجوسية على المسلم ولو عبد او لا يحمل لمسلم ولو خصيا او مجوبا كامل الحرية
نكاح امه مسلمة ولو كانت مبغضة الا ان علام الطول اى لا يجيد القدرة لنكاح
حررة ولو كانت كتابية ولا يقدر على ثمن امه ولو كانت بعية وخات العنت اى عنت
الغربة اما الحاجة متعة واما الحاجة خدمة لكبر او سقم ونحوهما نصا والصبر
من نكاح الامه خيرا وافضل ولا يكون ولد الامه الذى ليس بذى رحم محرم
من ما لكها الا بالشرط الحرية من الزوج على ما لكها حرية ولدها وان ملك
احد الزوجين الآخر بشرا او هبة او اذنت او نحو ذلك او ملك ولدا لحد

ليس لا يقدر على ادائها
ثم على مجيئه ان يريد
في نكاح الامه على امه
ومنفعة فيه قولان -
دور

احد الزوجين الحر الزوج الآخر او ملك بعضه انفسخ النكاح ومن جمع في عقد بين
مبلعة ومحرمة كما يعرف من وجه صح في المبلعة وبطل في المزدوجة بخلاف ما اذا تزوج
اثنين بعقد واحد فانه يبطل في كليهما لو من حرام نكحها كما لو ثنية بحل وطبها
بالملاهي كما لامة الكتابية فان نكحها حرام وبحل وطبها بملك اليمن خلا فلا يبي
حنيفة فانه اباح نكحها كما اباح وطبها بالملاهي ولا يصح نكاح خنثى فشكل حتى يتبين امه
انه ذكر او انثى وقال السيد من اصحابنا دليل على التحريم اما الخنثى الغير المشكل فمهم
نكحه اجماعات كان ذكر انثى وان كان انثى وبالدليل قال شيخنا ابن القيم استفيد
من سياق الآية ومدلولها ان كل امرأة حرمت حرمت ابنتها الا العمة والخالة وحليلة
الابن وحليلة الاب وام الزوجة وان كل الاقارب حرام الا اربع المذكورات في سورة
الاحزاب وهن بنات الاطام والعمات وبنات الاخوال والخالات **فروع متعلقة**
قال في المسوى اتفقت الامة على ان كل من عقد النكاح على امرأة تحرم المنكوحة
على ابنة النكح وان علوا وعلى ابنته وابنة اولاده من النسب والرضاع جميعا
وان سفلوا التحريم يامو بد ابجر والعقد ويحرم على النكح امهات المنكوحة وبناها
من الرضاع والنسب جميعا التحريم يامو بد ابجر والعقد فان نخل بالمنكوحة حرمت
عليه بناتها وبنات اولادها من النسب والرضاع جميعا وان فارقتا قبل ان يدخل بها
جاء لنكاح بناتها وانفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في المنكح فاذا ارضعت
المرأة رضعا يحرم على الرضيع وعلى اولاده من اقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها
من النسب ولا تحرم المرضعة على اب الرضيع ولا على اخيه ولا تحرم عليك ام اختك
اذا لم تكن امك ولا زوجة ابك ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب

ليس لك ام اخت الا هي ام لك او زوجة لابيك وكذلك لا تحرم عليك ام ناملك
 اذا لم تكن ابتك او زوجة ابنتك ولا جدة ولدك اذا لم تكن امك او ام زوجتك ولا اخت ولدك
 اذا لم تكن ابنتك ادريس بينك حرمة الرضاع تكون بالرجال كما تكون بالنساء وقول اكثر اهل العلم اني ورجي شيئا
 ابن القيم يحرم الجمع بين الاختين بمالك اليمين وقال توقفت طائفة في تحريمه
 مع انه حرم الجمع بين الام وايتها المملوكتين بالاتفق وكذلك اتفقوا على حرمة
 ام موطوءة بالملك وموطوءة ابيه وابنه بالملك وكذلك اتفقوا على حرمة امه
 وبنته واخته وعمته وخالتها من الرضاعة اذا ملكهن واستفيد من تحريم الجمع بين
 الاختين وبين المرأة وعمتها وبنتها وخالتها ان كل امرأتين بينهما قرابة وكان احداهما
 ذكر احرم على الآخر فانه يحرم الجمع بينهما اي سواء كان بالنكاح او بملك يمين
 ولا يستثنى من هذا صورة واحدة فان لم يكن بينهما قرابة كذا لك لم يحرم
 الجمع بينهما وهل يكره فيه تركان وهذا كالحكم بين امرأة رجل وابنته من غيرها
 ويحرم بالاتفاق نكاح المزوجات ومن المحصنات لا نكاح الاماء المزوجات فاذا
 ملك الرجل الامة المزوجة كان ملكه طلاقا لها وحل له وطبها وقيل بخلافه و
 قالت طائفة ان كان المشتري امرأة لم يفسخ النكاح وان كان رجلا انفسخ
 اما المسبيات فيحل وطبها سابها بعد الاستبراء وان كانت من زوجة او مشاركة
 وثنية او كتابية قال شيخنا ابن القيم في الزاد الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة و
 هذا الحكم متفق عليه بين الامة فالمرضعة والزوج صاحب اللبن صار ابوين للطفل
 وصار الطفل ولد لهما استشرت الحرمة من هذه الجهات الثلث فاوكل
 والطفل وان تزوا اوكلت اوكلت من الرضعة والزوج اخوته

ان كان لها زوج
 من النكاح

واخواته من الجهات الثلاث فاوكلت اوكلت من الرضعة والزوج اخوته
 واوكلت الزوج من غيرها اخوته واخواته من ابيه واوكلت الرضعة من غيرها اخوته
 واخواته لأمه وصار آباؤها اجدادهم وجداته وصار اخوة المرافة واخواتها اخواته
 خلاصته واخوة صاحب اللبن واخواته اعمامه وعماته فحرمة الرضاعة تنتشر
 من هذه الجهات الثلاث فقط ولا يتعدى التحريم الى غير المرتفع من هو في درجة
 من اخوته واخواته فيباح لاخته نكاح من ارضعت لخاله وبناتها وامهاتها
 ويباح لاخته نكاح صاحب اللبن واباءه وبنيه وكذلك لا ينتشر الى من فوقه
 من ابلاء وامهاته ومن في درجته من اعمامه وعماته واخواله وخالاته فلا بد
 المرتفع من النسب واجداده ان ينكحوا ام الطفل من الرضاع وامهاتها واخواتها
 وبناتها وان ينكحوا امهات صاحب اللبن واخواته وبناته اذ نظير هذا من
 النسب حلال فلاخ من الاب ان يتزوج اخت اخيه من الامر ولاخ من الام ان
 ينكح اخت اخيه من الاب وكذلك ينكح الرجل امرأته من النسب واختها واما
 امها وبناتها فاما حرمتا بالمصاهرة وحل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم
 عليه ام امراته من الرضاع وبنتها من الرضاعة وامرأة ابنه
 من الرضاعة او يحرم الجمع بين الاختين من
 الرضاعة او بين المرأة وعمتها وبنتها وبين خالتها من الرضاعة فحرمتها الامة
 الاربعة واتباعهم وتوقف فيه شيخنا ابن تيمية وقال القول بعدم التحريم
 اقوى وقد خالف بعض الصحابة في تحريم لبن الفحل والحق ان لبن الفحل يحرم
 وان التحريم ينتشر منه كما ينتشر من المرأة وقد ثبت عن جماعة من السلف

جواز نكاح بنت امراته اذا لم يكن في حجره وبه ائقي عمر وعلى فاذا حلت له ابنتها
 التي لم تكن في حجره فكيف تحرم ابنتها من الرضاة وقد دلت التحريم بليل الفحل
 على تحريم المخلوقة من ماء الزاني كدالة الاولى وهذا قول جمهور المسلمين ولا
 يبرهن في الصحابة من اباحتها ونقض الامام احمد على ان من تزوجها قتل بالسيف
 محصنا كان او غيره وكذلك اجمعت الامة على تحريم امر ولد الزنا عليه انقطاع
 الارث بين الزاني والبنت لا يوجب جواز نكاحها انتهى ملتقطا وبنات الرتبة
 في الحرمة كالزبانية ولو طلق امراته تطلقتين ولها منه لبن فاعتدت فمكت
 صغيرا فارضعت فحرمت عليه فمكت آخر فدخل بها فابا بناتها فتل تعود للاول
 بواحدة ام يثلاث الجواب لا تعود اليه ابدا للصيرور تما حليلة ابنته رضاعا و
 هذا على مسلك الامة الاربعة اما على مسلك شيخنا ابن تيمية فتعود بواحدة
 ولو شري امه ابية لا تحمل له ان علم انه وطئها ولو تزوج بكرا او حلا فانتبا واما
 ابوك ففضي ان صدقها بانت بلائهم والا فلا ولو جامع احد من وجه ابية سواء
 كان بالغ او غير بالغ او صغيرا او مراهقا لم تحرم على ابية لما قد مضى ان حرمة
 المصاهرة لا تنبت بالزنا وكذلك لو جامع ام امراته لا تحرم عليها امراته وكذلك
 لو جامع زوجة ابنته لا تحرم على ابنته ولو ايقظ زوجته او ايقظته هي لجماعها فست
 يده بنتها المشتبهة سواء كان منه او من غيره او مستيد لها ابنته سواء كان
 منها او من غيرها لا تحرم الامة عليه خلافا للاحناف وسواء في ذلك القدر والنسيان
 والخطاء والاكرام ولو قبل امر امراته بشهوة او بلا شهوة في أي موضع كان لم تحرم
 عليه امراته خلافا للاحناف وكذلك لو مسها او عانقها او قرصها او عصفها او الما

والمجنون والسكران كالبالغ فلو قبل السكران بينته ولو بشهوة لا تحرم عليه امها
 ولا يجوز الجمع بين امرأة وبين اختها من الزنا لان لفظ الاخت يحمل على موضعه
 اللغوي حتى يثبت نقل الشارع له عنه الى غيره صرح به شيخنا ابن القيم في البنت
 من الزنا وكذا بين امرأة وعمتها او خالتها من الزنا ولا يجوز النكاح بعمها او خالتها
 او ابن اخيهما او ابن اختها ولو كانوا من الزنا فهم محرمون لبنات اخيهما واختهم
 ولا يلزم من المحاب عنهم وقيل المحاب من العم والحال اولى لانها بما ينبتانها لا بنا
 ولو تزوج بنكاح صحيح اخت امه قد وطئها صح النكاح لكن لا يطأ واحدة منهما
 حتى يحرم استمتاع احد هما عليه بسبب ما لو نكحها بنكاح فاسد يجوز له وطئ الامة
 التي وطئها من قبل لان الوطئ لا يحمل في النكاح الفاسد ولو لم يكن وطئ الامة ونكح
 اختها بنكاح صحيح فله وطئ المنكوحة قال الاحناف للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشركي
 مغر بية يثبت شب اكادها منه لثبوت الوطئ حكما وقطع المسافة ممكن بالكرامة
 او بالعمال العلوية قلت هذا هو الاوفاق بالشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش
 وللعاهر الحجر ثم دعاي الوطئ ليس كالوطئ عندنا خلافا للاحناف فلو اتى بدعاي على امه
 ثم نكح اختها بنكاح صحيح يحمل له وطئ المنكوحة ولا يجوز ان ينكح المولى امته من نفسه
 الا ان يعتقها شريفا زوجها وله ان يجعل عتقها صدقها وقال المتأخرون من
 الاحناف لا ولى في هذا الزمان ان ينكح امته لو اراد ان يطأها للثرة الظلم والعدوان
 فيعمل انها تكون حرة وجعلوها امه بالظلم قلت ان نكحها احتياطا فهي بعد خامسة
 ام لا ولى يجوز ان ينكح الامة على الحرمة في هذه المادة الخامسة فيه ولا ان المختار
 انه لا يجوز نكاح المولى امته من نفسه وفي هذا النكاح مفسد اخر في فكره اولى على

خلاف ما قال الأخناف وقال الأخناف انه كره نكاح كتابية ذمية او حرية وان
 صح بشرط ان تكون موصنة بنبي مرسل محقرة بكتاب منزل وان اعتقدت المسيح
 الهان الله تعالى فرق بين اهل الكتاب والمشركين فقال لم يكن الذي كفر من
 اهل الكتاب والمشركين وسمى عن بعض الصحابة تحريم نكاحها اذا اعتقدت المسيح
 الهان نكاحا مشركا وادى شرك تكون اعظم من هذا ويجوز منكرة المعتزلة والامامية
 والجمامية واهل البدعات ان لا تكفر احد من اهل القبلة ولا يصح نكاح عابدة
 كوكب لا كتاب لها وكذا نكاح عابدة صنم او شمس او شجر او قبر او لواحدت
 الاسلام ويحل وطبها بملك يمين اذا سببت كما قد منا ويصح نكاح حرة على امة
 لا عكسه ولو ام ولد في عدة حرة ولو من باين وصح لو راجعها اى الامة على حرة
 لبقاء الملك ولو تزوج اربعا من الاماء وخمس من الحر اثنى عقد بطل نكاح الاماء
 والحر ان اكل في قول صح نكاح الاماء لبطان الجنس ويجوز للحر التسرى بما شا من الاماء
 فلوله اربع من الحر اربعة الف سرية واداد شراء اخرى فلا لوم عليه وقال الأخناف
 من كرامة خيف عليه الكفر قلت هذا غلو في الدين لان لومه ريبا يكون لاجل الحرص
 والشفقة على النساء ولا شك انه اذا لم يود حقوق النساء فيكون له اجماعهن تحته
 من غير جاع وصحبة وكيف يقدر الرجل الواحد ان يجامع الف سرية وبهذا الفعل
 قد هلك امراء المسلمين وزالت حكوماتهم واخذها اعدائهم فلحن الرجز من
 كثرة التسرى والا على الكفاءة على امرأة واحدة فان لم يمكن وخاف العنت يزيد
 الى اربع ولا يتجاوزهن ولو اراد التسرى فقالت امرأتها قتل نفسي لا يمتنع لانه
 مشروع لكن لو ترك لملا فيهما وجرا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الراحمون يرحمهم الرحمن

ارحموا من في الارض يرحمكم في السماء وذكره صاحب الدرر ههنا حد يثامن رقب لا متي
 رقب الله له ولم نجد في شيء من كتب الحديث ولا يجوز تزويج امة ادام ولله الحام
 الابيد وضع الحمل وقيل يجوز اذا لم يقر بانها حامله منه وكان ذلك نفيا
 للولد وصح نكاح الموطوءة بملك يمين ان لم تكن حبلى ولا يستبرئها زوجها
 بل سيدها وجوبا ولا يصح نكاح المضمومة الى محرمة بعقد واحد ويكون لها
 مهر المثل ان دخل بها والا فلا شيء لها ولو دخل بالحرمة فلها مهر المثل ولا يحل
 له وطى امرأة ادعت عليه عند قاضي انه تزوجها بنكاح صحيح وقضى القاضي بنكاحها
 ببينة اقامتها ولم يكن تزوجها في نفس الامر لان قضاء القاضي لا ينفذ بالهنا عليه
 ان يتزوجها شيطاها ليعصر نفسه عن الاثم وقال ابو حنيفة يحل له وطبها
 بقضاء القاضي لانه ينفذ ظاهرا وباطنا وهذا قول منه رحمه الله بلا دليل بل الحديث
 الصحيح انما انابشر الحديث يدل على خلافه وكذا الواضح هو نكاحها وقضى القاضي
 بالنكاح ولم يكن هناك نكاح في نفس الامر وكذلك اذا قضى القاضي بطلانها
 بشهادة الزور مع علمها بذلك فلا يحل لها التزوج بأخر بعد العدة وقال الأخناف
 حل للشاهد زورا تزوجها وحرمت على الاول وهذا قول تيمم الاطباع السليمة
 وتنسخر عنه القرائم الكريمة **فصل في الشرط في النكاح** قال شيخنا
 ابن القيم رحمه الله قوله عز وجل ان حق الزوج ان يوفاه ما استحللتم به الفروج تضمن
 وجوب الوفاء بالشرط التي شرطت في العقد اذا لم تتضمن تغيير الحكم الله وسوله
 وقد اتفق على وجوب الوفاء بتعجيل المهر او تأجيله والتمين والوهن به ونحو ذلك
 وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطى والا نفاق والخلو عن المهر ونحو ذلك انما قلتم

في شرطه كامة في بلد الزوجة وشرطه ادا الزوجة وان لا يتسرى عليها ولا يتزوج
عليها وكذا الذي اختلف في اشتراط البكارة والنسب والجمال والسلامة من
العيوب التي لا يفسخ بها النكاح هل يورث عدمها في فسخه على ثلاثة اقوال ثالثها
الفسخ عند عدم النسب خاصة وتضمن حكمه صلح بطلان اشتراط المرأة طلاق
لختها وانه لا يجب الوفاء به انتهى بالجملة هي ضمان احدهما صحيح لا يفسخ له فله
كزيادة مهر او كونه من نقد معين ادا ان لا ينجسها من دارها او يولد لها ولا يتزوج
عليها ولا يتسرى عليها ولا يفرق بينها وبين ابويها او اقاربها او اولادها
اذا ان ترضع ولدها الصغير او يبيع امته او ان يعطي نفقة ولدها وكسوته ونفقة
ابنها او امها او احد من اقاربها او احبا بها ادا ان يعين لها خادما او خادمة
ويعطي اجرة او يكسبها بحمل كذا وكذا في كل سنة او يعطي مصر ونفها كذا كذا كل
يوم او شهر او سنة فمتى لم ينف الزوج بهذه الشرط كان لها الفسخ بقضاء
القاضي او بقضاء عالم من علماء الدين ان لم يكن هناك قاضي شرعي كما في بلاد
النصارى ولا يسقط هذا الخيار الا بما يدل على رضاها من قول او تمكين مع علمها
بعدم دافئه فاذا سقط برضاها فلا يثبت لها الخيار ثانيا ولا يكون لها
حق الرجوع والا صل في ذلك قوله عليه السلام الحق الشرط ان يوفى به ما استعملت
به الفروج فيجب الوفاء بكل شرط اشتراطته المرأة ورضي به الزوج وعقد
عليه الا بشرط احل حراما او حراما حلالا لكن اشترطت ان يخلق لحيته او يشرب
الخمر ونحوها وقال اصحابنا ان اشترط ان لا يتزوج او لا يتسرى عليها او يلق
بغيرته من هذا القبيل فلا يجب الوفاء به ويدل عليه قوله ع كالتسليم للمرأة

طلاق اختها التمسى ما في محققها ادا نكحها فاما ادا تزوجها على الله - والقسم الثاني
نوعان نوع يطل النكاح وهو احد ثلاثة اشياء - نكاح الشفادان يزوجه
مولتيه (ابنته او اخته او غيرهما) بشرط ان يزوجه الاخر مولتيه ولا مهر بينهما
او يجعل بضعة كل واحد منهما مع دارهما معلومة مهمل للآخرى وقد اختلف
اصحابنا في ان هذا النكاح باطل من اصله ادا جازا بالجمهور على البطلان والفساد
لان النبي يقصده - وقال بعض اصحابنا ذرجه السيد بانه بمنزلة فسادا ^{للتسمية}
ونساده لا يستلزم فساد عقد النكاح والمهر ليس بشرط للعقد فيصح النكاح
وكل واحد منهما مهر مثلها ودية قال ابو حنيفة - ونكاح التحليل اي يتزوجها
بشرط انه اذا احلها طلقها او ينوي بقلبه اذ يتفقا عليه قبل العقد وقد لعن
رسول الله صلعم المحلل والمحلل له وقال ابن عمر كلاهما ازان وقال عمر لا ادنى
بمحلل ومحلل له لا رجعة بينهما ثم اختلفوا في انه اذا وقع نكاح التحليل فهل تحل الزوجة
للزوج الاول بعد ان يطلقها ام لا والصحيح انها لا تحل لان قوله تعالى حتى تنكح
زوجا غيرك المراد به النكاح الصحيح ولم يحصل واهل عصرنا عنه غافلون - وقد
رايت كثيرا من امرئ يطلقون نساءهم ثلثا في حالة الغضب ثم يطلبون المحلل
ويتزوجها بشرط التحليل به ويحلبون لا تنزع علي انفسهم مدة عمره هو بالواقع
في الوطى الحرام اذن الا ولى لهم ان يصيروا اهل الحديث ويجعلون الطلقات
الثلاث واحدة رجعية ويرجعون فهذا خير لهم في الدنيا والاخرة ونكاح المتعة
والموقت وخالف بعض التابعين وكذا ذلك بعض اصحابنا في نكاح المتعة
فجوزوه لانه كان ثابتا جازا في الشريعة كما ذكره الله في كتابه فما استمتعتم

منهن فأتوهن أجورهن وقراءة ابى بن كعب وابن مسعود فما استمتعتم به منهن
إلى أجل مستغنى يدل صراحة على إباحة المتعة فلا إباحة قطعية لكونه قد وقع
الإجماع عليه والتحريم ظني ولا يرفع القطعي بالظني وإجاب الجمهور بأنه قد وقع
الإجماع على التحريم أيضاً في الجملة وإنما الخلاف في التابيد هل وقع أم لا ولا يكون
هذا التابيد ظنياً لا يستلزم ظنية التحريم الذي وقع النسخ به - فالمراد
أن النسخ للتحليل المجمع عليه هو التحريم المجمع عليه هو التحريم المجمع عليه المقيد
بقيد ظني وهو التابيد فالنسخ والمنسوخ قطعان لأن قوله تعالى إلا على أزواجكم
أو ما ملكت أيمانكم يدل على التحريم كما روي ابن عباس أن كل فرج سواهما
حرام - وفي هذا الجواب ما فيه إذا لا يتأتى اللتان يستدل بهما على تحريم المتعة
ملكيتان وقد أحل المتعة بعدهما بالإتفاق فعلم أن الآيتين المذكورتين
لا تدلان على تحريم المتعة ولو فرضنا فتكون أحاديث التحليل مثبتة لاهتمام
والزيادة على الكتاب بالخبر المشهور بجائزته - وبالجملات القول بتحريم المتعة
لا يتخلو عن اشكال وشبهة التحليل لم ترتفع إلى الآن قال شيخنا ابن القيم
الصحيح إن الرني عنها إنما كان عام الفهم من الرني يوم خيبر إنما كان عن الجملة أهلية
وظاهر كلام ابن مسعود إباحتها وإباحتها عند الضرورة وعند الحاجة في الغزو
وعند عدم النساء وشدة الحاجة إلى المرأة فمن رخص فيها في الحضر مع كثرة النساء
وإمكان النكاح المعتاد فقد اعتدى والله لا يجيب المعتدين وافق ابن عباس
بحلها للضرورة ظناً لا رسم الناس فيها ولم يقتصر على موضع الضرورة أمست
عن فتواه ورجح عنها - وقد قال بحلها جماعة من الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

منهم أسماء بنت ابى بكر وجابر بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاوية
وعمر بن خريث والوسقي وسلمة ومعبد - قال الحافظ ولا جرم ما ذهبت اليه
جماعة المحققين إنما التحلل قط في حالة الحضر والرفاهية بل في حال السفر
والحاجة ولا أحاديث ظاهرة في ذلك - وقال الآذني يترخص قول أهل الحجاز
بمتعة النساء ومن قول أهل المدينة إتيان النساء في أدبارهن والله أعلم بالصواب
والنكاح بشرط طلاقها في العقد بوقت كذا كزوجتك بنتي شهر أو سنة
أو إلى انقضاء الموسم أو إلى قدوم الحاج أو إلى قدوم رمضان أو بنية الطلاق
في وقت بقلبه أو تزوج الغريب بنية طلاقها إذا خرج أو تعليق نكاحها
على شرط غير من وجبت وقبلت انشاء الله كقوله زوجتك إذا جاء رأس الشهر
أو ان رضى ابى أو ان رضيت أمها أو ان وضعت من وجتي ابناً كالنكاح
الموقت في البطلان لأنه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط يستقل
كالبيع - ويصح تعليق النكاح على ما عمن وحافظ كان كانت بنتي وكنت وليها
أو انقضت عدتها والزواج والزوجة يعلمان أنها بنته وأنه وليها
وان عدتها انقضت أو زوجتكها إن شئت فقال شئت وقبلت
وقال الأحناف لا يصح تعليق النكاح بالشرط ولا أصنافه إلى المستقبل
كتر وجبتك إن رضى ابى أو تزوجتك غداً أو بعد غد ولكن لا يبطل النكاح
بالشرط الفاسد وإنما يبطل الشرط دونه يعني لو عقد مع شرط فاسد
لم يبطل النكاح بالشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط ثم لم يعلقه بشرط ما عمن
كأن لا محالة فيكون تحقيقاً فينعقد للحال كان خطب بنتاً لا ينشر فقال

ابوها من وجتها قبل ذلك من فلا بد فكذا به فقال ان لم يكن من وجتها من فلا
 فقد من وجتها لا بنك فقبل ثم علم كذب به ان عقد لتعلقه بموجود - وكذا
 اذا وجد المعلق عليه في المجلس - اما النوع الذي يصح معه النكاح ولا يبطل
 فهو كان يشترط ان لا مهر لها ولا نفقة او ان يقسم لها اكثر من ضررتها او
 اقل من ضررتها او ان يطلق ضررتها او ان يشترط عدم الوطى او ان يشترط
 احدها عدم الوطى او ان فارقتها رجع عليها بما اتفق او خيارا في عقد
 او خيارا في مهر او ان جاءها بالمهر في وقت كذا والا فلا نكاح بينهما او شرط
 عليه ان يسافر بها ولو الى بلد معين او ان تستدعيه للجماع عند ارادتها
 او ان لا تسلم نفسها الى مدة كذا او ان لا يجامعها قائما او قاعدا او مضطجعا
 او ان لا يجامع من دبرها الى قبلها ونحو ذلك فيصح النكاح في هذه الصور كلها
 دون الشرط - ومن طلق بشرط خيار وقع طلاقه وان شرطها مسلمة او قال
 الولي للزوج زوجتك هذه المسلمة او طلقها الزوج مسلمة ولم تعرف
 بتقدم كفر فبانت كتابية او شرطها الزوج بكرا او جميلة او نسيبة او شرط
 نفق عيب لا يفسخ به النكاح كما لو شرطها سمعية او بصيرة او طويلة او ممينة
 او هزيلة او يضيء او حمراء فبانت بخلافه فله الخيار في الاصح كما لو شرطها
 حرة فبانت امه وكذا لو شرطها حسناء فبانت شوهاء فان كان قبل الدخول
 فلا مهر وان كان بعد فلا مهر والمهر وهو غرم على وليها ان كان غرمه وان كان
 على الغارفة سقط مهرها او رجع عليها به ان كانت قبضته ولا يصح فسخ
 خيار الشرط الا بحكم الحاكم ولا يملك الزوج الفسخ ان شرطها ادنى فبانت على

كما اذا اشترطت بها كتابية او امه فبانت مسلمة او بانت حرة او ثيبا فبانت بكرا
 ومن شرط وجبت رجلا على انه حر او نظنه حرا فبان عبدا فلها الخيار ان
 صح النكاح بان مكنت شرطه وكان باذن سيده وان كانت المرأة حرة
 وقلنا الكفاءة بشرط للنزوم لا للصحة فان اختارت المرأة الامضاء فلا وليا
 الا اعتراض عليها لعدم الكفاءة وان كانت امه فينبغي ان يكون لها الخيار
 ايضا لانه لما ثبت الخيار للعبد اذا اغتر بامة ثبت للامه اذا اغترت بعبد
 وان شرطت الزوجية فيه اى في الزوج صفة ككونه نسيبا او عفيفا او جميلا
 او عالما او نحو فبان اقل مما شرطته فلا فسخ لها لان ذلك ليس بمعتبر
 في صحة النكاح فاشبه ما لو شرطته طويلا او قصيرا او ابضا - وقال شيخنا
 ابن القيم اذا شرطته شابا جميلا صحيحا فبان شيخا مشوها اعمى اطرش
 اخرس اسود يكون لها خيار الفسخ وهو الا وفق بقواعد الشرع - وقال امامنا
 ابو محمد بن حزم ان الزوج اذا اشترط السلامة من العيوب ثم وجد اثنى
 كان فالنكاح من اصله غير منعقد فلا خيار ولا اجابة ولا نفقة ولا ميراث
 وتلك الفسخ من عتقت كلها تحت رقيق كل بغير حكم الحاكم فان لم تعتق
 تحت رقيق كله فلا فسخ وكذا ذلك اذا اعتقا معا فتقول فسخت نكاحي واخبرت
 نفسي فان مكنته اى مكنت المعتقة زوجها العبد موطئها او مباحثها
 او قبلتها بطل خيارها الا اذا جهلت عتقتها او جهلت ملك الفسخ فيثبت
 الخيار اذا علمت به خلافا للحنابلة وكذا ذلك يثبت الخيار اذا بلغ بنت تسع
 او دويها وقد زوجها ابوها وهي كارهة كما قد منا وكذا ذلك يثبت للمجنونة

اذا تزوجها وليها دعي بمجونة فاذا اعتقلت فلها الخيار واذا تزوج العبد
 بغير اذن سيده فكاحه باطل وقيل ان العقد نافذ وليسه **فتحة**
فصل في العيوب المثبتة للخيار وهي على ثلاثة اقسام - قسم يختص بالرجل
 وقسم يختص بالمرأة - وقسم مشترك بين الرجل والمرأة - فاول ثلاثة اشياء
 احدها كونه قد قطع ذكره كحله او بعضه ولم يبق منه ما يمكن به الجماع
 ومتى ادعى الزوج امكان الجماع بالبقى من ذكره وانكرت المرأة فانه يقبل قولها
 في عدم امكانه - وثانيها كونه قطع خصيتاه او رضيت بيضته او
 سلتا او كونه اشل مفلوج اعضاء التناسل فلها الفسخ في الحال - وثالثها
 كونه عتيقا لا يمكنه الوطى ولو لكبر او مرض او اعوجاج في ذكره او اسه او غيره
 في عروقه ويثبت ذلك اى العجز عن ايلج الذكرك في الفرج باقراره او بيثية
 او بنكول عن اليمين اذا طلبت ولم يدع وطيا سابقا على دعوتها
 فيؤجل سنة هلالية او عشرة اشهر منذ توافقه الى الحاكم فان
 لم يوطأها فلها الفسخ وان قال وطيتها وانكرت وهي شيب فقولها
 ان كان دعونه وطيتها بعد ثبوت عنته وتأجيله وان كانت بكر ثبتت
 عنته وبكرتها اجل سنة وعليها اليمين ان قال ان تزوجا وعادت
 والثاني كون فرجها مسدودا لا سيلكه ذكره بان تكون رتقاء او قرناء او عقلاء
 او كون فرجها بخرا يثور منه عند الوطى او كون الفرج ذا قروح سيالة او كونه
 فتقاء باخراق ما بين سبيليه او ما بين مخرج بول ومنى او كونه مستحاضة
 والثالث العجن ولو احياها والصرع والحذام والعشى والبرص وبخر الفم

والباسور والناسور والنار الا فرجى وقرحة المثانة واستطلاق البول
 واستطلاق الغائط والعقم وكون احدهما خلتا مشكلا فيكون لكل واحد
 منها خيار الفسخ في هذه القسم فان لم يمسرها فلا مهر عليه غير انه لا
 ياخذ مما اتاها شيئا وان مسرها فلها المهر بما استحل من فرجها قال شيخنا
 ابن القيم اذا جاز لها ان تنسخ اذا ظهر الزوج ذاصناعة دنية فاشبات الخيار
 لها في هذه العيوب بطريق الاولى - وذهب بعض اصحاب الشافعي
 الى رد المرأة بكل عيب ترد به الجارية في البيع وهذا القول هو القياس
 وهو قول امامنا ابن حزم ومن وافقه ولا وجه للاقتصار على عيوب
 مخصوصة فالعوى والخرس والطرش وكوبها مقطوعة اليدين والرجلين
 او احدهما او كون الرجل كذلك من اعظم المنفقات المثبتة للخيار
 وما الزم الله ورسوله مغرورا قط ولا مقبونا بما غر به وعيان به ومن تدبر
 مقاصد الشرع في مصادرة وموارد وعنده وحكمته وما اشتمل عليه
 من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة
 وتناسبه بمصالح المعاشرة والزمان ثم في هذه الصور كلها يجوز
 لاحدهما الفسخ وخالف في هذا من اصحابنا السيد في الروضة
 فقال ان الذي ثبت بالضرورة الدينية ان عقد النكاح لا يثبت به
 احكام الزوجية من جواز الوطى وجوب النفقة ونحوها وثبتت
 الميراث وسائر الاحكام وثبت بالضرورة الدينية ان يكون الخرج
 بالطلاق والثلوث فمن زعم انه يجوز الخرج من النكاح بسبب من الاحكام

فعلية الدليل الصحيح مقتضى الانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية وما ذكره من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها. وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحق باهلك فالصيغة صيغة الطلاق وعلى فرض احتمال فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح وأصل البقاء على النكاح حتى ياتي ما يوجب الانتقال عنه ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض لا لمجرد دليل انتحلي. وانت تعلم ان ما ذكرناه من الإكراه ما أثر عن جماعة من الصحابة الأجلاء منهم عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وعلى رضي الله عنهم ومن المحال انهم حكموا بذلك من غير سماع أو إشارة من النبي صلى الله عليه وسلم وان في بفتياهم امام الأئمة أحمد بن حنبل والفقهاء الشافعي ومالك وكذلك الوحي في الحب والعنة وتقسيم مصالح الشريعة وآدابها وقواعد الأصولية فالعمل بها أولى وما ذكره السيد هو متفرد به لا يرتضي بقوله واختياره والله اعلم

فصل ولا يثبت الخيار في عيب زال بعد العقد ولا لعالم به وقت العقد والفسخ على التراخي لا يسقط في العنة إلا بقولها استقطعت حتى من الخيار لعنته أو رضيت به عينا أو باعتبارها الوطية في قبلها لا بتكليفها من الوطية لأنه واجب عليها التعلل بالعتة أم لا ويقتضيه خيار من له الخيار في غير العنة بالنقل وبما يدل على الرضاء من وطء أو تمكن مع العلم بالعيب. ولا يصح الفسخ في خيار العيب وفي خيار الشرع

بإلحاق حكمه أو قاضي أو عالم من علماء الدين فيفسخه أو يرد به إلى من له الخيار فيفسخه ويصح في غيبة الزوج وكأولي مع حضوره والفسخ لا ينقص عدد الطلاق وله رجعتها بنكاح جديد ويكون عقده على طلاق ثالث حيث لم يسبق له طلاق وكذا الفسخ للأعسار وعدم إعطاء الثقة والكسوة وفسخ الحاكم على المولى ونحوهما فان فسخ النكاح قبل الدخول فلا مهر عليه سواء كان الفسخ من الرجل أو من المرأة كما لو فسخت نكاحها برضاء زوجها له آخر طء وبعد الدخول يستقر المسمى ويرجع الزوج به على المفسخ وهو من لم يبال عيب وكتمه من زوجة عاقلة وولي ووكيل كما لو غرر بحرية أمة فان كان الولي علم غرم وان لم يكن علمه فالتغريم من المرأة فيرجع عليها بجميع الصداق فان قبضته أو شيء آمنه يترده الزوج منها ويقل قول ولي ولو مهر ما في عدم علمه به فلو وجد من زوجة وولي فالضمان على الولي وحده وان حصلت السرقة من غير فسخ بربوت أو طلاق فلا يرجع به على غارة ولا خيانة وان طلق العيبة قبل الدخول بها قبل العلم بالعيب ثم علم به بعد طلاقها فعليه نصف الصداق ولا يرجع به على أحد لأنه قد رضي بالتزامه بطلاقه فلم يكن له ان يرجع على أحد أو مات أحدهما أي أحد الزوجين مع غيرها أو عيب أحدهما قبل العلم به أي بالعيب يستقر الصداق بالموت ولا مرجع ولا يجوز لولي صغير وصغير أو مجنون أو مجنونة أو سيد رقيق تزويجه بمعيب ولا لولي حرة مكلفة تزويجها به بإلزامها فالعمل

لم يصح النكاح ان علموا انه معيب ولا صح العقد ولزمه الفسخ
 فان لم يفسخ حتى بلغت الصغيرة او بلغ الصغير وافاق او افاقت المحرم
 والمجنونة فلهن خيار الفسخ اذا علموا به والا مهر في الصداق كما هو
فصل في نكاح الكفار كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح
 بين اصل الكفر وكل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه كونه
 شهودا ونكاح في عدا لا يجوز في حقهما اذا اعتقدوا ولا يعرفون عليه
 بعد الاسلام وكل نكاح حرم لمحرمه المحل كالنكاح بالمحارم
 او الجمع بين الاختين او الزيادة على الاربع يقع جائزا ما داموا معتقدين
 ولم يرتفعوا اليها فان التوا قبل العقد عقد ناه على حكمنا ثم اذا ارتفعوا
 اليها فنكون انهم على دفع اعتقادهم ومزاجهم وان ارتفعوا اليها
 فلا يتوارثون بنكاح المحارم نعم يتوارثون بحرمه النسب كما لو تزوج كافر بابنته
 ثم مات فلا ترث المرأة بالزوجة نعم ترث لا اختية فلو اسلم المتزوجان
 بلا اسماع شهودا وفي عدة كافر معتقدين جواز ذلك اقر اعليه
 اما لو اسلما وهما محرمان او اسلم احدا المحرمين يفرق بينهما
 في الحال وكذلك اذا ترافعا اليها وهما محرمان تراقم احدهما وقيل
 لا يفرق بموافقة احدهما لبقاء حق الآخر الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت
 التخييق فانه يفرق بينهما اجماعا كما لو خالها ثم اقام معها من غير عقد
 او تزوج كتابية في عدة مسلم او تزوجها قبل نكاح آخر وقد طلقها ثلاثا
 واذا اسلم الزوجان الكافران معا يان نطقا بالاسلام دفعة واحدة

ويستحب ان يكونوا مسلمين
 او كتابية او ذواتها التي روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان من تزوج كافر يفرق بينهما
 في الحال
 فان كانا كافرا
 فلهن خيار الفسخ
 اذا علموا به
 والا مهر في الصداق
 كما هو
 فان لم يفسخ
 حتى بلغت
 الصغيرة او بلغ
 الصغير وافاق
 او افاقت المحرم
 والمجنونة
 فلهن خيار
 الفسخ اذا
 علموا به
 والا مهر
 في الصداق
 كما هو
 فان لم يفسخ
 حتى بلغت
 الصغيرة او بلغ
 الصغير وافاق
 او افاقت المحرم
 والمجنونة
 فلهن خيار
 الفسخ اذا
 علموا به
 والا مهر
 في الصداق
 كما هو

ولو بين احدهما صاحبه فصاعدا على نكاحهما وكذلك اذا اسلم الزوج الكتابية
 او المجوسية لان المسلم ابتداء نكاح الكتابية والمجوسية فاستد امته او له
 وان اسلم الزوج المشرك الوثنية وامرأته حاضرة في دار الاسلام فيفسخ عليهما
 الاسلام فان اسلمت فيهما ولا وقف الامر وكذلك ان كانت في دار الحرب
 وقفت الامر الى انقضاء العقد فان اسلمت قبل انقضاءها استقر على النكاح
 وقيل كذلك لو اسلمت بعد انقضاء العدة ايضا بشرط ان لا تتزوج بكافر
 اخر والراجح انها ان لم تسلم حتى انقضت العدة او تزوجت بكافر اخر
 هناك انفسخ النكاح وان اسلمت الكافرة تحت زوجها الكافر قبل
 الدخول انفسخ نكاحها سواء كان زوجها كتابيا او غير كتابي ولا مهر لهما
 وان اسلمت بعد الدخول وكان الزوج حاضرا في دار الاسلام فيفسخ عليه
 الاسلام وان اسلمت فيها والا ان ابى او سكوت وقفت الامر الى انقضاء العقد
 فان اسلمت في العدة فصاعدا على نكاحهما وان لم يسلم الى ان تنقضي العدة
 فاكتمر الى المرأة ان شاءت ان تتزوج غيره وتتزوج والعدة في كل هذه
 الصور ان تحيض مرة واحدة فتطهر وان كانت حاملا فوضع حملها
 وان لم يكن الزوج حاضرا في دار الاسلام واسلمت الزوجة فصاعدا على نكاحها
 وان طالت المدة ان لم تتزوج رجلا اخر لان النبي صلى الله عليه وسلم راد ابتداء زنيته
 على ابي العاص زوجها بكاحها الاول بعد سنين ولم يحدث شيئا
 ولها ان تتزوج رجلا اخر بعد ان تحيض فتطهر ثم اذا تزوجت برجل اخر
 فلا يبقى للاول عليها سبيل ويكون للزوجة نصف المهر ان اسلم الزوج فقط

اوسبقها بالا سلام قبل الدخول وكذلك اذا اسلم معا واذعت سبقه
او قال سبق احدنا ولم يسل عينه اما بعد الدخول فيجب المحركة في كل
حال فان كان مسمى صحيحا فهو لها ثمران كان محرما او قد قبضته فليس لها ثمر
لانها كمتع من لما مضى مما تقابضاه وان لم تكن قبضته فلها مهر المثل
ولا فرق بين كونها في دار الاسلام او دار الحرب او كان احدهما في
دار الاسلام والاخر في دار الحرب ان كان الزوج كافرا اصبيا غير مميتر
واسلمت الزوجة فتستقر عقله ويمتنع اما لو كان مجنونا فيعرض الاسلام على
ابويه فإسما السلم تبعه ويبقى الكفاح وان لم يسل احد منهما فيبقى عليه
بالفرقة فان لم يكن له اب نصب القاضي او الحاكم عنه وصييا فيقتضى عليه
بالفرقة واسلم الزوج وهي مشركة فترددت او تنصرت او تجتست
بقي نكاحها والنفر يق بينهما فنم لا ينقص عدد الطلاق وقال الاحناف
هو طلاق ينقص العدد لو ابي لا لو ابت لان الطلاق لا يكون من النساء
ثم قالوا اباؤهم المميز واحد ابو المجنون طلاق وهي من اغرب المسائل حيث
يقم الطلاق من صغير ومجنون وفيه نظر اذ الطلاق من القاضي وهو
عليه ما لا منهما فليس باهل للايقاع بل للوقوع كما لو ورث قريبه فانه
يعتق عليه ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ما اذا
قال ان دخلت الدار فدخلها مجنونا وقع انتهى ما قالوا والمرأة لا تبين بنتا
الدارين نعم تبين الكافرة عن زوجها الكافر بالسبي وان سببا
ودخرج اليها معاذ ميين او مسلمين لا تبين فلو نكح الكتابية مسلم في دار الحرب

ثم خرج قبلها لم تبين كما لو خرجت قبله خلا فالاحتمال ومن هاجرت
اليها مسلمة او ذمية ولم تكن تحت مسلمها ثلث بابت بلا عدة فيحل تزويجها
بعد الاستبراء بحبضة ولو كانت حاملة فبعد الوضع واذا اسلم
الكافر وتحت الكثر من اربع فاسلمن في عدتهن او لو كن كتابيات
او مجوسيات يختار منهن اربعا ويفارق سائرهن وكذلك ان كان
تحت اختان فيختار ايتهما شاء ان كان مكلفا والا يتوقف الامر
حتى يكلف سواء تزوجهن في عقد واحد او في عقدين سواء اختار
الاوائل اذ لا واخر خلافا لا في حنيفة حيث قال ان تزوجهن بعقد
واحد بطل نكاحهن فان رتب فالأخير باطل وهذا القول يخالف
السنة الصحيحة المحكمة المردية عن فيروز وغيلان وتاويل صاحب الدرر بان
تخير صلى الله عليه وسلم كان في التزوج بعد الفرقة مردود
بالفاظ الحديث حيث قال لغيلان خذ منهن اربعا وفارق سائرهن
وقال للغيروز اختوا ايتهما شئت فان لم تخترا من سائرته ما للفسخ
وما للامساك اجبر على الاختيار بحسب ثم تغزير
وعليه نفقتهن الى ان يختار ويكفي في الاختيار ان يقول امسكت
هكذا وتركت هكذا ويحصل الاختيار بالوطي فان وطئ الكل بقين
الاول اي تعينت الموطوءة الاول للامساك وتعينت الموطوءة بعد ايام
وما بعد هذا للترك وكذلك يحصل الاختيار بالطلاق لا بالظهار
ولا يلاء فمن طلقها فمختارة لان الطلاق لا يكون الا في زوجة

وان اسلموا الحر وتحتته زوجات اماء اكثر من اربع فاسلمن معه
او كن مدخولا بهن فاسلمن في العدة اختار ما يعفوه منهن ان جاز
له نكاحهن وقت اجتماع اسلامه باسلامهن بان كان حينئذ عاذا
للطول خائفا للعتق وان لم يجز له نكاح واحدة منهن وقت اجتماع
اسلامه باسلامهن فسند نكاحهن وانفارقة في ما ذكرنا فنحن لا ينقص
عدد الطلاق كما مر من قبل وان ارتد الزوج قبل الدخول وعرض عليه
الاسلام فابى انفسخ النكاح ولها نصف المهر واذا ارتد بعد الدخول غلبه
كل المهر وان ارتدت الزوجة بان صارت مشركة وعرض عليه الاسلام
فايت انفسخ النكاح ولا مهر لها سواء كان ارتدادها قبل الدخول او بعده
ولو صارت كتابية او مجوسية يبقى النكاح على حاله كما لو ارتدت مع شرك
اسلاما معا ولو صارت المرتدة في العدة ورثها زوجها اسلم اما قبل الدخول
فلا وقال الاحناف تجبر المرتدة على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرا لها
سمه يسير كدينار وافق مشائخ بلخ بعد مفرقة بردتهان جلا وتيسير على الناس
لان ما يخص احوال نساء زماننا وجد اكثرهن يتحملن للفرقة بالارتداد
هذا عند الاحناف - واما عندنا فلا تكون الفرقة اذا صارت كتابية
او مجوسية ويبقى النكاح على حاله اما لو صارت وثنية مشركة ولست
عن الرجوع الى الاسلام بنفسخ النكاح ولا مهر لها ولا نفقة ولا سكنى
فان ارتد امثلا واسلموا احدهما قبل الآخر فسند النكاح ان عرض عليه
الاسلام فابى وتشتكى منه من صارت مجوسية او كتابية واسلم الزوج

وهي على حالها حيث يبقى النكاح والولد يتبع خيرا الا بدين دينا ولو كان اليه
في دار الحرب وابنته في دار الاسلام وفي عكسه كذلك خلا فالاحناف
والوشني والمشرطي شر من الشكستاني والنصري في شر من اليهودي ولكن
لو قال النصريانية خير من اليهودية او المجوسية لا يكفر وقال بعض الاحناف
يكفر وهذا القول ليس بصحيح كقولهم ان المجوسية اسعد حالا
من المعتولة ولو اشرك النصريانية صغيرا تحت مسلم وابي عن الرجوع
الى النصريانية بان لا مهر لها كانت قد ماتت امها نصريانية وكذا عكسه
لوتين اما الوصاري المجوسية او يهودية فالنكاح يبقى على حاله وكذا لو صارت
امها مجوسية او يهودية بعد ان كانت نصريانية ولو ارتد المرتبة
الصغيرة ماله لم يلحقا بدار الحرب وكذا لو بلغت عاقلة مسلمة
فخرجت فاراد المرتبة مطلقا ولا حرمة للمشاركات التي تدرن في
طرق بلادنا كاشفات رؤسهن وصدورهن وبطونهن وظهورهن
فلان اثر بالنظر اليهن لانهن في حكم الحريات دروي ان عمر رضي الله
عنه هجم على نائحية فضر بها بالدرية حتى سقط خمارها فقبل له يا امير المؤمنين
قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها ولو بلغت المسلمة المنكحة
ولم تصف الاسلام بالجهل لا تبين وعلى الزوج ان يعلمها ان كان
الاسلام وقيل تبين ولا مهر لها قبل الدخول **فصل**
في المهر هو واجب في العقد وتسببته فيه ويعم باقل مال ولو خائفا
من حديد او قيلم قرآن فان لم يسمع الزوج صدا اذ سمى صدا اذ قال

كحز وخنزير وصحهم العقد ووجب لها عليه اقل مهر مثل سائرهن
 اذا دخل بها فان لم يدخل بها وطلقها ميتها وان اصدق منكوحته
 قليل شيء معين من نقده او حديث او شعر مباح او ادب او صنعة
 او حرفة او كتابة او خدمة لمدة معينة صح ولم يعرف العمل الذي
 اصدق بها قليله لانه يتعلمه ثم يعلمها وان تعلمت من غيره لزمته
 اجرة تعلمها كما لو تعلم عليه قليلها ويلزم ان يكون الصداق معلوماً
 فلو اصدق بها داراً مطلقة او دابة مطلقة او ثوباً مطلقاً او عبداً مطلقاً
 او اصدق بها رديعاً من كان او اصدق بها اخذ متها مدة فيما شاء
 او اصدق بها ما يشتره في هذا العام او مطلقاً او اصدق بها حمل امته
 او ما تحمله به او اصدق بها حمل دابته او ما فرسيته من متاع ولا قبله
 لم يقم التسمية ويلزم في هذا الصور كلها المتعة قبل الدخول ومهر المثل
 بعدة ولا يزوجهم سائر نواصيدها عبد ام من عبدة او دابة
 من دوابه او قيصا من قصاينه او خاتماً من خواتمه صح ولها احدى بقرعة
 وقيل تقطع من وسطه فان تشاحا اقرع بينهما ويشترط للصحة فيما
 اذا اصدق بها دابة من دوابه تعيين النوع كفرس من خيله او جمل من
 جماله او حمار من حميره او بغل من بغاله او بقرة او شاة من شياهه
 او ظبياً من ظبائه وان تزوج امته وحمل عتقها صدقتها صح وكذلك
 ان اصدق بها عتقته لا طلاقاً ووجبه وان اصدق بها خيراً او خيراً
 او ما لا ينصرف يملكه لانه غصب صح النكاح ولم يصح التسمي ويجب عليه

ان يدين لها مهر المثل وان لم يعلم الزوج والزوجة كونه غصباً صح النكاح
 ولها قيمته يوم العقد وان اصدق بها عتقاً او ابناً حرراً صح ولها مثل
 كما لو اصدق بها خلافتان حران فان لها مثل الخل ويكفر المغالاة
 في المهر والا ولى ان يكون المهر خمسمائة درهم مهر ازواج النبي صلى
 ولا حد لا قله ومن حبل اقله عشق درهم فقد اخطأ خطأ فاحشاً
 لا طلاق قوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وقوله عليه السلام التمس ولو خائفاً
 من حديثي وزوج اهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب
 على درهمين ولم ينكر عليه احد بل عد ذلك من مناقبه وفضائله
 وتزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم والاسف
 كل الاسف ان اهل عصرنا يفتخرون بالمغالاة في المهور مع ان النبي صلى
 قال ان اعظم النكاح بركة السيرة مؤنة ويتحبان يقدم شيئاً من المهر قبل الدخول
فصل فيما يتعين بالمهر والاب تزويج بنته مطلقاً بكرة كانت
 او ثيباً بدون صداق مثلها ولو كبيرة وان كرهت ذلك ولا يلزم احد
 تتمته وان فعل ذلك غير الاب باذنها مع رشدها صح ولم يكن
 لغيرها الاعتراض وان زوجها بدون اذنها صح النكاح ويلزم الزوج تتمته
 فان قدرت لوليها مبلغاً من دهرها بدينه ضمن وان تزوج اب ابنه
 فقيل له ان ابنتك بغير من اين يؤخذ الصداق فقال عندي لزمه
 ولو قضى الاب الصداق عن الابن شر طلق ولم يدخل ولو قبل البلوغ
 فنصفه للابن وليس للاب قبض صداق بنته الرشيقة ولو كانت كبراً

الا ياذن بها فان اقبضه الزوج لا يبيها لم يبرأ ورجعت عليه ورجع هو على
ابيه وان كانت غير شديدة سلمه الزوج الى دليها في مالها و
ان تزوج العبد باذن سيده على صداق مستحق وله نكاح امة
ولو امكنه حرة ومضى اذن له سيده في النكاح واطلق نكح واحد فقط
وعلى سيده المهر والنفقة والكسوة والسكنى سواء ضمن السيد ذلك اذ لم
وسواء كان العبد ماذن له في التجارة او محجوراً عليه في الاصح وجاز بيع
فيه كما لو رهنه بدين فعلى هذا الوباعه سيده اذ اعتقه لم يسقط عن السيد
كارتش جنائية وان تزوج بلا اذنه يعم النكاح ويتوقف على اجازة المولى
وقال بعض اصحابنا لا يصح وبيد عاها واختارة الشوكاني من اصحابنا
وهو منطوق الحديث فلو وطئ في النكاح الذي لم ياذن فيه سيده وجب
في رقبته مهر المثل وتلك الزوجة بالعقد جميع مهرها المستحق وقيل ^{نصفه} تملك
ولها نماذة ان كان معيناً كعبد معين ودار معينة من حين عقد نكح
كسب العبد ومنفعة الدار لها ولها ايضاً التصرف فيه وضمانه ان تلف
ونقصه ان نقص عليها ان لم يمنعها قبضه فان منعها قبضه فضمانه عليه
لانه بمنزلة الغاصب وان اقبضها الصداق ثم طلق قبل الدخول رجع
عليها بنصفه ان كان باقياً ولو النصف فقط ولو مشاعاً فيدخل في ملكه
قهر او ولو لم يختره كالميراث وان كان قد نذر اذن يادة منفصلة كما لو كان
الصداق غنماً او نخوها فحملت عندها وولدت فالزيادة لها حتى ولو كانت
ولداً امة وان كانت متصلة كالسن وهي غير محجور عليها خيرت بين دفع ^{نصفه}

معه على الزوج

زائد اذ بين دفع نصف قيمته يوم العقد ان كان متممًا واخر المتمم للزوج
قيمة نصفه يوم فرقة على احدى صفتين من وقت عقد الى وقت قبض
والمحجور عليها لا تقطيه الا نصف القيمة حال العقد وان كان الصداق
تالفًا رجع في المثل بنصف مثله وفي المتقدم بنصف قيمته ولقبته بقيته
يوم العقد والذي بيده عقد النكاح الزوج لا ولي الصغير وعلى هذا
اذا طلق الزوج قبل الدخول فاني الزوجين عفا لصاحبه عما وجب له
من المهر وهو جازر التصرف برئ منه صاحبه وان وهبته صداقها قبل
الفرقة ثم حصل ما ينصفه كطلاق رجع الزوج عليها ببدل نصفه وان
حصل ما يسقطه رجع عليها ببدل جميعه **فصل** فيها يسقط الصداق
وينصفه ويقرب ولو تزوجها ولو يسم لها مهرًا - فيسقط الصداق كله قبل الدخول
حتى المتعة بفرقة اللعان وبفسخه لغيرها وبفرقة جاءت من قبلها كفسخها ^{لغيره}
او افساره او عدم وفائه بشرط شرطته عليه في النكاح واسلامها
تحت كفر وردها تحت مسلم ورضاعها من ينفسخ به نكاحها لا ينفك
الموضع قبل تسليمه فاشبه ما لو اتلف البايع المبيع قبل قبضه - وتينصف
صداقها بالفرقة من قبل الزوج كطلاقه ولو سبوا لها وخلعه اياها ولو سبوا
واسلامه وورده قبل الدخول وكذلك ينصف المهر ملك احدهما
الاخر اى سبوا الزوجية الزوج او الزوجية قبل الدخول وكذلك ينصف
لو جاءت الفرقة من قبل اجنبي كرضاع اى كما لو ارضعت اخته او نحوها
كزوجته الصغيرة رضاعاً من ما - وقال الحنابلة مثله اذا وطئ ابن الزوج الزوجة

قبل الدخول وعندنا لا يتنصف به المهر اذ لا تثبت الحرة بالزنا
كما تقدم - ويقر رأي المهر كاملا موثا احدها ولو قبل احدهما الآخر
او قتل احدهما نفسه ووطيه اى الدخول حالة حياتها ولو في دبرك المهر
لها وتقبيلها ونظرة الى فرجها بشهوة والخلو الصحيحة اى التي مانع فيها
من الجماع خلافا للاحداث والحنابلة فانه يقرر المهر كاملا عندهم بالنسبة
والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة ولو بحضور الناس والخلو الصحيحة
فصل واذا اختلف الزوجان او ورثتهما او زوج وولي صغير
في قدر الصداق او في عينته او في جنسه او فيما يستقر به الصداق
فالقول قول الزوج او وارثه بيمينه - واذا اختلف الزوجان او ورثتهما
في القبض للصداق او تسمية المهر فالقول قولها بيمينها ان وجدت
او قول وارثها بيمينه وان تزوجها بعقد ين على صداقين سرا وعلاوة
اخذ الزوج بالصداق الزائد سواء كان الزائد صداق السرا او صداق
العلانية ويلحق بالمهر زيادة بعد عقد ما دامت في حاله فيها يقره
او ينصفه قال امامنا احمد بن حنبل في الرجل يتزوج المرأة على مهر
فلما ارادها في مهرها فهو جائز فان طلقها قبل الدخول فلها
نصف الصداق الاول ونصف الزيادة - ولو خطب نبت رجل
وبعت اليها اشياء ولم يزوجه ابوها فما ثبت للمهر يسترد عينه قائما
وقيمة هالكاه هدية الزوج ليست من المهر فما اهداه الزوج قبل العقد
ان وعده بان يزوجه ولو يفوا بان تزوجهما غير زوجم بالهدية

ان كان قائما او قيمته ان كان هالكاه وقيل لا يسترد الهالك والمستعجل
وترد الهدية على الزوج في كل فرقة اختيارية مسقطه للمهر كفسخ العقد
كفاءة ونحوه قبل الدخول وتثبت الهدية كلها مع امر مقرر له
او ينصفه ومن اخذ شيئا بسبب عقد كدلال في بيع ونحوه كاجار
فان فسخ البيع بلا قالة ونحوها ما يفت على تراخي لم يردده والا مردده وقيا
نكاح فسخ لفقد كفاءة او عيب فيرده **فصل** ولمن تزوجت
بلا مهر سواء تزوجها ابوها عجيبة او لا باذنها او تزوجها غير الاب باذنها
او تزوجت بمهر فاسد مهر المثل يفرضه الحاكم او القاضي وعند فقد
عالم من علماء الدين فان تراضيا فيما بينهما ولو على قليل صح ولزم وصار حكمه
حكم المستمى في العقد قليلا كان او كثيرا سواء كانا عالمين مهر المثل او لا
فان حصلت لها فرقة منصفة للصداق من طلاق او غيره قبل فرضه
او تراضيهما وجبت لها المثقة وهي ما يجب لحره او سيده على زوج بطلاق
قبل الدخول ان لم يسم لها مهر مطلقا على الموسع قدره وعلى المقتر قدره
فان اذها خادما اذا كان الزوج موسرا وادناها كسوة تجزئها في صلواتها
وهي درع وخمار وثوب تصلي فيه اذ كان مسرا **فصل** ولا مهر في النكاح
القاسد الا بالوطى فان طلقها او مات عنها قبل الدخول فلا مهر لها
فان حصل الدخول استقر عليه المستمى ان فرض لها مسمى والا فمهر المثل
ويثبت لكل واحد منهما نفسه ولو بغير محض من صاحبه دخل
بيها او لا - ولا مهر في النكاح الباطل كنكاح زائد على الاثرين او نكاح اخت

ويشترط فيه اخبار رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فان
 لم يوجد شاهد فالحق للزوج بيمينه اذ يقر منه الحاكم والقاضي اذ عالم
 من علماء الدين وللزوجة ان تمنع زوجها من المباشرة واطل حتى
 تستقبض محرماً ولو كان المحرم مؤجلاً فلها حق المطالبة متى شئت
 وان رضيت وسلمت نفسها قبل صدها فدخل بها الزوج وخلا بها
 شوامنت بعد ذلك فلها ذلك حتى تستقبض صدها فها وقال
 مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد الدخول ولها ففقهة بعد النكاح
 بالاتفاق وقيل ليس لها المنع اذا كان المحرم حلاً مؤجلاً كما هو
 مرسوم في بلادنا ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها
 زيارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبض المحرم المحجل فاذا قبضته فلا يخرج
 الا لحق لها وعليها الضرورة عرفية او شرعية او لزيارة الويهما
 كل جمعة مرة او الحرام كل سنة او لكونها قابلة او غاسلة ولا تدخل
 الحمام وقيل يجوز لها دخوله بلا تزئين كذا في كتب الاخفاف واذا وفاها
 مهرها فان اشترط ان لا يسافر بها ولا يخرجها من بلدها الى بلد غيرها
 فليس له ذلك وان لم يشترط فله ذلك او لانيه قولان والفتوى
 على انه ليس له ان يسافر بها لفساد الزمان وقيل يسافر الى قرى مصر
 القريبة لا يها ليست بقرية ومذهب الشافعية ان للزوج ان يسافر
 بزوجته حيث شاء هذا كله اذ المترض الزوجة بذلك اما رضيت
 فله ان يسافر بها بالاتفاق ولو كان ابوه او وليه كارهاً لذلك

ويجوز للزوج ان يطاء امرأته الصالحة للجماع بالعصا المعتاد بالطريق المعتاد
 فان هلكت به امرأته من غير تعدد منه فلا حرم عليه اما لو كان بالطريق
 الغير المعتاد اذ لم تكن المرأة صالحة للجماع فيغرم الدية عليه المحرم كماله
 ولا يجوز له ان يطاء الصغيرة التي لا تصلح للجماع فان وطئها
 وهلك فيضمن الدية وان جامعها بالعصا الغير المعتاد او حجب احد يد
 او خشيبة او نحوها وهلك فيضمن الدية ويجب عليه المحرم كماله
 بالموت اما لو جامع اجنبية بالطريق الغير المعتاد او بالحجب او الخشيبة
 او الخشيبة وهلك فعليه ارض الحناية ولا مهر ولا عقر وقيل
 يجب العقر ايضا كما في المغلوطة بها ويضم النكاح لو تزوج حراً
 على ان يتخذ من زوجته او ولي زوجها او سيد الامه
 الى سنة او ما زاد عنها او نقص ويجوز للمرأة استعماله قبل
 كماله ما فيه من الاضرار والاهانة اما لو كان الزوج عبداً
 ما ذواتها ذلك بالاتفاق ولو حطت المرأة مهرها ورد الزوج
 فيوتد بالرد ولو اترفقا فقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول
 فالقول لها ولو تزوج امرأته شحراً مات قبل الدخول فيأخذ وليها المحرم
 كماله ويحل له ان يتزوج بنتها لا امها ولو قبضت الف المحرم فوهبته
 له وطلقت قبل الوطى رجع عليها بنصفه وان لم تقبضه اذ قبضت
 نصفه فوهبت الكل او ما بقي او وهبت عرض المحرم كزوج معين
 او في الذمة قبل القبض او بعدة فلا رجوع ولو نكحها بالف

على ان لا يخرجها من البلد ولا يتزوج عليها فانكها على الف
ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجهما فان وفي واقام بهما
فلها الالف والا فمهر المثل لكن لا يزا في المسئلة الا خيرة
على الفين ولا ينقص عن الف فان طلقها قبل الدخول
المسمى في المسلتين لسقوط الشرط وهذا قول ابي حنيفة - اما عندنا
فالشرطان صحيحان وهو قول محمد والي يوسف وعليه الفتوى بخلاف
اذا تزوجها على الف ان كانت تبينة وعلى الفين ان كانت حليلة
فانه يصح الشرطان اتفاقا وكذا القول تزوجتها على الف ان كانت
ثيبه وعلى الفين ان كانت باكرة ولو شرط البكارة فوجدها
ثيبا فله الخيار ان يفسخ النكاح كما مر فان دخل بها الزمة الكل
وهو غرم على دليها ان كان غرلا وان كانت هي الغارة سقط غرم
او رجع عليها به ان كانت قبضته ولو تزوجها على هذا العبد
او هذا الالف او الفين او على هذا العبد او هذا العبد
ادعى احد هذين واحدهما او كس حكم البقاصى مهر المثل
فان مثل الارفع اذ فوته فلها الارفع او مثل الاوكس اذ ودته
فلها الاوكس والا فمهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول تحكمتة
المثل لا بها الا حصل حتى لو كان نصف الاوكس اقل من المتعة
وجبت المتعة وكل ما لم يجز السلف فيه فالخيار للزوج والا فللمهر
وان لم يعين النوع في المهر وذكر الجنب فقط كثوب وداية فلا يلزم

الوسط منه لا وسط له ويلزم مهر المثل ووسط العبيد في زماننا الحش
وان امهرها العبدان واحدهما حر فمهرها العبد وقيمة الحر لو كان عبد
وصح ضمان الولى مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقدا وتطالب ايا شاء
فان ادعى رجع على الزوج ان امر ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير
الفقيه او اما الغنى فيطالب ابوة بالدفع من مال ابنه لا من مال نفسه
اذا تزوج به امرأة الا اذا ضمنه كافي النفقة ولو نبت الى
امرأته شيئا ولم يذكر جهة عند الدفع غير جهة المهر كقوله
لشعم اوصاء ثم قال انه من المهر الحقيق قوله ولو قالت في غير المهر
للاكل والشرب ان المبعوث هدية وقال هو من المهر ومن الكسوة
او عارية فالقول له بيمينته والبينة لها فان حلفت والمبعوث
قاسم فلها ان تردة وترجع بباقي المهر ولو عوضته ثم ادعاه
عارية فلها ان تسترد منه ما عوضته اما في المهياء للاكل
والشرب فالقول لها بيمينتها ولو ادعت ان المبعوث مهبر
وقال هو ودعية فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان
من خلافه فالقول له ولو انفق رجل على معتدة الغير بشرط ان يتزوج
بعبد عدتها ان تزوجته لا رجوع وان ابنت فله الرجوع ان كان
دفع لها الا ان اكلت معه ولو جهز ابنته بجهاز وسلمها ذلك
فليس له الاسترداد منها ولا لو رثته بعدة ان سلمها ذلك في
بل يخص به وكذا الواشئة لها في صفرها وذكر الاخفاف

حيلة للاسترداد ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عاريا
والاحوط ان يشترطه منها ثمة تبرئة ولو اخذ اهل المرأة شيئا
عند التسليم كما هو المرسوم بين جهلاء الهند حيث اذا بلغ العرس
باب العروس فلا يفتح اخوان العروس الباب حتى ياخذ وامن الزوج
شيئا ويسمونه دهنگا نه فلنزوج ان يستوده لانه رشوة و
اكل مال الغير بالباطل ولو جهز ابنته ثمة ادعى ان ما دفعه اليها
عارية وقالت هو تمليك او قال الزوج قد ععد موتها ليرث منه
وقال الاب او ورثته عارية فالعمد ان القول للزوج
ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازا لا عاريا
واما ان كان مختلفا فالقول للاب كما لو كان اكثر مما يججز به ثمة لها
والام كالأب في تجهيزها كذا دلى الصغيرة وقيل ان الاب ان كان من
الاشراف لم يقبل قوله انه عارية ولو دفنت الام في تجهيزها لابنتها شيئا
من امتعة الاب بجضرته وعلمه دبق ساكتا دزفت الى الزوج فليس للاب
ان يسترد ذلك من ابنته لجر يان العرف به وكذا لو انفقت الام في جهازها
ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن الام ولو اخذت المرأة مالا من الزوج
لا عداد الجهاز ثمة فيها اليه بلا جهاز يلق به فله ان يطالب الولي بما هو العرف
اما اذا سكت طوليا فيسقط حقه وقيل ليس له المطالبة لان المال في النكاح غير مقصود ولو لم
ذمى او مستأمن ذمية او حرى حرية ثمة بميتة ادبلا مهر بان سكتا
عنه او نفيا والحال ان اذا جازع عند هم فوطئت ادطلقت قبلة

او مات عنها فلا مهر لها ولو اسما ورافعا اليها وثبت بقية احكام
النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق
ونحوهما كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة
مطلقة ثلاثا ونكاح المحارم وان نكحها بغير او خنزيرتين ثمة
او استكر احداهما قبل القبض فلها ذلك فتحلل الحر وتسبب الخنزير وان طلقها قبل
الدخول فلها نصفه ولها في غير عين قيمة الحر والمثل في الخنزير ولو لم يصبه
بلاذن وليه وطاعته او على بايع الامانة امته قبل التسليم فلا حد ولا مهر و
يسقط من الثمن في الاخير ما قابل البكارة والا فلا ولو تدافعت جارية مع
اخرى فازالت بكارتها فعليها ارش الجناية وقال الاحناف
لزمها مهر المثل وكلا ب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة
بتسليمها ان تحملت الرجل والصحيح انه ليس للزوج المطالبة
بالتسليم حتى تحيض ولو اختلفا في تحملها فيسال القاضي عن النساء
ويحكم برائهن فلو سلمها الولي فضربت لم يلزمه طلبها ولو ختم
امرأة واخذها حبست الى ان ياتي بها او يعلم موتها والمهر المرجل
يتجمل بالرجعي ولا يتاحل بمهر اجبرها ولو وهبت المطلقة المهر
على ان يتزوجها فابي فالمهر باق لنكحها ادلا ولو وهبت لاحد
ودكلته لقبضه صح ولو احوالت به انسانا وقبله الزوج ثمة وهبته
للزوج لم يصح وهذه حيلة من يريد ان يهب لا تبصم الهبة كذا قال الاحناف
فصل نكاح الفصولي جازع عندنا ويتوقف على اجازة من هو

فضولي من جانبه ورجمه شيخنا ابن القيم وقال بعض اصحابنا
انه باطل فلا بد من تحديد العقد من الجانبين عندهم
وعندنا يكفي قبول واحدة من هون فضولي من جانبه **فصل**
في القسم بين الزوجات وما ورد في المعاشرة اذ تزوج الرجل البكر
على الثيب اقام عندها سبعة اشهر قسم واذا تزوج الثيب اقام
عندها ثلاث اشهر قسم واذا اراد سفر الزوج بين نسائه فانيتهن خرج
سهرها خرج بهما معه ويجوز للمرأة ان تهب ثوبتها لضرتها
كما ذهبت سودة يومها لعائشة وان تزوج الحرة على الاممة
قسم للاممة ليلة وللحرة ليلتين واذا تزوج بكرا على ثيب فيقيم عندها
سبعة اشهر يسرى بينهما وان كان ثيبا فيجوز له ان يخيرها بين ان
يقيم عندها سبعة اشهر يقضيها للبواقي وبين ان يقيم عندها
ثلاثا ولا يحاسبها ولا يجب الشورية بين النساء في المحبة والجماع
ودواعيه ولكن يجب العدل في القسمة وما تدع الحاجة
اليه ويجوز للرجل ان يدخل على نسائه كلهن في يوم احد لهن
ولكن لا يطأها في غير يومها ويجوز لنسائه كلهن ان يجتمعن في بيت
صاحبة النوبة ويتحدثن الى ان يحجى وقت النوم فتأوب كلواحدة
الى منزلها واذا قضى رجل وطرا من امراته وكرهتها لنفسه
او عجز عن حقها فله ان يطلقها وله ان يخيرها ان شاءت
اقامت عنده ولا حق لها في القسم والوطى والتفقه او في بعض ذلك

بحسب ما يصطليحان عليه فاذا رضيت بذلك لزم وليس لها
المطالبة به بعد الرضاء فلا يبقى لها حق الرجوع ولا يحل للعبد من النساء
الاثنين ويطلق ثنتين ولقتد امراته حاضيتين ويلزم على الزوج
حسن المعاشرة مع امراته واجبه فيجاء عن محقرات الامور ويكظم الغيظ
وما يجده خلاف هونه الا ما يكون من باب الغيرة المحمودة او التدا
لجور ونحوهما وحسن المعاشرة عبارة عن المعاشرة بالمعروف من الصحبة
الجميلة وكف الاذى وان لا يطلها بحرقها وبينها النبي صلى الله عليه وآله
بالرزق والكسوة والسكنى وحسن المعاملة فان ارتكبت امرامكروها
فيعطها بالرفق والملازمة فان اصرت فله نزعها بالكلام الخشن و
هجرها في المضجع ماشاء وهجرها في الكلام ثلثة ايام فقط فان اصرت
ضربها ضربا غير مبروح قالوا يضربها بالسواك او المروحة او بشوبه
وقل ضربها ضربا غير شديد بعشرة اسواط او فوطها ويمنع الزوج من ذلك
ان كان مانعا لحقها ويلزم المرأة طاعة الزوج اذا دعاه الى فراشه للجماع
ولا يجوز لهن ان يوطئن فراش الزوج من بكرة هه ولا ياذن في ميوتهن له
ولا يجب عليها طبخ الطعام وغسل الثياب ومباشرة اعمال البيت والخدمة
الا انه لو فعلت هذه الا موزر برضاها فذلك امر آخر وقال بعض اصحابنا
يجب عليها الخدمة في مصالح البيت كالعجين والطبخ وكس البيت
واستقاء الماء وسائر اعمال البيت وقيل الا حولى لها فقل ما جرت به العادة
واذا عجز الزوج عن الخدمة امراته فليثبت لها حق الخروج من النكاح

مع ترك الصلوة
والواجب ان لا يترك
المطالبة به

وكذلك اذا اعسر بالصدقات غير انه يلزم ان يكون الحرج بقبضه
القاضي او الحاكم او عالم من علماء الدين ولا يجوز اتيان المرأة في ذلك
الا رواية عن ابن عمر تدل على جواز ذلك وهو قول للشافعي ولا يجوز الغفر
عن الحرمة الا باذنها ويجوز عن الامامة بل اذا فيها وقال ابن حزم
من اصحابنا لا يجوز مجال وقيل بكراهة وهو الراجح وان كانت زوجته
اممة ايح باذن سيدها ولا يخرج من اذنه ويجوز وطى المراجعة الا انه
يكراه اذا انقضت الاضوار بالولد والا لا واذا انقضت المرأة من
كثرة الجماع لم تجز الزيادة على قدر طاقتها والراي فيه للطبيب الحاذق
يساله القاضي اذا شكت المرأة ولو كان الزوج خصيا او عينا او مجنونا او
مرضا او صبيحا او صبيا لم يسقط عنه القسم وكذا اكرهت بين مريضة
وصحيحة وحائض وذات نفاس ومجنونة لا تخاف ودر نقاء ودر نادققاء
وصغيرة يمكن وطئها ومحرمة ومظاهرة ومولى منها ومقابلة تن وكذا
مطلقة رجعية ان قصد رجعتها والا لا ولو اقام عند واحدة شهر
في غير سفر شو خاصته الاخرى في ذلك يوم بالقيام عند ها
الى شهر وقال الاحناف يوم بالعدل بينهما في المستقبل وهذا مضم
وان اشهره وان عاد الى الجور بعد نهى القاضي عزز بما يراه الامام
وقيل عزز بغير حبس والمسئلة والكتابية سواء ولو ذهبت نوتها
لضررتها المعينة فيجوز للزوج جعله لغيرها وقيل لا والا مولى ان يقيم
عند كل واحدة منهما يوما وليلة وتلزمه التسمية في الليل

حتى لو جاء للادوية بعد الغروب وللثانية بعد العشاء فقد
ترت القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخلها بالليل
الا لعيادتها واشتد مرضها ولم يكن عندها من يونسها
فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت ولو مرض الزوج فلا بأس
ان يمرض في بيت واحدة منهما ان رضيت الاخرى وقيل دعا
في بيته كلا في نوبتها ويجب على الزوج التسمية بين زوجته في البيت
ويكون ليلة وليلة ولا يجوز للزوج ان يقيم عند كل واحدة
يومين وليلتقما او ثلاثة ايام وليا ليلها او اسبوعا فضا عدا
الا ان يرضين ولا يقيم عند احد لهما اكثر الا باذن الاخرى
والراي في البداءة الى الزوج ويكره الزيادة على الاسبوع او على مدة
الايلاء ولو كان عمله ليلا كالحارس فهو يقيم نهارا وحقه عليها ان
تطيعه في كل امر مباح يامرها به لا في معصية الله سبحانه ويجوز
للزوج ان يضربها ضربا غير مبرح على ترك الزينة والصلوة والظهار
والغسل ولو كان ابوها اعرج ادمر ايضا وليس عنده من يقوم عليه
ويتن به فلها ان تتخدم اباه ولو منعه الزوج سواء كان ابوها موصيا
او كافرا وله منعها من الغزل والكتابة ومن اكل ما يتاذى من ربحه
كالبصل التي والثوم والتراب وشرب الدخان ومن الخناء والنقش
ان تاذى من ربحه لا من تحصيل علم الدين وتلاوة القرآن وقرائة
الحديث ودرسه وتدريسه وكذلك يكره للرجل ان يجامع امرأته

محضرة اتمى ادا الصبي العاقل ارحضه خضرتا ادا امتها ارجته وارتبها
 عريانا اعرى نائة الا اذا لم ينتشر ذكره بغير العزى فلا باس به في مكان خال
 وحق الزوج عليها اعظم من حقها عليه وليس لكل واحد منهما
 تحسين الخلق لصاحبه والرفق به واحتمال اذا قال ابن الجوزي
 معاشره المرأة بالتلطف مع اقامه هيبه لئلا تسقط حرمة
 عندها وليكن الزوج غيور آمن غير افراط ولا ترقى بالشرف
 واذا اتهم العقد وجب على المرأة ان تسلم نفسها البيت زوجها اذا طلبها
 وهي خرة يكن الاستمتاع بها كينت تسع في بلادنا اما في البلاد الباردة
 فبنت اثنتي عشرة سنة فما زاد باختلاف الاهوية والنفوس ان
 لم تشترط دارها لها اذا شترطت دارها اوبلد هال لم يكن للزوج
 طلبها الى بيته اوبلد ولا يجب عليها التسليم ان طلبها وهي محرمه
 اوصريضة اوصغيرة اوصائض ولو قال لا اطأ وللزوج ان يستمتع بزوجته
 في كل وقت على اى صفة كانت اذا كان الدخول في القبل ولو من
 جهة عجزه زنا ما لم يضرها او يشغلها عن الفرائض وله الاستمتاع ولو
 كانت على التور او على ظهر قتب ولا يجوز لها ان تطوع بصلوة اوصوم
 وهو حاضر الا باذنه ولا تاذن لاحد غير محارمها في دخول بيته الا باذنه
 وله الاستمناء بيد هال الاستمناء بيد هال لان فيه اصناعة حق المرأة
 وهو مكره كراهة مخبره عندنا ولا يكره الجماع في يومين الايام ولا في ليلة
 من الليالي وكذا السفر والحياطة والغزل والصناعات والتجارات كلها

حيث لا تؤدى الى اخراج فرض عن وقته وله السفر بلا اذنها ويجرم
 عليه اتيانها في الحيض فان فعل عزوان علم تخريمه وان تطاوعا
 عليه ادا كرهها ونهى عنه فلم ينته فرق بينهما كما يفرق بين الرجل
 الفاجر ومن يفرجه وقالت الحنابلة في الدبر مثله وعندنا لا يكون
 حكم الوطى في الدبر حكم الوطى في الحيض لان حرمة الاخير قطعية بخلاف
 حرمة الاول فانها ظنية لمكان الاختلاف فيه كما مر ويكره ان يبا
 امرأته تحضرة الناس او يقبلها لانه دناءة ودقاعة ويكره للمرأة وجبة
 اوسريته بحيث يراها غير طفل لا يعقل ارجح يسمع خبرها ولو رضيا
 ان كان مستورى العورة والا حرم مع رديتهما ولا يكره الكلام حالة الجماع
 وقال الحنابلة يكره الكثار الكلام فيه ويكره الكلام حالة قضاء الحاجة
 بالا تقاق ويكره التحدث بما يجري بينهما ولو اضربها وليس ان
 يلجعا قبل الجماع لتعرض شهواتها فتال لذة الجماع مثل ما
 بيناه وليس ان ينفى رأسه عند الجماع وان لا يستقبل القبلة
 ويقول عند الوطى بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان
 ما رزقنا واذا انزل يقول اللهم لا تجعل للشيطان فيمار رزقنا نصيبا
 ويستحب ان تتخذ المرأة خرة تاولها للزوج بعد فراغه من الجماع
 ليتسهم بها ولا يكره ان يمسح ذكره بالخرقه التي تسح بها فرجها
 وقيل يكره وقال ابن القطان لا يكره الخرها للجماع وحال الجماع
 ولا نخرة وقال مالك لا باس بالخرة عند الجماع وله ان يلزمها بفلس غبا

عليها لا عليه وبالفصل من الحيض والنفاس والحجوبة واجتناب الحرمة
فله اجبارها على ذلك اذا كانت مسلمة لا اذا كانت كتابية او مجوسية
وله الزامها ايضا باخذ ما يعات من شعر وظفر وقالت الحنابلة
يحرم على الزوجة الخروج بلا اذنه ولو لموت ايها فان مرض بعض
محارمها او مات احد من اقاربها استحبه ان ياذن لها
في الخروج الى قبر نصه اعيادته اذ شهود جنازته وتقرية درشته وكذلك
لكراسم الفرح من زواج وختان في محارمها واقاربها لما في ذلك
من صلة الرحم وفي منعها من ذلك قطيعة رحم وبما حملها عدم اذ
على مخالفتها ولا يجب عليه ان ياذن لها في الخروج لزياره او
مع عدم المرض وقال الاحناف يجب عليه ان ياذن لها في الخروج
لزياره ابويه في كل جمعة مرة وللسائر المحارم غيرهما في كل سنة
مرة كما مر لكن يجوز لها بالاتفاق ان تخرج لقضاء حوائجها التي لا بد لها
منها حيث امر بقمها وكذلك الخروج لصلوة العيد اما الخروج لبأى
الصلوات وسماع الوعظ ونحوه فلا يجوز الا ان ياذن لها زوجها
وصلواتها في بيتها افضل من صلواتها في مسجد محلها او في مسجد الجامع
وغيره ولا يملك الزوج منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارتها
مالم يخف منهما الضرر او المعصية ولا يلزمها طاعة ابويها في
فراقه ولا في زيارته ونحوها بل طاعة زوجها احق ويلزم على الزوج
ان يبيت عند الحرمة بطلبها ليلة من كل اربع من الليالي عند الامة

ليلة من سبع ويلزمه ان يطأها في كل ثلث سنة مرة
ان قدر ولا عذر فان ابى بلا عذر وعجز فرق الحاكم بينهما
ان طلبت ولو قبل الدخول قال في الاقناع رجل تزوج امرأة وامرأته
بها يقول غدا ادخل بها غدا ادخل بها الى شهر على يجب برعتي الدخول
قال ان دخل بها الى اربعة اشهر فبرأ والا فرق بينهما وان
سافر فوق نصف سنة في غير امر واجب كحج او غزو واجب
او في غير طلب بر ذق يحتاج اليه وطلبت زوجته قدومه
لزمه القدوم فان ابى بلا عذر فرق بينهما بطلبها اذ عباد القسم
الليل وقيل من بعد العصر الى طلوع الفجر ويخرج في بهارة للمواشر
وقضاء حقوق الناس وما حرت العادة به و لصلوة العشاء والفجر ولو
قبل طلوعه كصلوة الزنار لكن لا يعتاد الخروج قبل الاوقات اذا كان
عند واحدة دون الاخرى لانه غير عدل منه اما الواقع ذلك
بعض الاحيان او لغرض فلا بأس ويحرم دخوله في نوبة واحدة
من نوائه الى غيرها الا لضرورة مثل ان تكون منزولا بها
فيريد ان يحضرها او توصي اليه او نحو ذلك ويحرم ان يدخل اليها
في بهارها اي بهار ليلة غيرها الا للحاجة او سوال عن امر يحتاج
الى معرفته فان لم يلبث لم يقض وان لبث اوجامع لزمه القضاء
اي قضاء لبث وجماع لا قضاء قلة ونحوها وان طلق واحدة من
معه اكثر وقت نوبتها مثل ان تكون هي الثانية في القسم فطلقها

في اخر زينة الاولي فقد اتم لانه تسبب بالطلاق الى ابطال حقها
من القسم ويقضيها لها من نكحها وجوبا كالمعسر اذا ايسر له من قضاء
الدين ولا يجب عليه التوبة بينهما في النفقة والكسوة والسكنى
حيث قام بالواجب عليه من نفقة وكسوة وسكنى وان امكنه
ذلك كان احسن واولى لانه ابلغ في العدل بينهما روى ان النبي صلى
كان يسرى بين زوجاته في القبيلة ويقبى اللههم هذا يسمى
فيما املاك فلا تلغى فيما لا املاك وينبغي للمرأة ان لا تغضب زوجها
وان غضب فتصبر وتسكت ولا تبحث معه ولا تناظره ولا تجادل
فان ذلك احسن واجمل لها ويدل على صلاحها وكمال عقلها وقد قال
النبي صلى لو امرت احد ان يسجد لاحد لا صرت المرأة ان يسجد لزوجها
فصل في الوليمة - الوليمة اجتماع لطعام عرس خاصة وحذاق
لطعام عند حذاق صبي وغديرة واعدا لاطعام ختان وخنسة
وخرس لطعام ولا ذرة وكيرة لدعوة بناء ونقبة لقتل ومغائب
وعقيقة لذبح لمولود ومادبة اسم لكل دعوة بسبب او غيره ويدخل
فيه الطعام المبرور بين اهل الهند حيث يطعم اهل العرس
المعرس واقاربهم واجبابه او يرسلون عندهم الطعام وخيمة اسم
لطعام ماتم وهو الغز او يرسلونه الى اهل الميت وتحفة لطعام قادم
وشذحية لطعام املاك على زوجة ومشو اخ لطعام
ماكول في خيمة القاري او عند ختم تاليف وتصنيف وكل هذه الدعوات

مباحة لا تكسر ولا تحجب والاحابة اليها مستحبة (ومن زعم
من اصحابنا ان اطعام غير الوليمة في الزواج ونحوه بدعة ممنوعة فقد
اخطأ) الا لوليمة العرس فانها سنة مؤكدة وقيل واجبة ولو بشتاة
فلا تنقص عن شتاة والاولى الزيادة ويجوز على ممر واقط وسمن
وطعام غير اللحم وان نكح اكثر من واحدة في عقد او عقدوا جزأته
وليمة واحدة اذا نواها عن الكل والاحابة اليها في اليوم
الاول اي اول مرة واجبة ان كان لا عذر له فان كان
المدعوم ايضا او ممرضا او شغولا يحفظ مال او كان في شدة
حر او برد او مطر يبل الثياب او دخل ادكان اجيرا خاصا
ولو ياذن له المستاجر او نحوه لم تحجب الاحابة وكذلك ان كان
هناك منكروا فان علموا ان في الدعوة منكر اكرض الفواحش
وغناء النساء الاجنبيات او الا مارد حسان الوجوه او الخمر وامكنه
الا نكار حضر وانكره الا لم يحضر ولو حضر فشاهد ان الله جلوس
فان لم يقدر انصرف وان علم به ولم يره ولم يسمع به ايح الحلو
اما ان كان هناك غناء صرف او مع المزمارين من غير الفواحش
والنساء الاجنبيات والا مارد حسان الوجوه فيحضر للاختلاف
في ابا حته وكل هته احرمته والاحابة اليها في اليوم الثاني
اي المرة الثانية سنة وفي الثالثة مكرهة لا بها سمعة
ومن سمع سمع الله به وانما تحجب الاحابة اذا كان الداعي مسلما

يحرم بجره ومنع ابن الجوزي من اصحابنا من اجابة ظالمين وفاسق
 وبتدع ومفاخر بها او فيها مبتدع يتكلم ببدعتة الا لم اذ عليه
 ويشترط ان يكون كسبه طيبا فان كان في ماله حرام كرهت اجابته
 ونعامته بقبول هديته وصدقته وهبته وتقوى الكراهة
 وتضعف بحسب كثرة الحرام وقلته فان كان الحرام غالبا في ما
 فلا تجوز اجابة دعوته وان كان الحلال غالباً او تساويا تجوز مع
 الكراهة الضعيفة في الاول والقوية في الثاني وان دعاه اثنان
 فاكثر وجب عليه اجابة الكل ان امكنه الجمع والا اجاب الاقرب
 بابا ثم الاسبق فالدين فالاقرب رحماً ثم يقرع فان كان صائماً
 يحضر ويدعو لصاحب الزاوية والا ياكل وقيل ان كان صائماً متطوعاً
 وعلم ان ترك اكله يكسر قلب الداعي يفطر دياً كل لا ان كان صائماً
 صوماً واجباً **فصل** في مسائل متفرقة واذا قدم من سفر
 فالاولى له ان لا يدخل على اهله ليلا بل يبيت في محل اخر ثم
 يدخل على اهله بفار او خير النساء احناً لا على ولد في صغره وادعاً
 على زوج في ذات يده وان كان الشوم في شيء فيكون في المرأة
 والدار والفرس ويستحب التزوج بالبكر لكي تلاعب الزوج ويلاعبها
 ولذا لا يظن بالودود والودود ويكره ان تباشر المرأة المرأة فتغترب الزوجها
 كأنه يظن اليها ولا يفرض الرجل الرجل ولا المرأة الى المرأة في ثوب واحد
 ولا يبيت في رجل عند امرأة شيب الا ان يكون ناكحاً او ذا محرم

وتحرم الخلوكة بالاجنبية الا ان تكون عجوزة شوهاء لا يوغر فيها
 ولا جناح في النظر الا الاولى اذا وقعت على ما يلزم ستره من الاجنبية
 ولا يدر به النظر الثانية ويكره الدخول على المغيبات فان الشيطان
 يجري من الانسان مجرى الدم ولا يدخل الخنث على النساء
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم اهلوا هذا النكاح واحبلوه في الساجد واضربوا
 عليه بالدفوف ولا لباس بالغناء والمزامير في زواج اوختان
 او نحوهما من مراسع الفرح بشرط ان لا يكون المغني امرأة اجنبية
 مشترهة او امرأه وصبيح الوحبة اما لو غنت جارية من الجوارى
 او غني رجل شاب او شيخ فلا بأس به وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 الجوارى في زواج الربيع بنت معوذ بن غفراء ومن اصحابنا من
 منع عنه والذي يشد فيه هو مخيط اوصال ولا يجلد امرأته
 جلد العبد فلعله يضاجعها في اخر يومه وليس منا من خيب
 امرأة على زوجها او عبداً على سيده ويستحب ان يجتنب
 خضر الدمن قالوا يا رسول الله وما خضر الدمن قال المرأة الحساء
 في المنبت السوء واستحسن العلماء ان لا ينكح في القرابة القريبة
 وهو ممنوع عند الاطباء ايضاً فان الولد يخلق ضاواً وليس له
 اصل في الحديث انما وقع في غريب الحديث لا من قتيبة اغربوا
 ولا تصوموا وقال الشافعي ايضا اهل بيت لم يخرج نساء هم الى
 رجال غيرهم كان في اولادهم حتى وقال عمر النخعي في النواحي يعني

تزوجوا الغرائب ويجوز للمرأة النظر الى الرجال الاجانب وحديث
 انعميا وان انتماء يحمل على انه خاص بانزاج النبي صلعم وكذلك
 يجوز للرجل النظر الى فرج امرأته وحديث يورث الطمس او
 الفشاء ضعيف ويكره النكاح بالميداى الاستمناء بالكف وقيل
 جائز وحديث من نكح يده فهو ملعون ضعيف اما نثر التمر والحلاوة
 ونحوهما بعد العقد فلم يرد لجواز حديث صحيح وقد صح النهي
 عن النهي فلاولى التقسيم لا النثار والنهب ولا خصاء حرام
 وسوداء ولود خير من حساء لا تلد واذا اتى احد اهله ثارا د
 ان يعود فيستحب له ان يتوضأ ويغسل فرجه ولعن الله الرجل
 من النساء والقاسرة والمقشورة والمستوفة والمفسلة والواشمة
 والمستوشمة والمتصصة والمتفلجة والواصلة والمستوصلة وزدارة
 القبر يستحب للمرأة ان تغير اظفارها بالخاء ويكره ان تلبس ثوباً رقيقاً يرى منها
 حسبها ويكره للرجل ان يضرب وجهها او يقيحها وكذلك يكره للمرأة
 ان تضع ثيابها في غير بيت زوجها او تخرج مستعطرة تفوح منها
 ريح طيب او تسأل زوجها الطلاق من غير لباس او تلقى على رأسها
 مثل اسنمة البعير ولا لباس ان تجعل القرط في اذنها ما في الانف
 فليس بثابت وان كان مرسوماً في الهند والحق جواز عدم النهي
 واذا استاذنت المرأة الى المسجد فلا يجوز للزوج ان يمنعها او يخرج ثقله
 وقيل يجوز المنع في النهار لا في الليل وكذلك يجوز للنساء الخروج

ما في تحريم الانف
 طفلة قال النبي صلعم
 والودود والوددان
 وتلك الامم يوم القيامة
 منهن
 اذا اراد وجه
 تانها حلق ١٣ من

لواجمهم ان لم يكن خوف فتنة والحجاب المرسوم في الهند اى الحبس
 الدائم في البيوت ليس بحجاب شرعى وقد قال الله تعالى لا نزاج
 النبي صلعم وبناته قل لا نزاجك وبناتك يدنين عليهن من
 جلابيبهن ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين وقال النبي صلعم
 ان الله اذن لكن ان تخرجن لحاجتكن وقال النبي صلى الله عليه
 وآله تمنوا ماء الله مساحداً الله ولا باس لوعلمها الكتابة او تعلمتها او قيل
 تمنع عنها وعن المجلس في الغرف والولد للفراش وللعاهر الحجر
 ولا عبرة لشبهه بغير صاحبه واذا اشتركت ثلاثة في وطى امة
 في طهر ملكها كل واحد منهم فيه فجاءت بولد وادعوه جميعاً
 فيفرق بينهم ومن استحققه بالقرعة فعليه للآخرين ثلث الدية
فصل في البدعات المروجة في الزواج ومنها لباس العروس
 والمعرس ثياباً صفر ايمونه ما ينحها ثمار سال الحناء مع الحلاوات
 والفواكه على ظهور الجمال ادى في الحرات واواني الخبز مع ان هاس
 القراطيس ييمونه آرائش وسايق ثمار سال الحناء مع النبات
 من العروس الى المعرس مع الزخارف والوان الزينة ليمونه
 مهندي ثمر كوب المعرس مع اصحابه واحبا به بعد نصف الليل
 وخروجه مع الزينة والتفاخر مع انواع الملاعب النارية والالعب
 والهم ييمونه بات وشب كشت ثمر عود المعرس بالعرس مع انواع
 الزينة والتفاخر والملاعب والسرير الى بيته بطراً ورياء الناس

ما استدلت
 عبد الغنى
 كرامة البرهان
 القزالي الثاني
 ديار هم
 الناس
 الحيف

يسمونه بائر گشت و رخصت و هذه دخوها من مراسم الشرايين
ولا شدة في كرهايتها لانهم قطع النظر عن التشبه بربا السرايين
واضاعة للاموال من غير طائل اما استعمال الصفرية للعروس من العرب
والقاء الورود والرياحين والقاء او شاحها على الاعناق والرؤوس فهما
لما يامر به الشارع ولا ينهى عنه فيبقى مباحا ان لم يقصد التشبه
لان الطيب كان محبوا عند النبي صلى الله عليه واله وسلم وادى عبد
احق و اخرى لا يستعمل الطيب والتزين من العروس والعريس والله
اعلم

كتاب الرضاع

هو شرعاً مص لبن او شربه و حوّه تاب من حمل من ثدي امرأته في
وقت مخصوص اى حولين من يوم الولادة ويكره استرضاع الفاجرة
والكافرة والذميمة والمشركة والمحققة وسيئة الخلق والحبداء
والبرصاء واذا الرضعت المرأة ولو مكرهة طفلاً ذكر اكلان او انثى او
خنثى بلبن حمل لاحق بالواطى صار ذلك الطفل ولدها اي ولد المر
وة ولد صاحب اللبن وصار اذكاً وان سفلوا اولاد ولد هما وصار
او لا وكل منهما من الاخر ومن غيره كما لو تزوجت بغيره فتاب لها
لبن من حمل من تزوجت او تزوج بامرأة غير هاتين فتاب لها لبن من حمل
منه فان رضعت به اطفالاً او انت باؤا فان الذكور منهم يصيرون
اخوته والبنات اخواته وقس على ذلك وتصير ابائهما اجداداً وجداتهما

واخواتهما اعمامه وعماته واخواله وخالاته ولا تنتشر حرمة
الرضاع الى من بدرجة مرتفع او نكح من اخ و اخت و اب و
ام وعم وعمه وخال وخالته من نسب فحل مرضعة لابى مرتفع
واخيه من نسب وتحل ام المرتفع لابى مرتفع واخيه من نسب
وتحل ام المرتفع واخوته من نسب لابيه واخيه من رضاع كما
يجل لأخيه من ابيه اخت اخيه من امه وتحرى الرضاع
في النكاح وثبوت المحرمية كالنسب وللمرمة بالرضاع شرطان
الاول ان يرتفع اقل من اقل خمس رضعات فصاعداً والثاني
ان يكون في العامين فلو ارتفع اقل من خمس رضعات في عامين
او ارتفع بعد هما بالخطأ لا تثبت الحرمة وكذلك لو ارتفع اقل
من خمس رضعات في عامين ثم ارتفع ببقية الخمس بعد العامين
بالخطأ لا تثبت الحرمة ويجوز ارضاع اللبيرة ولو كان ذالحمية
لتجوز النظر خلاف الجمهور ومنع امتص الثدي ثم قطعه ولو فقها
او لتنفس او لحلة له عن المص او لا انتقال عن ثدي الى ثدي آخر
ثم امتص ثانياً فرضعته ثانية والسقوط في الانف بان يدخل حلقه
والجور من قارورة او غيرها واكل ما جبن او خلط بالداء وصفاته
باقية كالرضاع في الحرمة لا الصب في العين او الاحتقان او
الاصابة استلجوت لا يغذى به كالدكر والمثانة والجلد وان وصل
اللبن الى فمه ثم القاه لم تنتشر الحرمة وان شرب في الرضاع

او عدد الرضعات بنى على اليقين غير ان ترك الشبهات ادلى
وان شهدت بالرضاعة مرضعة فقط ثبت التحريم بشهادتها
ولا يمين على المشهود له ولا على الشاهدة ومن حرمت عليه
بنت امرأة كامه وجدته واخوته وكذا من حرمت عليه بنت امرأ
بالمصاهرة مثل ربيته التي دخل بامرأها اذا ارضعت طفلة حرمها
عليه ابد الا انها تصير بنتها ومن حرمت عليه بنت رجل كابيه
وجدته واخيه وابنه اذا ارضعت زوجته او امته بلبنه طفلة
خمس رضعات حرمتها عليه ابد الا انها صارت ابنة من حرم
ابنته عليه وينسخ فيهما النكاح ان كانت المرثعة زوجة صغيرة
اقل من عامين وارثت خمس رضعات فحرم ان عليه ان
دخل بالام واللبن منه والاجاز تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهر للكبيرة ان
لم توطأ لمجئى الفرقة منها وللصغيرة نصفه لعدم الدخول ورجع الزوج
به على الكبيرة ان تقدمت السناد والا فلا وكذا على الموجد ان اوجر
لبن الكبيرة في في الصغيرة خمس مرات وله قال الزوج لزوجته
هي ابنتى من الرضاع وهي في سن لا يحتمل كونها ابنته لم تحرم لانه
اقر اسر فاسد لتيقن كذب وان احتمل صدقه فلما قال هي اختي
من الرضاعة ولو ادعا بعد ذلك خطأ لم يقبل منه ما يدعيه
من ذلك وان اوجر لبن امرأة مخلوط بلبن شاة او بقرة فالحكم
للعالم وان استويا ثبتت الحرمة ايضا وكذا ان خلط بلبن امرأة اخر

دوخلط بطعام فلا تثبت الحرمة وان حساه حسوا كان اسم الرضعة
لا يقع عليه وقيل ان كان الطعام رقيقا وحساة حسوا كالهريزة خمس
مرات تثبت به الحرمة وهو الظاهر والمرجع يجوز ان تكون الوالدة
او الظئر المسترضعة فان تيسرت الظئر للزوج فلا تجوز الوالدة
على الا رضاع وان لم تيسر او لم يقدر الوالد على استيجارها
فعميت الوالدة وليس لها الا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان
بسبب الزوجية مادامت زوجته معتدة وان ارضعت الظئر
فلها اجرها ولو ارضعت الطفل والطفلة في مدة الرضاع لبن شاة
او بقرة لا تثبت به الحرمة بينهما واخطأ من نسب التحريم
بذلك الى امامنا المجتهد المطلق محمد بن اسمعيل البخاري فان
شأنه اجل من ان يقول بمثل هذا وان ادعت المرأة انها اخت الزوج
من الرضاعة لا يقبل قولها من غير بينة ولا يبطل النكاح الا اذا
شهدت امرأة به بخلاف ما لو اقر الزوج فيبطل النكاح بمجرد اقراره
وعليه المهر كله ان وطئها والا فالمتعة واختلفوا في لبن الخنثى المشكل
ولبن الرجل لا يثبت الحرمة اتفاقا ولو طلق ذات لبن فاعتدت
وقر زوجته باخر فحملت وارضعت فحكمه من الاول لانه منه يمين
فلا يميز دل بالشك فيكون الصغير ابن الرضاع الاول وربيا
للتاني حتى تلد فتحل لهذا الصغير بنت الزوج الثاني والوطى بالشبهة
كالحل لا الزنا فلوزنا بامرأة فحملت فوضعت ثم ارضعت صغيرة

فحل هذه الصغيرة لئلا يذوق قتلها وهو مختارها كالأحناف ثم
لو زنا بصغيرة فحل له أمها ثم لا واختار أهل الحديث أجرة
كما مر من قبل واختار الأحناف الحرمة وإن أقرت المرأة
بان قالت للزوج هو أخي من الرضاعة أو ابني وانكر الزوج ثم
أكدت نفسها وقالت أخطأت بتقي له زوجة كما لو لم تكن نفسها
أدأصرت عليه ولم تحجب بيعة وكذلك لو قالت لرجل اجنبي هو أخي
أدأخي من الرضاعة ثم أكدت نفسها وقالت أخطأت
حل له تزوجها وكذلك لو أقرت بأنها مطلقة الثلث من رجل
ولو أقر الزوج والزوجة جميعاً بالرضاع فرق بينهما ثم لو قالوا أخطأ
والذي بانفسهما لا يحل لهما التزوج خلافاً للأحناف وكذلك لو أقر
بالنسب وفيه أيضاً خلافات الأحناف ولو مضى رجل ثدي
زوجته وشرب لبنها لم تحرم عليه ولو تزوج صغيرتين فأرضعت
كل امرأة ولبنهما من رجل واحد لم تضمن نصف المهر وإن
تعدتا الفساد لم رضه بالأختية وعليه نصف المهر لكل منهما
ثم يجوز له أن يتزوج بأحدة منهما بالعقد الجديد ولو قبل
الابن زوجة أبيه أو وطئها لا تحرم على أبيه ولا يغرم
المهر خلافاً للأحناف في صورة التقبيل حيث قالوا إنه
يغرم المهر وتحرم المرأة على أبيه ولا تثبت الحرمة ببلع أنثى
لم يشب من حل خلافاً للامة الثلاثة سواء كانت بكل أو شيئا موطوءة أو غير موطوءة

كتاب الطلاق

أصله في اللغة التخليه فشيء ما يقع بالمرأة بذلك هو جاز لسوء عشره
الزوجية أو لعدم بقاء رغبة الزوج فيها من مكلف مختار ولو هانز لا
لمن كانت في طهر لم يمسها فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله
أو في حمل قد استبان فحرم إيقاعه على غير هذه الصفة في الموطوءة وهل
يقع أم لا فيه وفي وقوع الواحدة من دون تخطي رجعة خلافاً
والراجح عدم الوقوع ولو كانت غير موطوءة فيجوز طلاقها ولو في حالة الحيض
ويكره إيقاع الطلاق من غير حاجة كريمة وكبر لأنه انقض المباحات
عند الله ويحرم في الحيض وفي طهر أصابها فيه وليس الطلاق أن
تركت الزوجية الصلوة ونحوها فإن عاشرها فلا اشتر عليه ويجب
على المولى بعد الترابس وعلى من علم فخر من زوجته وألا كان ديوتاً فإن
لم يصبر على فراقها فله الخيار أن يمسكها ويقي ديوتاً ولا يقع طلاق
المكره والناسي والخطي وغير المميز والمجنون والنائم والمغنى عليه
والمبرسور واختلفوا في طلاق السكران لو نسي أو حشيشاً أو زناً
أو بنجاً ولو سكر مكرها أو مضطراً فقبل يقع وقيل لا يقع ويرجح شيخنا
ابن القيم عدم الوقوع وهو المختار وكذلك في طلاق الغضبان والرا
وقوع طلاق الغضبان إذا طلق في مبادي الغضب أما لو زال عقله
بشدّة الغضب فلا شرباً قال فلا يقع طلاقه بلا نزاع ولو استحكم

الغضب واشتد به غير انه لم يزل عقله ولكن حال بينه وبين
 بحيث ندم على ما فرط منه اذا زال فهذا محل نظر وعدم الوقوع
 في هذه الحالة قوى رجحه شيخنا ابن القيم وقال المراتب التي
 اعتبرها الشارع اربعة احدها ان يقصد الحكم ولا يتلفظ به
 والثانية ان لا يقصد اللفظ ولا حكمه الثالثة ان يقصد اللفظ
 دون حكمه الرابعة ان يقصد اللفظ والحكم فالاوليان لغو والاخيران
 معتبران ولو افاق من جنون او اغماء ثم ذكر انه طلق في حالة الجنون
 او الاغماء يقع الطلاق ولا يقع من اكرهه قاذرا ظلما بعقوبة مؤنة
 كالضرب والخنق وعصر الساق والحبس والفظ في الماء مع الوعيد
 فطلق تبعا لقول مكرهه لم يقع وفعله ذلك بولده اكرهه لوالده
 بخلاف باقي اقسامه وكذلك لا يقع من اكرهه قاذرا بتدبيره
 او لولده كقتل وقطع طرف وضرب شديد وحبس وقيد
 طويلين واخذ مال كثير واخراج من ديار ونحوه او بتعذيب ولد
 بسيلطان او متغلب كلص ونحوه يغلب على ظنه وقوع ما هدد به
 ونحوه عن دفعه وعن الهرب والاختفاء فهذا اكرهه **فصل** ومن
 صح طلاقه ضمن ان يوكل غيره فيه ولو امرأة وقيل لا تنضم وكيل المرأة
 بالطلاق لانها لا تباشر الطلاق وان يتوكل من غيره والوكيل ان يطلق
 منتهى شاء ما لم يجد الموكل له حدا كان يقول طلقها اليوم او ال
 غد ونحوه فلا يملك في غيره وقال امامنا ابن حزم لا يصح التوكيل

في الطلاق وتمليك الزوجة امرها لغو وكذلك توكيل غيره في
 الطلاق قال هذا قول ابي سليمان وجميع اصحابنا ويملك الوكيل
 طلاق ما لم يجعل له اكثر وليس للوكيل ان يطلق من بدعة
 فان فعل حرم ولم يقع لطلاق الموكل وان قال لها طلقي نفسك
 كان لها ذلك منتهى شاءت ولا تملك اكثر من واحدة كما اذا قال
 لها طلاقك بيدك او امرتك بيدك او قال لها وكلتك في
 طلاقك ويطل التوكيل بالرجوع وبالوطي **فصل** السنة لمن
 اراد طلاق زوجته ان يطلقها طلاقاً واحدة في طهر لم يبطأ
 فيه ثمريد عنها حتى تنقضي عدتها الا في طهر متعقب لرجعة من
 طلاق في حيض نبدة فان طلقها ثلثا او شنتين ولو بكلمات
 في طهر لم يصبرها فيه او طلقها ثلثا او شنتين في اطهار قبل رجعة
 او طلقها ثلثا بكلمة واحدة في طهر لم يصبرها فيه او طلقها
 في الحيض او في طهر وطء فيه ولم يستبجن حملها ولو باحدة او
 علقه على امر يبرأه وقوعه حالهما او طلقها في حيض ثم طلقها
 في طهر بعد لا فبدي وحرام وهل يقع الطلاق في هذه الصور
 ام لا فيه خلاف كما مر المختار عدم الوقوع الا اذا طلقها ثلثا او
 شنتين في اطهار من دون تحلل رجعة او طلقها ثلثا او شنتين
 بكلمة واحدة في طهر لم يصبرها فيه فيقع واحدة رجعية وقيل
 لا يقع شيء في جميع الصور المذكورة وقيل يقع واحدة ان طلقها

واحدة وثلاث ان طلقها ثلاثا وشتان ان طلقها شنتين ولو بكثرة واحدة
وهو مذهب الجمهور وقيل يقع الثلاث او شتان ان كانت المطلقة
مدخولة واحدة ان لم تكن كذلك ولو طلق غير المدخول بها
او الصغيرة او الآشنة او الحامل التي استبان حملها فهو جاز ما لو
طلقهن ثلاثا بكلمة واحدة او بالفاظ في مجلس واحد فيقع
الواحد وان طلق الآشنة والصغيرة في كل شهر مرة دراج
بعد كل طلاق فتقع الثلاث في ثلاثة اشهر وان لم تتحمل المرأة
فتقع الواحدة ولو طلق الحامل ثلاثا في كل شهر مرة وراجع بعد كل
طلاق فتقع الثلاث ولو طلق غير المدخول بها فحيثما يبين بواحدة
لا يقع الطلاق الثاني والثالث ولو فرق في كل شهر لا ينفك حتى صار
للطلاق بل بانت بالطلاق الاول فالطلاق الثاني والثالث يكون
لغو والنكاح كالحيض ولو قال لموطوءة حال حيضها او طهرها انت طاهرة
ثلاث او شنتين للسنة او على طريق السنة فلا يقع الا واحدة وان
ذى ايقاع الثلاث الساعة او ايقاع واحدة عند راس كل شهر وقيل
يقع عند كل طهر طلقة وتقع اولها في طهر لا وطى فيه وكذلك
لو كانت غير موطوءة او لا تحيض او حامل فلونكحها ثانيا لا يقع
عليها شيء وقال الاحناف كلما نكحها ادمضى شهر يقع ويقع طلاق
الاخرى بلاشارة العهود المفهومة ويكون حكمها كالصريح من
غير الاخرى وطلاق الفصول باطل وقيل موقوف كالنكاح على الاجازة

ولا يقع طلاق المولى على امرأة عبدة ولو قال المولى لعمدة
زوجتها منك على ان امرها بيدى اطلقها كلما شئت فقال
العبد قبلت اذ قال العبد اذا تزوجت فامرها بيدى ابد
لعمدة المولى ان يطلقها اذا شاء لانه لو قيل قبل العقد
اما عند الاحناف فله ذلك ولو علق رجل طلاق امرأته بالشروط
شروط فوجد الشرط يقع الطلاق ولو ظهر المجنون مجبوا او غنيا
فللقاضي التفريق بعد سنة ولا يمنع جنونه هذه الفرقة
وكذا اذا سلمت زوجة المجنون وانكر البوابة الاسلام ويجوز
طلاق الصبي المميز خلافا للاحناف لا طلاق المعتوه والمجنون
والمدهوش ولو قال النائم بعد ان استيقظ اجزته او اوقعته
(اي الطلاق الذي تكلمت به في حالة النوم) لا يقع لانه اعاد ^{الضمير}
الغيب غير معتبر بخلاف الصبي اذا بلغ وقال اوقعته او اجزته
ولو قال النائم اوقعته ذلك الطلاق ارجعت طلاقا وقع
واذا ملك احدهما الآخر كله او بعضه بطل النكاح
ولو حررتة حين ملكته شر طلقها يكون الطلاق لغوا
لطلان النكاح بالملك ولو خرجت الحرة الياسمة
شخرجت زوجها كذلك مسلما نطقها يقع الطلاق لبقاء
النكاح حتى تزوج بنيرة كما مر واعتبار عدد الطلاق
بالرجال والعدة بالنساء فيملك الحر ثلاثا وان كانت نرجسته امة

والعبد ثنتين وان كانت زوجته حرة وقتد الاممة حيضتين وان
كانت تحت حر والحرثة ثلثة اطهار اوحيض وان كانت تحت
درجم الشوكاني من اصحابنا ان عدة الاممة كعدة الحرمة وقيل
ان طلاق العبد والحر سواء وقيل ان اى الزوجين رفق كان
الطلاق بسبب بقاءه اشتين فالحر يطلق الاممة تطليقتين وقتد
بحيضتين والعبد يطلق الحرمة تطليقتين ودرم ثلث حيض
وقيل ان الطلاق بالنساء كعدة فطلاق الحرمة ثلث وان كان زوجها
عبدا وطلاق الاممة ثنتان وان كان زوجها حرا وهو قول
الاحناف وكذلك اختلفوا فى النكاح فنكاح العبد اثنان وقال
مالك ان له ان ينكح اربعا لان حاجته الى ذلك كحاجة الحر
وقال شافى واحمد اجله فى الايلاء كاجل الحر واذا عتق العبد
وقد طلق زوجته تطليقتين فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
وقيل له رجعتا ان كانت فى العدة وان مضت العدة فله
ان يعقد عليها عقد امستافنا من غير حاجة الى التحليل وقيل
ان زوجته ان كانت حرة ملك عليها تمام الثلث وان كانت اممة
حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ومن طلق دون الثلث ثم تركها
حتى نكح زوجا غيره ثم مات الزوج الثانى او طلقها فنكحها
الزوج الاول فانها تكون عنده على ما بقى من طلاقها وقيل تنكح
على ثلث بلاك اتفاق كما اذا طلقها ما دون الثلث وبانت بانقض العدة

ثم تنكحها فانها تنكح على ما بقى من الثلث بلاك اتفاق واذا طلقها
ثلاثا فلا تحل للاول حتى يطأها الزوج الثانى فاصابة الزوج الثا^{لث}
شرط فى حلها للاول وقول من اكتمل في بجر العقد مردود بالسنة
التي لا مرد لها ولا يشترط الا نزال بل يكفي مجرد الجماع الذي هو ذوق
المسيلة واذا ادعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشا^ه
واحد عدل استحلف زوجها فان حلف بطلت عنه شهادة
الشاهد وان نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر ونفذ الطلاق ولا يكفي
بشهادة الشاهد الواحد فى الطلاق ولا مع يمين المرأة واذا لم
تقم للمرأة به نيته يستحلف الزوج فى دعوى الطلاق فان
نكل قضى عليه بالطلاق وان حلف بطل دعوى الطلاق
ويتبع الطلاق بلفظ العتق اذا نوى الطلاق اودل عليه الحال
كاعكسه ولو كتب الطلاق على لوح ادرق طاس واعطاه الزوجة
وقع الطلاق ان نوى سيما من الاخرس ولو على غو الماء فلا ولو كتب على
وجه الرسالة والمخطاب كان كتب يا فلانة اذا اتاك كتابي
فانت طالق طلقت بوصول الكتاب ولو تزوج كريمة ثم سافر
وتزوج زينب ففضبت كريمة فكتب اليها كل امرأة لى
غيرك وغير زينب طالق شوحي اسم الاخيرة وبعثه ليلسلي بها
كريمة لم تطلق زينب لانه ما نوى طلاقها بالكتابة بل
استثنى زينب عندها وهذا حيلة عجيبة **فصل** الطلاق الصريح

وان لم ينوش شيئاً فهو ايلاء فان نوى الكذب صدق ديانته ولم يكن
 شيئاً ويكفون في القضاء ايلاءاً وان صادف غير الزوجة والامه
 كالطعام وغيره فهو يمين فيه كفارة وهذا مذهب ابي حنيفة
 وقيل ان نوى به الطلاق كان طلاقاً واقعاً فان طلق
 وقت واحد وان نوى الظهار كان ظهاراً وان نوى اليمين
 كان يميناً وان نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهار
 فعليه كفارة يمين وان لم ينوش شيئاً ففيه قولان أحدهما
 لا يلزمه شيء والثاني يلزمه كفارة يمين ان صادف جائزته
 فنوى عتقها وقع العتق وان نوى تحريمها الزمته بنفس اللفظ كفارة
 يمين وان نوى الظهار منها لم يصح ولم يلزمه شيء وقيل بل يلزمه
 كفارة يمين وان لم ينوش شيئاً ففيه قولان أحدهما لا يلزمه
 شيء والثاني عليه كفارة يمين وان صادف غير الزوجة والامه
 لم يحرم ولا يلزمه شيء وهذا مذهب الشافعي وقيل انه ظهار
 باطلاً فانه اوله يوهى ألا ان يصرفه بالنية الى الطلاق او اليمين
 فينصرف الى ما نواه هذا ظاهر مذهب احمد وعنه رواية
 ثانية انه باطلاً يمين ألا ان يصرفه بالنية الى الظهار او
 الطلاق فينصرف الى ما نواه وعنه رواية ثالثة انه ظهار بكل
 حال ولو نوى غيره وعنه رواية رابعة انه طلاق بائن ولو
 وصله بقوله اعني به الطلاق فعنه فيه روايتان أحدهما انه ظهار

فلى هذا اهل تلمذه الثلاث او واحد على اربعة واثنين والثانية
 انه ظهار ايضاً كما لو قال انت علي كظهر ابي اعني به الطلاق وقيل
 ان نوى به ثلثاً ففي ثلث وان نوى به واحدة ففي واحدة بائن
 وان نوى به يميناً ففي يمين وان لم ينوش شيئاً ففي كذبة لا شيء
 فيها وهذا مذهب السفين الثوري وقيل انه طلاق واحد
 بائن بكل حال وهذا مذهب حماد بن ابي سليمان وقيل
 ان نوى ثلثاً فهو ثلث وان نوى واحدة او لم ينوش شيئاً فواحدة
 بائن وهذا مذهب ابراهيم وقيل انه طلاق رجعية وقيل
 انها حرمت عليه بذلك فقط ولو يذكر لهؤلاء ظهاراً او
 طلاقاً ولا يميناً بل الزموا به بموجب تحريمه وقيل بالتوقف
 في ذلك لا يحرمها الفقهاء على الزوج ولا يحلها له وهذه الأقوال
 كلها فمن حرم زوجه اما لو حرم شيئاً غير الزوجة من الطعام
 والشراب واللباس او امته لم يحرم عليه بذلك وعليه كفارة يمين
 وقال الشوكاني في الدرر انه لا يقع الطلاق بانت على حرام بل مؤين
 من الايمان ورجحه شيخنا ابن القيم وقال السيد في الروضة
 هذا اذا اراد تحريم العين اما اذا اراد الطلاق بلفظ التحريم
 غير قاصد لمعنى اللفظ بل قصد التبريح فلا مانع من وقوع الطلاق
 بهذه الكناية كسائر الكنايات ومن طلق زوجة من زوجة
 ثم زال عقبة بغير ترشيد كذا مدعها وانت شر يكترها وانت مثلها

وقع عليهما الطلاق وان قال على الطلاق او امر اني طالق ومعه
 اكثر من امراته فان نسي معينة انصرفت اليها وان كان هناك
 سبب يقتضي تقيما او تخصيصا عمل به وان نوى واحدة مبهمة
 اخرجت بقرعة وان لم ينو شيئا ولم يكن سبب يقتضي تقيما او تخصيصا
 طلق الكل وقال الاحناف نطق واحدة منهم وله خيار التيسير
 ومن طلق نرجته في قلبه لم يقع طلاقه فان تلفظ به او
 حرث لسانه وقع ولو لم يسمع بخلاف قراة سرية الصمد لم يقع فانها
 لا تخبر به حيث لم يسمع نفسه ومن كتب صريح طلاق نرجته وقع
 فلو قال لم ار دالا تجويد خطي او غم اهل قبل منه وكذا اذا قال كتبته
 نقلا وكذا اذا قرأ ما كتبته وقال لم اقصد الا القراءة ولو قال ان خرج
 يقع الطلاق او لا يخرجني الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع
 لئلا يتركه الاضافة اليها ولو بين مسائل الطلاق لامرأته ولم يقصد بها
 بالمخطات انما قال لها انرضي التعليم والمثال فلا يقع الطلاق ولو
 قال شئت طلاقك او رضيت طلاقك او اذقت عليك
 طلاقك وقع وان قال بالهندية او الفارسية او غيرهما رجعت كوطلا
 هي يابننجه كوطلاق ديا ياترا طلاق دادم ياتو مطلقه شدي ياترا طلاق
 است او قال بالا نكليزية لفظ ديو ورس وهو مرادف للطلاق وخاطبا
 يقع الطلاق ولو قال الهندي طلاق بتشد يد اللام او طلاع وتلاغ
 وطلاك وتلاك او طلاق باش وقع وان قال تميد ته تخويف

لم يصدق قضاء الا اذا شهد عليه قبله به يفتي وتقع في كل ما ذكر
 اي في صريح لفظ الطلاق واحذر رجعية ان نهر معناه وقصد
 الطلاق وان نوى البائن او ما فوق الواحد وقال الاحناف لو نوى
 الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد ولو مكرها صدق قضاء
 ايضا كما لو صرح بالوثاق او القيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها
 الاول ولو نوى عن العمل لم يصدق اصلا ولو صرح به دين فقطد
 عندنا صدق ديانة وقضاء في جميع ما ذكر وقال شيخنا ابن القيم
 لو كان معه امرأته في طريق فافتراق قيل اين امرأتك فقيل
 فارقتها او سرحتها ولم يرد طلاقا لا تطلق وان كان حيا مالا
 محصا وخادعه رجل فعلمه لفظ الطلاق قال له ان معناه انت
 جميلة وحسبينة او غير ذلك فخذع وقال لنرجته انت طالق
 لا يقع الطلاق عندنا وقيل يقع قضاء ديانة ولو قال له انت
 الطلاق او انت طلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق
 طلاقا تقع واحدة رجعية سواء نوى واحدة او ما فوقها او غير
 شيئا ولو قال لنرجته الغير المدخول بها انت طالق انت طالق
 انت طالق ثلاث مرات او انت طالق طالق طالق بابت واحدة
 وان كانت مدخولا بها تقع واحدة رجعية وان نوى ثلاثا
 في المرة وثنتين في الامة ولو قال على الطلاق من ذرعي
 تقع واحدة رجعية ولو قال طلاقك علي لم يقع ولو زاد لاني او

او وانت نصليين ولو قال عيشت التليق يصدق ديانة لا قضاء
ولو قال انت طالق بعد سنة او شهر او اى سنة او الى راس سنة
او شهر او الى الشتاء فهو تليق لا تطلق الا حين ما ذكره ولو قال
اذا دخلت مكة فهو تليق وكذا في دخولك الدار وفي لبسك ثوبك
وفي صلاتك وفي نزولك محلا كذا او بلك كذا او لو قال لدخولك
او لحضتك او بدخولك او بحضتك فهو تليق خلافا للاحناف
في الاول ولو قال في حضتك وهي حائض فحتى تحيض اخرى وكذا لو قال
في حضتك وقال الا حنات حتى تحيض وتظهر ولنا قوله عان حضتك
ليست في يدك ولو قال انت طالق في ثلاثة ايام فهو تنجيز وان
قال في محيى ثلاثة ايام فهو تليق فتطلق في اليوم الثالث سوى يوم التكلم
ولو قال انت طالق يوم القيامة فهو لغو وقوله تنجيز وكذا قوله انت
طالق اليوم اذا جاء غدا لغو ولو قال انت طالق تطليقة حسنة
في دخولك الدار ان رفع حسنة فهو تنجيز وان نصبرها فتعيق
ولو قال انت طلاق ثلث بالرفع وقعت واحدة كما لو قال ثلث
وكذا في قوله والطلاق عزمية ثلث او ثلثا ولو قال انت طالق غدا
او في غدا يقع عند طلوع الصبح وصدق في الثاني لو نسي العزم قبله
وفيهما ديانة ولو قال انت طالق اول شهر كذا او غرة او في راسه
او استقباله او محييه فانه لا يقبل قوله اردت وسطه ولا اخرى
كذا قال الحنابلة وعندنا يقبل قوله في راسه لان الراس يطلق على الاصل

ايضا كما في قوله عليه السلام ان الله يبعث على راس كل مائة سنة
من يجد دلهاد منها ومثله انت طالق شعبان او في شعبان ولو قال
انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر اللفظ الاول ولو قال انت طالق
اليوم وغدا او غدا اليوم تقع واحدة خلافا للاحناف في الثاني
كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار واخره و
عكسه او اليوم وراس الشهر ولو قال انت طالق اليوم واذا جاء غدا
انت طالق لا يلى غدا تقع واحدة في الحال ولو قال انت طالق واحد
او كل او مع موتي او مع موتك فهو لغو وكذا قوله انت طالق قبل تزويجك
او قبل ان اتزوجك ادانت طالق امس وقد نكحها اليوم ولو نكحها قبل امس وقع
الاى ولو قال امس واليوم او عكسه وقعت واحدة وان قال بالهندية ونكحها
كل طلاق هو وامر ادم من كل امس ونكحها اليوم صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ
كل يطلق في الهندية يعني امس وغدا ولو قال انت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقك
والخاصي او نائرا او مجنون وكان جنونه معهودا فهو لغو وكذا قوله انت
حر قبل ان اشتريك او انت حر امس وقد اشتراه اليوم فلا يعتق
وقال الاحناف يعتق ولو قال انت طالق قبل موثي بشهر بن او اشتر
نات قبل معنى شهرين لم تطلق وان مات بعدة طلقت مستندا
لاول المدد لا عند الموت ولو قال لها انت طالق كل يوم او كل
جمعة او راس كل شهر او في كل يوم او مع ادعها او كلما مضى يوم تقع واحدة في كل يوم
وكذا في قوله انت طالق مع كل يوم تطليقة ولو قال طو لك امر طالق الا ان لا تطلق

حتى يموت احد لهما فطلق ^{اخرى} حيد عن ولو قال انت طالق
قبل قدوم نريد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق في الحال
ولو قال ان كان نريد في الدار فانت طالق وتبين في الغد
وجوده فيها تطلق من حين القول فتعتد منه ولو قال انت طالق
مالها اطلقك او متي لم اطلقك ^{اد} متي مالها اطلقك وسكت
طلقت للحال بسكوته وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت حتى
يموت احد هما قبله واذا ما اذا بلا نية مثل ان وقيل مثل متى
ولو نوس الوقت او الشرط اعتبرت نيته اتفاقا ما لم تقهر قرينة
الفور فعلى الفور ولو قال انت طالق مالها اطلقك انت طالق مع
الوصل او الفصل طلقت واحدة ولو قال ان لم اطلقك اليوم
ثلثا فانت طالق فحلت ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة
فان مضى اليوم لا تطلق كذا قال الاحناف وعندنا اذا لم يطلقها
في ذلك اليوم تقع واحدة ولو قال فانت طالق ثلثا ولو قال انت
طالق يوم اتى وجب نكحها ليل او نهار الا يقع الطلاق لانه لا
طلاق قبل النكاح والتعليق قبل النكاح باطل عندنا ولو قال امرت
بيدك يوم يقدم نريد فقدم ليل لم يتخير ولو نهار ابقي للفرد
ولو قال انا منك طالق ادبري فهو لغو وان نوس به الطلاق ولو
قال انا منك بائن وقعت واحدة ولو قال انا عليك حرام فحكمه
ما مر في قوله انت على حرام على اختلاف المذاهب ولو قال ناباين

او انا حرام بغير منك لم يقع شيء بخلاف انت بائن او حرام وان
لم يقل مني فتقع واحدة في الاول وحكم الثاني ما مر من اختلاف
المذاهب نذر لو جعل امرها بسيد هاشم طوقها بائن ^{منه}
ولو قال ابرأتك عن الزوجة بلا نية تقع واحدة ولو قال
لزوجه امة انت طالق ثلثتين مع عتق مولاتك ايالك
فاعتقها سيدها طلقت واحدة وله الرجعة اتفاقا
اما عندنا فلا ناعتبار عدد الطلاق بالرجال ولا يكون
الثلثين او الثلث واحدة واما عند الاحناف فلو جرد التطبيق
بعد العتاق كانه شرط ولو علق عتقها وطلاقها بجحد
نجاه العتد له الرجعة عندنا كما عند الاحناف وعندنا
في المسئلتين ثلث حيف احتياطا ولو كان الزوج مرصنا
لا حوت منه في المسئلة الثانية لوقوعه وهي امة ولو
قال انت طالق هكذا امشيرا بالاصابع وقعت واحدة وكذا
لو قال مثل هذا او اشار بالاصابع ولو قال انت هكذا امشيرا
بالاصابع لم يقع شيء ولو نوى الطلاق ولو قال لله طوارة انت
طالق بائن او البتة او الفحش الطلاق او طلاق الشيطان او البتة
او اشار الطلاق او كالجبل او كالف او ملاء البيت او ملاء الارض
والسماء او ملاء كل شيء او ملاء الدنيا او عظم الجبل او عظم الشمس
او القمر او عظم الفيل او الجمل ونحوه او تطليقة شديدة او عريضة

او طولية او اسوالة او اسددة او اخبثه او انجسه اذا خشنه
 او اكبره او اعر منه او اطوله او اغلظه او اعظمه
 او عليك الف تطليقة او مائة الف او عدد مخلوقات الله
 او عدد معلوماته تقع واحدة رجعية وفي غير الموطوءة تقع
 واحدة بائنة خلافا للاحناف وكذا الوقال انت طالق وبائن
 او انت طالق ثوبائن او انت طالق فبائن او انت طالق طلقة
 تملى بها نفسك وكذا الوقال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك
 وكذا الوقال ان طلقك واحدة فهي بائنة او ثلث ثم طلقها
 وكذا الوقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال قبل دخولها
 الدار او بعد دخولها جعلته بائنا او ثلاثا وكذا الوقال متى
 تزوجت عليك فانت طالق طلقة تملى بها نفسك او انت
 طالق اكثر او اكثر بالثناء او انت طالق مرارا او الوفا او لكوكا او لا
 فليس ولا كثير او اقل الطلاق او عامة الطلاق او احببه او
 لو بين منه او اكثر الثلث او كبير الطلاق او طلقك اخر الثلث
 تطليقات او اخر ثلاث تطليقات او انت طالق كل التطليقة
 او كل تطليقة او عدد التراب او عدد الرمل او عدد الاشجار
 او عدد دكا الحجار او عدد الحصى او عدد القطر او الرمل او الريح او التراب
 او عدد الجبال او السفن او السبل او العباد او عدد شعر ابليس
 او عدد شعر بطن كفى او ظهر كفى او ساقى او ساقك او فرجك

او عدد ما في هذا الخوض من السمك او عدد نجوم السماء تقع
 في جميع هذه الصور واحد رجعية ولو قال لست لك بزواج
 او لست لي بامرأة او قالت له لست لي بزواج فقال صدقت او قال
 والله لست لك بزواج او لست لي بامرأة او سئل هل لك امرأة
 فقال لا لا يقع شيء ولو قيل للنكاح البتة تطلقها فقال بئس
 تطلق لا ينعم ولو قالت له انا امرأتك فقال انت طالق كان
 اقرارا بالنكاح وتطلق ولو علم انه حلف ولم يدر بطلاق او بغير
 لغا لو شئت اطلق او لا ولو شئت اطلق واحدة او اكثر بيني على
 اليقين ولا فعلى الاقل وقيل على الاكثر احتياطا ولو طلق النكوة
 بكاح فاسد ثلثه تزوجها بلا محلل ولو قال لنزوجه
 غير المدخول بها انت طالق يا زانية وجب عليه الحد
 ولا لعان ولو قال انت طالق يا زانية انشاء الله وجب اللعان
 ولم يقع الطلاق ولو قال لها انت طالق واحدة وواحدة وواحدة
 او انت طالق وطالق وطالق او انت طالق انت طالق انت طالق
 بانت باكولي ولا يبقى للزوج حق الرجعة بخلاف الموطوءة
 حيث تقع واحدة رجعية ولو قال انت طالق ثلثا متفرقات
 او ثنتين مع طلاق اياك فطلقها واحدة وقم واحدة كما لو قال
 نصف او واحدة او واحدة ونصف او واحدة وعشرين او واحدة
 وثلث او واحدة مع عشرين او ثلثين او مع اثنتين ولو ملكت

الموطأة وغيرهما بعد إلا يقع قبل تمام العدد وقت واحدة وقال
 الأحناف لغاؤك ذلك لو مات الزوج واخذ أحد منه قبل
 ذكر العدد ولو قال لغير الموطأة أنت طالق واحدة واحدة أو
 قبل واحدة أو بعد واحدة يقع واحدة بائنة ولا تلحقها
 الثانية وكذا في الموطأة عندنا خلافاً للأحناف وكذا في قوله أنت
 طالق واحدة بعد واحدة أو قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها
 واحدة أو أنت طالق واحدة واحدة إن دخلت الدار أو إن
 دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة سواء كانت موطأة
 أو غير موطأة خلافاً للأحناف في الموطأة ولو علق الطلاق بشهر
 قبل ما قبل قبله رمضان فيقع في ذي الحجة ولو قال بعد ما بعد بعد
 رمضان فيقع في جمادى الآخرة ولو قال قبل ما بعد قبله رمضان
 أو قبل ما قبل بعده رمضان أو بعد ما قبل قبله رمضان فيقع
 في شوال ولو قال بعد ما قبل بعده رمضان أو بعد ما بعد قبله
 رمضان أو قبل ما بعد بعده رمضان فيقع في شعبان ولو قال
 لثلاثة أكره أربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة
 وكذا لو قال بينكن تطليقتان أو ثلث أو أربع أو خمس أو ست
 أو سبع أو ثمان فصاعداً ولو قال لا مرتين غير مدخولتين أو
 مدخولتين امرأتى طالق امرأتى طالق وقال نويت واحدة منهما
 ينصرت إليهما وإن نوتيه مبهمه أخرجت بقرعة ولا طلقت كما

خلافاً للأحناف فأنه قالوا لو كانتا غير مدخولتين لا يصدق
 ولو مدخولتين فله إيقاع الطلاق على أحد لهما ولو قال امرأتى
 طالق ولم يسم وله امرأتى مرة واحدة طلقت امرأته فإن قال
 لي امرأتى آخرى وأياها عينت لا يقبل قوله إلا بينة ولو كان
 له امرأتان فقد مر الحكم فيهما ولو كان له امرأتان فخطبهما
 وقال أحدهما طالق فيقع على من نوتيه أو على من اقتضت قرينة
 لتخصيصها وإن نوتيه واحدة مبهمه أخرجت بقرعة وإن لم يجر
 شيئاً فله خيار التعيين ولو كان اسم من وجته طالق أو اسم امته
 حرة فناداهم يا طالق ديار حرة لا يقع الطلاق ولا العتق إلا إذا نوى
 الطلاق أو العتق ولو قال لا امرأتى هذه الكمية طالق أو لعبد هذا الجار
 حر طلقت وعتق كما لو قال أنت طالق أو أنت حر وعنى به الأخبار كذا
 وقع قضاء إلا إذا شهد على ذلك وكذا المظلوم إذا شهد عند
 استحلاف الظالم بالطلقات الثلاث أنه يحلف كاذباً صدق قضاء
 وديانة ولو لم يشهد صدق ديانة لا قضاء ولو قال فلا نة طالق
 واسمها كذا لك وقال عينت غير هادين ولو غيره صدق قضاء
 وديانة وعلى هذا الوجه لدانيه بطلاق امرأته ثلاثة واسمها
 غيره لم تطلق ولو قال أنت طالق على أربعة مذهب نفع واحد
 رجعية كما لو قال أنت طالق في قول الفقهاء أو فلان القاضي أو المقي
 ولو قال نساء الدنيا أو نساء العالم طالق لم تطلق امرأته إلا إذا

نوى طلاق امرأته بجلات نساء المحلة او الدار او البيت او القرية
او البلدة وكذا العتق ولو نادى زوجته يا مائة طالق فقلت
واحدة رجبية خلافا للمحابلة ولو قالت لزوجهما طلقى فقال
فقلت طاعت فان قالت زدي فقال فقلت لا يقع الطلاق
الثاني خلافا للاحناف وكذلك لو قالت طلقتى طلقى او قالت
طلقتى وطلقتى فقال طلقت او فعلت ولو قالت طلقت نفسى
او ابنت نفسى فقال اجزرت ونوى الطلاق في الثاني وقع ولو قالت
اخبرت نفسى فقال اجزرت لا يقع ولو قال بين اصحابه من كانت
امرأته عليه حراما فليفعل هذا الا مرا او من كانت امرأته مطلقة
فليفعله ففعله واحد منكم لا يقع شيء ولا يكون فعلا امرأته منكم
او طلاقها وكذلك لو قال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصنف
بسيده نصفه ولا يقع شيء وقال الفقيه ابو الليث طلق ولو كانت
جراوة من الرجال يتحدون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا
فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته ولو تكلم غيره فلا تطلق امرأته

باب الكنايات

كناية الطلاق لا بد فيها من نية الطلاق اتفاقا وتقع في كلها واحدة
رجبية ولو نوى ثلثا الا في غير المدخول بها فواحدة بائنة وقال
اهل الظاهر من اصحابنا لا يقع بها الطلاق وان نواها وقال احناف

ماي امرأة النير
من حلفه وتعليقه
لاش على غيره ١٢ سنة

انه يقع بها الطلاق عند انقضاء الحال ايضا كالكناية الطلاق او
الغضب ومن الفاظ الكنايات انت خلية او سيرة او قد ابرأتك او بائن
او بنة او بئلة او حررة او جلتك على غار بك او قتر دجى من شئت او قتر دجى
او حطمت للاخر داج او لا سبيل لى عليك او لا سلطان لى عليك
او اعتقتك او غطى شعرك او تقنى او انت حرام او امرأتك بيدك
او احق باهلك او اختارى او وهبتك لا هلك او قد خلوت منى او
انت عبرة او انت المرح او لا حاجة لى نيك او اخرجى او اذهبى او
اذهبى الى جهنم او اذهبى عني او ذوقى او تجرعى او خيلتك او انت
مخللة او انت واحدة او لمست لى بامرأة او اعتدى او استبرأ
او اعتزلى او صابقى شيسى او ما بقى من الاتصال والتعلق بينى وبينك
او انقطعت الزوجية او تقطع خيط الزوجية او اغناك الله او ان الله
قد طلقك او اطلقك والله امر اهلك منى اجرى القلم او لفظ فراق وسرح
وسراح او قوى او تجرعى او انتقلى او اغربى او اعزبى او سرحتاك
او فارقتاك او انا برئى من طلاقك او خليت سبيل طلاقك
او فحمت النكاح او انت على كالميتة او لكم الخنزير او حرام كالمساء
او انت مطلقة بالغفيف او اطلقتك او انت اطلق من امرأة فلا
دهى مطلقة او انت طالق ولو قال لها هذه الكلمات ثلاث
مرات مثلا اختارى اختارى اختارى او اعتدى اعتدى اعتدى
اعتدى لا يقع الا واحدة ولو قال ثلث ولو قال لها اختارى فقال

اخترت نفسى وقت واحدة رجعية وقيل واحدة بائنة فلو قالت
اخترت لك لم يقع شيء وقيل ان اختارت زوجها تقع طلاق رجعية
وان اختارت نفسها مثلث ولو قال امرت ببيدك او اختارت
فقلت قبلت لم يقع شيء كما لو قال لا رجعية امر امرأتى ببيدك
فقلت قبلت ولو قال من هذه الكلمات شيئا في حالة الغضب او
حال الخصومة او اذا سألت زوجها طلاقها وقال لمرار به طلاقا
صدق عند ناد يانة وقضاء خلا فالاحناف والخزائفة ولو طلقها
واحدة بعد الدخول فجعلها ثلثا لم يصح كما لو طلقها رجعيًا فجعله بائنا
او ثلاثا لان الطلاق البائن لا يكون الا ما وقع قبل الدخول عندنا
وفي الموطوعة يصير الرجعي بائنا بعد معنى العدة لا غير اما المخلع
فهو منكم وكذا النكاح الفاسد واجب الفسخ وكذا الطلاقات الثلاث دفعة
من حر وشتان من عبد واحد رجعي عندنا خلا فالخزائفة في الثلاثة
المذكورة وكذا لو قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات
بثلث التطليقة او الزمتها تطليقتين بثلث التطليقة ولو قال ان
طلقتك فهي بائن او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيًا ولو قال ان دخلت
الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت زيدا فانت بائن ثم دخلت الدار
ثم كلمت زيدا الا تقم الا واحدة رجعية وتحسب العدة منذ
وجود الشرط الاول ولو قال ان فلت كذا الفلان الله على حرام ثم
قال كذا ذلك لا امر آخر ففعل احدهما ثم فعل الثاني فلا تقع الا واحدة رجعية

نعم لو فعل الثاني بعد معنى العدة لغاد كل فرقة هي فسخ لا يقع الطلاق
في عدتها كل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها والطلاق الصحيح
يلحق الصحيح اذا كان بطريق السنة والا فلا كما لا يلحق البائن اما
الطلاق على مال فهو منكم في الحقيقة فيجب المال ولا يكون طلاقا
ثاميا ولو قال اربعة طرق عليك مفتوحة وذوى الطلاق يقع
عندنا وقال الاحناف لا يقع الا اذا قال خذى اى طريق شئت
باب تفويض الطلاق الفاظ التفويض ثلثة تحييد وامر ببيد وشية
فلو قال لها اختارى او امرت ببيدك ينوى تفويض الطلاق او طلق
نفسك فلها ان تطلق في مجلس عليها به مشافهة او اخبار ارباب
طال يوما او اكثر ما لم يوقت ويمضى الوقت قبل علمها ما لم تقم او قبل
ما يقطع لانه تملك لا وكيل فلا يصح رجوعه وقيل هو وكيل
لا يتقيد بالمجلس فيكون الخيار في يدها البند احق فيضم اديطأها
ثم اختلفوا في انه هل يفتقر وقوع الطلاق الى نية المرأة اذا قالت
اخترت نفسى او فسخت نكاحك فقال ابو حنيفة لا يفتقر وقوع الطلاق
الى نيتها اذا نوى الزوج وقال احمد والشافعي لا بد من نيتها
اذا اختارت بالحكمانية فان قالت اخترت نفسى او قبلت
نفسى ولو تردد الطلاق لم يكن طلاقا وقال اهل الظاهر من اصحابنا
لا يقع به طلاق سواء اختارت نفسها او اختارت زوجها ولا اثر
للتحييد في وقوع الطلاق ولا تطلق بعد المجلس في قوله امرت ببيدك

او اختار من الا اذا اراد متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت
 او اذا ما شئت فلا يتقيد بالمجلس اما قوله طلق ضربك او قوله
 لا جنبى طلق امرأتى فهو توكيل فيصير جوعه عنه ولا
 يتقيد بالمجلس وفي قوله طلق نفسك وضربك كان تمليكاً في حقها
 وتوكيلاً في حق ضربها الا اذا علق الطلاق بمشية الوكيل فيصير
 تمليكا لا توكيلا فلا يصح فيه الرجوع والفريق بينهما في خمسة
 احكام نفى التمليك كما هي بينهم وبين غيرهم من غيرهم
 بجلس لا بقل نصهم تفويضه لجنون وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل
 فهو لو جن بعد التفويض لم يقع وجلس القائمة وانكاه القاعد
 وقود المتكئة ودعاء اكلاب او غيره لا للشورة او دعاء الشهود للاشهاد
 اذا لم يكن عندها من يدعوهم ولو تحولت عن مكانها وايقاف دابة
 هي رابعتها لا يقطع المجلس ولو اقامها او جاعها ولو مكرهة بطل
 اختيارها لم تكنها من ان تقول اخترت نفسي فلما لم تقل فكانها
 رضيت بسقوط الاختيار والفلان لها كالبيت وسير دابتهما
 كسرها حتى لا يتبدل المجلس بسير الفلان ويتبدل بسير الدابة
 لا جفانته اليها الا ان تجيب مع سكوتها او يكونا في محل يقردها الحال
 فانه كالسفينة فاذا قال لها اختارى وقالت اخترت نفسي او اختار
 نفسي او اخترت الطلاق وقعت واحدة رجعية ولا تصح فيه
 نية التلث كما في انت بائن او امرت ببدك ولا تقع الثلاث

ولو نواها الزوج عند نادى ولو قال لها طلق نفسك فقالت انا طالق او انا
 اطلق نفسي لم يقع لانه وعد مالها يتعارف او تنوى الا نشاء وذكر النفس
 او الطلاق والاختيار في احد كلاميهما شرط ويشترط ذكرها
 متصلا فان كان متفصلا فان في المجلس صح والالا ولو قال اختارى
 اختيارة او طلقته او اختارى امرت وقالت اخترت وقع فان ذكر
 الاختيار كذا ذكر النفس اذ التاء فيه للوحدة وكذا ذكر التولية
 كذا ذكر الاختيار لفظ اختارى وقولها اخترت ابني وامى واهلى او الا من واج
 يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احد هما ولو قالت
 اخترت نفسي وزوجى او نفسي لا بل زوجى وقع نعم لو عكست لم يقع
 كما لو عطفته باء او قال لها اختارى فقالت الحقت نفسي باهلى
 او امرت شأها الاختارة فاخترت ولو كرر اختارى ثلاثا فالت
 اخترت اختيارة او اخترت الاولى او الوسطى او الاخرى لا تقع
 الا واحدة خلافا للاحناف كما لو قالت طلقت نفسي او اخترت
 نفسي بتولية ولو قال لها امرت بيدك في تولية واختارى
 فاخترت نفسها طلقت رجعية وكذا لو قال امرت بيدك
 لتطلق نفسك او حتى تطلقى كما لو جعل امرها بيدها ولو لم يقل فقط
 اليها او قال فطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلعت ولو قال لرجل
 خير امرأتى فلا خيار لها مالها بخيرها بخلاف اخبرها بالخيار ولو
 قال لها انت طالق ان شئت واختارى فقالت شئت واختارت

وقعت واحدة خلافا للاختلاف ولو قال اختارى اليوم وغدا
اتخذ وكذا اختارى اليوم واختارى غدا ولو قال اختارى اليوم
او امرتك بيدك هذا الشهر خیرت في بقية ما دان قال اختارى
يوما او شهرا فن ساعة التكلم الى مثلها من الغد والى تمام ثلثين
يوما وجعل لها على رأس الشهر خیرت في آخره وقيل في الليلة الاولى
ويومها ولا يبطل الخيار الوقت بلاحض بل بمضى الوقت علمت ادكا
والامر بالسيد كالاختيار واذا قال لها ولو صغيرة امرتك بيدك
او بشمالك او فمك او لسانك وذو الثلث فقالت في مجلسها اخترت
نفسى بواحدة او قبلت نفسى واخرت امرى او انت على حرام ادنى
بائن اذ انا منك بائن او طالق وقعت واحدة وكذا لو قال ابو الصغيرة
قبلتها واغرثك طلاقك وامرك بيد الله ويدك او امرى بيدك
كامرتك بيدك وذكر اسم الله للتبرك ولو قال امرتك بيد الله
فلا يقع شيء ولو طلقت نفسها ثلثا لا يقع الا واحدة واتحاد المجلس
وعلمها وذكر النفس وما يقوم مقامها شرط فيه ايضا فلو جعل امرها
بيدها ولم تعلم بذلك وطلقت نفسها لم تطلق وكل لفظ يصلح
للايقاع منه يصلح للجواب منها وما لا فلا فلو قالت انا طالق او طلقت
نفسى وقم اما لو قالت طلقتك فلا يقع الا لفظ الاختيار خاصة فانه
ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا عنها ولو قال لها امرتك بيدك
فقالت طلقت نفسى واحدة واخرت نفسى بتطبيقه وقعت

واحدة سر جسية ولا يدخل الليل في قوله امرتك بيدك اليوم وبعد غد
فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان امرها بيد
بيد غد ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تطلق الا مرة ويدخل الليل
في امرتك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق في الغد
وكذا لو قال امرتك بيدك اليوم وامرك بيدك غد انهما
امر ان ولكن ليس لها ان تطلق نفسها الا واحدة ولو قال امرتك بيدك
الى رأس الشهر فقالت اخترت زوجى بطل خيارها في اليوم ولها
ان تختار نفسها الى آخر الشهر ولو طلقتها ثم فرض امرها اليها فان
كان التفويض بعد الرجعة ثبتت ولا يلغو ولو نجحها على ان امرها
بيدها صح وقيل لا يصح واختلف في انه اذا دعت جعله امرها بيد
هل سمع دعونها فقبل نعم وقيل لا الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر
ثم ادعته فسمع وان قالت الزوجية طلقت في المجلس بلا تبدل
وانكر الزوج فالقول لها مع اليمين ولو جعل امرها بيدها ان ضربها
بغير جنابة فضربها ثم اختلفا فالقول له لانه منك وتقبل بينتها
على الشرط المنفى كذا قال الاخانات والظاهر ان يكون القول لها
لانها منك للجنابة والزوج سيد عيها ولو طلب ادلياؤها طلاقها
فقال الزوج لا عيها ما تريد منى افعل ما تريد فخرج فطلقتها ابوها
لم تطلق ان لم ير الزوج التفويض والقول له فيه وقيل لا تطلق ولو
زنى التفويض ولو جعل امرها الرجلين وطلق احدهما لا يقع

ولو قال لها طلق نفسك ولم يواد لوزي واحدة ارثنتين في الحرة
او اكلامة او ثلاثا في الحرة وقعت واحدة رجعية وكذا لو قالت
ابنت نفسي او اخبرت نفسي وقيل لا يقع باخترت نفسي ولا يملك
الزوج الرجوع عن التفويض في الا انواع الثلاثة اي في اختاري
وامرك بيدك وطلق نفسك وتقييد بالمجلس الا اذا اراد
منه شئت اذا اشئت اذ منته ما شئت اذا ما شئت ولو قال لرجل
ذلك او قال لها طلق ضرتك لا يتقيد بالمجلس وله الرجوع وقيل
لا يصح هذا التوكيل ولو اراد بعد ان شئت شئت فيتقيد ولا يرجع
لصير درته تملكها ولو قال لرجل طلقها ان شاءت لم يصير وكذا
ما لم تشأ فاذا شاءت في مجلس عليها طلقها في مجلسه لا غير
ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا او اثنتين نطقت واحدة شئت
ولو قال للوكيل طلقها اثنتين او ثلاثا بالف درهم فطلقها واحدة
لا تقع ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت ثلاثا او اثنتين
لا يقع شيء وقيل تقع واحدة ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا ان
شئت فطلعت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسه وكذا لو امرها
بشتر طلاقات فطلعت ثلاثا او اربعة فطلعت نصفها او ثلثها
ولو امرها ببائن او رجعي فبائن او رجعي واحدة رجعية وقال
الاخوات يقع ما امر الزوج ويلغو وصفها هذا اذا لم يكن معلقا
بشيئها فان علقه بشيئها فبائن لو وقع شيء ولو قال لها انت طالق

ان شئت فقلت شئت ان شئت انت فقال شئت تنوي الطلاق
او قالت شئت ان كذا لمعدوم اي لم يوجد بعد كان شاهدا
او ان جاء الليل وهي في النهار بطل الامر وان قالت شئت
ان كذا الامر قد مضى وتحقق رجوعه كان كان الي في الدار
دنيها او ان كان هذا اليل وهي فيه مثلا طلقت ولو قال
لها انت طالق متى شئت اذ منته ما شئت اذا شئت او اذا ما شئت
فردت الامر لا يرد ولا يتقيد بالمجلس ولا يطلق نفسها الا
واحدة وليس لها تفريق الثلاث في كل شئت خلا فالاخوات
ولو طلقت بعد زوج اخر لا يقع وان لم تطلق نفسها وهي عند
الزوج الاول ولو قال لها انت طالق حيث شئت اذ ان شئت
اذ كيف شئت تطلق واحدة رجعية ولو شاءت بائنة او
ثلاثا او اربعة الزوج وكذا ان قال كمر شئت او ما شئت لها ان
تطلق واحدة رجعية في مجلسها وان ردت اريد وكذا
لو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت او اختاري من
الثلاث ولو قال لها انت طالق ان شئت وان لم تشأ طلقت
في الحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت
تبغضيه فانت طالق لم تطلق ولو قال لهما اشد كما احب الطلاق
او اشد كما بغض الله طالق فقالت كلنا اشد حبلا واشد بغضا
لم يقع والعليق بالمشية او الامراة او الرضا والحجة يكون تملكها

فتقيد بالمجلس كما رث بيدك بخلاف التعليق في هذه
فصل في التعليق فيه مذهب عام لا يصح ابنا اهل الظاهر وهو
 انما اذا حلفت بالطلاق فلا يوجب ذلك الحلف الطلاق انما عليه
 كفاية يمين وهذا مذهب شيخ الاسلام ابن تيمية فلا يحتاج
 الى التفرعات التي ذكرناها في هذا الفصل اما على مذهب الجمهور
 والائمة الاخرى اذا علق طلاق بزوجته على وجود فعل مستحيل
 عادة كان صعدت السماء او شاء الميت او شاءت البهيمة او طرقت
 فانت طالق لم تطلق وان علقه على عدم وجوده كان لم تصعد
 السماء او ان لم يثا الميت او ان لم تطر الشاة فانت طالق طلقت
 في الحال كما لو قال انت طالق ان لم ارجع عبدي فمات العبد وان
 علقه على فعل غير المستحيل كان لم اشر من زيد عبدا فانت
 طالق لم تطلق الا باليأس مما علق عليه الطلاق وهو موت العبد
 او عتقه مالم يمكن هناك نية او قرينة تدل على الفور او
 يقيد بزمان من كقول اليوم او الشهر فيعمل بذلك ويصح التعليق مع
 تعدد الشرط بصريح طلاق كان دخلت الدار فانت طالق وبكنا
 الطلاق مع قصده كان دخلت الدار فانت خلية وبنو
 بلفظ خلية الطلاق ويصح التعليق ايضا مع تاخره بصريح وبكناية
 ويشترط لصحة التعليق وقوع الطلاق ان ينويه قبل فراغ التلفظ
 بالطلاق وان يكون الشرط متصلا لفظا وحكما فلا يضر لو عطس ونحوه

منه كتنفس او سعال
 او جثا او نقل لسان
 او مسالك فله منه

بين شرط وحكمه او قطعه بكلام منتظم كانت طالق يا زانية
 ان تمت او ان تمت يا زانية فانت طالق ويضر ان قطع التعليق
 بسكوت بين شرطه وحكمه سكوته لا يمكنه فيه الكلام او كلام غير
 كقوله انت طالق سبحان الله ان تمت وتطلق في الحال وان يكون
 التعليق بعد الشرط ولو قال لا جنبية ان تزوجتك فانت طالق
 او ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ودخلت الدار
 لا تطلق تحيلا فالاحناف في الاضافة الى الملك فقالوا لو قال لا
 ان تكنتك فانت طالق ثم تكحها اطلق ايضا وكذا لو قال ان تكنت امرأة
 فهي طالق او كل امرأة اقترن وجهها فهي طالق ثم تزوجها لا يقع الطلاق
 عند ما خلا فالاحناف والعق كالطلاق الا ان تعليقه بالملك صحيح
 ولو قال لعبد غيره اذا اشتريتك فانت حر او كل عبد اشتريه
 فهو حر فيعتق اذا اشتراه وقال بعض اصحابنا لا يصح تعليق العتق ايضا
 بالملك فلا يفتق العبد فيما ذكرناه ولو قال لنزوجه ان كان السماء
 فوقنا فانت طالق طلقت في الحال ولو قال انت طالق لو دخل الجمل
 في سم الحياط لا تطلق ولو قالت لنزوجه يا سفله يا خبيث يا شيطان
 فقال ان كنت كما قلت فانت طالق لانه في حكم التجيز كان كذلك
 او لا ولو قال انت طالق ان بنيس ذكر الشرط يلغو ولو قال لا جنبية
 ان دخلت الدار فانت طالق او ان زبرت زيدا فانت طالق
 ثم تزوجها ودخلت الدار او زارت زيدا يتو با لا فاق عندنا

وعند الاحناف جميعا وكذا لو قال كل امرأة اجتمع معها في فراش
 او اطأها في طالق فتزوج لم يطلاق وكذا لو قال كل جارية اطأها في حرة فاشترى
 جارية فوطئها لم يعتق وكذا لو قال انت طالق مع نكاحي اياك او مع تزويجي ايا
 او مع موتي، وموتك ولو قال لنز وجهته حرة كانت او امة انت طالق ثلاثا
 ثم قال في الطهر الثاني بعد الرجعة انت طالق ان دخلت الدار
 يصح التعليق عندنا ما عند الاحناف يبطل بتجيز الثلاث للحرة
 والثتان للامة تعليقه للثلاث وما دونها الا المضانة الى الملك
 فلو قال كاجنبية كلما تزوجت بك فانت طالق ثم تزوجها وطلقها
 ثلاثا فهذا التجيز لا يبطل التعليق عند الاحناف اما عندنا
 والتعليق قبل النكاح باطل من اصله فلو تزوجها ثاني مرة بلا تحليل
 عندنا وبعد التحليل على مذهب الاحناف لم يقع الطلاق
 ولو قال لنز وجهته كلما تزوجت بك فانت طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا
 ثم تزوجها بعد التحليل ابدونه فكذا عندنا وعند الاحناف
 لان التعليق يبطل بزوال الحل عندنا كالبزوال للملك فلو علق
 الثلاث او ما دونها بدخول الدار ثم خرج الثلاث ثم نكحها
 بعد التحليل يبطل التعليق فلا يقع بدخولها شي ولو كان خبز ما
 دونها لم يبطل ويقع العلق كله وقال محمد يقع بقية الاول وعندنا
 زوال الحل يبطل التعليق فلا يقع بعد التحليل شي اما لو لم يقع التحليل
 ونز ال الملك فقط كذا لو قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار

ثم طلقها واحدة ومضت العدة وتزوجت برجل آخر ثم
 رجعت عند الزوج الاول ودخلت الدار فطلق واحدة اخرى
 ولا يبيح للزوج عليها الا الطلاق الواحد ولو علق واحدة ثم خرج
 ثنتين على طريق السنة ثم نكحها بعد زوج آخر ثم وجد الشرط
 فلا تحل له رجعتها خلافا لابي حنيفة وابي يوسف وهل يبطل
 التعليق بلحاق الزوج مرتدا بدار الحرب ام لا فيه قولان وبطل
 نفوت محل التبركان كملت فلا نأودخلت هذه الدار فمات
 او جعلت بستانا ولو قال لنز وجهته امة ان دخلت الدار فانت
 طالق ثلاثا فعتقت قد دخلت له رجعتها بالا اتفاق عندنا وعند
 الاحناف اما عندنا فلو وقع الطلاق الواحد واما عند الاحناف
 فلان طلاق امة عتده ثنتان فكانه علق ثنتين واذا وجدت
 الشرط كانت حرة فيكون للزوج ثلاث تطليقات ثنتان منها
 وقتا وبقيت واحدة والفاظ الشرط ان المكسورة واذا اذا ما
 وكل وكما ومتى دعت ما ولود من ولو قال كانه واجبه من دخل
 منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة مرارا لا تقع الا واحدة
 وقال الاحناف طلقت بكل حرة وفي كل ذلك الا لفاظ تحلل الميراث
 اذا وجد الشرط مرة الا في كل ما عند الاحناف فانه يتحل بعد الثلاث
 عندهم وعندنا لا يقع في كلما طلاق آخر الا اذا وجدت الشرط
 ثاني مرة في طهر لا وطى فيه وتخللت الرجعة ولو قال كل امرأة اطأها

فهي طالق يقع عندنا أما عند الأحناف فيقع الطلاق إذا نكح
 امرأة أما لو نكحها ثانيا فلا يقع عنده أيضا وكذلك لو قال كلما دخلت
 الدار فانت طالق فلا يقع الطلاق الثاني عندنا إلا إذا وجد الشرط
 في طهر ولا وطى فيها وتخلت الرجبة وعند الأحناف يقع بكل دخول
 طلاق إلى ثلاث تطليقات ثم إذا تزوجت برجل آخر ثم رجعت
 عند الزوج الأول فوجدت الشرط فلا تطلق بأكلا فتقارن وكذلك
 لا يقع الطلاق عندنا بقوله كلما تزوجت فانت طالق وعند
 الأحناف يقع الطلاق بكل تزوج ولو تزوجها بعد من ونكح آخر
 ولو نكحها سبعين مرة بعد سبعين خروج ولو قال لموطأته كلما طلقته
 فانت طالق أو كلما وقع عليك طلاق فانت طالق تقع واحدة وعند
 الأحناف تقع في الأولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وضد الملك
 من نكاح أديمين لا يبطل اليمين فلو أباها أو باعه ثم نكحها أو اشتراها
 فوجدت الشرط طلقته وعققت لبقاء التعليق بقاء محله أما لو زالت
 الملك بعد ثلاث تطليقات فيبطل التعليق كما مر لأن التحليل
 يبطل له ويختل اليمين بعد وجود الشرط مطلقا لكنه إن وجد في الملك
 طلقته وعققت وأكالا من علق الثلاث بدخول الدار فحيلته عند
 الأحناف أن يطلقها واحدة وبعد العدة تدخلها فتختل اليمين
 فينكحها وعندنا كالحاجة إلى هذه الحيلة لأنه لا تقع بوجود الشرط
 إلا بتطليقة واحدة وإن اختلف في وجود الشرط سواء كانت شوبقية أو

عدمية ولا بينة فالقول له مع اليمين ولو علق طلاقها بعد دم وضو
 فقطعها أيا ما فادعى الوصول وانكرت فالقول له وقيل القول لها
 أما إذا برهننت الرجبة فتقبل بينتها على الشرط وإن كان نفيا
 كان لم تحج صهر في الليلة فانت طالق فتشهد أنها لم تحجعه
 قبلت وطلقت ولو قال لها إن لم أجامعك في حيضك فانت
 طالق للسنة ثم قال جامعك وانكرت ولا بينة فالقول له
 وقال الأحناف إن حانفا فالقول لا أنه يملك الاستثناء وأكالا وما
 لا يعلم وجوده أكالا من صدقت باليمين ومراهقة كالباقية واحتلام
 الحيض ولو قال إن حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت وكذبها
 الزوج صدقت باليمين وطلقت هي فقط فإن صدقتها أو علم وجود
 الحيض طلقا جميعا فإن كان الحيض قائما لم تطلق على الرجح وكذا
 في قوله إن كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وفلانة أو عبدة
 حر وفي قوله إن حضنت لا يقع الطلاق برؤية الدم بل إذا طهرت
 من الحيض وقال الأحناف يقع من حين رأت إذا استمر ثلثا
 وفي غير الموطأ يقع الطلاق برؤية الدم إذا كان دم حيض يرب
 فلو تزوجت باخر في ثلاثة أيام صح ولو ماتت فيها نازها للزوج
 الثاني وقال الأحناف إن نكح الزوج الأول كان أقل الحيض عندهم
 ثلاثة أيام وعندنا لا حد لقله كما مر ولو قال إن حضت حيضة
 أو نصفها أو ثلثها أو سدسها لا يقع بأكلا فتقارن حتى تطهر ولو قال لها

ان صمت يوماً فانت طالق تطلق حين تقرب الشمس من يوم صومها
 كما في قوله ان صمت خلافا للاحناف ولو قال لها ان ولدت غلاماً
 فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق اثنتين
 فولدتتهما ولم يدرك الاول او درى لا تقع الا واحدة وقال
 الاحناف تقع واحدة قضاء او ثنتان تنزهها ومضت العدة بالثا
 وكذا لو ولدت غلاماً وجارية - او غلامين وجارية
 وقال الاحناف ان لم يدرك الاول في الاولي يقع ثنتان قضاء
 او ثلاث تنزهها وفي الثانية واحدة قضاء وثلاث تنزهها ولو قال
 ان كان حملك غلاماً فانت طالق واحدة وان كان جارية ^{ثنتين}
 فولدت غلاماً وجارية لا يقع شيء وكذا لو قال ان كان ما في بطنك
 غلاماً بخلاف ما لو قال ان كان في بطنك فتقع واحدة عندنا
 وعند الاحناف تقع الثلاث ولو علق طلاقها لم يخلو حتى يظهر
 بقول النساء العارفات للحبل وجريان الحيض على وفق العادة انما
 لم تكن حاملة وقت اليمين ثم حبلت بعدة فيقع الطلاق بمجرد
 الحبل وان اشتبه الامر لا تطلق حتى تلد لاكثر من اربع سنين
 من وقت اليمين وقال الاحناف لا تطلق مطلقاً حتى تلد لاكثر
 من سنتين من وقت اليمين ولو قال ان ولدت ولداً فانت طالق
 او حرة فولدت ولداً ميتاً طلقت وعنت ولو قال لام ولدت ان
 ولدت فانت حرة فولدت عنت وانقضت عدتها ولو علق العت

او الطلاق بشيئين كان جاء زيد وبكر فانت طالق او حرة يقع
 المعلق ان وجد الشرط الثاني في الملك والا لولو علق طلاق
 من وجته بالوطى حنت بالدخول ولا يصير من احقاب البت بعد الدخول
 الا اذا خرج ثم ادخل ثانياً ولو قال لزوجته ان نكحت فلانة عليك
 فحى طالق ثم نكحها والقديمة في عدة البائن لم تطلق الحبد يدة
 ولو في عدة الرجعي او لم يقل عليك طلقت ولو قال لها انت طالق
 انشاء الله متصلاً وقع الطلاق عندنا ما احسد بن حنبل
 وقال الاحناف صح الاستثناء ولم يقع الطلاق وان قال ان شاء
 فلان صح الاستثناء اتفاقاً وكذا ان كان الفصل لتفلس وسعال
 او جشاء او عطاس او ثقل لسان او اسالك فم او يكون الفصل
 بفاصل مفيد لتاكيد او تكميل او حيد او طلاق او نداء
 بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق المخبر على انشاء الله فيبطل
 الاستثناء ويقع الطلاق اتفاقاً ولو قال انت طالق رجعي انشاء الله
 يقع الطلاق لانه فاصل غير مفيد وكذا لو قال بائن لغير الوطوءة
 اما لو قال للموطوءة فلا يقع اتفاقاً بيننا وبين الاحناف اما عندنا
 فكان الطلاق الواحد للموطوءة رجعي ابدأ ولا يمكن ان يكون بائناً
 واما عند الاحناف فكانه فاصل تليي وكذا لو قال رجعي اوبائناً
 وينبغي ان يكون الاستثناء مسموعاً بحيث لو قرب شخص اذنه
 الى فمه يسمع فيصح استثناء الاصح وقيل يكفي له اسماع نفسه

وان ماتت قبل قوله انشاء الله لا يقع الطلاق وان مات الزوج
يقع ولو اراد الطلاق المنجز فخرج من لسانه انت طالق انشاء الله
وقع الطلاق وقال الاحناف صح الاستثناء ولم يقع الطلاق
ولا يشترط التلفظ بالطلاق والاستثناء فلو تلفظ بالطلاق وكتب
الاستثناء موصولا او عكسا ازال الاستثناء بعد الكتابة وقع
وقيل لم يقع ولا يشترط العلم بمعناه حتى لو اتي بالمشية جاز
معناه يقع عندنا خلافا للاحناف ولو حلف على شيء بالطلاق
فاستثنى له الغير طائفاً صحته لا يصح الاستثناء ويقع الطلاق وما
افق به الشيخ الرمي الشافعي بعدم الوقوع غير صحيح عندنا ولو شهد
بالمشية والزوج لا يذكرها ان كان بحال لا يدري ما يجري
على لسانه لغضب اخوة جاز له الاعتماد عليهما ولو ادعها الزوج
وانكرتها الزوجة لا بينة فالقول قوله مع اليمين وقيل لا يقبل
الابينة وعليه الفتوى عند الاحناف وقيل ان عرف بالصالح
فالقول وحكم من لم يوقف على مشيته كالجن والملك
والجدار والحمار كذلك اعني كالعلق بمشية الله ولو شرب
كان شاء الله وشاء ابوك لا يقع حتى يشاء ابوها ولو قال لها انت طالق
الا ان يشاء الله او ان لم يشاء الله او اذا شاء الله او ما شاء الله او
ما لم يشاء الله وقع وقيل لا يقع ولا يقع في قوله انت طالق لو ابرك
او لو احسنك او لو اتي احبك ولو قال لها انت طالق ثلثا وثلثا

ان شاء الله وقعت واحدة كما في قوله انت طالق وباش انشاء الله
واحدة راجعية وكذا لو قال ان شاء الله انت طالق خلافاً لابي يوسف
ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا يقع اتفاقاً ولو قال انت طالق
بمشية الله او باسرا دته او بحبته او برضاة تطلق وقيل لا تطلق وان
اضافه الى العبد كان تمليكاً فيقتصر على المحلب وان قال بامرة
او بحكمة او بقصاة او باذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال
اضيف اليه تعالى او الى العبد وان قال ذلك بالام يقع بالفاظ
العشرة كلها وان كان ذلك مجرد في ان اضافته الى الله تعالى
يقع وقيل لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم فانه يقع في الحال
وكذا القدر ان نوى بها ضد العجز وان اضاف الى العبد
كان تمليكاً في المربع الاول تعليقي في غيرها ثمة العشرة
اما ان تضاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بباء
اولام او في فهي ستون وفي كل منها ثلث صور انه تلفظ بالطلاق
وكتب الاستثناء موصولا او عكسا ازال الاستثناء بعد الكتابة
فهي مائة وثمانون ولو قال لها انت طالق كيف شاء الله
تطلق راجعية ولو قال لها انت طالق ثلثا او واحدة او انت
طالق ثلثا او اثنين او الا ثلثا تقع واحدة راجعية خلافاً للاحناف في الاول
والثالث وكذا لو قال انت طالق ثلثا او واحدة او واحدة ولو قال ثلثا
طالق الا ان يرب وعتق وهند وهن الكل لا يقع شيء ولو قال انت طالق عشر الا

او سبعا او ثمانية تقع واحدة خلا فالاحناف في الاخيرين
وكذلك في قوله انت طالق عشر الاحكام والا ثلثا والا واحدة
وانت طالق عشر الا سبعا الا ثمانية الا سبعة خلا فالاحناف
في الاخير ولو قال انت طالق واحدة الا نصفها او ثلثها او ربعها
او قال انت طالق ثلث الا نصف تطليقة تقع واحدة خلا فالاحناف
في الثاني وكذا في قوله انت طالق الا واحدة ولو سألت
المرأة الطلاق فقال انت طالق خمسين طلقة فقالت المرأة
ثلاث تكفيني فقال ثلث لك والبواقي لصواحيبك وله ثلث نسوة
غيرها تطلق كل واحدة منهن تطليقة وقال الاحناف تطلق
المخاطبة ثلثا غيرهما اصلا ولو قال ان دخلت الدار فانت
طالق وان دخلت الدار فانت طالق وان دخلت الدار فانت
طالق فدخلت تقع واحدة وعند الاحناف ثلثه ولو قال ان سكنت هذه البلد
فامراته طالق او انت طالق فخرج فور الخلع امراته ثم سكنها
قبل الاستبراء لم تطلق خلا فالاحناف في الثانية ولو قال لها
ان تر وجبتك وان تر وجبتك فانت طالق او قال انت طالق ان
تر وجبتك وان تر وجبتك او قال ان تر وجبتك فانت طالق
وان تر وجبتك ثم تر وجهها لا يقع عندنا شي ولو تر وجهها من
خلا فالاحناف ولو قال ان غبتك عنك اربعة اشهر فامر لك
بيدك شعوطها اذا خلت فاعتدت فتزوجت ثم عادت

للاول شعوط اربعة اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو قال
لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم نسيت ودخلت تطلق
لان النسيان لم يقع من الزوج اما لو نسي جميعا او نسي الزوج
فلا يقع كما اذا دعاهم للوقاع فابت فقال متى يكون فقالت غدا
فقال ان لم تفعل هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيه حتى
مضى العدة لا يقع شي وقال الحنابلة ان فعلته او فعله ناسيا
للحلف او جاهلا وجوب الحث بفعله او جاهلا انه الفعل المحلوف
عليه من حلف لا يدخل دار زيد ثم دخلها جاهلا انها دار زيد
وقم الطلاق وعكسه مثله كان لم تفعل كذا او ان لم افعل كذا
فلم تفعله هي او لم يفعله هو ناسيا او غيظا ولو حلف لا ياتيها فالتقي
فجاءت فجامعت ان مسه قريبا حنث الا لا ولو قال ان لم يشك
من الجماع فانت طالق شعوطا معها وان انكرت لا تطلق والا
تطلق ولو قال لها ان لم اجامعك الف مرة فانت طالق فهذا
يحمل على المباشرة لا على العدد الخاص قالوا سبعون مرة كثير فان
جامعها سبعين مرة لا تطلق ولو قال ان وطئت فيجعل على جماع
الفردان فوي الدوس بالقدم حنث به ايضا ولو كان له ثلاث
نسوة احدها جنب والاخرى على حائض والثالثة نفساء فقال
اخشكن طالق طلقت النفساء ولو قال ان خشكن على الحائض
ولو قال اطهر كن فعلى الجنب ولو قال لا خير لي اليك حاجة فقال امراته

طالق ان لم اقصها فقال هي ان تطلق امرأتك فلا تخزن كما يصدر
 ولو قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته طالق
 فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العبد واد العسس فحبسهم
 لا يحنت ولو قال لها ان خرجت من الدار اكلاباذني فخرجت لم يبقها
 او خانت اليهم والفرق او السبع او الحية او اللص او العبد وخرجت
 لا يحنت ولو قال لها ان خرجت بغير اذن في اكلاباذني او حتى اذن
 لك فانت طالق فاذن لها ولم تخرجت فخرجت طلقت لان الاذن
 هو الاذن ولم يعلمها اذ اذن لها وعلمت وخرجت ثم خرجت ثانيا بلا اذن
 طلقت ماله يا ذن لها في الخروج كلما شاءت وان قال ان خرجت
 بغير اذن فلان فانت طالق نعمت فلان وخرجت لم تطلق وان قال لها
 ان خرجت الى غير الحمام بلا اذن فانت طالق فخرجت اولاً للحمام ثم
 بدأ لها غيره طلقت وان قال لزوجته انت طالق الا ان يشاء
 مني فالتلاق موقوف فان ابى زوجه المشية او جرت او مات وقع
 الطلاق اذن ولو قال لها ان رأيت الهلال عياناً فرائته في اول او
 ثاني او ثالث ليلة وقع وان رأته بعد هال لم يقع لانه يمتي بدها
 قرأ ولو قال لها ان فعلت كذا او ان فعلت كذا فانت طالق
 ففعلته او فعله هو مكرها او مجبونا او مني عليه او نائم لم يقع
 ولو حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه لا يحنت وكذا في قوله ان لم
 ينجني بفلان او ان لم تردي ثوبي الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب

بنفسه اذا اخذ الشوب قبل دفعها لا يحنت وكذا ان قال ان لم اذم
 اليك الدينار الذي على الراس الشهر فانت طالق فاسرأته
 قبل الشهر بطل اليمين ولو حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والا
 فلذا والساكن ظالم فان لم يمكنه اخر احبه حنت وقيل يترعلى
 التلفظ باللسان بقى ما يكتب في التعاليق متى نفذ او تزوج
 عليها او امرأته من كذا او من باقى صداقتها فلو دفع لها الكل هل
 تبطل تعليق البراءة الظاهر لا لتصرفهم بصحة براءة الاسقاط
 والرجوع بما دفعه ولو حلف بالله انه لم يدخل هذه الدار
 اليوم ثم قال امرأته طالق ان لم يكن دخل اليوم لا تطلق ولو
 قال ان لم يدخل هذه الدار اليوم فامرأته طالق ثم حلف
 بالله انه لم يكن دخل اليوم تطلق ولو اخذت من ماله درهمان فاشتر
 به لحماً دخله الحمام بدرهميه وقال لزوجها ان لم ترديه
 اليوم فانت طالق فاخذت درهمين غير درهميه اسلم الزوج
 لا تطلق وقال الاحناف حيلته ان تاخذ كيس الحمام وتسلمه
 للزوج ولو ضاع عن الحمام فما لم يعلم انه اذيب او سقط في البحر
 لا يحنت ولو حلف ان اكن اليوم في العالم اذني هذه الدنيا
 فامرأته طالق فحيلته ان يجلس ولو في بيت حتى يمضي اليوم انتهى
 ما قال الاحناف اما عندنا فيحنت ولو حبس وقال الاحناف
 لو حلف ان لم يخرج ببيت فلان غدا فقيده ومنع حتى مضى الغد

حنت وكذا في ان لم اخرج من هذه المنزل فكذا فقيده وان
 لم اذهب بلك الى منزلي فاخذها ففهمت منه ان لم
 تحضري الليلة منزلي فكذا ففهمتها ابرها حنت ولو قال لا
 اسكن فاعلق الباب او قيده لا يحنت قالوا الاصل انه متى عجز
 عن شرط الحنت حنت في العدمي لا الوجودي ومفاده الحنت
 فيمن حلف ليؤدين السوم دينه ولا فاما رأت طالق فنجح لفقره
 ونقد من يقرضه والظاهر عندنا الحنت مطلقا سواء كان
 الشرط عدميا او وجوديا **فصل** في الشك في الطلاق لا
 يقع الطلاق بالشك فيه او فيما علق عليه وان كان عد ميا بان
 قل ان لم ادخل الدار يوم كذا فترجى طالق ومضى اليوم وشك
 هل دخل الدار فيه او لا وقيل الورع التزم الطلاق فمن حلف
 لا يأكل ثمرة فاشتبهت بغيرها واكل الجميع او واحدة لم يحنت
 ومن وقع بزوجه كلمة وشك هل هي طلاق او ظهار لم يلزمه
 شيء وان شك من لزوجة هل ظاهر منها او حلف بالله تعالى
 لمزمه بالحنت ادنى كفارتيهما لانه اليقين **باب** طلاق امر
 يقتب الامرث لكل من الزوجين في الطلاق الرجعي ولا يشترط في
 الطلاق البائن الا اذا اتهم الزوج بقصد حر ما فيها الميراث ويقال
 الفاراد والمتم بان طلقها في مرض موته او علق في مرضه على ما لا
 فني لها من ثمن كالصلاة المفروضة دائر كوة والصوم المفروض او عقلا لا كل والنوع او علق

فهو ليس منه كلام
 عند الغالبية وقال
 الاضافات انه منه
 ١٣

في الصلوة وحنت في المرض او اقربى مرضه انه طلقها سابقا في حال
 صحتها وكل في صحتها من بينتها حتى شاء فابان في مرض موته وقد فها في صحتها
 او لا عنها في مرضه او الة منها فترث في الجميع حتى لو انقضت
 عدتها قبل موته مالم تتزوج باخر او شر تد فان تزوجت زوجا
 غيره لم ترث من الاول ابانها الثاني او لا وكذا لك ان ارثت
 عن الامام ولو اسلمت بعد ان ارثت والمراد بالمرضى
 من غالب حاله الهلاك بمرض او غير ذلك بان اضناه مرض عجز
 عن اقامة مصالحه خارج البيت كعجز الفقير عن الاتيان
 الى المسجد وعجز المدرس عن الاتيان في المدرسته او التدرس
 وعجز السوقي عن الاتيان الة دكانه والمرضى في حقها
 ان تعجز عن مصالحها واخل البيت ومفاده انها لو قدرت
 على نحو الطبخ والكس دون صعود السطح لم تكن مريضة وقيل
 المرض المعتبر المضني المبيح لصلوته قاعدا اما المقعد المفلوج
 والسلول اذا انطاول ولم يقعدة في الفراش كالصبي وحد النظار
 سنة وقيل المفلوج والسلول والمقعد مادام يزاد كالمريض
 وكذلك في حكم المريض من بارز زرجلا اقوى منه او قدم
 ليقتل من قصاص او رجزا دبق على لوح من السفينة او
 افترسه سبع ودبق في نبيه وانياه فلا يصح تبرعه الا من الثلث
 فلو ابانها طائفا بالارضاها وهي من اهل الميراث علم باهليتها امر لا

كان اسلمت او عتقت ولم يمسك ثرث ولو اكرهته على الطلاق
 او رضيت به او اختلعت او اختارت نفسها بلوغ او عتق اوجب ار
 عنة او نحوه من العيوب لا ثرث ولو اكرهت على رضاها او جامعها
 ابنه او ادخلت ذكر ابي الزوج او ابنه في فرجها ثرث وكذلك
 ان وطئ الزوج حماته لان حرمة المصاهرة لا يثبت عندنا بالزنا وكذا
 ان ثرث ولو صح من مرضه ذلك لا ثرث ولو مات بعد مرض
 آخر قبل الصحة من المرض الاول او قتل في حالة المرض ثرث
 وان الى في صحته وبانت به في مرضه فمات لا ثرث ولو كانت
 كتابية او مملوكة وقت الطلاق شر اسلمت او عتقت لا ثرث ولو
 لو طلقها او لم يطلقها نظاعت او قبلت ابن الزوج خلا لا احنا
 ولو كان الزوج محصورا بجبس او في صف القتال او قائما بمصالحه
 خارج البيت مشكيا من اله او محموا او مجوسا بقصاص او رجم
 لا ثرث لعدم غلبة الهلاك والحامل لا تكون فارة لا بتلبسها
 بالمخاض اى الطلق وقال الاخناف ان علق طلقها بفعل اجنبى
 اى غير الزوجين ولو ولدها منه او بحبي الوقت والتعليق والشرط
 في مرضه او علق طلقها بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط
 ورثت في غير هاتين وفيها ستة عشر صورة لان التعليق
 اما بحبي وقت او بفعل اجنبى او بفعله او بفعلها وكل وجه على اربعة
 لان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او احدهما ولو قال لزوج

فلو طلقها في مرض
 فقد كان سيدا لها فقتلها
 قبل ان كانت كتابية
 اسلمت ولم يولد لها
 ثرث وكان قالوا

ان لم يطلقك اذ ان لم اتر وجه عليك فانت طالق فلم يفعل حتى
 مات ورثته ولو ماتت هي لم ير ثمها الا اذا ماتت في عدتها ولو قتل
 لها في صحته ان شئت انا وفلان فانت طالق ثم مرض فشاء الزوج
 ولا اجنبى الطلاق معا او شاء الزوج شو لا اجنبى ثم مات الزوج
 او شاء الا اجنبى او لا شو الزوج ثرث عندنا في الصور كلها لان مشية
 الزوج وقت في المرض وان كان التعليق في الصحة فكانه طلقها
 في مرضه خلا لا احنا في الاول والثاني ولو تصادقا الى الميراث
 مرض الموت والزوجة على ثلث في الصحة وعلى مضي العدة
 شو اخر لها دين او عين او اوصى لها بشئ فلها الاقل منه ومن الميراث
 لمكان التهمة وقت من وقت اقراره ولو مات بعد مضي العدة
 وقال الاخناف لو مات بعدة فلها جميع ما اقر او اوصى ولو لم يكن
 بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبته لم يصح اقراره ولو
 ادعت عليه مريضانه اباها فخذ وحلفه القاضي فحلف ثم قتله
 ومات ثرثه ولو صدقته بعد موته وقال الاخناف لا ثرث لو صدق
 بعد موته ولو طلق ثلثا بامرها في مرضه شو اوصى لها او اقر فان
 لها الاقل ولو قال صحح لامرأتيه احدكما طالق شو بين في مرضه
 الذي مات فيه في احدتهما صار فارا بالبيان فترث منه كما
 لو علق في حالة الصحة تعليقا مبهما وحنت مريضا فبينه في احدتهما
 ولو قال لامته انت حرة عند او قال الزوج انت طالق بعد عند كان فارا

علم بكلام المولى اذ لم يعلم خلا فالاحناف في الاخير ولو علق الزوج
المريض الطلاق بعقدها او لم يرضه كان فارا بالانقضاء ولو طلق الزوج
غير المدخولة ثمرات تراث عندنا ما لم تزوج باخر ولا تراث
عند الاحناف اما الزوج فلا يرثا بحال ولو باشرت المرأة سبب
الفرقة وهي مرضية بان ارتدت او اختارت نفسها في خيار البتة
او العتق وما يتقبل القضاء عدتها في ثلثها الزوج وكذا لو طلق
ابن الزوج او اباه او قبلتهما او ادخلت ذكرا احدهما في فرجهما
بخلاف وقوع الفرقة بينهما بالجب والعنة واللعان فانه لا يرثها
دقيل يرثها في العدة ولو ارتدت في صحتها فلا يرثها وترثه ان
ارتدت فانما في معنى مرض موته فترثه مطلقا سواء ارتدت في
صحتها او مرضه ولو ارتد اسما فان اسلمت هي ورثته وكذا لو
اسما معايرت احدهما الآخر ويبقى النكاح على حاله ولو قال اخر امرأة
اتزوجها طالق فنكح امرأة ثالثة ثمرات الزوج طلقت الاخرى
عند الموت فترث دقيل عند الزوج فلا يصير فارا ولا تراث ولو
طلقها في مرضه ثمر قال لها اذا تزوجت فانت طالق ثلثا
فترثها في العدة ومات في مرضه ترثه وقال الاحناف لا ترثه
ولو كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها
اقولي طلقني وهو نائم قالوا اني اليقظة ولو طلقها في المرض ومات
في العدة او بعد العدة فالمشكك من متاع البيت لهما ما لم تزوج

عنه اموال ماتت بعد
انقضاء العدة فلا يرثها
ابنه

باخر دقيل لومات بعد العدة فالمشكك لو ارث الزوج ولو طلق الفاراد
كن معه وانقضت عدتهن ثمرات الزوج اربعا سواء هن ورثت منه ثلثا على السواء

باب الرجعة

وهي اعادة زوجه المطلقة طلاقا غير بائن الى ما كانت عليه
قبل الطلاق من غير عقد ومن شرطها ان يكون الطلاق
غير بائن فمن استوفى عددا وطلاقه او طلقها وهي غير مدخولة
لا تجوز له الرجعة وان يكون النكاح صحيحا لان الرجعة اعادة للنكاح
فاذا غل بالنكاح لا يخل بالرجعة وان يكون الطلاق بغير عوض
لان الطلاق بالعوض في حكم الخلع وهو نسخ للنكاح فلا تجوز الرجعة
بعده وان تكون في العدة ولو كرهت الزوجة فلا تصح الرجعة
في غير المدخول بها اذ لا عدة عليها وتصح بالقول بخبر اجعتها اذ
ادرجعتها او من جفتك اذ ادراجعتها اذ رجعتك اذ امسكتها اذ
امسكتك اذ امسكتها او امسكتك اذ رجعتك اذ رجعتك اذ رجعتك اذ رجعتك
اذا عدتلك بلائمية لانه صريح ولا تصح بانك عندى كما كنت اذا كنت
امراةى كما كنت بلائمية لانه كناية وكذلك تصح بالفعل مع الكراهة
اي بالوطى ولو في الدبر او القبيل او المس دقيل لا تصح الا بالوطى ودقيل
لا تصح الا باللفظ ولا يشترط لهما الاستهاد بل يستحب دقيل يشترط
كذلك يستحب الاستهاد على الطلاق وسئل عمران بن حصين عن

يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها
فقال طلق غير سنة وراجع غير سنة ولا تخرج المطلقة الرجعية
عن بيتها غير اذن الزوج وان ماتت في العدة يرثها الزوج وهي ترثه ان
ماتت في العدة ويجوز لها الخروج لحاجة او ضرورة شديدة تلجأ اليه و
لها النفقة والسكنى ولا يحل لزوجهما الا الخامسة وهي في العدة اما المطلقة^{الثالث}
فيجوز لها الخروج بلا اذن زوجها ولا نفقة لها ولا سكنى ويجوز للزوج
ان ينكحها الخامسة وهي في العدة ولا تصح بقولها نكحت
او تزوجتها او تزوجها في العدة ولو ادعى الوطى بعد الدخول وانكرت
فله الرجعة لا في عكسه ولا تصح مع اكرامه او مس من الزوجة باختلاف
او في حالة النوم او الجنون او الغنة وتصح بهزل ولعب خطاء ونسب
ولو قال ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عوض ولو ستم
فهل يحل زيادته في المهر فيه قولان ويتجمل المؤجل بانقضاء العدة
في الطلاق الرجعي ولا يتأجل برجعته وقيل يتأجل وندب علامها
بها لان لا تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق بينهما وان دخل
كان النكاح الثاني ناسدا فان دخل الزوج الثاني فعليه مهر المثل
وتعد بعد العدة الى الزوج الاول بلا اعادة النكاح وندب الاشهاد
بعد ذلك ولو بعد الرجعة بالفعل وندب عدم دخوله بلا اذنها عليها
لنتأهب وان قصد رجعتها لان الرجعة بالفعل مكرهة كما امر
ولو ادعى انها بعد العدة فيها بان قال كنت راجعتك في عدتك

نصدقتك صح بالمصادقة والا فلا يصح وكذا لو اقام بينته بعد العدة
انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال قد جامعتها او انه قال
هي صارت امرأتى كما كانت ادشهد المسها وتقبيلا ولو قال
في العدة لنزوجهما كنت راجعتك امن وكن بته فانها تصح كانه
بذلك انشاء الرجعة بخلاف قوله لها راجعتك يريد الانشاء فقالت
بجيبته له قد مضت عدتي فانها لا تصح ولو سكتت شرا جابت صحت
ولو اختلفا في مضي العدة ولا بينة فالقول لها مع اليقين فان نكلت
عن اليقين تثبت الرجعة ولو قال زوج الاممة بعد العدة راجعتها
فيها نصدقه السيد وكذا بته الاممة ولا بينة او قالت مضت عدتي
وانكر الزوج والمولى فالقول لها فلو كذب المولى وصدقت الاممة
فالقول لها وقيل القول له ولو قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض
كان له الرجعة ثم انما نكحت بر المدة لو بالحيض اما في الحمل فلا يقبل قولها
الا بالبينة ولو حرة وتنقطع الرجعة بالفصل بعد الحيضة الثالثة^{للمرأة}
وبعد الحيضة الثانية للامة فلو فرطت في الفصل عشرين سنة
تصح الرجعة قبل الاغتسال او التيمم عند عدم الماء كذا قال
امامنا احمد بن حنبل اما بقية الاحكام من قطع الامرت والطلاق
واللعان والنفقة وغيرها فتحصل بانقطاع الدم في الحيض الاخير
وقال المحققان تنقطع الرجعة اذا ظهرت من الحيض الاخير لفرقة
ايامه وان لم تغسل او يمضي وقت صلوة ولا قتل لا تنقطع حتى تغسل

او يمضي وقت حملها او تميم عند عدم الماء وتصلى فان اغتسلت بسررجا
مع وجود الماء المطلق انقطعت الرجعة وتصلى وتزوج وقال الا حنا
لا تصلى ولا تنزوج احتياطا لان سور الحمار مشكوك عند هم
وعند نا طاهر مطهر ولو عاد حيضها الاخير وعرفت انه دم حيض فله
الرجعة اذا لم تخلل بينهما مدة الطهر المتأخرة وقال الاحناف
اذا لم يجاوز العشرة ولو كانت المرأة كتابية او مخرجة او مستوهة
فتقطع الرجعة بانقطاع الدم من الحيضة الاخيرة وتقطع الرجعة
الحامل بوضع الحمل ولو ولدت سقطا او سقط حملها وتقطع رجعة ال^{ام}
والصغيرة اذا مر الشهر الثالث من وقت الطلاق للحر والشهر الثاني
للامة ولو اغتسلت ونسيت عضوا او اقل من عضوا ونسيت الضمضة
او الاستنشاق لا تنقطع الرجعة ولو طلق حاملا منكر او طيها
فراجعها قبل الوضع فجاءت بولد لا قل من ستة اشهر من وقت الطلاق
او ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح الى اربع سنين صححت رجعتها
السابقة ولو جاءت بولد لا قل من ستة اشهر من وقت النكاح لا تقم
الرجعة وتوقف ظهور صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله كما صح
لو طلق من ولدت قبل الطلاق منكر او طيها فلو ولدت بمدة
فلا رجعة لمضي العدة ولو خلا بها ثم انكر الوطى ثم طلقها لا يملك
الرجعة ولو اقر به وانكرته فله الرجعة ولو لم يجز بها فلا رجعة له
فان طلقها فراجعها والمسئلة مجالها الى انك لو طى بعد الخلوة

فجاءت بولد لا قل من اربع سنين من وقت الطلاق صححت رجعتها
ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت فطلقت فاعتدت
ثم ولدت اخر بطنين يعنى بعد ستة اشهر ولو لا كثر من عشر
سنين ما لم تقرب بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له
الا الاياس فهو اى الولد الثانى رجعة لانه يجعل الملقوق يوطى
حادث في العدة بخلاف ما لو كان بطن واحد اى تلد الولد الثاني
لا قل من ستة اشهر فلا تثبت الرجعة ولو قال لها كلما ولدت
فانت طالق فولدت ثلاثة بطلون تقع المثلث والولد الثانى رجعة
في الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا وكذا الولد الثالث رجعة
في الطلاق الثانى وتطلق به ثلثا وتقتد للطلاق الثالث بالحيض
لانها من ذوات الاقراء ما لم تدخل في سن الاياس فبالاشهر
ولو كان ابطنين يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لا تقضى العدة
به وقال اما منا احمد بن حنبل نعم الرجعة قبل وضع ولد متاخر
اذا كانت حاملا باكثر من واحد والمطلقة الرجعية تتزين لز^ج
اذا كانت الرجعة مرجوة والا فلا يحرم التزين في عدة الوفاة
ولا يخرج الزوج المطلقة الرجعية من بيتها ما لم يشهد على رجعتها
فتبطل العدة هذا اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفير^{رجعة}
دلالة والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى عند الاحناف وقال مالك والسفي^{رجعة}
واحمد في رواية يحرم فلو طيها فلا عقرب عليه لكن تكره الخلوة بها

ان لم يكن من قصد الرجعة وكذا الرجعة بالوطي ويثبت
 القهر لها ان كان من قصد الرجعة والا لا تتم لها فاذا صارت المطلقة الرجعية
 بائنة بمضي العدة فيجوز لها ان يتكهما بعد العدة بعد الطلاق الاول والثاني لا بعد
 الطلاق الثالث في الحرمة والامانة حتى يبطاها غيره في القبل بنكاح
 صحيح مع الاقتصار ولو بجنونا او نائما او منى عليه او مقطوع الخصيتين
 دون الذكر او ادخلت ذكره في فرجها مع انتشاره اذ كان الواط
 لم يبلغ عشر اذ لم يزل اذ ظنها اجنبية ويكفي في هذا الوط
 تنيب الحشفة كلها او تنيب قدرها من مقطوع الحشفة ويكفي ايضا
 وطى محرم لمرض اذ ضيق دقت صلوة وفي مسجد وفي حال منها
 نفسا بقض مهر حال وقصد اضرارها بالوطي لبالة ذكره وضيق
 فرجها فيحصل التحليل بذلك كله ما لم يكن وطئها في حال الحيض
 او النفاس او الاحرام او في صوم الفرض او في الدبر او بنكاح باطل
 او فاسد او شبهة او بملك يمين وان كانت امه فاشترها فطلقها
 ثلثا لم تحل له حتى تكفر وجا غيره ديطاها ولو تكلم عبد بلا اذن سيده ووط
 مطلقة الثلث قبل الاجازة لا يحلها حتى يبطاها بعده ومن لطيف
 الحيل للتحليل ان تتزوج مملوك مراهن بجاهدين فاذا دلج
 يملكها فينبطل النكاح ثم تبعثه لبلد اخر ليبتاع فلا يظهر امرها
 ولو طلقها ثلثا ثم ارتدت ثم سببت وعادت الى دار الاسلام
 فوطئها شهيدا لم تحل لزوجها الاول وكذلك لو طاهرها واولدها

عنه وعند الاحناف
 لا يجوز لو كان الوط
 لم يبلغ عشر ١٣ منه

عنه وقال الاحناف
 ووطئ الزوج الثالث
 في حالة الحيض او النفاس
 او الاجراء يثبت التحليل
 ١٣ منه

ودعت التفريق ثم ارتدت ثم سببت وملكها زوجها فلا تحل له
 حتى يكفر او يكذب نفسه وان كانت المطلقة ثلثا صغيرة لا توطأ مثلها
 لم تحل للاول وان ادعى الثاني وطئها لان تيقن الوط في المحل
 المعين شرط للحل فان كانت توطأ مثلها حلت وان انضاحا ولو كانت
 المطلقة ثلثا مفضاة لا تحل الا اذا حبلت ليعلم ان الوط كان
 في قبلها كما لو تزوجت بحبيب اى ما قطع ذكره كله فانه لا تحل
 حتى تحبل لوجود الدخول حكما ولا يثبت التحليل بموت الزوج الثاني
 عنها قبل الوط ولو ادلى الزوج الثاني بمساعدة اليد ثبت الحلة
 لان المعتبر دخول الحشفة باى طريق كان ولو وطئها وهي نائمة
 او منى عليها لا تثبت الحلة لعدم ذوق العسيلة بخلاف ما اذا كانت
 الزوج الثاني نائما او منى عليه كما امر والنكاح بشرط التحليل باطل
 لا تثبت به الحلة وسئل ابن عمر عن ذلك فقال كلاهما زان وقال
 الاحناف مكرهة وتثبت به الحلة لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا
 يجبر على الطلاق ومن لطيف الحيل للتحليل الذي ذكره الاجناف
 هو ان يقول ان تزوجتك وجامتك ادا مسكتك فوق ثلاث فانت
 طالق ولو خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسي على ان امرى
 بيدى ولو اضر الزوج التحليل في نفسه ولم يتلفظ به يكون ما جازا
 عندهم شرعا لو اهذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كانت
 بلاولى بعبارة المرأة او بلفظ هبة او بحفرة فاسقين شو طلقها ثلثا

واراد حملها بلائز وجير فع الامر الى القاضي الشافعي فيقضي بطلان
النكاح ثم يتر وجهها ثانيا ولو قال الزوج الثاني كان النكاح
فاسدا ولم ادخل بهاد كذبه فالقول لها في وجود الوطى
واباحتها الاول والقول قوله في تنصيف المحرم اذا لم يقر بخلوها ولو قال الزوج
الاول ذلك فالقول له ولا يحل له نكاحها لانه مقر على نفسه بخرمها
عليه فان عاد فالكذب نفسه وقيل قد علمت صدقها دين فيما بينه
وبين الله تعالى ولو قال ما اعلم انه اصابها لم يحرم عليه بهذا والزوج
الثاني يهدم الثالث كما ماد ونفا يعني اذا طلق الرجل زوجته
ثلثا وانقضت عدتها وتروجت بنكاح صحيح ثم طلقها الثاني
بعد ان وطئها وعادت لزوجها الاول فانها تعود على طلاق ثلاث
باجماع اهل العلم ولو طلقها دون ثلث وانقضت عدتها وتروجت
من اصابها او من لم يصبها وبانت منه وعادت الى الاول فذهب
اهل الحديث والمخالة انها تعود اليه على ما بقى من طلاقها وقيل
الاحناف عادت بثلث لو حرة وبنتين لو امة وقال ابن المصنف ان
علماء الحنفية ان الحق مذهب اهل الحديث وبه قال محمد بن الحسن
الشيبي في تليذ ابى حنيفة ولو اخبرت بطلقة الثلث بمضى عدته
 وعدة الزوج الثاني والمدة تختم له ان يصدقها ان غلب على
ظنه صدقها ولو تروجت بعد مدة تختمه ثم قالت لم تنقض عدتي
او ما تروجت بل اخر لم تقدر ق ولو قالت طلقني ثلثا ثم ارادت تزوج

منه ليس لها ذلك اصوت عليه او الكذب نفسها وقيل لها ذلك
ان الكذب نفسها وصدقها الزوج ولو طلقها تزوجها ثلثا ثم
اراد وطئها من غير تحليل ولا تقدر على منعها من نفسها فلها
قتله ان لم تقدر على حيلة اخرى كالرفع الى القاضي او الحاكم ولا
تقتل نفسها وقيل لا يجوز لها قتله بل تصبر لان الاثم على الزوج
لا عليها اذا كانت مكرهة مجبورة ولو شرد انه طلقها ثلثا فلها
التزوج بالغير للحليل ولو كان غائبا وقيل ليس لها ذلك لاديانة
ولا قضاء ولو لم يقدر ان يتخلص عنها بعد الطلقات الثلاث لكونها
ساحرة ونحوها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده ولو قال بعد
الطلقات الثلاث انه كان طلقها واحدة من قبل وانقضت عدتها
وصدقته فله ان يتزوجها من غير تحليل ولو طلقها ثلثا اذشتين
قبل الدخول وقبت واحدة باثنية وله تزويجها من غير تحليل وعدة

باب الايلاء

هو امتناع عن دلي الزوجة فجعل الله فيه مدة اربعة اشهر
فاذا مضت قاما ان يفيا ويكفر عن يمينه واما ان يطلق فان امتنع
من ذلك يجبره الحاكم حتى يطلق او يفيا فان امتنع من ذلك طلقها
الحاكم طليقة ان طلبت المرأة الطلاق وقيل ينسخ النكاح وقيل
يطلق طليقة او ثلثا وتقع بالايلاء طليقة رعية عند وقيل تقع

طلقة بائنة ولو آلى لا قل من اربعة اشهر او اربعة اشهر فهو
ايلاء لغوي كما ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
آلى من سنائه شهر الا ان المرأة ليس لها استحقاق المطالبة
للفي اذ الطلاق لا بعد مضي اربعة اشهر ولا ايلاء الشرعي ان يجعل
انه لا يبطأ زوجته ابد او مدة تزيد على اربعة اشهر وهو الذي
يجت عنه في هذا الباب وقال ابو حنيفة الايلاء لا يكون
لا قل من اربعة اشهر واربعة اشهر فما زاد ايلاء فاذا مضت الاربعة
الا شهر ولم ينف فيها طلقت طلاقاً بائناً ولو آلى احد من امرأته
الى شهر ثم اذا مضى الشهر آلى منها الى شهر ثم الى شهر ثم الى شهر
يكون ايلاء عندنا ولو للزوجة حق المطالبة بالفيء اذ الطلاق
عند القاضي او الحاكم اذا مضت اربعة اشهر ولم يبطأها
وعند الاحناف لا يكون هذا ايلاء وان لم يبطأها الى سنين وهو
حرام كالظهار ويصح من زوج يقدر على الجماع فيصح ايلاء الذم
وفاؤه المطالبة بعد اسلامه اما بالبيعة او بالطلاق فلو كان
عاجز اعن الوطى لم يرض لا يبرجى برأيه او لجب كامل او شلل لا يصح
ايلاءه لان الجماع لا يطلب منه وقال امامنا احمد بن حنبل
شرطه خمسة الاولى محلية المرأة يكونها منوحة وقت تجيز الايلاء
والثاني ان يجعل الزوج على ترك الوطى في القبل فان تركه
بغير يمين لم يكن مولياً غير انه ان كان قادراً على الجماع

ولم يجامعها الى اربعة اشهر من غير سفر ولا عذر فيكون للمرأة
حق للمطالبة بالجماع اذ الطلاق عند القاضي او الحاكم الثالث ان يجعل
بالله تعالى او صفة من صفاته فلو آلى بغير اليمين بالله كطلاق والعقار
والصدقة وغيرها من العبادات لا يكون مولياً الا اذا قصد
الاضرار بها وقال ابو حنيفة يكون مولياً اذ لم يمكنه قربان الا
بشيء مشق كقوله ان قربك فعلى حج او عبادة حرة او امته حرة
او انت طالق او على مائة ركعة او مائة ختم او اتباع مائة جنازة ونحوها
سواء قصد الاضرار بها او دفعه عنها كالمريض والمریضة
او عن نفسه اما لو قال فعلى صلوة ركعتين فليس بمولى عندنا ايضاً
الفرع ان يجعل على اكثر من اربعة اشهر الخامس ان يكون من زوج
يمكنه الوطى ولا فرق لو تكلم بها او فيها او حلف في حالة الرضا وال
ولا يبين ان تكون الزوجة مدخولاً بها ولا قال مالك لا يكون
مولياً الا ان يجعل حال الغضب او يقصد الاضرار بها فان كان
الاصلح والنفع فلا ولايلاء العبد والحرة سواء عندنا وقال مالك
ايلاء العبد شهران حرة كانت زوجته او امته وقال ابو حنيفة الاعتبار
في ذلك بالنساء فمن تحت امته شهران حرة او عبد او من تحت
حرة فاربعة اشهر حرة او عبد او من الى بدون اربعة اشهر
اعتزل حتى ينقض ما وقت به وان وقت بالكثير منها خير بعد مضيها
بين ان ينفى او يطلق وقال ابو حنيفة اذا مضت اربعة اشهر وقت عليها

خلقة بائنة وتحسب المدة من حين يميتة ويحسب عليه من عدد
 فيها الحبس واحرام ومرض ونحو ذلك لا عذر لها الصغر وجنون وشرب
 واحرام ونفاس ومرض وحبس بخلاف حيض والفاظ الايلاء صريح
 وكناية فالصريح كما لو قال والله او بعظمته الله او بجلاله وكبريائه
 لا اقر بك لغير حائض ولو قال وعلم الله او غضب الله لا يصح الايلاء
 وكما لو قال والله لا اقر بك اولا اجامتك اذلا اطالك او لا اغتسل
 منك من جنابة الى مدة تزيد على اربعة اشهر او ابداء ولو لحائض
 والكناية كقوله لا امسك لا اتيك لا اغشاك لا اقرب فراشك
 لا ادخل عليك ومن الموت نحو حتى تخرج دابة الارض او الدجال
 او ينزل عيسى بن مريم او يظهر المهدي او ينظلم الشمس من غير بهل
 او يدخل الجمل في سم الخياط فاذا حلفت بالله او بصفة من صفاته
 وقر بها في المدة حنت ووجب الكفارة وفي غيره وجب الجلاء سقط
 الايلاء وان لم يقر بها الى اربعة اشهر يوقف الموالي كما مر ولو ادعى
 الزوج الوطى بعد مضيتها لا يقبل قوله الاجبينة ويسقط الحلف لو كان
 موقفا لو كان موبدا وكانت ظاهرة وقت الحلف فلو قال لها والله
 لا اقر بك ابدا فلزم يقر بها الى اربعة اشهر فطلقها الزوج او الحاكم
 بعد مضيتها بطلب المرأة شوكتها ثانيا بعد المدة او راجعها شوكرها
 تجب الكفارة ولو طلقها الزوج بعد مضى المدة او الحاكم شوكرها
 برجل آخر شوكرها عند الزوج الاول فتعود على ما بقي من طلاقها

ولو قال والله لا اقر بك شهرين وشهرين ويوما بعد هذين الشهرين
 صح الايلاء لا في قوله شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين خلافا
 كما في حنيفة ولو قال والله لا اقر بك شهرين شوكرها يوما او ساعة
 شوكرها والله لا اقر بك شهرين او قال شهرين بعد الشهرين الاولين
 لم يكن مولى لكن ان قال بعد الشهرين الاولين ووطيها اتخذت الكفارة
 ولا تنقذت ولو قال والله لا اقر بك سنة الا يوما لم يكن مولى للحال
 بل ان قر بها وبقي من السنة ما يزيد على اربعة اشهر صار مولى
 ولو حذفت سنة لم يكن مولى حتى يقر بها فيصير مولى ولو قال والله
 لا اقر بك سنة الا يوما اقر بك فيه لم يكن مولى ابدا وكذلك
 لو قال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها ولو الى من المطلقة
 رجعيا صح لبقاء الزوجية ويبطل بمضى العدة ولو مضت مدة الايلاء
 قبل مضى العدة فلها المطالبة عند القاضي كما مر ولو الى من مبانة او
 اجنبية نكحها بعدة لا يصح دلواضافه الى الملك نعم لو وطئها كافر لليمين
 فقط ولو الى من غير المدخولة شوكرها بطل الايلاء لكن ان تزوجها
 ثانيا شوكرها في مدة الايلاء كافر لليمين فقط ومن عجز عن احقيتها
 عن الوطى لمرض او صغر او رفق او جبة او عنة او مساة لا يقدر على
 قطعها في مدة الايلاء او حبسه او حبسها ونشوزها فيجوز فيه بالسنة
 نحو قوله فئت اليها او راجعها او ابطلت الايلاء او رجعت عما قلت
 اما لو قدر على الجراح في المدة ففيتها الوطى في الفرج فان وطئ في غيره

كد بركا يكون فيضا ومفاده اشتراط دوام الجهر في الغنى النسباني
من وقت الحمل الى مضي مدته نلوا الى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيه
الا الجماع ولو قال لامرأته انت على حرام فقد مر حكمه في باب الطلاق
ولو كان له امر بعة نسوة وقال امرأتى على حرام ونوى واحدة منهن
كفارة واحدة للظهار او كفارة واحدة لليمين كما مر وقيل تطلق
كل واحدة منهن اما لو لم ينو واحدة منهن فالاظهر وقوع الظهار
مع كل امرأة ومثله لو قال حلال الله ادخل المسلمين على حرام
ونوى امرأته وقيل انه يعم كل امرأة ولو قال انت على حرام الف مرة
يكون ظهارا واحدا او عليه كفارة واحدة لليمين وقال الاحناف
يقع طلقة واحدة ولو طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام وقم واحدة
وعليه كفارة الظهار اذا يمين ان راجعها ولو قال انت حرام انت
حرام سرتين او ثلث مرات او قال حلال الله عليه حرام ثلاث مرات
فعليه كفارة واحدة لليمين او كفارة واحدة للظهار في الاول
ولو قال لهما انما على حرام فليس كفارتان في اليمين او الظهار وحش
بو طحاوي ولو قال والله لا اقر بكما لم يحش الا بو طيها ولو قال والله
لا اقر بك اثنا في مجلس ان نوى التكرار اتحد والا فلا يلازم واحد
واليمين ثلث وكذلك ان ترددت المجلس وتحسب مدة الايلاء
من القول الاول **تنبيه** يستحب له ان يعف امته بان يطأها
او يزوجهما باخر ولو قال ان وطيتك الى سنة فانت طالق ثلثا

فعل يكون مؤنثا او لا وعلى القولين هل يمكن من الايلاء فيه وجهان
احدهما انه لا يمكن منه بل يحرم عليه كالصائغ اذا اتفق انه لم يبق
الى طلوع الفجر الا قدر ايلاج الذكرك دون ايراجه حرم عليه الايلاء
والثاني انه لا يحرم عليه الايلاء وهذا ظاهر نص الشافعي فانه قال
لو طلع الفجر على الصائغ وهو بمجامع واخرجه مكانه كان على صومعه
فان مكث بغير ايراجه انظر ويكفر وقال في كتاب الايلاء ولو قال ان
وطيتك فانت طالق ثلثا وقعت فان فاء فاذا غيب الحشفة طلقت
ثلثا فان اخرجته ثم ادخله فعليه مهر مثلها وهو تدل على الجواز
كما لو قال لرجل ادخل دارى ولا تقحها استباح الدخول لوجوده عن
اذن ووجب عليه الخروج لمنعه من المقام فالخروج وان كان
في نزع من الخطر يكون مباحا لانه ترك كذلك هذا المولى يستقيم
ان يولج ويستقيم ان ينزع ويحرم عليه استدامة الايلاء وقال
اصحابنا اهل الحديث لا يحرم عليه الوطى ولا تطلق عليه الزوجة
بل يوقعت ويقال له امر الله اما ان يفنى واما ان يطلق فان فاء لم يقع
به الطلاق وان لم يفنى الزمر بالطلاق وهذا مذهب من يرى اليمين
بالطلاق لا يوجب طلاقا فما انا يحز به كفارة يمين وهو قول اهل الظاهر
واختاره شيخ الاسلام ابن تيمية فقلت الظاهر عندنا انه ان فاء وقعت
طلاق واحد وان لم يفنى فذلك بناء على وقوع الطلاق الواحد
اذا طلق ثلثا على خلاف النسبة وقد مر بيانه من قبل فتذكر

باب الخلع

هو جاتر ان كرهت المرأة صحة الزوج ولا يمكنها القيام بأداء حقها
وحرام اذا اذاها بمنع بعض حقوقها حتى تضجر وتحتل نفسها كمكرهه
بلا سبب فالخلع باطل في الصورة الثانية ويرد عليها ما لها نافذ في
غيرها وقيل نافذ في الصور كلها مع الكراهة في الثانية والثالثة
فاذا خالع الرجل امرأته كان امرها اليها ولا ترجع اليه بمجرد الرجوع
ويجوز بالقيل والكثير ما لم يجاوز ما صار اليها منه فلا يجوز للزوج
ان ياخذ منها اكثر مما صار اليها منه وقيل يجوز ان ياخذ منها
زيادة على ما اخذت منه ولا بد من التراضي بين الزوجين على
الخلع والزام المحاكم مع الشقاق بينهما وهو فسخ و ليس بطلاق وقيل
طلاق ليس بفسخ ورجح شيخنا ابن القيم الاول والشوكاني في بعض
قواليقه الثاني وفي بعضها الاول فاذا كان فسحا يجوز في حالة الحيض
ولا ينقص به عدد الطلاق ان رجعت الى زوجها الاول وعدت للخلعة
حيضة واحدة اذا لم تكن ايسة ارحامه ولا أشهر للايسة ودفع
الحمل للحاملة وقيل عدته عدة الطلاق فتعذر وط الخلع سبعة الاول
ان يقع من زوج يصح طلاقه وان يتوكل فيه مسلما كان او ذميا بالغا
او مميما يعقله رشيدا او سفيا حرا او عبدا والثاني ان يكون على عوض
معلوم ولو من وجه قليل كان او كثيرا وان يكون العوض ممن يصح تبرعه

من اجنبي او من زوجه لكن لو عضلها بان ضوها بالضرب والتضييق عليها
او منعها حقوقها من القسود النفقة ونحو ذلك ظلي تحتل لم يصح الخلع
والعوض مردود والزوجة بحالها وان ادبها الشئزها اذ تر كها فرضا
فخلعته لذلك صح الخلع ولم يحرم وقال الحنابلة يصح الخلع على عوض
بجهول كمل ما بيد او ميتها من دراهم او متاع فان لم يكن
فله ثلثة دراهم او ما يسمى متاعا كالوصية الثالث ان يقع من غير
ذلك يصح تقليق الخلع على شرط كان بذلت لي كذا فقد خلعتك
الراهم ان يقع الخلع على جميع الزوجه بان يقول خلعتك ادخلت
زوجتي لا ان يقول خلعت نصفك ادري بك او ثلثك ادخلت
نصف زوجتي او ربعا او ثلثا الخامس ان لا يقع حيلة لا سقاط بين
الطلاق لان الحيلة خداع لا تخل ما حرم الله تعالى خلافا للاحناف
قال ابن عقيل من اصحابنا يستحب اعلام المستنق بذهب غيره ان
كان اهلا للرخصة كطالب التخلص من الربو فبرده الى من يري
التجمل المخلص منه والخلع بدقيلق الطلاق السادس ان لا يقع
بلفظ الطلاق بل بصيغته الوضوعة له فلا يصح الخلع بمجرد المال
وقوله من غير لفظ من الزوج السابق ان لا ينوي بالخلع الطلاق فتمت
وقررت الشرط المذكورة كان الخلع فسحا بائنا لا يقص به عدد
الطلاق ووصيغته الصريحة لا تحتاج الى نية وهو خلعت وفسخت
وقاديت والكناية باريتك واربأتك وابنتك فمع سوال الخلع

وبذل العوض يصح بلائيه ولا بد منها ويصح بكل لغة من أهلها
كالطلاق ولو خالها وهي في العدة فيجوز له ان يتزوجها فيها لا تغية
ولا يجوز الخلع في النكاح الفاسد ولا بعد البينونة اطلاقاً ولو قال
خلقتك ناولاً للطلاق فتقع واحدة رجعية بلا عوض ولو قال
خالعتك اذا خلتني ولم يسم شيئاً قبلت لا يصح الخلع حتى يبين العوض
وقال الاحناف انه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت المحرر رده
ولو طلق على مال فهو ليس بخلع بل يجوز له الرجوع ولا يجوز للزوج
الرجوع عن الخلع قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس
وكذلك لا يقتصر قبولها على مجلس عليها خلافاً للاحناف وصح رجوعها
قبل قبول الزوج وصح شرط الخيار لها ولو اكر من ثلاثة ايام ويشترط
في قبولها علمها بمعناه وطرف العبد في العتاق على مال كطريقها في الخلع
وطرف المولى فيه كطرف الزوج في الخلع وقال الاحناف يصح الخلع
بلفظ البيم والشراء والطلاق والمباراة ولو خلعها ثم قال لم اؤذبه الطلاق
ان ذكر بدلاً لم يصدق والا يصدق في لفظ الخلع والمباراة بخلاف
لفظ بيع وطلاق اما عندنا فلا يصدق في لفظ الطلاق ويصدق في
الباقى لعدم صحة الخلع بدون ذكر العوض ولو اكرهها الزوج على قبول الخلع
لا يصح الخلع وقيل تطلق بلا مال ولو هلك بدل الخلع في يدها
قبل الدفع ادعى حتى فليبرأ قيمته ولا يبدل قيمياً ومثله لو مثلياً لم يسلم
بخر او خازير او مبيته او غيرها مما ليس بال لا يصح الخلع ويقع الطلاق

بجائز او طلقها به وقال الاحناف يقع الطلاق البائن في الخلع ايضاً بجائزاً
ولو سميت حلاً كما في الخلع فاذا عوخر رجعت بقيته عليها ولو فرض كونه
خلاصاً علمه او لم يعلم وقال الاحناف ان علم فلا شيء له ولو خالمت على
عبد ابن لها على براءة من ضمانه لم تبرأ وعليها تسليمه ان قدرت
والا بقيته ولو قالت لمزوجها طلقني بالف ادعى الف فطلقها واحدة
لمر بها الالف ودقت واحدة رجعية وقال الاحناف وقم في الاولى
بائنة بثلاث الالف وفي الثانية رجعية بجائزاً ولو قال لها طلق نفسك
ثلاثاً بالث ادعى الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء ولو قال لها
انت طالق بالف ادعى الف نقبلته في مجلسها لم ير بها الالف ان لم تكن
مكرهة ولا سفيرة ولا مريضة ولو قال لامرأتيه احديك طالق بالف
درهم والاخرى بمائة دينار طلقنا بذير شيء ولو قال انت طالق عليك
الف درهم طلق بجائزاً وكذلك لو قال لعبدك انت حر وعليك
الف درهم يفتق بجائزاً وان لم يقبل ولو قال طلقك على الف
فلم تقبلي فقالت فاقول له بيمينته بخلاف بيت طلاقك امس على
الف فام تقبلي وقالت قبيل فاقول لها اكرن الو قال لعبدك كذلك كقول
لقية يميت منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال المشتري قبلت
فان القول للمشتري ولو برهنا اخذ يمينتها وادعى الخلع على مال و
تلك فلا يصح الخلع ولا يفسخ النكاح وقال الاحناف يقع الطلاق باقرارة
والدعوى في المال بجائزاً فيكون القول لها وكذلك لو ادعت الخلع على مال

وهو ينكر دافعا بيننا وبين الاخوات ولو انكر الخلع ادا على شرط طار
 استثناء اوان ما قبضه من دينه واختلفا في الطوع والكراهة اذ قالت
 كان بغير بدل وقال الزوج ببذل القول له خلافا للاخوات في الاخير
 ولو ادعت المحر ونفقة العدة وانه طلقها ادا على الخلع ولا بينة بالقول
 لها وقال الاخوات القول لها في المحر وله في النفقة ولو خلع امرأته
 على عبد لا جنبي او لهما مهرهما فاختلت تسمت قيمته على اسميهما
 وان استوى مهرهما والعبد لهما مائة صفة فلا حاجة الى التقسيم
 بل العبد يكون بدلا للخلع ولو قال خلعتك على عبدى وقت على قولها
 ولم يجب شيئا وتسقط المباشرة في الخلع كل حق لكل منهما على الاخير
 مما يتعلق وقتها بالنكاح حتى لو ابايتها شيئا نكحها ثانيا بمهر اخر فاختلت منه
 على مهرها برئى عن الثاني لا الاول ومثله المتعة ولو اختلت على ان لا
 دعوى لكل على صاحبه شرعا عى ان له عليها كذا من القطع صملا خلاصا
 البراءة بحق النكاح ومن حيث ان الخلع عندنا نسخ فلا نفقة ولا سكنى
 للمختلعة خلافا للاخوات اما الطلاق على مال فلا يسقط المهر ولا يبرأ
 الزوج بقولها ابرأك الله وقيل يبرأ ولو شرط البراءة من نفقة الولد
 ان وقتا وقتا لسنة صم ولزم والا لا وقيل لو كان الولد رضيعا صم
 وان لم يوقت او ترضعه حولين بخلاف الفطيم ولو تزوجها ثانيا اذ هربت
 اذ ماتت او مات الولد رجع ببقية نفقة الولد الا اذا شرطت براءتها
 ولو اختلت على نفقة الولد نكحها مطالبته بكسوته الا اذا اختلت عليها ايضا

ولو فطما فيصم مع الجهالة كاجارة الظئر على الطعام والكسوة ولو
 خالته على نفقة ولده شهر امثلا وهي مسرة نطالبتة بالنفقة
 يجبر عليها ويبقى نفقة شهر على ذمتها فينظر ميسرها فاذا امسرت ياخذها
 ولو اختلت على ان تمسكه الى البلوغ صح في الاثنى الا الفلام ولو تزوجت
 باخر فللزواج اخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه حق الولد وينظر الى
 مثل امسكه لتلك المدة فيرجع به عليها ولو خلع الاب صغيرته
 بماله اذ مهرها صح ولزم المال على الاب من ماله وكذا الكبيرة الا
 اذا قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الامم ماله تلزم بالبدل ولا يصح
 الخلع على صغير اصلا حتى من ابيه ولو خالته المرأة بماله اذ مهرها وهي
 غير شديدة فيعطى للزوج ما صار اليها منه لا الزيادة ولو خالها
 الاب على مال ضاماله صح والمال عليه كالمهر من الاجنبي بلا سقوط
 مهر وقال الاخوات حيلة سقوطه ان يجعل بدل الخلع على اجنبي بقدر المهر
 ثم يحيل به الزوج من له دلالة قبض ذلك منه وان شرطه اى الزوج
 الضمان عليها اى على الصغيرة فان قبلت وهي من اهلها بان كانت
 تقبل ان النكاح جالب والخلع سالب وجب المال عليها وان لم تقبل
 اذ لم تقبل لا يصح الخلع وان قبله الاب لزمه بدل الخلع من ماله ولو سراً
 واجازت جاز بلا اتفاق ولو قال الزوج خلعتك فقبلت المرأة ونكحها
 مالا لا يصح وقال الاخوات طلقت وبرئى عن المهر الموجب لو كان عليه
 والا حريص عليه ما ساق اليها من المهر الموجب وخلع المريضة يستبرأ

من الثلث فله الاقل من ارثه وبديل الخلع ان خرج من الثلث
والا فالأقل من ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو بوجها او قبلي
الدخول فله البديل ان خرج من الثلث والا فالثلث ولو اختلفت المكاتبة
لزمها المال بعد العتق ولو باذن المولى ولو امته وام الولدان باذن المولى
لزمها المال للمحال فتباع الاممة وتسقى ام الولد والمدرسة ولولا اذن فبود
العتق ولو خلع الاممة مولاها على رقبتهما ان زوجها حرا صح الخلع وان
زوجه مكاتب او عبد او مدبر او صحر او صارت امة لسيد الزوجه فلا
يبطل النكاح اما الحر فاذا ملكها بطل النكاح فتكون الزوجه امة له
وقال الاخصاف اذا بطل النكاح بطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله ولو
قال خالعك على الف قاله ثلثا فقبلت صح ولزمها الاثنتان
طلقت ثلثا بثلاثة آلاف ولو قال لها انت طالق اربعاء بالف فقبلت طلقت واحدة
رجعية بثلث الالف وقال الاخصاف طلقت ثلثا بالف وان قبلت الثلث لم تطلق
ولو قال انت طالق على دخولك الدار وتوقف على القبول ولو قال
على ان تدخل الدار وتوقف على الدخول وقيل توقف
فيهما على الدخول ولو قال خلعتك او خالعك واحدة بالف وقالت
انما سألتك الثلاث فلست بثلثيها يصح الخلع ولزمها الالف وقيل لزمها
ثلث الالف ولو خالعها على ان صداقها ولدتها او لا جنين او على ان تمسك
الولد عنده صح الخلع وبطل الشرط ولو قالت اختلفت منك نقال
طلقت وقفت واحدة رجعية ولو قالت ابرأتك من المحرم بشرط الطلاق

الرجعي فطلقها رجيا وقعت واحدة رجعية ولو قال لها انت طالق
اليوم رجيا وغدا اخرى رجيا بالف وقفت واحدة رجعية للمحال
ولا يقع شيء غدا ولا يلزمها شيء ولو قال لصغيرة ان غبت عنك
اربعة اشهر فامرتك بيدك بعد ان تبرا في من المهر فوجب الشرط
فابرأتها وطلقت نفسها لا يسقط المهر ولو اختلفت بمرها على ان يطيبها
عشرين درهما او كذا مائتا من الأجر صح ويجب بدل الخلع على الزوج
ولو اختلفت بشرط الصك او بشرط ان يرديها اقمشتها فقبل لم غرم
حتى يكتب الصك او تردي الاقمشة ولو طلق بعد الخلع متصلا ومنفصلا
لا يقع الطلاق ولو خالعها على رضاع ولدها سنتين فان مات قبل ذلك
يرجع عليها بالقيمة للدة ولو خالعها بعد الدخول على مال غير المهر فلا
يسقط المهر بل يلزمه اداؤها وان خالع قبل الدخول فهل يلزم عليه
نصف المهر يسقط المهر بالكلية فيه قولان **باب الظهار**
كان الظهار في الجاهلية طلاقا فابطله الله سبحانه وهو حر او حرة او ثمن
وهو قول الزوج المسلم المكلف المختار لامرأته انت على كظهر أمي
او ظاهرتك او انت مظهرة او انت الظهار او نحو ذلك او تشبيهه جز
او ظاهرتك او انت مظهرة او انت الظهار او نحو ذلك او تشبيهه جز
من اجزاء المرأة بجزء من اجزاء الام نحو فرجك كفرج امي او بطنك
كبطن امي اما قوله انت على كظهر اختي او كظهر بنتي او خالي او عمي او تشبيهه
جزء منها بجزء من محارمه غير امه فليس بظهار عند المحققين من
اصحابنا وقال الحنابلة هو ان يشبه امرأته او عضوا منها بمن يحرم عليه من رجل

اد امرأة كأمه واخته وبنته وكذلك يكون مظاهرها اذا شبه امرأته
بذكر او بعض منه ولو بغير العربية فمن قال لمن زوجته انت اريد
او وجهك او اذنك على كظهر امي او بطن امي او كظهر ابي
او عني او خالي او كظهر زيد او يد زيد او انت على كف لانة الاجنبية او كظهر
اخت زوجي او عمتها او خالتها صار مظاهرها وقال الاخناف هو تشبيه
المسلم زوجته ولو كتابية او صغيرة او مجنونة او تشبيه ما يعبر به عنها
من اعضائها كالمراس والرقبة او تشبيه جزء شائع منها كالنصف والثالث
والرابع يحرم عليه تأييد انلوشبه باخت امرأته او بطلقة ثلاثا او بمشركة
لا يكون ظهارا عند هؤلاء فلهذا يحرم يتبادل الذكر والانثى ولو
شبهها بفرج ابيه اقر بيه كان مظاهرا وقال بعضهم ان من شرائط
الظهار كون المظاهر به من جنس النساء حتى لو شبه بظهر ابيه او ابنه
له يصح وكذلك يشترط لصحة الظهار عندنا ان يكون فيه لفظ الظهار
او المظاهر او ما يشق منه كالظهر او تشبيه جزء من اجزاء المرأة بجزء
من اجزاء امه فلو حرم وطئها عليها لم يكن ظهارا وكذلك قوله انت
على كالم والحزير والحجر والغيبة والنميمة والزنا والربو والرشوة وقتل
المسلم ليس بشيء وقال الاخناف والمخالبة يقع به ما فواه من طلاق او طهرا
او يمين وان لم يتوشئا فإلا عند الاخناف وظهار عند المخالبة واما
قوله انت على حرام او ما احل الله لي حرام او احل على حرام فقد مر بيانه
من قبل ولو قال انت على كامي او مثل امي او انت معي مثل امي او كامي او انت

سني كامي او مثل امي فهو ظهار عندنا وقال المخالفة ان ترك المرأة او الحجة فلا يكون ظهارا
كقوله انت امي او انت مثل امي دون ان يقول على او عندى او نوى او يقول
على انظها او ايلس منى الظهار فلا يكون مظاهرا بهذه الاقوال اصلا
وقال المخالفة ان نوى الظهار او كان هناك قرينة تدل عليه يكون
مظاهرا ولو قال انت على كظهر امي ولو نوى به طلاقا او ميثاقا لا يكون الا
ظهارا ولو قال نصفك على حرام او ربك او ثلثك او دجيتك او
ربقتك او ظهرك فهو ما لغوا ما يمين يجب فيه كفارة اليمين وليس
بظهار ولا طلاق يصح توقيت الظهار ولا يصح ظهار الذمي وقيل يصح
ولا ظهار السيد عن امته الا عند مالك ويصح ظهار العبد ويكفي
بالعموم نطق ولو حرم طعامه او شرابه او لباسه او امته فهو لغو وكذا حتى عليه
ويقول عليه كفارة اليمين بالحنث وهو الرأح فاذا اظاها رجل يحرم عليه
الوطي ودواعيه حتى يكفى وقيل لا تحرم دواعي الوطي كالقبلة والمس بشهوة
وقيل لا يحرم الوطي قبل التكفير اذا كان بالاطعام ودرجته الشوكا
والسيد نحران وطى في الظهار قبل الكفارة فليس عليه الا الاثم وكفارة
واحدة وكذلك ان وطئها قبل مضي الوقت في الظهار الموت وعلة وجوب
الكفارة هو العود فقبل ان العود هو قوله ثاني مرة انت على كظهر امي
ولا يجب الكفارة الا اذا اعد قوله هذا وهو قول اهل الظاهر من
اصحابنا وقيل العود هو اداة الوطي فيلزم اخراج الكفارة عنه الزم
عليه وقال الشافعي هو محرم ما سألها بعد الظهار من ما يتبع لقوله

عنه وكذا اظها الصبي
المجنون والناسي والكسار
والذي لا يميز ما بين
اليمين والكسار

انت طالق فتمت لو يصل الطلاق بالظهار من منه الكفارة والمختار انه
 الوطى فاذا اراد الوطى من منه اخراج الكفارة قبله وتظهر ثمرة الخلاف
 فيما اذا مات احد الزوجين بعد الغرم على الوطى اطلق بعد الغرم هل
 تستقر عليه الكفارة ام لا ولو ظاهر امره انه شو طلقها ومضت الدية
 شو تزوجها ثانيا وادان يطاها فلا تسقط عنه الكفارة وعليه
 اخرجها ولو قال لا جنبية ان نكحتك فانت على كظهر امي اوان
 تزوجتك فانت كذا فهو لغو وقال الاحناف تصح اضافته الى سبب
 المالك ولو قالت تزوجها انت على كظهر امي او انا عليك كظهر امك
 فهو ليس بشئ بالا اتفاق فلا حرمه ولا كفارة ولو ظاهرها شو وطئها
 قبل الكفارة فلا يعود ثانيا قبل الكفارة ولو عاد ثانيا او ثالثا شو ولا
 تجب عليه الا كفارة واحدة وقيل عليه كفارة اخرى بكل وطى للمرأة
 ان تطالبه بالوطى وعليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاض
 الزامه به دفعا للضرر وعزرا بحبس او ضرب الى ان يكفر او يطلق فان قال
 كفرت صدق ماله يعرف بالكذب وتعليقه بمشية الله تعالى لا يبطله
 بل يؤكد فيقيم الظهار حالا ولو علقه على مشية غيره فيكون معلقا ^{بمشيته}
 ولو نكحها من غير دلي او شهود او فضوليا بلا امرها شو ظاهر منها شو اجاز
 فلا يصح الظهار ولا تجب الكفارة ولو قال انت على كظهر امي فهو ظهار
 منهن وكفر لكل عليهما وقال مالك واحمد يكفي كفارة واحدة وهو
 الصحيح كما في الايلاء ولو ظاهر من امره امر ابي في مجلس او مجلس

فعلية كفارة واحدة لكل خلا فالاحناف في الاخير فهو اذا اخرج
 الكفارة شو ظاهرها ثانيا مرة فوجب كفارة اخرى بالاتفاق ولو قال
 لا جنبية كلما تزوجتك فانت على كظهر امي فهو لغو عندنا خلا فالاحناف
 ويجب عندهم بكل تزوج كفارة ولو قال انت على كظهر امي كل يوم
 اذ في كل يوم حرم عليه قربانها ليل لا ايضا ولا يجب الا كفارة واحدة
 خلا فالاحناف في الثاني ولو قال كظهر امي اليوم يبقى الظهار الى
 غروب الشمس لا بعده ولو قال كلما جاء يوم صار مظاهرا ظهرا
 اخر مع بقاء الاول غير انه تكفيه كفارة واحدة لكل ولو قال انت
 دخلت الدار فانت على كظهر امي فوجبت الشرط يصح الظهار تجب
 الكفارة ولو قال كلما دخلت الدار فانت على كظهر امي يتكرر ويتكرر
 للدخول غير انه تكفيه كفارة واحدة لكل فاذا اخرج الكفارة دخلت
 بعده تجب عليه كفارة اخرى وهكذا ولو قال انت على كظهر امي
 رمضان كله ورجب فهو ظهار واحد ويصح تكفيره في رجب وفي
 رمضان لا في شعبان فان اخرج في رجب يسقط عنه ظهار رمضان
 ايضا ولو قال انت على كظهر امي الا يوم الجمعة فيصح تكفيره في غير يوم الجمعة
 لا فيها **فصل** في الكفارة وهي لا تسقط عن المظاهر بحال كسائر
 الكفارات غير كفارة رمضان فهي تسقط بالعجز فاذا عسر وكفر عنه
 غيره جاز صرف كفارته اليه والى اهله وهل يجوز اذا كان فقيرا له
 عيال وعليه زكاة يحتاج اليها ان يصره الى نفسه وعياله قيل لا

لا يجوز عتق الجنين ولا الزمن ولا المقعد ولا المرتد ولا المسنة
وقال الاخوان يجوز عتق المرتدة والمرقاء والقرناء ومقطوع الاذنين
وذاهب الحاجبين وشعر الحية وراسه ومقطوع انف او شفتين
ان قدر على الاكل وامش ومقطوع احدى يديه و احدى جليه
من خلاف ومكاتب لم يرد شيئا وكذا يجوز شلاء القريب بنية الكفارة
واعتاق نصف عبده ثم باقيه ولا يجوز ثي فانت جنس المنفعة كالاعني
ومجنون لا يعقل ومريض لا يرجى برأه وساقط الاسنان والمقطوع يدا
او ايها ماله اذ ثلث اصابع من كل يد او رجلاه او يد ورجل من
جانب واحد ولا يجوز ثي مدبر وام ولد ومكاتب ادى بعض بدله ولو بغير
نفسه واعتاق نصف عبد مشترك ثم باقيه بعد ضمانه او نصف
عبده عن تكفيره ثم باقيه بعد وطئ من ظاهر منها فان كان له عبه
وهو يحتاج اليه لحزمته او قضاء دينه فلا يجوز له التكفير بالصوم لانه
واجب للرقبة الا ان يكون زنا وان كان له دار للسكونه وليس له
دار غير ها فلا يجب عليه بيعها لشراء الرقبة ويكفي له الصوم ولوله مال
وعليه دين مثله ان ادى الدين اذ لا اجزأه الصوم والا ففيه قولان
للوله مال غائب انتظرة ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقبة فصام عن
اخذ بها ثم اعتق عن الاخرى لم يجز وبكسه جاز والشهران ثمانية
وخمسون يوما بالهلال والا فستون يوما ولو قدر على التحرير في اخر اليوم
الاخير منها الزمه العتق وانته يومه ندبا ولا قضاء لو انظر وان صار نقلا

ولو امر غيره ان يطعم عنه عن ظهاره نفعل الغير ذلك صح وله
ان يرجع على المظاهر سواء صرح بالرجوع او سكت خلافا للاخوان
في الاخير ويجوز الاباحة في طعام جميع الكفارات وفي الفدية لصوم
وجباية حج وجزا الجمع بين اباحة وتمليك دون الصدقات والعشر
ولو حر وعبد من عن ظهارين من امر اثنين ولم يدين واحدا بواحد صح
ومثله الصيام اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين فقيرا وان حر وعنها
رقبة واحدة او صام عنها شهرين صح ان يجعله عن واحد معين منهما
وله وطئ التي كفر عنها دون الاخرى وكذا احرر عن ظهار وقتل خلافا
للاخوان ولو اطعم ستين مسكينا كل اصبا عا بدفقة واحدة عن
ظهارين او اربع ظهارات صح عن واحد وعن انفطار وظهار صح
والمعتبر في اليسار والاعسار وقت التكفير ولو اطعم مائة وعشرين فقيرا
غدا او عشاء فقط لم يجز عند الاخوان الا عن نصف الاطعام فيعيد
على ستين منهم الغداء او العشاء ولو في يوم اخر اما عند بعض اصحابنا
فيكفي في الكفارة اطعام ستين مسكينا غداء او عشاء كما مر من قبل
ولا يجوز اطعام فطيم ولا شبعان بل ينبغي اقل من اقل ان يكون مراهقا
كما قال الاخوان اما عندنا فيجوز اطعام من ياكل الطعام ولو كان
صغيرا واذ لم يقدر المظاهر على الاطعام ايضا فيجوز للامام ان يعينه من
صدقات المسلمين بان كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله ان يصرف منها
لنفسه وعياله واذ كان الظهار موقتا فبذره انقضاء الوقت

صح ان يطعم ثلاثين فقيرا
ولذلك الحب او التمسك بدين فقير
الان يطعمهم القيمة وسند
الاخوان جاز دفع القيمة او
المنية

فاذا وطئ قبل انقضاء الوقت يكفر كما مر وصيام العبد في الظهار شهرا بالافتقار

باب اللعان

اذا ارى الرجل زوجته الحية بالزنا في قبل او دبر ولم تقر بذلك فان رجع عن رميها فعليه حد القذف ان كانت محصنة او التعزير ان كانت غير محصنة الا ان يقيم البينة او يلاعن وصفته ان يعظ الامام او لا كل واحد من المتلاعنين عند اعادة الشرع في اللعان ويقول له عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة ثم ان لم يسلم احدهما قول الآخر ومن مات في اللعان فيقول الزوج اربع مرات اولا اشهد بالله انه لمن الصادقين فيما رميتمها به من الزنا ويشير اليها ولا حاجة لان تسمى او تنسب الا مع غيبتهما ثم يري يد في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول الزوجة اربعا اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رما في به من الزنا وتشر اليه ان كان حاضرا في المجلس وان كان غائبا عنه سمته ونسبته ثم تزيده في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ثم يري الحاكم بينهما ويحكم عليه ابد او يلحق الولد بامه فقط ومن رماها به حد حد القذف وكذا من رمى ولدها فان نقص لفظ مما ذكر ولو اتيا بالاكث من حكم الحاكم به او يدأت به او قدمت الغضب او بدلتها باللغة او السخط او ردم اللغة او بدلها بالغضب او ابعاد او بدل لفظ اشهد باقسم او احلف او اتى به قبل القاءه عليه او بلا حضور حاكم او انا شبه ادعاه من

عنه فان اريت فيها حد الزنا في الخامسة
عنه هذا قول الامام
اشهد والله عند الجنين
ببطلان بلا حلف
قبل الزوج ١٢

علماء الدين او بغير العربية من يحسنها اراما من لا يحسن العربية فلا بأس ان ينطق بترجمتها لفظا بالمسانة ولا يلزم تعليم العربية ان عجز عنها او علق اللعان بشرط او عدت موالاة الكلمات لم يصح كانه مخالف للنص ومن تلاعنهما قيا ما بحضرة جماعة وليس ان لا ينقصوا عن اربعة لان الزوجة ربما تصدق زوجها فيشهدون على اقرارها عند الحاكم وليس ان يكون اللعان في الادقات والاماكن المعظمة ففي مكة بين الركن والمقام وفي المدينة عند منبر النبي صلعم وفي بيت المقدس عند الصخرة وفي سائر البلد ان عند منابر جوامعها وتقف الحائض عند باب المسجد وفي الزمان بعد الصور وليس ان يأمر الحاكم او من يقوم مقامه رجلا يضع يده على فم الزوج وامراة تضع يدها على فم الزوجة عند الخامسة ويقول الله فاني الموجهة وعذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة وشرط اللعان ثلاثة الاول كونه بين زوجين ولو قبل الدخول مكلفين ولو قسيين او فاسقين او ذريتين او محمدين في قذف او احد هما الثاني ان يتقدمه قذفها بالزنا ولو في دبر كقوله زنيته او يان انية او رأيتك تزينين وان قال يا فاحرة او فاسقة او ملعونة او وطئت منك هذه او انا ثمة او بشبهة فلا لعان الثالث ان تكذب الزوجة الزوج في قذفها او ياتياها ويسمى تكذيبها الى انقضاء اللعان وتثبت بتمام تلاعنهما اربعة احكام الاول سقوط الحد عن الزوج ان كانت الزوجة محصنة او التعزير ان كانت غير محصنة الثاني

عنه وعند الامامات يشترط ان يعلم الا اذا اداء الشراة في حق السلطان او غيره القدر الصغير والكافر ١٢
عنه فالكافر يجوز له ان يلعن عند مالك لا يجوز عند ابي حنيفة ١٢

الفرقة بين المتلاعنين ولو بلا قفل الحاكم ينفى ولو لم يفرق الحاكم
بينهما الثالث التحريم الموبد ولو كانت امته فاشترها بعد الحكم
الرابع انتفاء الولد عن الملاحن ويعتبر لنفسه ذكره صريحاً في اللعان
كاشهد بالله لقد زنيته وما هذا ولذي وهي تقول يا شهد بالله
لقد كذب وهذا الولد ولده ولا يرد ما اعطاها الزوج قبل اللعان
اليه لانه ان كان صادقا فالمل لها بانه استحلى فرجها وان كذب
عليها فهو ابعد عنه ويجب اللعان بنفي الولد منه ومن غيره اي من
زوجها السابق كما يجب بر ميرها بالزنا وان كانت امه لغير الزوج ولا
يجب اللعان بر امته بالزنا ولا بنفي ولدها عنه فان كانت المرأة
سرقاء او عذراء لا يجب اللعان بل يحسد الزوج حد القذف ولا يشترط
للعان النكاح الصحيح بل يكفي مطلق النكاح ولو بشبهة لانه كان للمحقق
النسب وقال الاحناف شرطه كون النكاح صحيحا لا فاسدا ولو كذب الزوج
نفسه بعد اللعان فيحد حد القذف ويبطل اللعان ولا يجوز له ان
يشتر زوجها ثاني مرة ولو اكدت الزوجة نفسها فتحد الزنا ولا تنفرد
الى الزوجه الاول ابدا وهكذا الحكم في نفي الولد وان مات الولد وان
قد نفي الزوج في عدة الطلاق الرجعي فحكمه ما ان قد نفيها وهي في نكاحه
ويصح اللعان لنفي الحمل قبل وضعه ولا يحتاج ان يقول ما هذا الحمل منه
ولا يحتاج ان يقول قد استبرأ منها وقيل لا يصح وقال شيخنا ابن القيم
ان الحمل اذا كان سابقا على ما رماها به وعلم انها زنت وهي حامل منه

فان قد نفيها بالزنا
ولا يحسن ولو يمتنع
بالبولد سواء ولد
منه أم لا او اقل لا منه
وقال مالك والشافعي
لا يرد في رواية انما
تقتضي براءة لا ترتفع
الى وعند الاحناف
ان يترد زوجها المنة

فالولد له قطعا ولا ينتفي عنه بلعانه ولا يحل له ان ينفيه عنه وان لم يعلم
حملها حال زناها الذي قد قد نفيها فلن جاءت به كاذب من ستة اشهر
من الزنا الذي رماها به فالولد له ولا ينتفي عنه بلعانه وان ولد منه
لاكثر من ستة اشهر من الزنا الذي رماها به فاما ان يكون استبرأ بها
قبل زناها او لم يستبرأ فان استبرأها انتفى الولد عنه بمجرد اللعان
سواء نفيها او لم ينفيه ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم
يستبرأ فنفينا امكن ان يكون الولد منه وان يكون من الزنا فان نفيها
في اللعان انتفى والا لم يحق به لانه امكن كونه منه ولم ينفيه واللعان
يدين كاشراة وفرقة اللعان فمنه للنكاح عندنا فلا ينقص به عدد الطلاق
وقال ابو حنيفة طلاق بائن وقال مالك هو تحريم مؤبد ولو انكر الزوج
اللعان يحد حد القذف ولو انكرت الزوجة تحد الزنا وقيل
تحبس حتى تقر او تلعن ولو امتنع جساو الصحيح انه اذا امتنع الزوج لا تحبس
الزوجة لعدم وجوبه عليها واذا قذفت الرجل اهرأته برجل بعينه
شولا عنها سقط الحد عنه لهما ولا يحتاج الى ذكر الرجل في لعانه وان لم
يلاعن فعليه لكل واحد منهما حد وقيل يلاعن للزوجة ويحد للاجنبي
وقال الشافعي يحد لكل واحد فان ذكر المقدوف في لعانه سقط
الحد وان لم يذكره فعلى قولين أحدهما يستأنف اللعان ويذكره
فيه فان لم يذكره حد له والثاني انه يسقط حده بلعانه كما يسقط حد
الزوجة بخلاف ما لو قذفت اجنبية بالزنا برجل سماه فقال زنا بك فلا

او زينت به فيجب عليه حدان بالاتفاق واذا اعتمدا وهي حامل وتلى
من حملها انتفى عنه ولم يخرج الى ان يلاعن بعد وضعه خلا فلا يبي حنيفة
حيث قال لا يلاعن لنفيه حتى تضم ولو استلحق الحمل وقد قتها الزنا فقال
هذا الولد مني وقد زينت يحذو يلحق به الولد ولا يمكن من اللعان وقيل
يلاعن وينفى الولد وقيل يلاعن للقدت ويلحقه الولد والنصوص عن
اما ما احدث بن حنبل انه لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح نفيه
فاذا انتفى الولد لا يدعى ولدها كالب ولو بانث زوجته منه بشر آها
ترقى في العدة فليس له ان يلاعن وكذا ان ظهر بها حمل بعد طلاقه
وقال كنت استبرأ أيتها بجنضة وقال الشافعي ان كان هناك حمل او ولد
فله ان يلاعن والا فلا وقال مالك له ان يلاعن مطلقا ولا سكنى ولا
نفقة للملاعنة وهي ثمرت من ولدها وهو ميراثها وتقع الفرقة بمجرد
اللعان ولا يعتبر تفرق الحاكم ولا يسقط صداق الملاعنة بعد الدخول
فلا يرجع به عليها ويلزم منه نصف المهر ان وقع اللعان قبل الدخول و
قيل يسقط بالكلية كما في الفسخ لعينها قبل الدخول ادوات شرط
شرطه فانه يسقط كله ولو اشترى زوجته من سيدها قبل
الدخول بطل النكاح ووقعت الفرقة فهل يسقط المهر بالكلية
او يتنصف فيه قولان وكل فرقة قبل الدخول تحمي من قبلها كزنتها
وارضاها من يفسخ ارضاها نكاحها ونسخها لعسارة او غيبته
تسقط المهر بالكلية وكذلك يسقط المهر بالكلية اذا فسخت لعيب

في الزوج قبل الدخول وانتفاء الولد يحصل بلعان الزوج وحده
وان لم تلعن عن هي صرح به شيخ الاسلام بن تيمية ولو وجد رجل رجلا
مع امرأته فقتله وادعى عند القاضي انه وجد لا مع امرأته او حريمه
قتل ولا يقبل قوله فان اعترفت ولي المرأة بهذا اسقط القضاء
وكذا ان من اطلع في بيت قوم من نقب او سبق في الباب بغير اذنهم
فمنظر حريمه او عورته فلهم خذوه وطعنه في عينه فان انقلعت
عينه فلا ضمان عليهم ولو طلقها قبل اللعان فلا يسقط عنه اللعان
لبقاء حكمه في العدة فان مضت العدة ثم تزوجها وطالبت
الزوجة باللعان وجب عليه خلا والاخفاف فيما اذا طلقها بائنا
قبل اللعان ولو زينت بعد وجوب اللعان او ارتدت او طميت
بشبهة لا يسقط اللعان وقال الاخفاف يسقط ويسقط بموت شاهد
القدت وغيبته او فسقه او ارتداده اذا انكره الزوج ولا يسقط
لوعني الشاهد ولو قال لمزوجه زينت وانت صبية او مجنونة وهو
اي الجنون معلوم فلا لعان بخلاف زينت وانت ذمية او امة او منذر
اربعين سنة وعمرها اقل حيث يتلاعنان ولو زنت اهلية اللعان
بعد اللعان قبل التفرق فلا يضر وتقع الفرقة خلا والاخفاف ولو تلاعنا
فغاب احدهما يحكم الحاكم بالتفرق ولو لم يוכל احد او لا يجب
الا منتظار لتوكيله ولو لم يفرق الحاكم بعد اللعان حتى عزل او مات فلا
حاجة الى ان يستقبله الحاكم الثاني لان الفرقة تقع عند نابح اللعان

خلاف الاخوات ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الأكثر من
كل منهما لم يصح تفريقه ويعيد اللعان كما لو فرق بعد وجود الأقل
وكذا لو فرق بعد لعانه قبل لعانها وحرم وطئها بعد اللعان ولو قبل تفريق
الحاكم ولو مات الولد المنفي عن ماله فادعى نسبه حد القذف ولو قد مات
غيرها بعد اللعان وحد اصدقتة او زنت لا يجوز له ان ينكحها ثاني مرة
خلاف الاخوات ويصح لعان الآخر من وقت ذنوبه اذا كان يعلم الاستنابة فيهم
الكفاية ويعلم ما يقوله وقال الاخوات كاللعان لو كانا الخريجين او احدهما
لو لا اذا طرأ بعد اللعان ولو قبل التفريق فلا يضر ولا يصح التلاعن بالكتابة
الا اذا كان احدهما الخرس اما لو قذفها بالكتابة وجب اللعان وكذا لو
قذف غير زوجته ادامته بالكتابة وجب حد القذف وصح نفق الولد
وجب اللعان لو نفاه بعد التحفئة اي بعد سبعة ايام من حين الولادة
او بعد ابتلاع اذ ذات الولادة ولو نفى اول التوامين واقر بالثاني بعد ان
عكس لاهن والنسب ثبت فيهما ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد نفى الثاني
واقر بالاول والثالث لاهن وهم بنوة ولو نفى الاول والثالث واقر بالثاني
بعد وهو بنوة كوت احدهم ولو مات ولد اللعان وله ولد فادعاه
الملاعن ان ولد اللعان ذكر ايشبب نسبه اجماعا وان انفى لا يستغناؤه
بنسب ابيه كذا روى عن ابي حنيفة وقال صاحبنا يثبت نسب الامشي
ايضا ولا قرأ بالولد الذي يعرف قطعا انه ليس ولده غير جائز اجماعا
وكذا نفى الولد باختلاف اللون والهوية ماله يتيقن انه ليس بولده

كما اذا ولدت لأم قبل من ستة اشهر من حين الوطئ ومضى سقط اللعان
بوجه ما او ثبت النسب بالاقراد بطريق الحكم لم ينتف ابدافلو نفاه ولم
يلعن حتى قذفها اجنبى بالولد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفى بعد
ذلك ولو نفى ضرب التوامين ثم مات احدهما عن توامه وامه واخ الام
فلا يثبت ثلثا فتردد اللام السدس والاخوين الثلث والباقي يرد
عليهم وبه علم وان نفىها بغيرها بوجه من كونه عصبة لانه لو كان عصبة لاستحق
الثلثين واذا انتفى النسب عن ولد الملاحنة انتفى في كل الاحكام
قال الاخوات يثبت في كل الاحكام الا في حكمين الامرات والنفقة حتى
لا تصح دعوى غير الزاني وان صدقه الولد الا ان يكون ممن يولد مثله
مثله او دءاه بعد موت الملاعن وثمره الخلاف تظهر في مسائل
كثيرة فممن لا يجوز شهاد ولد الملاحنة للملاعن وبالعكس وصرف الزكاة
من كل الى الآخر ولا تحريم فروع الولد على فروع الملاعن ونحوها وهم
يقولون بخلاف ذلك والله اعلم **مسائل متفرقة**
ما يتعلق بعيوب الرجل او المرأة قد بينت اكثرها من قبل والآن نذكر
ما بقى منها من لم يقدر على جماع زوجته لكبر سن او سحر فحكمه حكم الغنيين
يعنى يثبت فيه خيار الفسخ للمرأة ولو كانت رتقاء فلا خيار لها الكون المأمور
من جهتها واختلفوا في انها اذا وجدت ذكر لا صغيرا جدد البحيث لا يمكنه
ادخاله داخل الفرج هل لها الخيار ام لا الصحيح ان لها الخيار في هذه الصورة
وان كانت زوجة المجبوب امة فخيار الفسخ يكون لمولاها وان كانت صبية

فيستظر بلوغها وتيل لوليها خيار الفسخ في الحال ولو جب بعد وصوله
اليها مرة او صار عتيقاً بده فيحصل لها الخيار ويضيق الحاكم بينهما
ان طلبت الفرقة غير انه لو جمل للعنين لسنة ولا يوجب للمحبوب خلافاً
للإحنان ولو جاءت امرأة المحبوب فولد ولو لم يولد بحجة فادعته ثبت نفيه
ثم اذا علمت فلها الفرقة ولو ولدت بعد التفرق الى اربع سنين وادعته ثبت نفيه
وكن في العنين واذا اجل القاضي للعنين سنة فرمضان وايام حيضها منها وكذا
حجته وغيبته لا مد تقبها وغيبته ومرضه ومرضها ويوجب من وقت القضاء ما
يكن صبياً او مريضاً او محرماً ما بعد بلوغه وصحته وحرمة ولو مظاهر لا يقدر على
القول اجل سنة وشهرين ولو كانت الزوجة مجنونة فللقاضي ان يفسخ بوليها من نصبه القاض
وهذا الخيار على التراخي لا الفور ولو وجدته عتيقاً او محبوباً ولو لم يتخاصم
ر ما ناطويله لا يجل حقها وكذا الوخاصمة ثم تركته مدة فله
المطالبة ولو ضاعته تلك الايام كما لو رعتة الى قاض فاجله سنة
ومضت السنة ولم يتخاصم ر ما ناطولت وج الاول او امرأة اخرى عالمة
بحاله فلا خيار لها وقيل لها الخيار ولو تراضيا اي العنين ومن وجته على النكاح
ثانياً بعد التفرق صح ولا شتر من امته وكذا من وجته وهل تجوز الزوجة الحرة
على هذا ام لا فنية قولان ولو تزوجته على انه حراً وسق او قادر على المهر والنفقة فبان
بجذله او على انه فلان بن فلان فاذا هو لقيط او ابن زنا كان لها الخيار

باب العدة

هي تربص من فارقت زوجها وفات دخل بها ادلا ارجاء ان دخل
بها فالمفارقة بالوفات تمتد مطلقاً سواء كان المتوفى يولد لمثله
او لا يطأ مثله دخل بها ادلا فان كانت المتوفى عنها زوجها حاملاً من
الميت ولو كان عبد افعدتها حتى تضع كل الحمل حرة كانت او امه
ولو لم تظهر من نفاسها بفصل او تيمم لكن ان تزوجت في مدة النقاس
حرم وطبها حتى تظهر فلو ظهر بعض الولد ففيه في عدة حتى ينفصل بآ
ان كان الحمل واحداً وان كان اكثر فتحق ينفصل باقي الاخير وقيل عدتها
ابعد الاجلين فاذا وضعت قبل مضي اربعة اشهر وعشر لم تنقض عدتها
حتى تضع اربعة اشهر وعشر فاذا انقضت لاربعة الاشهر وعشر
ولم تضع لم تنقض العدة حتى تضع وان لم تكن حاملاً منه فان كانت
حرة بعد نفاس اربعة اشهر وعشر ليال بايامها وعدة الامه المتوفى
عنها زوجها نصفها الى شهرين وخمس ليال بخمسة ايام باتفاق
الائمة الاربعة الا ان ابن عمر والشوكاني واهل الظاهر من اصحابنا
اختلفوا وان عدة الامه كعدة الحرة والمفارقة بالحياة لا تمتد
الا اذا وطبها زوجها فان طلقها قبل الدخول فلا عدة عليها فان كانت
مدخول بها وكانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل كله كما مر وان لم تكن
حاملاً فان كانت تحيض فعدتها ثلث حيضات ان كانت حرة او مفضة
وان كانت امه فعدتها حيضتان ولا تمتد بحيضة طلقت فيها حتى ترضع
ثلث حيضات كواحد بعد ها ان كانت حرة او مفضة وثلثين بعد ها

ان كانت امة وان لم تكن من تحيض بان كانت صغيرة او بالغة ولم نرجعها
ولا نفاسا اعني الضميمة او كانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها او من
مبتدأة اذ كانت ايسة وهي من يشئت من الحيض وان كان لها الركون
دخولها وقيل من بلغت خمسين سنة وقيل سبتين وقيل اثنتين وستين
وقيل من يشئت اقا ربها من النساء فعدتها ثلثة اشهر ان كانت حرة و
شهر ان ان كانت امة وقيل شهر ونصف وقيل ثلثة اشهر وابلت
العدة من الساعة التي فارقتها فلوفارقتها نصف الليالي او نصف الشهر
اعتدت من ذلك الوقت الى مثله ومن كانت تحيض وانقطع حيضها
ولم تبلغ من الايام فعدتها ثلثة اشهر وقيل ان لم تبلغها من
تسعة اشهر ثم تعد عدة اشية وان علمت ما سر فعدت من
ادريضاع ونحوه كفاس فلا تنال متوعدة حتى يعود الحيض فيستد يا بان
طال الزمان او تصير ايسة فتعد عدة اشية فالعدتات سبع عشرة
الاولى الحامل وعدتها من موت وغيره من طلاق او ضميمة الى وضع
الحمل كله الثانية المتوفى عنها زوجها بالاحمل سنة الثالثة ذات الاثر والمفارقة
في الحيضة الرابعة من لم تحض المفارقة في الحيضة الخامسة المنقطعة
وقد بينا عدة كل منهن من قبل المدايسة عدة المختلفة ومن فسخها
بخلع او لوان او ارتداد او عنة او حب او عيب ونحوه فعدتها خمسة
ان كانت من تحيض والا فشهرا ان لم تكن حاملا السابعة ايسة الفقة
فعدت عدتها في ما بعد والمتوفى عنها زوجها اربعة اشهر ووجهها وان مات

قبل الدخول ولها الصداق كاملا اذا كان مستحي ووجه المثل اذا لم يكن
مستحي رجل يشئت غير يوم الى بنية موت الام كما ثبت بالدخول بها فيها
ولان وقت المتوفى عنها زوجها في منزلها الذي توفي زوجها وهي فيه
او حيث بلغها خبر الموت والبتوتة تعدت حيث شاءت فلمتوفى عنها زوجها
السكنى وهو حق على ورثة الزوج الى انقضاء العدة فلو حولها الورثة او طلبوا
منها الاجرة لم يلزمها السكنى وجاز لها التحول حيث شاءت وقيل
اي اقرب المساكن الى مسكن الوفاة وتقدم به على الغرماء وعلى الميراث
وقيل ان كانت حائلا فلا سكنى لها وان كانت حاملا قلها السكنى وتقدم
به على الورثة والغرماء ويكون من راس المال ولا يتابع الدار في دينه
فيما ينبغيها سكنها حتى تنقضي عدتها وان تعدت ذلك فعلى الوارث
ان يكترى لها مسكنا من مال الميت فان لم يفعل اجبته الحاكم وليس
لها ان تنتقل عنه الا لضرورة وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها
عنه لم يجز وكذلك يجب السكنى المطلقة الرجعية **فصل** وان
وطئ الأجنبية بشبهة او نكاح فاسدا او من هي في عدتها امت عدة
الاول سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسدا او من وطئ شبهة مالم
تحمل من الثاني تنقضي عدتها بوضع الحمل قبل ان تتم عدة الاول ولا
يحسب من عدة الاول مقامها عند الثاني وللزوج الاول ان كان
طلاقه رجعي رجعها في التمة ثم تعدل الثاني وان وطئها عمدا من
غير شبهة من اباها في عدتها منه فلا اجنبى اى تتم العدة الاولى

من يجب عدتها الوفاة
في منزل الذي مات
من زوجها وهي ساكنة
فيه سواء كان له زوجها
او لا جارية او جارية اذا
نظروا الورثة باسكانها
فيها والسكان اذ لا يجزى
وان انتقلت الى غيره
لزمها الوفاة مالم
يتعدوا ان تعد عدتها
الى اخر زوجها وتنفذ
العدة بمضى الزمان
حيث كانت لان الكان
ليس شرط في بعض الاصل

شربت أعدة الثانية للزنا وان وطئها بشبهة استأنفت العدة
من ادائها ومن وطئت زوجته بشبهة ثم طلقها اعتدت له ثم شتم
للشبهة وتعدد العدة بتعدد الوطئ بالشبهة كما جرت عادة الاخفاف
لاعدة من زنا الزاني بها الا حرم على زوجها فلا عدة لوتر وجرا المرأة الغير
ودطئها عالما بذلك وقال بعض الاخفاف لو زنت المرأة لا يقر بها
زوجها حتى تحيض كاحتمال علوتها من الزنا وان كانت أشبه فلا بأس
ان يقر بها بخلاف ما اذا لم يعلم حيث تحرم على الاول الى ان تنقضي العدة
وه تفقة لعدتها على الاول ويحرم على زوج الوطوءة بشبهة او زنا ان
يطأها في فرج ما دامت في العدة **فروع متعلقة بحجب**
عند الاخفاف على ام الولد عدة الطلاق اذا اعتقها زوجها عدة الوفاة
اذا مات عنها سيدها بالحيض ما لم تكن محرمة عليه بان كانت متزوجة بغيره
او كانت في عدته ما عندنا فلا يحجب عليها الا الاستبراء بحضنة وان كانت
حاملًا فتوضع الحمل وقيل عدتها الوفاة سيدها اربعة اشهر وعشر وقيل
سهران وخمسة ايام وجب العدة في النكاح الفاسد بعد الوطئ وكذلك
حجب العدة على مزوجة لغير زوجها اذا طمئت وحجب على ولي الصنفية
اذا طلقها زوجها او مات عنها وان زوجت الاختان باخوين شو زنت
زوجة كل منهما الى الآخر خطاء فالخلص الحسن ما قال فيه ابو حنيفة
انه يطلق كل منهما زوجته ولا عدة عليها ثم ينكحها الآخر فتبقى موطوءة كل
منهما عدة وهذا يدل على كمال فراسته وتفقهه رحمه الله رحمة واسعة

عدة الثانية التي هي تحت مسلم كعدة المسلمة ولومات مولى
ام ولد وزوجها ولو يدرك الاول فقد اربعة اشهر وعشر اذ يامد
الاخفين ولا توث من زوجها المدم تحقق حرمتها يوم موته وعدة الممعة
والنكوة بالنكاح الوقت حيض واحد او شهر وقيل ثلاث حيض او
ثلاثة اشهر ووضع الحمل ان كانتا حاملتين ولا تجب عليها عدة الوفاة
ام اعدة الشابة المستأنفة اطهر فثلث حيض الى ان تبلغ سن الاياس
عند ابى حنيفة وقال مالك تنتظر الى ستة اشهر فان لم تحض فتعتد
بثلاثة اشهر فذهبها تسعة اشهر وقال الاخفاف ان عدة ممتدة
الحيض سبعة اشهر وتحسب الشهور بالاهلة ولو وقع الطلاق او الموت
في الغرة والا فبالايام يعني ثلثين يوما لكل شهر وتحسب العدة من وقت
الطلاق او الموت وان لم تقلد الزوجة بهما ولو كان الزوج رضيعا
ومات تحجب عدة الوفاة على زوجها لان وقت الغرة بالفسخ بينه
وبين زوجته سواء وقعت بعد الخلوة او قبلها ولو تزوج جلي من زنا
فدخل بها ثم مات او طلقها فقد بالوضع اي بخروج جميع حملها كما مر
وخروج اكثر الولد لا تحلها الا زواجه ولا عبرة بخروج الراس وان
سقط حملها وخلقت الاعضاء فهو في حكم الوضع والا لا تنقضي العدة بها
ولو خرج راس الولد من المبانة لا قل من اربع سنين ثم باقية لاكثر
منه لا يثبت نسب له ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق وولدت
لاقل من نصف حول من موته انقضت عدتها وقيل لا تنقضي عدتها ولو

بل بأربعة أشهر وعشر وإن خبلت بعد موت الصبي بان ولدت
لنصف حول ناكث فعدتها أربعة أشهر وعشر إجماعا ولا نسب في
حالها إذا لماء للصبي نفقته ثبت نسب من المراهق احتياطا ولو مان
في بطنها ينبغي بقاء عدتها إلى أن ينزل أو ينفى على الحمل أربعين وإمراة الغار
ترث من زوجها ولو كانت في عدة الطلاق البائن أو مضت عدتها
كما مر من قبل وقال الأخنات عدتها بعد الإجليل بان اعتقت الأمه
في عدة الزوجي فتعد عدتها كالحره ولو اعتقت في عدة الموت أو الطلاق
البائن فلكعدة الأمه وقد تنقل العدة ستا كامة صغيرة سنكوحه
طلقت جميعا فتعد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين فاعتقت
تصير ثلثا فامتد طهرها لئلا يأس تصير بأشهر فعددها تصير بالحيفض
فبات زوجها تصير أربعة أشهر وعشر ولو كانت الزوجه أشه فليكن
بأشهر ثم عاد معها على مجرى عادتها وحبلت من زوجها آخر بطلت عدتها
وفسد نكاحها واستأنفت بالحيفض وقيل إن رأتها قبل تمام الأشهر
استأنفت كما بعد هاد وهو الصحيح فالنكاح جائز وتعد في المستقبل بالحيفض وإن
كانت الزوجه صغيرة فاعتدت بأشهر ثم حاضت قبل تمام العدة
فتأنفت العدة بالحيفض اتفاقا بعد تمام العدة بالأشهر إن رأت الحيفض وهي
حبل فاعتدت به بل تعد بوضع الحمل ومن حاضت حيضة أو اثنتين ثم
أيست فإنها أشانفت العدة بالشهور وعدة أم الولدان زوجها سيد
ثم مات زوجها أو طلقها وهي ليست بأشهر ولا حامله بالحيفض وإن كانت

ما في ثلاثة حيض

أيسة فبالأشهر وإن كانت حامله فبوضع الحمل كذا قال الأخنات وعندنا
لا يجب عليها إلا الاستبراء بحيفضة إن كانت حائلا وإن كانت حاملا
فبوضع الحمل وكذا العدة على مدبرة ومعتقة ولو طلق امرأته ثم أنكر
وأبنت عليه بنينة وتضي القاضي بالفرقة فالعدة من وقت الطلاق لا
من وقت القضاء وفي الطلاق البين من وقت البيان ولو شهدا بطلانها
ثم بعد أيام عد لا تقضي بالفرقة فالعدة من وقت الطلاق لا القضاء
بجلائ ما لو اقر بطلانها منذ زمان فالفتوى على أنها من وقت الإقرار
نفيا لتهمة المراضعة إن كذبته في الاستناد أو قالت لا أدري ولها
النفقة والسكنى وإن صدقته فذلك غير أنه لا نفقة ولا سكنى ولا كفوا
لها ولو طلقها ثم أقام معها زمانا فلا قامت معها قدر جدة ولا تنقص
عدتها سواء كان منكر الطلاق أو مقرابها ومنسب العدة في النكاح
الفاسد بعد التفريق من القاضي أو من أحد علماء الدين أو المتاركة أي
أظهار العزم على ترك وطئها ثم ولو وطئها بعد العدة جحد أم لو وطئها
في العدة فلا يجحد لعروض الشبهة ويدخل في المتاركة الطلاق والكار
النكاح لو جحدت بها ولا لا لا يجحد العزم لو مدخولة ولا إن كفي تفرق الأبدان
والخولة في النكاح الفاسد لا فوجب العدة عند الأخنات أيضا وعندنا
لا فوجب مطلقا ولو كان النكاح صحيحا والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق
لأنه نسخ ولا فتد في بيت الزوج ولو قالت مضت عدتي والمدة فتحملة
وكذا بها الزوج قبل قولها مع حلفها عند الأخنات ولا لا أو أقل المدة

لثلاثة حيض عند هم ستون يوما وليحيطين اربعون يوما عند واحد
لا قبل قبيل قولها باليمين مطلقا ولو نكحها صحيحا معتد به ولو من فاسد
وطلقها قبل الوطى فعليه نصف المهر ولا يقب عليها ابتداء العدة
خلا لا لاختاف ولو كانت ذمية تحت ذمي فمات عنها او طلقها المحجب
العدة عليها اذا اعتقد بذلك ولو كانت الذمية حاملة فذلك لك
الا اذا اراد المسلم ان ينكحها فلا يجوز له نكاحها الا بعد وضع الحمل وقيل
تعتد بوضعه مطلقا اما الذمية التي طلقها مسلما ومات عنها فتعتد
وكذا لا تعتد مسبية اخرقت بتبائن الدارين الا الحامل فلا يصح
تمزجها الا بعد وضع الحمل كحرمة خرجت الياسميلة اذ ذمية اذ
مستامنة نحو اسلمت ادصارت ذمية الا الحامل ولو ادخلت منه
في فرجها ان ظهر حملها فتعد والا فلا ولو ولدت نحو طلقها ومضى سبعة
اشهر فنكحت اخر له يصح اذ لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضنة
قبيل الولادة لان من لا تحيض لا تحبل ولو طلقها ثلاثا يقول كنت طلقها
واحدة ومضت عدتها فالقول قوله مع اليمين وكذا لو حكم عليه بوقوع الثلث
بالبينة بعد انكاره وبرهن انه طلق قبل ذلك بمدة طلق ومضت
عدتها تقبل خلا لا لاختاف ولو اخرها ثقة ان تزوجها الغائب
فمات او طلقها او اتاها منه كتاب على يد ثقة او بالوسطة وهي تيقنت
ان الكتاب كتابه فلا يباس ان تعتد وتزوجه بانحر فان جاء الزوج
الاول حيا فلا حق له عليها ولو ولدت فاك ولدت للثاني وكذا اذا انكر طلاقها

ولو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي او مات عني وانقضت عدتي فلا يباس
ان ينكحها وكذا اذا اتى رجل بامرأة وقال هي امي او اها تباع في
السوق فيجوز له ان يشتريها ويطلقها ولا يلزم منه السؤال بانه من اين جاءت
وكيف جاءت عنده ولو شكك في وقت موت زوجها فتقدم من وقت
تتيقن به احتياطا ولو قال الزوج انها اخبرتني بانقضاء العدة وكذبت
في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وجاز له نكاح اختها ولو ولدت لاقبل من
اربعة سنين واكثر من ستة اشهر ثبت نسبه ولم يفسد نكاح اختها
فترة لو ماتت وكذا اختها المعتدة اما لو ولدت في اقل من ستة اشهر فسد نكاح اختها ولا
ترثه لو مات **فصل** في الاستبراء هو واجب في ثلثة مواضع لا اكثر احدها املك
الرجل ولو كان المالك طفلا او نهم من انواع الثلثة امة ووطئها بكم كانت اوثيا ولو استبينة
او لم تحض حتى ولو كان فلكها من طفل او امي او كان بايها قد استبرأها
او باع او ذهب امته نحو عادت اليه بنسخ او عيب ادا قاله او خیار او غيره
كبيع اذمية ولو قبيل نفقتهما عن المجلس على الاصح وحيث انتقل الملك للحمل
استمأى عنها ولو بالقبلة حتى يستبرأ وقيل ان كانت عذراء او علم براءة
رجلها بان حاضت عند البائع ثم باعها عقيب الحيض ولم يطلقها ولو تزوجها
عن ملكه او كانت عند امرأة وهي مضونة او اشترى اها من يوجب اذني محرم
فلا استبراء عليه قال شيخنا ابن القيم القول الجامع في ذلك ان كل امة
امن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب الظن كونها حاملا
او شاك في حملها او ترد فيه فالاستبراء لازم فيها وكل من غلب الظن

مع وقيل اذا استبرأ
البائع الامتد وعمل الثلثة
ان قد استبرأ فان
يجوز استبرأ بالبائع
استبرأ بالثالث
عنه وقال شيخنا
عند انه لا خلاف
الوطئ قبل الاستبراء
لا يحرم الاستبراء
غيره ولو قبل الاستبراء
وهو الراسخ

خلا فالأبي حليفة فانه قال يجب لأحد اد على المطلقة البائن والخصال التي
تحتسبها الحادة أحدتها الطيب ويدخل فيه المسك والزعفران
والعود والبنبر والكافور والمند والغالية والزباد والزمردة والجوز والعطر
وانواع الطيب الا تلك الزينة وغيرها اذ ادهان الطيبة كدهن السبان
والورد والكادي والبنفسج والياسمين والمياه العطرة من ادهان
الطيبة كماء الورد وماء القرنفل وماء زهر النار. فهذا كله طيب
وثانيها الزينة في بدنها فحرم عليها الخضاب بالخناء والنقش والتطير
والتقيط والتخطيط والحمر والاسفيداج وتغيير الوجه وحفه وتنقه
والكل فلا تكحل ولو ذهبت عيناها لالا لاد لا تفاراد هو قول شيخنا البرج
وقال جمهور العلماء ان اضطرت الى الكحل بالامد تداد بالازينة فلها
ان تكحل به لئلا تفسد نهارا وكذلك لها ان تكحل على وجهها
صبر اليلاد تنزعه نهارا اما الكحل بالترتيد العنبر ردت ونحوها فلا بأس
ولا تمنع من جعل الصبر على غير وجهها من بدنها وكذلك من تقليم الاظفار
ذنتف الا بيط وحلق الشعر المندوب الى حلقه ولا من الاحتسال
بالسدر والامشاط به وثالثها زينة الثياب فلا تلبس ثوبا مصبوغا
وهذا ايضاً المعصفر والمنعف وسائر المصبوغ بالاجهر والاصفر والاحمر
والانزرق الصافي وكل ما يصنع للتحسين والترزين وفي لفظ من الحديث
لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق ولها ان تلبس ما نسج من الثياب
على وجهه ولو يدخل فيه صبغ من خزا وقرا وقطن او كتان او صوف او وبر

هو شئ من
الاصفر او الاصفر
او الجوز او غيره

سوق الاخذ
فيها الامشاط
ما اوسطه احسان
لنجوم ١٢ مئة

ادشر او صبغ غزله وشي مع غيره كالبرود اليمانية وما لا يراد بصبغه الزينة
مثل السواد وما صنع لتقويم اديستى الوسخ كالمصبوغ بالطين الملتاني او الطين
الاحمر من ذلك تلبس كل ثوب من البياض وقال ابو حنيفة لا تلبس ثوب
عصبي ولا خمر وان لم يكن مصبوغا اذ المراد به الزينة وان لم يزد
الثوب المصبوغ الزينة فلا بأس ان تلبسه واذا اشتكت غيرها التحلت
بالاسود وغيره وان لم تشتك غيرها لم تكحل اما المطلقة الرجعية واجبة
او شتين فهي تترين وتمسك لعله ان يراجعها واما المطلقة الثلث فتجنب
الطيب والزينة عند احمد ولا دليل عليه وقال شيخنا ابن القيم المنوع
من الثياب ما كان من لباس الزينة من ابي نزع كان فاذا كان الابيض
والبرود والحررة الرفيعة الغالية الاثمان مما يراد بالزينة لا رتاعها
وتساعى جود نعمها كان ادلى بالنزع من الثوب المصبوغ وقال شيخنا ابو محمد
بن حرام تغدة الله بغفرانه واسكنه جنة انما تجتنب الثياب المصبغة
فقط ويباح لها ان تلبس بعد ما شاءت من حريز ابيض واصفر من لونه الذي
لو يصبغ وصوت البحر الذي هو لونه وغير ذلك ويباح لها ان تلبس المنسج
بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت والزمر وغيره
فهي خمسة اشياء تجتنبها الكحل بضرورة او غير ضرورة ولو ذهبت عيناها
لا يلاذ لها ان تلبس المصبوغ مما يلبس في الراس والجسد او على شيء
سواء في ذلك السواد والخضرة والحمر والصفرة وغير ذلك الا العصب وحده
وهي ثياب موشاة تقل في اليمن فهو مباح لها والخضاب كله حيلة ولا مشاط

على هذا قول مخالف للجمهور
الاصفر الا ان تلبس
ما صبغ غزله
وتلبس به بيت نصيب
الثياب ١٢ مئة
عن قال الخليل
الثوب الابيض
حريز الان حسان
خلفته ولا يلبس
ان المرأة اذا
المخلقة لا يلبس
فغير نفسها
وتساعى

حاشا للشرع بالمشط فقط فهو حلال لها والطيب كله الا شيئا من تسط
 او اظفار عند طهرها وتقبه ابن القيوين ان النبي صلعم زناها عن لبس
 الحلى وتضعيفه هذا الحديث لا يبراهيم بن طهمان غير صحيح فانه ثقة
 من رداة الصحيحين وثبت عن عائشة وعن ابن عمر وام سلمة النبي عن لبس
 الحلى اما النقاب فتباح لها وكذلك البرقع اذ لا دليل على النهي وقال الاخناف
 يباح لها كل ما ذكر بعد راد ضرورة اذ الضرورات تلغى المحظورات ولا بأس
 بامسود وان رق ومصفى خلق لا راحة له ولا حداد على صغيرة ومجنونة وكافر
 الا اذا بلغت الصغيرة في العدة لزمتها الحداد فيما بقي انتهى والمعتد محرم
 خطبتها الا معتدة الوفاة بتعريض كاريذ الزوج او انت شابة تصلح للزوج
 او ارجو من الله تعالى ان تيسر لي امرأة سالحة ريجوز الحرج لمطلقة البائن
 من بيتها نفار او كذا المعتدة الوفاة وقال ابو حنيفة لا تخرج معتدة رجعي
 وباش من بيتها اصلا معتدة الموت تخرج ليلاد نفار او تبين اكثر الليل
 في منزل لها اما المطلقة الرجعية فلا تخرج من بيت زوجها الا باذنه اجماعا
 وقال صاحب القنية يجوز خروج معتد البائن لاصلاح ما لا بد لها منه
 كزراعة ولا وكيل لها ولومات الزوج وهي زائرة في غير مسكنها او
 اليه فور اذ تعتد فيه ولا تخرج منه الا ان يخرج جبر او ينعدم المنزل
 او يخاف انهذا امه او تلف مالها او لم يجد كراء البيت ولو لم يكفها
 نصيبها من الدار اشترت او اكثر ما يكفيها ولا بد من ستر بين الزوج
 وبين المطلقة البائن لا يجزئ بالاجنبية فان ضاق المنزل عليهما او كان

الزوج فاسق اخر وجه اولي يجبره الحاكم عليه وحسن ان يجعل القاضي بينهما
 امرأة ثقة تزدق من بيت المال قادرة على الحيلولة بينهما وفي المجتبى الافضل
 الحيلولة بستر ولو فاسقا فبأمرأة دلهما ان يسكنها بعد العدة في بيت واحد
 اذ لم يلتقيا التقاء الا زواج ولم يكن فيه خوف فتنة وسئل شيخ الاخناف
 عن زوجين افترقا لكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد جعذر عليهما
 مفارقتهم فيسكنان في بيت ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء
 الا زواج هل لهم ذلك قال نعم كذا قال الاخناف قلت هذا فاسد
 لان النبي صلعم نهى عن الخلوة بالاجنبية ولومات الزوج وهي في طريق
 الحج فقال ابو حنيفة يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت دون بلد او
 ما يقارب به وقال الثوري ان خانت فوات الحج بالاقامة لقضاء العدة جاز
 لها السفر ولو ابانها لومات عنها في سفر غير سفر الحج ولو في مصر وليس بينها
 وبين مصر هامة سفر رجعت ولو بين مصر هامة وبين مقصد هامة اقل
 مضت ولو كانت مدة سفر من الجانبيين فتجوز الاقرب مسافة فان
 استوت ولا يعتبر ما في ميمنة ويسرة وكانت في مفازة خيرت
 بين رجوع ومضى معا ولي او لا الوالد اجماعا لتعتد في منزل الزوج كمن
 مرت بما يصلح للاقامة وبينه وبين مقصد هامة سفر او كانت في مصر
 او قرية تصلح للاقامة تعتد ثم وجدت محرم ما ولا تخرج محرم ان كان
 وان كانت من اهل البادية الذين لا يقيمون في محل واحد فتستقل معهم
 ان تقورت بالملك في المكان الذي مات فيه زوجها او ابانها فيه

والا لا وليس للزوج المسافر بالمعتمدة ولو من رجعي والطلقة الرجعية
 تمنع عن مفارقة زوجها في مدة السفر ان وقع الطلاق في الصحراء وكانت
 مدة السفر بينه وبين مقصدها او وطنها بخلاف المطلقة الباشنة
 ولو طلب الزوج من القاضي ان يسكنها بخوار لا يجيبه وانما تقدر
 في مسكن المفارقة ولا يمنع معتدة تكلم فاسد من الخروج وقيل لمنعها
 لتحصيل مائه كجئونة دام ولد واعتقها **باب** في ثبوت النسب اكثر
 مدة الحمل اربع سنين وقال الاخفاف سنتان واقلها ستة اشهر اجماعا
 وجرها ثبوت النسب اربعة الفراش والاستلحاق والبينة والقافة
 والثلاثة الا دل متفق عليها وكذلك اتفقوا على ان التكلم يثبت به
 الفراش واختلوا في السري فجعله جمهور الامم موجبا للفراش وقال ابو حنيفة
 لا تكون الامه فراشا اذ ولد ولدته من السيد فلا يلحقه الولد الا
 اذا استلحقه فيلحقه حينئذ بالاستلحاق لا بالفراش فما ولدت بعد ذلك
 لحقه الا ان ينفيه ويبطل قوله بالاستلحاق البني صلحهم الولد من مئة ولم يثبت
 قط ان هذه الامه ولدت له قبل ذلك ولا سئل البني صلحهم عن ذلك
 ولا استقصى فيه والمستلحق ان لم يقر به جميع الورثة لم يلحق بالقر الا ان
 يثبتوا منه اثباتا انه ولد على فراش الميت واذا استلحق ولدا من امته
 فيلحقه ما بعد ذلك وان لم يستأنف الاقراز وقيل لا بد من اقراره استأنف
 واختلقت النكاح فيها تفسير به الزوجة فراشا على ثلاثة اقوال احدها انه
 نفس العقد وان علموا انه لم يجتمع بهما بل لو طلقتا عقبيه في المجلس وهذا

مذهب ابو حنيفة والثاني انه العقد مع امكان الوطى وهذا مذهب
 الشافعي واحمد والثالث انه العقد مع الدخول المحقق لا امكان الشكوك
 فيه وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله ضريحه وهو المختار
 عند اصحابنا اهل الحديث وكذلك الامه لا تكون فراشا الا بالوطى
 وقال بعض المتأخرين من المالكية ان الامه التي تشتري للوطى تقير فراشا
 بنفس الشراء والصحيح ان الامه والحرة لا تقير ان فراشا الا بالدخول
 فالفراش من اقوى الدلائل لثبوت النسب ولا حصة له لشبهه بغير صاحبه
 اما الاستلحاق فقد اتفق اهل العلم على ان للاب ان يستلحق فاما الجدة
 فان كان الاب موجودا لم يورث استلحاقه شيئا وان كان معدوما وهو
 كل الورثة صح اقراره وثبت نسب القر به وان كان بعض الورثة
 وصدقة فذلك والا لم يثبت نسبه الا ان يكون احد الشاهدين فيه
 والحكم في الاخ كالحكم في الجد سواء والاصل في ذلك ان من حاز المال
 يثبت النسب باقراره واحدا كان او جماعة وهذا اصل مذهب احمد
 والشافعي واما الا يلزم النفي لنسب حمل امته وطبيها الميت بنفي الورثة لان
 الحمل من الورثة فلم يجز الورثة على نفيه والحاق النبي صلى الله عليه وسلم
 من مئة باقراره عبدا ما كان لا مجل ان سودة لم تشكر نسبه فاجر
 سكتها ورضاه بمنزلة اقرارها فاستلحاق احد الاخوة غير كاف لثبوت
 النسب اذا كان الاخرون منازعين له اما استلحاق الاخوة والجد وغيرها
 مما نسب من لواقر به مورثهم لحقه يثبت نسبه اذا لم يكن هناك منازع

فان نازع بعض الورثة فيه لم يثبت النسب وهذا الاقرار اقرار خلاص
 وهو من ذهب احمد والشافعي فلا يشترط عدالة المستحق بل ولا اسلامه
 وقيل اقرار شهادة وهو قول المالكية فتعين فيه اهلية الشهادة
 اما البينة فهو ان يشهد شاهدان بانه ابنه ادانه ولد على فراشه
 من زوجته او امته واذا شهد بذلك اثنان من الورثة لا يثبت
 الي انكار بغيرهم ويثبت نسبه وهذا مما لا يخفى فيه اما القافة
 فحكم رسول الله صلعم وقضاءه باعتبار القافة والحق النسب بها
 ثبت في الصحيحين من حديث عائشة وفيه نفي النبي صلعم بقول القافة
 ولو كانت كما يقول المنازعون من امر الجاهلية كالكمهانة ونحوها الماسر به
 ولا اعجب بها ولو كانت بمنزلة الكمهانة وقد صح عنه وعيد من صدق كما
 ثبت اعتبار الشبه عنه صلعم في حديث الملاعنة وهو عين القافة
 وتضي عمر في امرأة وطبها رجلا في طهر وقال القافة قد اشتركا
 فيه جميعا ان الولد بينهما وكان على يقول هو ابنتهما وهما ابواه يرثانه
 ويرثهما وانكرت الحنفية القافة ويقول اهل الحديث تنكر علينا الحنفية
 القول بالقافة وتجعلها من باب الحدس والتخمين مع انها الحق ولد المشرقي
 بن في قصص المغرب مع القطع بانفعالهم يتلاقظ في عين وتلقى الولد بان
 مع القطع بانه ليس ابنا لاحدهما ولو الحقته القافة بثلاثة يلحق بثلاثة عند
 احمد بن حنبل وكذلك عند ابي حنيفة لكنه لا يقول بالقافة فهو يلحقه
 بالمدعيين وان كثر واذا قال الشافعي لا يلحق الولد بابوين ولا يكون للرجل

وقال لا يحلف بغير
 على المقرين وعلى نصيبه
 من الزمالة ولا يجوز على الضم
 الورثة المتكررين ١١٠ مئة

الاب واحد ومنه الحقته القافة باثنين سقط قولها وقال محمد لا يلحق
 بالكر من ثلاثة وقال ابن حامد بالكر من اثنين والموالد من الزنا لا يثبت
 نسبه من الزاني ولو ادعاه ولم تكن والدته الولد فراشا لا احد وقال احمد
 بن راهويه ان الموالد من الزنا اذا لم يكن مولدا على فراشه يدعيه صاحبه
 وادعاه الزاني الحق به وقال شيخنا ابن القيم ان القياس الصحيح يقتضي صحة
 هذا القول وتضي على بن ابي طالب في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد
 شعر ثنائ عوا الولد بالفرقة وجعل الولد لمن قرع وعليه ثلثا الدية لصاحبه
 ذكرته لك لابي صلعم فضحك حتى بدت نواجذه وهذا قول قد روي
 للشافعي وجعله الشوكاني مذهب اهل الحديث في الدرر واما الامام احمد
 فقال حديث القافة ابرح عندي من هذا و ثبت من حديث علي امران
 أحدهما دخول الفرقة في النسب والثاني تفريح من خرجت له الفرقة
 ثلثي دية ولدا لصاحبه وصار هذا كمن انكف عبد ابنته وبين شريكين
 له فانه يجب عليه ثلث القيمة وقد يقال لا تقارض بين هذا وبين حديث
 القافة بل ان وجدت القافة تعين العمل بها وان لم توجد قافة او اشكل عليهم
 تعين العمل بالفرقة **فصل** اذا انت زوجة الرجل بولد بعد نصف
 سنة منذ وقع الاجتماع بها اذا امكن عند الامام احمد الى اربع سنين ولو كان
 الزوج ابن عشر سنين لحقه نسبه وقال الامام احمد ولو مع غيبته فوق اربع
 سنين فصاعد احق الى عشر سنة ولا ينقطع الا مكان غيبته عن الاجتماع
 بحيث قال الامام احمد ومع هذا لا يحكم ببلوغه ولا يلزمه كل المحرم

مع ابي الوطى ١١٠ مئة

ولا تثبت به عدة ولا رجعة وإنما الحقن الولد به حفظا لأنساب السليين
واحتميا طأ وان لم يكن كونه من الزوج كما لو ات بدون نصف سنة من
اجتماعهما اذ تم وجها عند أبي حنيفة وعاش اذ انت به لاكثر من اربع سنين
منذ ابانها اذ انار قها حاملا فوضعت ثم وضعت اخر بعد نصف سنة
او علم انه لم يجتمع بهان من الزوجية كما لو تم وجهها بحضور جماعة ولا فرق بين
ان يكون مع الجماعة حاكمه اذ لا تنه ابانها في المجلس او مات الزوج في المجلس
او كان بين الزوجين وقت عقد مسافة لا يقطعها في المدة التي ولدن
فيها الاشرافي تزوج بمزبعية ثم مضت ستة اشهر وانت بولده لم يلحقه
(خلا لا بنة حنيفة كما مر) وكذلك لو كان الزوج لم يكمل له عشر من السنين
او قطع ذكره قال الاخناف يثبت نسب ولد معتدة الرجعي وان ولد
لاكثر من اربع سنين من المالم تقر بعض العدة لاحتمال امتداد طهرها
وكانت الولادة رجوة لوفى الاكثر منها او لتمامها الا في الاقل كما يثبت في
جنوبة جاءت به لاقل من سنتين من وقت انصلاق او الفرة مالم تقر
بعض العدة وان تمامها لا يثبت الا بدعوتها وان لم تصدق المرأة وقيل
يشترط تصديق المرأة الا اذا دللت قوا من احد هما لاقل من سنتين
والاخر لاكثر الا اذا اهلكها فيثبت ان ولدته لاقل من ستة اشهر من وقت
الشرا او لو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق ويثبت نسب ولد المطلقة
ولو رجعا المراهقة المدخول بها وكذا غير المدخول غير المقر بانقضاء عدتها
اذا لم تدع حبلان ولدت لاقل من تسعة اشهر من طلاقها والا لا فلولاد

حبلان في الكبيرة كما عترافها بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة الموت لاقل منها
من وقتها اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها اما الصغيرة فان دللت
لاقل من عشرة اشهر وعشر ايام ثبتت والا لا ولو اقرت الكبيرة او المراهقة
بعضها بعد اربعة اشهر وعشر فلدت ستة اشهر لو ثبتت واما الكاشة
فكفائض وان دللت معتدة الموت لاكثر منها من وقت الموت لا يثبت
ولو لمعنا نكاحا لاكثر وكذا المقر بضمها لاقل من اقل مدته من وقت الاقرار
ولاقل من اكثرها من وقت الفراق والا لا يثبت ان تحلى ما قال الاخناف وهذا
كله مبني على ان مجرد العقد موجب عندهم لثبوت النسب ولا يشترط
الاجتماع ولا الدخول عندهما عند اصحابنا اهل الحديث فلا يثبت النسب
الا اذا دللت لاقل من اربع سنين من وقت الدخول وان انكر الزوج الولادة
وادعتها فنثبت بحجة تامة وقيل بالقابلة فقط وقيل برجل وكذلك تثبت
بجمل ظاهر اذ اقر الزوج به وكذلك تصديق بعض الورثة عند الاخناف
فيثبت عندهم في حق المقرين وانما يثبت في حق غيرهم ان تصدق
الشهادة بهم بان شهد مع المقر رجل اخر وكذا الصدق المقر ببقية
الورثة او سكتوا رضاد تسليمادهم من اهل التصديق فيثبت النسب
ولا ينفع الرجوع وهل يشترط لفظ الشراة ادلافيه قولان ولو دللت
ناخلفا في المدة فقالت المرأة تكتمني منذ نصف حول وادعى الاقل
والقول لها مع الجحد والولد ابنه ولو قال ان تكتمها فهي طالق فنكحها فولدت
لنصف حول واكثر منذ نكحها الز منه نسبه ولا يقع الطلاق عند ناخلفا

للأختان ولو علمن طلاقهما فلا يثبتان بطلاق بشهادة امرأة ولو اقتر
مع ذلك بالرجل اذ كان ظاهرا طلق بلا شهادة ولو قال لامته ان
كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي ام ولده ان
جاءت به لا قبل من نصف حول من وقت مقلته ولا كثر منه لا ولو قال
هذه حامل مني ثبتت نسبته الي اربع سنين حتى ينفيه ولو قل بعد ذلك
هو اخي ومات المقر فقالت امه انا امرأته وهو ابنه من ثانه فان جعلت
حريتها وامر ميتها لم تراث وكذلك ان قال وارثه انت ام ولد
ابني اذ كان صغيرا اذ قال كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم
اسلامها وقتها اذ قال كانت له زوجة اخرى وهذه امه لا تراث
وهل لها مهر المثل ام لا فيه قولان ولو تزوج امرأته من عبدة فجاءت
بولد فادعاه الولي لم يثبت نسبته وهل يعتق الولد ونقصير الامه ام ولد
قالت الأخوات نعم ولو ولدت امته الموطوءة له ولد النصف سنة
اذا كثر الى اربع سنين يثبت نسبته منه ولو قال غزلت اولم اتزل ولا يتبع
على دعوته خلا قال الأخوات لان ادعى استبراء بعد الوطى بحبضة ويجوز
على الاستبراء ثم تلد لنصف سنة بعدة ولو كانت الامه مشتركة
بين اثنين فاستولاهما واحد ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدون ذلك
ولو تزوج مغربة بشرقية وبينهما مسافة سنة فولدت لستة اشهر
منذ تزوجها لا يثبت النسب عندنا قول الأخوات انه يثبت لتصوره
كرامة واستحدا ما للجن عجيب لان احكام الشريعة كلها اتبعت على العادة

لا على خرقها ولو كرمه فطلقها فشر بها فولدت لا قبل من نصف حول
من شرها الزممه كما لو ولدت لنصف حول اذا كثر الى اربع سنين
وكذا الواعقة بعد الشراء فلو باعها فولدت لا كثر من الاقل مذ بلعها
فادعاه لا يثبت نسبته منه الا اذا صدقه المشتري ولو مات عن ام ولد
اذا عتقها فولدت لزوج اربع سنين لزمه ولا كثر لا ولو تزوجت ام ولد
فولدت لا قبل من نصف حول من حين الوطى وادعياء فالولد للموكل
وان لنصف حول اذا كثر فالولد للزوج ولو تزوجت بلا اذن السيد فالولد
للموكل في كل حال وتزوجت معتدة بائن فولدت لا قبل من اربع سنين
مذ بانك ولا قبل من الاقل مذ تزوجت فالولد للاول لفساد النكاح
الاخر ولو كثر منها مذ بانك ولنصف حول منذ تزوجت فالولد للثاني
ولو كثر من نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو
لا قبل من اربع سنين ولنصفه فالولد للزوج الثاني ان لم يعلم ببقاء عدل
الزوج الاول ولو علم به ثم تزوجها فالتكاح فاسد والولد للزوج الاول
ولو كثر امرأة فجاءت بسقط مستتبين الخلق فان كان ربة اشهر فنسبه للثاني
وان كان ربة اياما فنسبه للاول ونسب التكاح ولو كثر كافر مسلمة فولدت
منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل ولو زنى
بامرأة فنجلت فمتر وجها فجاءت بولد لنصف حول اذا كثر نسبته منه
وفي الاقل لا وقال الأخوات يثبت لو ادعاه ولو تزوج مسلمة بغير
فولدت اولادا فلا يثبت نسبها منه لبطان النكاح وهذا في حريفة

يثبت ومن اعتق امة اخر بوطيها ادباع من اقر بوطيها فولدت له
دون نصف سنة من حين عتقها ولد دون نصف سنة من حين
بيعها للحقراى لحق المعتق اد البائع ما دلته لان اقل الحمل ستة اشهر
فانالت به ولد ونها وعاش علم ان حملها كان من قبل عتقها وقبل بيعها
حين كانت حرة اشأ والبائع باطل لانها صار ت ام ولد له حتى ولو كان
استبرها قبل ان يبيعها وان انت به لنصف سنة فالكر لحق الولد المشرى
ويتبع الولد اباه في النسب اجماعا ما لم ينشف عنه كابن ملاحنة فولد قرشي
من غير قرشية او امة قرشي بخلاف ولد قرشية من غير قرشي فانه
لا يكون قرشيا وكذا ولد فاطمي من غير فاطمية او امة يكون فاطميا
وسيد الا ولد فاطمية من غير فاطمي ويتبع الولد امة في الحربية
وكذا في الرق الامع شرط بان يشترط زوج الاممة على سيدها
عند تزويجها ان ما تاتي منه بولد يكون حرا ارمع غرو ربان يتزوج
امرأة على انها حرة فتبين امة فان ولدها في الصورتين يكون حرا
ويتبع الولد في الذين خير هما اي خير ابويه دينافلو تزوج مسلم حرة
كتابية او تسرى مسلم بامة كتابية فانلده منه يكون مسلما واذ انتزج
كتابي حرة مجوسية او تسرى بامة مجوسية فانلده منه يكون كتابيا
ويتبع الولد في غير النكاح والذكرة والاكل اخبثهما اي اخبث
الابوين فالنخل محرم الاكل لبعينه لا خبث ابويه وهو الجمار الذي هو محرم
ذوت اطيبيهما الذي هو الفرس المباح الاكل **فصل** في الحضانة

اذ افترق الابوان فالاولى والاخر لحضانة الولد والر ضاع امة ما لو تزوج
باجني عن الولد وان تزوجت بحرم منه نشف احقتهرا على حالها
ثم الحالة ثم الاب وقيل ثم الاب ثم الحالة وقيل ثم الحالة ثم امها
لام القرني فالقرني ثم الاب ثم بين الحاكم من راي فيه صلاحا
من اقارب الصبي هذا مذهب اهل الحديث قرده الشوكاني
في الدرر وقيل ثم امهات الاب القرني فالقرني ثم الجد ثم امها
ثم الاخت لاوين ثم الاخت لام ثم الاخت لاب ثم الحالة لاوين
ثم الحالة لام ثم الحالة لاب ثم الممات كذلك ثم حالات امة ثم خلا
ابيه ثم ممات ابيه ثم بنات اخوته واخواته ثم بنات اعمامه ومماته
ثم لياقي العصبات الاقرب فالاقرب تقدم الاخوة ثم بنوه ثم
الاعمام ثم بنوه ثم اعمام الجد ثم بنوه
بشرط كون العصبية محرما ولو برضاع ونحوه كصاهرة لا تثبت بلغت
سعا وهذا مذهب الحنابلة وقال شيخ الاسلام ابن تيمية يقدم
اقارب الاب على اقارب الام فالاخت من الاب احق من الاخت
الام ومن الحالة وخالة الاب احق من خالة الام وقال مالك الحالة اولى
من الاخت لام والاخت لاب والاخت لام اولى من الاخت لاب وقال
الشافعي الاخت للاب اولى من الاخت لام والحالة وقال الاحناف
الاخر بالولد امة ثم بعد الام ربان ماتت ولم تقبل ادا سقطت
حقها او تزوجت باجني ام الام وان علقت عند عدم اهلية القرني

بان كانت فاجرة غير مأمونة ادله تقبل اداسقطت حقها اد
تزوجت باجنبي ثم املاب وان علت بالشرط المذكور امام اب
الام فتوخر عن ام الاب بل عن الخالة ايضا ثم الاخت لاب وام ثم
ثم ثم الاخت ثمنت الاخت لابون ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذلك او لابون ثم لام
ثم لاب وقيل ثم بنت الاخت لام ثم الخالات كذلك ثم بنت الاخت لابون ثم بنت
قاضي خان وصاحب البحر ثم العمامات كذلك ثم خالات الام كذلك
ثم خالات الاب كذلك ثم عمامات الامهات والاباء بهذا الترتيب
اعني تقدم عمه الام لاب وام على عمه الام لاب وام وتقدم عمتها
لام على عمتها لاب ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم الاب
ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه
واذا اجتمعوا فالأورع ثم الامن ثم اذا لم يكن عصبية فلذوي الارحام
فيدفع الاخ لام ثم لابنه ثم العم لام ثم الخال لابون ثم لام فان
تساووا فاصلحهم ثم ادرعهم ثم اكبرهم ولاحق لولد عمه دعة
دخل وخالة اذا كان الصغير اشق بنت سبع للعدم المحرمية وان مات
الام مرتدة سقط حقها لانها تحبس وكذلك ان كانت فاجرة فجورا
يضيق الولد به كزناء وغناء وسرقة وشيعة وترث صالحة وفي القنية الام
احق بالولد ولو ميته السيرة معروفة بالفجور ماله يعقل ذلك ولا حفا
من فيه رش ولا تفاسق ولا كافر على مسلم ولا لجنون ولو غير مطبق
ولا لمعوية ولا لطفل ولا لعاجز عنها كاعلى وزمن ولا لضعيف البصر

مع ولدين كمد القل
 باب والقبائل
 تعلم يد القل
 لك اذا اجمع
 ولد الخالة فيقدم
 لد الخالة على اهلهم
 ١٢ منه
 به كان كاستامه اد
 ولد اد مدبره اد
 كاتبه ولدت ذلك
 زلد قبل التنايه
 شتالهن بخانه
 في كن ان كان
 المد رقيقه ان في
 له لوكس ١٣
 به قال الاحناف
 الخاضعة الاله ولو
 سية كساة ماله
 شق الصغيره
 قل في اسم
 ١٤ منه

يُمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح ولا المبروص او محجذ
ولا حضنة لامرأة متبرجة باجنبي من المحضون من ز من عقد ولو رض
الزوجه ومضى زال المانع من كنفها نسق ادرق ادر ديج ولو بطلاق جنى
ولو تنقض عدتها واسقط الحق حقه منها شرعا عدا الحق له وان
ابت الام ان تربيه مجانا والحال ان الاب معسر والممة تقبل ذلك
ولا تمنعه عن الام قيل للام اما ان تسلكه مجانا او تدفعه للعمة
وهل يرجع العم والممة على الاب اذا اليسر قيل نعم والممة ليست
بمقيد بالحكم كذلك لو قبلت الاجنبية ان تربيه مجانا ولو تزوجت
ام صغير في ابوة باجنبي و ارادت تربيته بلا نفقة مقدرة و اراد
وصيه تربيته بها فالامر للوصى والاولى له ان لم يعرف فيه ضررا
ان يدفعه الى امه ابقاء الماله ولو تزوجت باجنبي وطلبت تربيته
بنفقة والتزمه ابن عمه مجانا ولا حضنة له فله ذلك ولا تجبر من
له الحضنة عليها كبا لا تجبر الام على ارضاع ولدها الا اذا تعينت لها
بان لا يأخذ ثدي غيرها او لم يكن للاب ولا للصغير مال فان كان لها
او لآخرهما مال وهي بائنة او في عدة الطلاق البائن وطلبت الاجرة
يجب على الاب اداء اجر ترها بالمعروف ولو رضيت امرأة اخرى
بارضاء مجانا من غير اجرة او طلبت اقل مما تطلب امها او المطلبت
زيادة عن المعروف فلا لب ان ينزع الولد منها ويعطيه لمن تطلب
الاجرة بالمعروف او تبترع بالارضاع واذا اسقطت الام حقها

عنه اعترية الولد
اذا كان ذكر اذا
لاقل من سبع سنين

صارت كهيئة ادمتر وجة فينتقل الى الحالة ولا تقدر الحاضنة
على ابطال حق الصغير حتى لو اختلفت على مال واشترطت ان تترك
ولدها عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد ولذلك
ان لم يوجد غيرها او وجد وامتنع عن القبول تجبر ولها الاجرة بالمرء
وتسحق كل حاضنة اجرة الحضانة غير اجرة الامراض والنفقة فتستحقها
المبتوتة بعد الفصال ايضا وقيل اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لاب
الصغير ويلزم على الاب سكنى الولد والحاضنة اذ يمكن لها مسكن
وكذلك اجرة الخادم ان احتاج الصغير اليه ومؤنة الحضانة في مال
المحزون ان كان له مال والا فله من لزمه نفقته والحضانة كالوصا
ولو سكنت الحاضنة عند المبعوض للولد يسقط حقها وفي القنية
لو تزوجت الام باخر فامسكت ام الام في بيت السراب فللاب اخذ
ولو امسكت الحالة ونحوها في بيت اجنبي عازبة فالبطاهر السقوط وقيل
لا يسقط حقها لان الاجنبي لا يكون مبغضا للولد بخلاف زوج الام
واذا وقعت الفرقة بالبائنة او الرجعية للام من الزوج الثاني يعود حقها
خلال الاحناف في الرجعية والقول لها في نفى الزوج وكذا في تطليقه
ان ابهعته لان عينته وان اراد احد الابوين السفر ويرجع فالمقيم
من الابوين احق بالحضانة وان كان للسكنى وهو مسافة تضر فالاب
احق اذ المراد منضارة الام او انتزاع الولد منها فاذا اراد ذلك لم
يجب عليه وان كان دوما فالام احق كذا قال الحنابلة وقال اهل الحديث

ان الام بل للاجنبية الحاضنة والمرضعة ان تذهب بالولد الى سكنها
وعليه كان العمل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحيلة السقاية
ذهبت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الى وطنها واجابوا عن هذا ابانه كان برضه
والوالدين ولا منافرة فيه واذا بلغ الصبي سبع سنين عاقلا خيرا بين ابيه
فيكون عنده من اختاره منها فان اختار اباه كان عنده ليلا ونهارا
ولا يمنع من زيارته امه ولا يمنع هي من زيارته اختار امه كان عنده
ليلا وكان عند ابيه نهارا يؤدبه ويعلّمه وان عاد فاختار الآخر نقل
اليه ثم ان اختار الاول رد اليه وهكذا ابدل كما يتبع ما يشتهي من
المال واذا بلغت الانثى سنين كانت عند ابيها وجوبا الى ان تنزل رجوعها
الاب ومن يقوم مقامه من الانفراد ولا تمنع الام من زيارتها ولا تمنع هي
من زيارته اما ان لم يجف الفساد ويكون المجنون دلوانثى عند امه مطلقا
صغيرا او كبيرا ولا يترك المحضون بيد من لا يصونه ويصلحه فينتقل عنه
الى من يليه وقال الاخناف الحاضنة اما غيرها الحق بالانثى حتى يستقر
عن النساء وقد روي لا يسبع سنين ولو اختلفا في سنة فان اكل وشرب
ولبس واستنجن وخذ له دفع الى ابيه ولو جبر والاولاد والمجدة احق
بالصغيرة حتى تحيض اي تبلغ ولو اختلفا في حيضها فالقول للام وقيل يحكم
بسنها ويعمل بالغالب وقال مالك الحاضنة احق بالانثى حتى يحتلم بالصغيرة
حتى تنزل رجوعها الزوجه غير الام والمجدة احق بالصغيرة حتى تنزل
وقدر ولا يسبع وقيل لاحد عشر سنة وعن محمد بن الحكم في الام والمجدة

عبد الوهاب بن عبد الحليم

كذلك وبه يفتي انتهى ما قال الاخفاف ولا تسقط الحصانة بترد ورجع الصغيرة
 ما دامت لم تبلغ سبع سنين وقيل ما دامت لم يبلغ البلوغ ولو قال
 امرأة هذا البنت من اخي وقد ماتت امه فاعطته نفقته فقال صدقت
 لكن امه لم تمت وهي في منزلي فاداد اخذ الصبي يمنع حتى يولد القاطن
 امه وتحضر فتأخذ له ثوبا من ثيابها خالته ثم ادعى حقيقة غيرها وادعى محمل
 فان احضر الاب امرأة وقال هذا اختك وهذا ابني منها وقالت
 الخالة لا ما هذه اختك بل ماتت اختي ام هذا فالقول للرجل والمرأة التي
 ويدفع الصبي اليهما كزوجين بينهما ولد فادعى الزوجه انه ابنه لا غيرها بل
 من غيرها وعكست فقالت هو ابني لا منه حكم بكونه ابنا لهما وكذا لو قالت
 الخالة هذا البنت من اخي الميتة فقال بل من غيرها فالقول له وبأخذ
 الصبي منها وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لا من اختك وكذا في
 الخالة وصدقت منه المرأة فلا لب ادلى به ولا خيار عند الاخفاف للولد
 مطلقا ذكر الادلة وهذا القول مخالف للحديث الصحيح من ان الصبي سلم
 خير غلاما بين ابيه وامه فلا يحد به وحلوه على البالغ فقالوا انه بعد البلوغ
 يخير بين ابويه وان اراد الا فقرادله ذلك وهذا التأويل فاسد لان
 في رواية التمسائي فجاء ببن صغير لم يبلغ فاحبس النبي صلى الله عليه وآله
 لهما والامهم فمرنا ثم قال خير وقال الاخفاف اذا بلغت الجارية مبلغ
 النساء ان بكرها ضمها الاب لنفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع
 لهما رأي فتسكن حيث اجبت حيث لا خوف عليها وان ثيبا لا يضمها

الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها فلا لب والجدة ولاية الضم لا غيرها
 كما في الايتام او الغلام اذا عقل واستغنى براه ليس للاب ضمها الى
 نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضمها لدفع فتنة او عار او تالة
 اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه ان لم يكن عاجزا عن الكسب الا ان
 يتبرع والجدة بمنزلة الاب فيما ذكر وان لم يكن لهما اب ولا جد ولكن
 لهما اخر ارفع فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يمكن
 من ذلك وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها فلا يجوز ضمها
 لابن العم وكذا لابن العم والخالة والحال فان لم يكن لهما اب ولا جد
 ولا غيرهما من العصبات اركان لها عصبة مفسد فالنظر فيها
 الى الحاكم فان كانت مأمونة خلافا لتفرد بالسكنى والا وضعها
 عند امرأة امينة قادرة على الحفظ لا فرق في ذلك بين بكر وثيب
 واداب بلغ الذكور حد الكسب يد فيهم الاب الى عمل ليكتسبوا ويخرجهم
 وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث ولو كان الاب مبدرا
 يدفع كسب الامن اليه امين كما في سائر الاملاك وليس للطلقة
 باثنا بعد عدتها الخ ورجع بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت (ولو
 لم يكن بينهما تفاوت بحيث يمكنه ان يبصر ولده ثم يرجع في نهاه
 لم يمنع مطلقا) الا اذا استعملت من القرية الى المصر وفي عكسه لا نظر
 الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها
 وقد نكحها ثم اى عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب

الا ان يكون مستامين وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غير هاجنة
 وام ولد اعتقت فلا تعد على نقله لعدم العقد بينهما الا باذنه كما يمنع الاب
 من اخراجه من بلد امه بلا رضاهما باقية حضانتها فلواخذ
 المطلق ولدا منها التزوجهما جائز لما ان يسافر به اذا لم يكن له من
 يتقل الحق اليه بعد هاجنة الحالة الا ان يعود حق امه ويجوز للاب
 اخراجه الولد بعد تزوجه امه الى مكان يمكن ان تبصر ولدها كل يوم
 لكن جانب بلدة الى جانب اخر واذا سقطت حضانة الام والحالة
 واخذة الاب لا يجبر على ان يرسله لهما بل ايهما ارادت ان ترا
 لا تمنع من ذلك ويجوز له اخراجه بعد تمام الحضانة الى سفر ولو بعيدا
 ولو خرج بالولد ثم طلقتها فطالبته برده ان اخراجه باذنه الا ان يرد
 رده وان يغير اذ نهالته كما لو خرج به مع امه ثم ردها فطلقتها
 فعليه رده ان تقي ما قال الا حثاف بتغيير يسير واذا اخير الزين ابية ولم
 ولم يختار احدهما واختارهما جميعا اقرع وكذا
 اذا اجتمع مستحقو الحضانة ولم يترجح احد منهم يورع اوسن كما مر

باب النفقة

هي الطعام والكسوة والسكنى ونفقة الغير على الغير تجب باسباب ثلاثة
 زوجية وقرابة ومالك فوجب للزوجة ربكاح صحيح فلو بان بطلانه
 رجع بما اخذته من النفقة وكذا في الفاسد اذا عين النفقة بحكم القا

على تزوجها ما لا يخفى لزوجه عنه من ما كلى ومشرب وملبس وسكن
 بالمعروف بقدر حالهما وقيل بقدر حال الزوج وهي خيرة
 كنفقة الخادم الولد فيجب الاطعام على ما يتعارفون بينهم من
 الاتفاق باعتبار حال الزوجين وان تنازع على مقدار رده
 بحقيته فيقدره الحاكم بحسب حالهما من اليسار والعسر
 او يسار احدهما وعسر الاخر لانه امر يختلف باختلاف حال
 الزوجين فالمرجع فيه الى اجتهاد الحاكم كسائر المختلفات
 فيفرض للموسرة مع موسر كفايتها خبز اخل الصا ادا رز الطيفيا
 بادمة المعتاد لهما في تلك البلدة ويفرض لهما ايضا الحما على
 حسب عادة الزورين ببلدة الزوج والزوجة التي هما بهما
 مع التوازي للاتزمنة والعالمية والسمن وتبدل الادم على حسب العادة
 كذلك لا يبدل لهما من ما عاون الدار واذا ناله من خزن وخشب
 واعلا من حجارة وجص وكذلك ما يليق بهما من الثياب
 وما يلبس مثل في نساء الاقارب للزوجين من حرير وخر جيد
 كمان وقطن على ما جرت به عادة مثلها من الموسرات في ذلك
 البلد واقل ما يفرض للكسوة للجد قيص وسراويل وطرفة ومقنعة
 ومداس اى ثقل او خف وللشاء جبة وللنوم فراش ولحاف ومخدة
 وللمجلس بساط ودرنيج الحصيد والفقيرة مع فقير كفايتها خبز خشك
 بادمة ونزيت مصباح ولحم العادة ويفرض لهما من الكسوة ما يلبس

الزوجة
 كذلك كل الضامن
 وبغيره نصف حلاله
 والدر بغيره دون ذلك
 ومن العلم بالاختلاف
 يكون التقدير على طرية
 واحدة ظاهرا ومخفا
 بطول احوال على الكفاية
 مقيدة لذلك المعروف
 ولتقدر بقدر ما بين الزوجين
 ٢٠٥
 منه فلا يجوز تقدير الادام
 بمقدار معين بل العبرة
 بالكفاية بالمعروف
 قد على صاحب الامر
 انه قد روي في اليوم اذ يقطن
 وطعام من الموسر ومن
 الموسر اذ يقطن ومن
 وفي شرح الارشاد يشر
 في الادام مقدر بلا قاضي
 يستقل به عند التنازع
 فيقدر في المدعى الادام
 ما يليق به وقد روي في امر
 منعه ذلك على الزوج
 في الادام مقدر بلا قاضي
 يستقل به عند التنازع
 فيقدر في المدعى الادام
 ما يليق به وقد روي في امر
 منعه ذلك على الزوج
 في الادام مقدر بلا قاضي
 يستقل به عند التنازع
 فيقدر في المدعى الادام
 ما يليق به وقد روي في امر
 منعه ذلك على الزوج

لا المستدانة في الاصح كالمرت ولو لم تخرج عن بيته لكن منعت
من الوطء لم تكن ناشرة بل ائمة ان منعت بلا عذر ولو كان
المترى لها فمنعته من الدخول عليها فهي كالخارجة ما لم تكن
سألتها النقلة ولو كان فيه شجة كبيت السلطان فامتنعت
منه فهي ناشرة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف ما
لو خرجت من بيت النصب او ايت الذهاب اليه او السفر مع
او مع اجني بعته لينقلها فلها النفقة وكذا الواجرات نفسها الارضا
صبي وزوجها شريف ولم تخرج وقيل تكون ناشرة لانها ارادت
جلب العار على الزوج ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار
او عكسه فلا نفقة وكذلك لو تزوج من المحتوفات التي تكون
بالنهار في مصاحبها وبالليل عنده فلا نفقة لها الا اذا كانت
قابلة او معدورة في كسبها ولو كانت الزوجة مجبوسة ولو ظلم
فلا نفقة لها الا اذا حبسها هو بدين له فلها النفقة وكذا الوقور
على الوصول اليها في الحبس كحبسه مطلقا وكذلك لا نفقة لمريضة
لم تزوج اي لا يمكنها الانتقال معه اصلا وان لم تمنع نفسها
كرها وحاجة نفلا لامعه ولو جرم ولو معه نفقة الحضرة
لان نفقة السفر ولا الكراء ولو امتنع المرأة من الطحن والخبز
ان كانت من لا تحذر او كان بها علة فعليه ان ياتيها بطعام مهيأ
والا بان كانت من تحذر نفسها وتقدر على ذلك لا يجب عليه

اما حاجة الغرض
فلها النفقة على الزوج
الراجح فيه قال ابو
من الاضاف وكذا ان
احرم تزويجه
او مكتوبة في دفترها
بستنوها ١٤ منه

ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك ولا تجبر على هذه الاعمال ان التكرار
ويجب على الزوج ان يضمن وان ينفق ثوب وخبز وكوز وجرة وقدر ومغرفة
وكذا اسائر ادوات البيت كحصو ولبد وطنفسة وسرير وبساط لالحل
واجرة الحجام والقصا داجرة القابلة على من استاجرها من زوجة
او زوج ولو جاءت بلا استيجار قيل عليه وقيل عليها وتقضى
لها الكسوة في كل نصف حول مرة لتجد الحاجة حرا وبها فان
بليت الثياب قبل المدة بلا نقد من الزوجة تجب عليه الكسوة الثانية
والا لا هذا المسمى بالمرس فوجب للكسوة عليه على ما جرت به عادة
مثلا من المرسات تختلف الكسوة كما وكيفا باليسار والاعسار و
باختلاف العادات والرسوم والبلاد وشدة الحر والبرد واختلاف
الفصول والاهوية وبالجملة المرجع فيها الى ما يتعارف بين ناس
امثال الزوج والزوجة والواجب عليه دفع الطعام المطبوخ في اول
كل يوم الى زوجته وخادمها فلا يجوز تاخيرها عنه ويجوز له قبل ما اتفقا
عليه من تعجيل او تاخير عن وقت الوجوب بان يرسل الغداء او لا
شوا المشاء ويجوز دفع عوضه من الجوب والغلات والنقود ان تراضيا
والرسوم في زماننا دفع النقود وسمونه المصروف فيدفع الزوج ويصرف
زوجته كل يوم عند المساء لليوم الاق ولا بأس ان يعطيها مصرونها
لشهر في اول كل شهر او لسنة في اول كل سنة ان تراضيا باللفظ
ولا يجبر عليه ان لم يرض به ولا يملك الحاكم اذا تراضى البينة الزوجان

فأكثر خوفا من غيبته وقس سائر الديون عليه ولو كفل له كل شهر
كذا ابداد قع على الأبد وكذا لو لم يقل أبدا ولو كان عليها دين لم وجها
فطلبت العصاص منه يقبضه القاضي وقيل لم يلتقيا تصاصا إلا برضا
للسقوط النفقة بالموت فهو دين ضعيف بخلاف سائر الديون ولو
أجرت دارها من زوجها وهما يسكنان فيه وجب كراءها على الزوج
وقيل لا كراء عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيه باجر فطوبى
به بعد سنة فقالت له أخبرتك بأن المنزل بالكراء عليك الإجر
فمعه عليها لأنها العاقدة ومفهومه أنها لو سكنت بغير اجارة في وقف
أد مال يتيم أو معد للاستغلال فالاجرة عليه ولو قترت على نفسها
فله ان يرفعها للقاضي لتأكل ما فرض لها خوفا عليها من الهزال فإنه
يضره كماله ان يرفعها للقاضي للبس الثوب أو التزين لأن الزينة حقه
وقال الأحناف ليس عليه خفها بل خف امتراها وهذا عجيب إذ المرأة
أيضا محتاجة الى مشي لحاجاتها ولباح لها الخرج للحواشي كما مر فكيف
تمشي بلا فعل ولا خف والرسوم في بلادنا ليس النعل للرجال والنساء
جميعا فعلى الزوج النعل والخف لزوجه كما لا متراها ولو كان لها المتعة
من فرض ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك بل تجب عليه قال صاحب
البحر وقد رأينا من يامرها بفرض امتعتها له ولا ضيافه جبر عليها
وهذا إجماع كسوتها وقال صاحب الدر لو زفت اليه بلا جهاز
يلتزم به فله مطالبة الأب بالتقدي لا إذا سكت وعليه فلوزفت اليه

لا يجرم عليه الاستفاح به وفي بلادنا يلزمون كثرة المهر لكثرة الجهاد
وقلته لقلته ولا شك ان المهر وب كالمشروط فلا يجرم عليه الاستفاح
بامتعتها التي جهرت بها وكلام صاحب الدر غير مقبول وكلام صاحب البحر
صحيح لأن الجهازان شرط فيه التفضيل فللزوجه المطالبة والألاحق له
في المطالبة وللاب ان يجهر بنته بما شاء وبما تيسر له والجهاز ملك
للزوجة لا للزوج والتصور في ملك الغير بلا اذنه مما نهى عنه الشارع
قال عليه الصلوة والسلام لا يأخذ أحدكم عصا أخيه لأعيا ولا جادا
فلا يجوز للزوج استعمال ما جهزت به إلا برضاها والصحيح ولو فرض النفقة
لكل يوم أو لكل شهر فيكون حكمه باقيا مادام النكاح إلا ما عكس كالشور وغيره
ويصح الإبراء عن النفقة عندنا قبل الفرض وبعدة وقال الأحناف الإبراء قبل
الفرض باطل وبعدة يصح مما مضى ومن ثم يستقبل حتى لو شرط في العقد ان
تكون من غير تقدير الكسوة والستة والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب
التقدير فيما مضى وليس لها ذلك لأن الشرط واجب لا يفاء به متعلق كما مر وإذا
سكمت القاضي الخفي أو الشافعي في حادثة ثم ترفع الى قاض آخر فلا يجوز
له نسخه باختلاف المذاهب وقيل له نسخه إذا خالف الحدث الصحيح
وبه يفتي ولا يجوز عندنا تقليد قاض مقلد بل يجب كونه مجتهدا فليس
للمجتهد ان ينسخ حكم قاض آخر مجتهد مما يسوغ فيه الاجتهاد وله
ان ينقض حكم القاضي المقلد لأن المقلد لا يصح قضاءه فاما إذا خالف
حكم القاضي النسخ الصحيح وجب نقضه لأنه لا طاعة لمخلوق في

معصية الخالق ولو قدر كسوته ادر اهم در ضيقت وقضه فهل لها
ان ترجع وتغلب كسوة قماش الجواب نعم وقيل لا ويجب النفقة لخادمها
المملوك لها اذا المستاجر الذي لا تغفل له غير خد متبها فلو لم يخدمها
فلا نفقة له ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج
خادمها بل ما زاد عليه ان لو تكن محتاجة الى اكثر من الواحد لوجبة
لا امة وكان الزوج موسرا امعسرا والقول له في العسار الا
ان عرف له مال فنقلها ولو برهننا في غيرها اولى ولوله او لا لا يكفيه
خادم واحد فرض عليه لخادمين او اكثر اتفاقا ولو عينته زفت اليه
بخدم كثير استحققت نفقة الجميع وان كانت من الاشراف ولا يكفيها
خادم واحد فرض عليه نفقة خادمين فما زاد ان كان موسرا وعليه
الفتوى وقال صاحب السراجية من الاحناف ان لم يكن الخادم مملوكا
للزوجة فلا يلزم على الزوج استجاره بل عليه ان ياتيها بالحوالح
من السرق وعندنا يلزم عليه الاستجار ان طلبت الزوجة وكان
موسرا لان بعض الحواالح لا يقضه بالذكور وتستحي النساء من قضاءه
بالذكور سيما من الزوج ومنه اعسر الزوج بنفقة المعسر او كسوته
اداعس بعض نفقة المعسر او ببعض كسوته او اعسر بالسكنى او صار
الزوج يخدم النفقة الا يوما دون يوم فلها الفسخ فور او متراجعا بقضاء
القاضي او عالم من علماء الدين ولا يصح الفسخ الا بطلبها او امر الحاكم
ولها ان تاربعه مع منع نفسها عنه وبدونه ولا يقدر الزوج جنته

ان ينهرها من التكسب او يجبرها عليها الفسخ بعده متى شاءت وكذا
اذا غاب المهر وتقدرت عليها النفقة بان لم يترك لها ما تنفقه
على نفسها ولم تقدر له على مال ولا امكنها تحصيل نفقتها بالاستدانة
على الزوج وقال الاحناف لا يفرق بينهما بغيره عن الثلاثة المذكورة
ويامرهما القاضي بالاستدانة قلنا هذا مما لا يمكن في هذا الزمان
فان احدا في هذا الزمان لا يدين احدا الا اذا اخذ الكفالة الموثق بها
فمن اين تجي بالكفالة ومن يدينها ومن العجائب انهم قالوا يقضى بالفسخ
في هذه الصور حتى لم ينفذ نعم لو امر شافيا ففحص به نفذ اذا هو يرث
الا مرم والمأمور فان تقليد مجتهد معين غير واجب عندنا اذ لا دليل
على وجوبه سيما اذا كان قول المجتهد ما يخالف حديث النبي صلعم وهذا
ابن حنيفة في هذا الباب يخالف لنفس الآية ولا تضار ومن الآية فامساك
بمردف الآية وروى الدار قطن والبيهقي من حديث ابن هارون عن
في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما وهل لا حد ان يترك
قول النبي صلعم ويقضى بقول ابن حنيفة واشد منه ان يقول لا يجوز له
القضاء بقول النبي صلعم والى الله المشتكى من مثل هذه الاقوال الذي
يخاف به الكفر على قائله قالوا يجب الادانة على من تجب عليه نفقتها و
نفقة الصغار لولا الزوج كآخر وعم ويجبس الآخر ونحوه اذا امتنع
لان هذا من المردف وهذا القول اعجب من الاول فان المردف
لما وجبوا على اقارب الزوج فكيف غفلوا عن ايجابه على الزوج اي

منعهم من القول بفسخ النكاح وليت شعري ايش تفعل الزوجة
 ان لم يكن احد من اقارب الزوج اهلا للادانة ولم يكن هناك بيت
 المال كما في بلادنا من الهند والسند فمن اين تاكل الزوجة هل تموت
 جوعا وتبقى النكاح كما كان ومثل هذا لا يرتفع به من له ادنى فهم
 فاذا فرق الحاكم والقاضى او عالم من علماء الدين بينهما فهو فسخ لا رجعة
 له فيه كفرقة العنة ولا يقض بها عدد الطلاق ويجوز للمحاكم
 بيع عقار وعرض لذائب ترك زوجته بلا نفقة ولا منفق ان لم يجد
 غيره وينفق عليها يوما يوم ولا يجوز اكثر ثم ان بات ميتا قبل انفاقه
 حسب عليها ما انفقته بنفسها او بامر حاكم وان امتنع الورس من
 النفقة او الكسوة او بعضها وقد رت على اخذ ذلك من ماله فلها
 الاخذ منه بلا اذنه بقدر كفايتها وكفاية اولادها الصغار والاهل
 فيه حديث هند حين قالت للبنى صلعم ان اباسفان رجل شحيح
 وليس يطيننى من النفقة ما يكفينى وولدى فقال البنى صلعم خذى ما
 يكفينى وولدى بالمرء ويستفاد منه جواز اخذ المظلم من
 مال الظالم اذا قدر عليه بقدر ما ظلمه به من غير اذنه وتدخل
 القهوة والسأى بالاثفاق فى النفقة اذا كانتا معتادتين للزوجة
 فيجب على الزوج اعدادهما وقالت الشافعية ان كانت لها عادة بشئ
 الدخان واكل التباك والتبول فيلزم الزوج مؤنته ايضا ما عند اهل
 الحديث فشراب الدخان واكل التباك مكره كراهة تنزيه او تحريم

قال شيخنا ابن القيم
 فنفقت هذا الحديث
 من احد هؤلاء نفقة
 زوجة غير مفقودة الثاني
 نفقة من جنس نفقة الاولاد
 انما كانت انما والاب نفقة
 الاولاد لا انما الزوج
 الاب والاب من الزوج
 الواجب عليه نفقة
 الاولاد فكل زوجة
 كفاية لهم بالخذ والخذ
 ان المرأة اذا قدمت
 على اخذ نفقتها من
 زوجها لم يكن يملك
 نفقة سبيلها في
 ان ماله بقدر ما الله
 ورزقه قال الزوج فيه
 من نفقة السأى ان
 ان ينفق عليه في نفقة
 نفقة عليه ك
 نفقة به التي صلعم
 هند اامنه

فلزم زوج ان يمنع زوجته عنها ان رخص به فعليه اعداده لها
 اما الاثيون والحشيش فلا يجب اعدادهما على الزوج بالاثفاق
 ولو كانت لها عادة بهما وتبيل يجب عليه اعداده الاثيون لان
 الذين يختلفون في تحريم تبيلها مالا يسكر وهي تستعمل دواء في
 اكثر الامراض فان كانت تأكلها دواء بماى الطبيب المحاذق فيجب
 اعداده على الزوج وهو المراجح ولو تفضى القلص بنفقة الاحسا وشوايس
 خاصيته تضى بنفقة يسارة في المستقبل لا لما مضى من الزمان
 وتبيل يقضى ما مضى من زمن اليسار وفي عكسه يقضى بنفقة العسا
 وتبيل بالوسط ولو لم يسلحت زوجها على نفقة كل شهر على دراهم
 شغلها السعرا وثبت انما لا تكفيها زيدا وكذا يجوز للقاضى
 ان ينقصها الموضع وتبيل لا يجوز المنقص ولو رخص السعر اذا كانت
 الدراهم متعينة ولو قال الزوج لا اطيق ذلك فلا يسمع قوله لانه
 صالحها عليها والمصالحة تدل على الرضاء الا اذا تغير سعر الطعام
 وعلم القاضى ان مادون ذلك يكفيها ولو صالحها عن نفقة كل شهر
 على مائة درهم يلزم اداءها الا ان يهكون فقير فيلزم نفقة
 المثل والنفقة دين فلا يقطع بمرور الزمان خلا فالاحناف حيث
 قالوا انما لا نصير ديناً الا بالقضاء والرضاء وببذلة ترجع بالنفقة
 ولو من مال نفسها بلا امر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول له والبيت
 لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها بميزانها **فصل** لا شقة النفقة

في كل اسبوع ولنغيرهما من المحارم في كل سنة ولو بلا اذن الزوج
ولا يجوز للزوج منع المحارم من التحدث معها ودرديتها متى شاءا
بشرط ان لا يبدل خلا بيتها الا في كل سنة مرة وله ان يمنعهم
من الليسونة عندها ومن زيارة الاحباب وعبادتهم والاشترائك
في الكاظم والضياقات وله منعها عن الغزل والكتابة وكل عمل ولو
تبرع الاجنبي واختلوا فيها اذا كانت قابلة او مغسلة فقييل له المنع
وقيل لا وهذا الاختلاف بعد ما قبضت اليهم الجملي وقيل له
ليس له المنع بالاتفاق وكذا ان لم يكن هناك قابلة او مغسلة غيرها
ويجوز لها الخروج للخصومة عند القاضي لقبض الدين من غير يد
او حاجة اخرى ضرورية ولو بلا اذن الزوج وكذا التصليح الى
المساجد وكذا التعلم علوم الدين وكذا السماع الوعظ الا ان تخاف
فتنة وكذا السؤال عن النازلة اذا امتنع زوجها عن سوالها و
محتاجه اليه ويجوز له المنع عن دخول الحمام الا لتفشاء او مرضة
ولو كان جائرا بالزوجين وكشف عورة عند احد وتفرض
النفقة بانواعها الزوج الغائب والمفقود وطفله وولده الكبير
الزمن وبنته مطلقا كبيرة كانت او صغيرة اذا لم تكن مترددة
ذات نفقة من الزوج والولية فقط فلا تقرض لمالكه واخيه ولا يقضى
عنه دينه وتقضى النفقة لما من مال الغائب ولو كان من غير
جنس حقهم فمتاع ارضه وعقاره لذلك خلافا للاحناف سواء

كان ذلك المال عنده هو وعند من يقرب بالامانة او الدين
ويقرب بالزوجية ويقرب ابة الولاد ولوا نفق الامين او المديون او الاجنب
ولو لا فرض القاضي بنفقة الرجوع فله الرجوع خلافا للاحناف حيث
قالوا بالنفقة الامين او المديون بلا فرض القاضي ضمن المال ولا رجوع
ويقيل قول السورع في الدفع للنفقة لا المديون الا ببينة او اقرارها
ويجوز للقاضي اذا علم بالمال والنزوجة اقرار ابة الولاد فرضها ولو علم
باحدهما احتجيم للاقرار بالآخر ولا يجزى ولا ببينة هذا لعدم الخصم
ويجب له ان ياخذ منها كفيلا بما اخذته في الاصح وقيل يستحب ان يشي له
ان يحلفها معه احتياطا وكذا اكل اخذ نفقة ان الغائب لم يطربا
النفقة ولا يحسمت ناشرة ولا مطلقة بائنة فان حضر الزوج و
انه او فاه النفقة طولبت هي او كفيلا بردها اخذت وكذا الولد
وكملت وان اقربت طولبت فقط ولو اقامت المرأة بينة على النكاح
او القريب على النسب والمدعى عليه غائب فتقضى النفقة وقيل لا
ولو ادعت المطلقة الرجعية استداد الطهر فله النفقة ما لم يحكم
بانقضاء العدة ما لم تدع الحمل فاذا ادعته فله النفقة الى اربع سنين
من وقت طلاقها ولو مضت اربع سنين ثم تبين ان لا حمل فلا
رجوع عليها وان شرطه لانه شرط باطل وقيل له الرجوع ولو صا
على نفقة العدة ان بالانتهى صح وان بالحض لا الجهالة وقيل
يصح في الحالين لان الجهالة لا تنقض الصلح وتجب النفقة لام ولد

ان طلب ان يزوجه غير امة يستمتع بها سيد ها ولو كانت ثمة
بشر طه وله ان يسافر بعيدا المتزوج وله ان يستغفر منه نفلا
ويجب عليه تكليفه من الاستمتاع بها لئلا يرضى عليه اعفان
اما وطيرها او ترزجها او يبيعها ويحرم عليه ان يضربه على وجهه
او يشتمه او يهينه ولو كان زينا او يكلفه من العمل ما لا يطيق ويجب عليه
ان يرزحه وقت القيلولة ووقت النوم ولتأدية الصلوة المفروضة
وتسليم مداواته ان مرضه ثقيل يجب وان يطعمه من طعامه
ويلبسه من لباسه ولا ياكل العبد شيئا من طعام سيده الا اذنه
وله ان يبيع نفسه او يبيعه ان خاف عليه من الاباق والبيع في
هذه الحالة احب وله تاديبه على فراغ الله تعالى من الصلوة والصوم
وعلى ما اذا كلف ما يطيق فامتنع من امتثاله كالاذا اباوا ابنه ويحرم
اذا ساد على سيده وان ساد المرأة على زوجها ولا تسان تاديب
زوجته وولده ولو سلفا بضرب غير مبرح قال شيخنا ابن الجوزي
قدم سره معاشرته بالولد باللطف والتاديب والتعليم واذا احتج
الى ضربه بضرب ويحل على احسن الاخلاق ويجتنب سيئها فاذا اكبر
فالحذر منه ولا يطمع على كل الامور ومن الغلط ترك تزوجه
اذا بلغ فانك تدري ما هو فيه بما كنت فيه نصه عن الزلل لجللا
خصوصا البنات واياك ان تزوجه البنت بشيخ او شخص مكروه
واما المملوك فلا ينبغي ان تسكن اليه بحال بل كمن على حذر ولا

مما يمتنع من طهره
ولا يمسك بالمراد
انما يلبسه المولى من
لباس قال شيخنا
عليه السلام لا يلبس
منه او ما لا يلبس
منه وان كان سيده
لا يمسك في استخراجه
وكان في الاستخراجه
يفعله

تدخل الدار منه من اهقا ولا خاد ما فانهم رجال مع النساء ونساء
مع الرجال وربما امتدت عين امرأة الى غلام محتقر ولا يكرم السيد
بيع رقيقه ذكر احسان اولئك مع قيامه بحقوقه كما لا يجب عليه طلاق
زوجته مع القيام بما يجب لها ولا غصب **فصل** وعلى مالك
البيعة الطاهات مستقيها فان امتنع اجبر فان ابى او عجز اجبر على بيعها
اذا جازتها او زوجها ان كانت توكل ويحرم منها وتحميلها مشقا
ومن فعل كذلك يعز ربها اية الامام ويحرم حلها ما يضر ولدها
وضرورها في وجهها ووجهها فيه ويحرم الوسم في غير الوجه ويكره خض
وجز مفرقة وناصيته وذهب وتقليم جرس وزدوجار على فرس ويحرم
زوجها ان كانت لا توكل لامرأتها كالادنى البصوب والمتالم بالامراض
الصعبة ويحرم استعانة المملوك في غير ما خلقت له كيقول الحبل وركوب
وفرس الجرحولة والبل وجر الحث ونحوه ويباح تخفيف زود القرب بالشمس
اذا اكتمل وتدخل في الزنا بغير والبغض فان لم يندفع ضررها
الا باحراقها او ذك ذلك احراق النمل والقمل ان لم يندفع ضررها
بغير الحق والا نيكهه او يجرم **فروع متعلقة** وخاصة
الامر في نفقة الاولاد الصغار اباهم فضرها القاضية بامره بدفعها
للأمام ماله تثبت خيانتها في دفع لها صياحدا مساء او ايام من ينفق عليهم
وصح صلحها عن نفقة زوجها بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وان
لم تدخل تحت ولو على ما لا يكفر به زيدت ولو ضاعت رجعت

دون حصتها ولو كانت للولد اب معسر وكانت امه موسرة فموسر
 الام بالاتفاق وتكون ديناً على الاب ولا نفقة على الحر لولادة من الامة
 ولا على العبد لولادة ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولدة المسلم عند
 الاختاف لا عند نكاحه وقال الاختاف يجب نفقة الولد الكبير على ابيه
 ان كان بحيث يلحقه العار المتكسب وهذا غير صحيح عندنا فان التكسب
 ليس بعام والانياء الاولياء كانوا اكلهم متكسبين بافواح الحرف والصناع
 وقالوا هكذا ان كان ولد الكبير طالب علم لا يتفرغ للتكسب لكن ابقى ابوا
 يكون منها الطلبة من مائة وقال بعضهم ان كان مشغولاً بعلوم الدين يجب
 نفقة على الاب والاولاد والوالا وعليه نفقة زوجة ابيه وام ولدة ولده
 من زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها الاب ليوزعها على من رغب
 لا يجب عليه نفقة زوجة ابيه ولا ام ولدة الا لو تبرع فله الاجر قالوا
 اما نفقة زوجة الابن فعلى ابيه ان كان صغيراً فقير الا من منا ويحب
 الاب على نفقة امرأته ابنته الغائب ولدها وكذا الام على نفقة الولد
 لترجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع على زوج امه
 وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الاب بعد اذا
 غاب الا قرب ولو قال لاحد انفق على او على عيالي او اولادي ففعل
 يرجع بلا شرطه وكذا اكل ما كان مطالباً من جهة العباد كدين وجنات
 وموت مائة ولو قال من اخذ السلطان للمصادر لمرجل خلصته
 يدفع المامور مالا فخلصه رجع عليه وليس على الام امر ضاع الولد

الا اذا اتيت فيجب سيملا اذا كان الزوج معسر او كذا الظاهر اذا اتيت
 تجبر على القاء الاجارة ويستاجر الاب من ترضعه عند الام لان الحضنة
 لها النفقة عليه ولا يلزم الظاهر الملك عند الام ما لم يشترط في العقد
 فلها ان تذهب بالولد الى بيتها او قريةها ولا يجوز للاب ان يستاجر ابيه
 او منكره من ماله او مال الصغير وكذا الاستيجار المعتدة الرجعي ويجوز
 استيجار معتدة البائن كاستيجار منكوحة لولده من غيرها وهي
 احق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على المهر
 ولو زيادة على ما اتخذ من الاجنبية ادبرعت الاجنبية فتكون اجرة
 الحضنة لا امر سوى اجرة الارض ضاع ولو طلبت زيادة من المهر دون
 واستاجر غيرها فاجرة الارض ضاع للمرضعة واجرة الحضنة للام وللرضيع
 النفقة والكسوة فان ارضعت الام المطلقة البائنة بلا عقد اجارة فلها
 اجرة الارض ضاع وحكم الصلح كالاستيجار وفي كل موضع جاز الاستيجار
 ووجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون اسوة للفرع ماء والاب الفقير
 ان يسرق من مال ابنه الموسر ما يكفيه ان ابى ولا قاضى ثمه ولا
 اشترى ولو اختلف من وجب عليه النفقة ومن له النفقة في اليسار والعسا
 فالقول لمنكر اليسار والبيتة لمدعيه ولو كان معسر اوله زوجة
 ولزوجه اخ موسر اجبر اخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج او
 ليس ويجبر الام بعد اذا غاب الا قرب ولو قال الابن لابي انفق
 مالي دانت موسر وكذا به الاب حكم الحال يوم الخصومة فلو برهن

فبينة الابن ادلى وجب نفقة متى على شقيق او معتسر لى وبالعكر فاخذ لان
 اهل القبلة لا يضر في وجوب النفقة واصحابنا لا يكفرون احدا من
 اهل القبلة ولو كان رافضيا سايا بالشيعين وقيل من يستحقين
 فهو كافر ولو قطع بنفقة غير الزوجة ومضت مدة شهر سقطت
 لما مضى ونفقة الصغير كنفقة الزوج لا تسقط بمعنى الزمان وكذا
 ان استدان غيرهما بامر قاض ولو اكل اطفاله من مسئلة الناس
 فلا حرج لامهم ولو اعطوا شيئا واستدان شيئا او انفقته من مالها
 رجعت بما ارادت فلو مات الاب او من عليه النفقة بعد الاستدانة
 فهي دين ثابت في تركته ولو امتنع من نفقة القريب بعذر بما يراه الا ما
 وقيل يضرب ولا يجبس ولا يصح الامر بالاستدانة لتسرع عليه
 بعد بلوغه ولو ادعى لاحد بخد منه عديده فعلى الموصى له نفقته
 ولو امتنع المولى عن نفقة عبده فهي في كسبه ان قدر عليه والامره
 القاضى ببيعه وقيل يبيعه القاضى ولو لا ينفق عليه مولا لا يجوز له ان
 ياكل او ياخذ من مال مولا قدر كفايته بل امرضا ان كان عاجزا
 عن الكسب او لم ياذن له فيه والا لا كما لو قتر عليه مولا لا ياكل منه
 بل يكتسب ان قدر ونفقة المبيع على البائع مادام في يده وكذا
 نفقة العبد المخصوب على الغاصب الى ان يردده الى مالكه فان
 طلب الغاصب من القاضى الامر بالنفقة او البيع لا يجيبه لانه
 مضمون عليه ولكن ان خاف القاضى على العبد للضياع باعه

القاضى لا الغاصب وامسك ثمنه للمالك ولو تنازع في عبد او دابة
 في ايديهما يجبران على نفقته الى ان يقضى لاحدهما ولو طلب المردع
 او الاخذ الا بقر او احد شريكه عبد غاب احدهما من القاضى
 الامر بالنفقة على عبد الوديعة ونحوها فلا يجيب بل يرجع وينفق منه
 او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاة والنفقة على الاجر والراهن والسقيم واما
 كسوته فعلى الميعر وتقطع بعقده ولو لمنا وتزمر بيت المال ولو كانت الذاة
 مشتركة بين اثنين فامتنع احدهما من الاتفاق اجبره القاضى وتزمر
 بالبيع او بالاتفاق ولا يجبر في غير الحيوان الا اذا كان فيه شريك خفي
 ضرورة فان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما انفق الثاني وخرج عليه
 وقيل لو انفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك
 او القاضى فهو متطوع وكذا النخل والزرع والوديعة واللقطة والدار المشتركة
 اذا استرمت ولو تزوج بالحبارية ودخل بها الزوج
 شر طلقها ادمات عنها نفقتهها على الاب

كتاب العتق

افضل الرقاب انفسها ويجوز العتق بشرط الخدمة ونحوها ومن ملك
 راحه عتق عليه ومن مثل مملوكه فعليه ان يعتقه والا اعتقه الامام
 او الحاكم ومن اعتق شركا له في عبد ضمن لشركائه نصيبه بعد التقوى
 ان كان موسرا والا عتق نصيبه فقط واستسعى العبد ولا يصح شرط الولاة

غير من اعتق ويجوز المتدبير فيعتق بموت مالكه ولا احتياج المالك
جائز له بيعه ويجوز مكاتبه المملوك على ما يؤد به فيصير عند الوفاء
حراً أو يعتق منه بقدر ما سلم وقيل لا يعتق شيء منه حتى يوفى
مال الكتابة غير أنه إذا كان عند مال ما يفي للكتابة فلتعتق مولاه
عنه والصحيح أنه عبد ما بقى عليه درهم وإذا عجز عن تسليم مال الكتابة
عاد في الرق ومن استولد أمته لم يحل له بيعها وعققت بموته أو بخيرية
لعتقها **فروع متعلقة** لو كان عبد بين ثلاثة لواحد
والآخر ثلثه والآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والسدس ملكهما
معاً في زمان واحد فغلبها قيمة حصته شريكهما بالسوية على كل واحد
نصف قيمة حصته شريكه وقال مالك يعتق كله وعليهما قيمة النقص
الباقى بينهما على قدر حصتهما من العبد ويكون لكل واحد ولاء
مثل ذلك ولو اعتق عبدة في مرضه ولا مال له غيرهم ولم تجز
الورثة جميع العتق فيقرع ويقتن من خرج اسمه بالقرعة وقال أبو حنيفة
يعتق من كل واحد ثلثه ولو اشتق عبداً من عبدة لا يعبئ به فله أن يخرج
أحدهم بالقرعة ولو اعتق عبداً في مرضه ولا مال له غيره وعليه
ديون تستغرقه فلا ينفذ العتق وقال أبو حنيفة يستسقى العبد في قيمته
فإذا ادأها صار حراً ولو قال لعبدة الذي هو أكبر منه سنا هذا ابني
فلا يعتق بذلك ولو كان أصغر منه سناً فذلك وقال أبو حنيفة يعتق
ولا يثبت نسبه في الأول ولو قال هو لله ونزى العتق يعتق وولد المدبرة

لا يكون مدبراً وإذا استدعى العبد سيده إلى الكتابة على قدر قيمته
أو أكثر وجبت كتابته على المولى وقيل نذبت وكسر كتابة الأمة
الغير المكتسبة ولا تقع الكتابة الأفجية وأقلها نكاح وإذا امتنع المالك من الوفاء وسيده
مال يفي به عليه لا يجبر على الوفاء بل يكون للسيد الفسخ وقيل إن كان له مال أجبر
على الإداء وإن لم يكن له مال فلا يجبر على الاكتساب بالاتفاق ويجب السيد بعد قبض مخرج
مال الكتابة أن يدفع للمالك ربع مال الكتابة وقيل يعتق ويصح
فسخ الكتابة باتفاقهما ويجوز بيع رقبة المالك ولا يكون البيع فسخاً
لكتابتة فيقوم المشتري فيه مقام السيد الأول وقيل لا يجوز بيعه
ولو كاتب أمته وشرط وطبها في عقد الكتابة لا يجوز ذلك وقال أحمد
يجوز ولو تزوج امرأة غير لا فاولد لها ثم ملكها لا تصير أم ولد ويجوز بيعها
ولا تقتل بموته وقال أبو حنيفة تصير أم ولد ولو اتباع أمته وهي حامل
فذلك ولو استولد جارية أبيه تصير أم ولد له وعليه قيمتها لأبيه
وفي قيمة الولد ولان وقال أحمد لا تلم قيمتها ولا قيمة ولدها وقال الشافعي
يلزمه قيمتها وهي هاهل للسيد اجازة أم ولد من قبل نفسه وقيل لا إذا
عتقت أمته وزوجها عبد فلها الخيار لا إذا كان حراً وقيل لها الخيار مطلقاً

كتاب الإيمان والنذور

وهي جمع اليمين بمعنى القوة وشرعاً عبارة تقوية الخير بذكر الله تعالى
أو اسم من أسمائه أو صفة من صفاته فلا يدخل فيه التعليق وقيل عبارة

عن عقد قوى به عزم الحالف على الفعل او التزك فيدخل في التعليق
والحق ان التعليق ليس يمين كانه يلزم فيه الخبز اذ اوجب الشرط
ولا يلزم بالحث فيه كفارة القسم والمقصود ههنا باليمين ما فيه الكفاية
المذكورة في كتاب الله فلا ينعقد اليمين الا بالله تعالى نحو والله وبالله
وتالله وايه الله او باسم من اسمائه او صفة من صفاته كغرة الله وقدرة
وجلاله وكبريائه وملكوته وجبروته وعظمته وغضبه ورضائه
ورحمته وسخطه ومنعه وعطاؤه وعلمه والرحمن حليم القديم الازلي
وخالق الخلق ورازق العالمين ورب العالمين والعالم بكل شئ والحي الذي
لا يموت والعالم بالغيب وعلام الغيوب والاول الذي ليس قبله شئ
والآخر الذي ليس بعده شئ ومقلب القلوب ومخرج الميت من الحية
ومخرج الحي من الميت وموجع السيل في الزهار وبالعكس ونحوه مما لا
يمع به غير الله نعم واما ما سئمت به غير الله تعالى واطلاقه ينصرف الى
الله تعالى كالعظيم والرحيم والرب والولي والرازق فان نوى به الله
او اطلق كان يميناً وان نوى به غير لا فليس يمين لا يمتنع في
غيره قال تعالى فارجح الاربك فارزقه من المومنين رؤوف رحيم
والولي المعتق ولها عرش عظيم وان قال يميناً بالله او تسماً بالله او
شهادته بالله كقوله احلف بالله او اشهد بالله او اقسم بالله اني قد
اما قوله اشهد او اقسم او احلف فيقط فان نوى اليمين يكون يميناً
وان نوى الاخبار فلا وقيل ليس يمين كاعزم وعزمت عليك فانه ليس

عنه
وله في الحنفية
وعلم الله يميناً
سابع

عنه وقال الحنفية
ان الحلف بالاحياء
للشركة كالحيوان والجماد
والرحيم ايضا يمين
سواء غفرت الحلف
به او لا ١٢ ادر ٢٦

يمين بالاتفاق ولو قال وحق الله ارجو الله يكون يميناً وقيل لا يكون
يميناً ولو قال لعمر الله او اسم الله فهو يمين وقيل ان لعمره ليس بشئ
وتنعقد اليمين بالقرآن وبكلام الله وبالصحف وبسورة من القرآن
واية منه وبالتوراة والانجيل والزبور وغيرها من كتب الله وقيل
لا ينعقد شئ اختلفوا في قدر الكفارة فيها فقال مالك والشافعي تلزم
كفارة واحدة وعن احمد روايتان احداهما كفارة واحدة والثانية
تلزم بكل آية كفارة قال صاحب النيل لا تسقط حرمه التوراة والانجيل
والزبور وغيرها من الكتب السماوية بكونها منسوخة المحكم فغايتها ذلك
ان تكون كالآية المنسوخ حكمها من القرآن ولا يخرج بذلك عن
كونها كلام الله تعالى واذا كانت كلمة فهي صفة من صفاته كالقرآن
انتهى قلت قد مر من قبل ان فقهاء الاصناف لهيجوز وامن التوراة
والانجيل والزبور وغيرها من الكتب السماوية للحدث والتحرير ليس
لا تزيل حرمتها لان اكثر ما فيها الى الآن كلام الله تعالى وكلم من علماءنا
انكر وادفوع التحريف اللفظي فيها ويجزم الحلف بنفس الله تعالى
اي بنبي اسمائه وصفاته كالحلف بالاولياء والانباء والكعبة ولا كفارة
فيه اضافة الى الله كقوله ومخلوق الله او مقدسه او معلومه او كعبته
او رسوله او لا كقوله والنبى والكعبة فلا ينعقد اليمين في الحالتين ولا كفارة
في الحلف بنبي الله مطلقا قال السيد من اصحابنا انتهى انما وقع
كان على قصد التعظيم للمحاول باسمه كالحالف بالله يقصد بذكره

٩
امان الله
بالانجيل
الاصناف

التعظيم دون ما كانت العرب تستعمله وتؤكد به كل ما من غير ذلك
 التعظيم وقد ورد في الحديث ان لم يأت به ان صدق فالحلف
 باسم غير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الحنث مع ذلك
 موجب للعقوبة في الدنيا والاخرة شرك وبغير هذا التعظيم مكر ولا
 لاجل المشابهة اما الحلف باللات والعزى فان قصد تعظيمهما
 يكفر به لان ادنى التعظيم للاصنام كفر وان لم يقصد فلا يكفر لكنه
 ينبغي ان يقول بعد لا اله الا الله كما ورد في الحديث وكذلك لو
 حلف بالشمس او القمر او البقر او الحية او القرود مما يعبد المشركون
 اما لو حلف بالعبية او بالبنى او بالولى وقصد التعظيم ايضا لكن لا
 كتعظيم الله تعالى فلا يكفر بل يكفر وان قصد تعظيمه كتعظيم الله
 تعالى بحيث يفهم انه يلزمه الكفارة ان حنث او يستحق العقوبة في
 الدنيا والاخرة فيكفر ايضا وقد رأت بعض الجاهلة من اهل الهند
 والاغصان انهم لا يبالون بالحلف بالله تعالى ان كذبوا او حنثوا
 ويحترزون من الكذب والحنث اذا حلفوا بولى من اولياء الله تعالى
 كشيخنا عبد القادر الجيلاني او حلفوا بغيره وشيخهم فهذا
 كفر وشرك بالاقفاق وهنار واية عن امامنا احمد بن حنبل انه
 لو حلف بتبينا صلى الله عليه وسلم بتعقد يمينه فان حنث لزمته
 الكفارة وقال الثلاثة لا يتعقد ولا كفارة عليه والذکور في كتب
 الحنابلة ما وافق قول الثلاثة وهو الصحيح ولو قال تعهد الله وميثاقه

وامانته او دمه فلا يتعقد به اليمين والحلف بالامانة ممنوع بالحديث
 وكذلك تحريم الحلال على نفسه فان فعله فهو لغو وقال مالك الشافعي
 لو قال وعهد الله وميثاقه وامانته فهو يمين ولو حلف بالله تعالى
 ورفع الهاء او نصبها او حذفها كما يستعمله الاثراك يتعقد به اليمين
 وحذو او اسم الله كحلف النصراني وكذا اسم الله عند محمد بخلاف
 بله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين ولو قال ان فعل كذا فهو
 يهودى او كافرا او نصرانى او مجوسى او فاشد واعلى بالنصرانية
 او شريك لكفار او عابد صليب او عابد غير الله او يعبد الشرق
 او كرامة الله في موضع كذا هو يستحل الزنا والخنزير او ترك الصلوة او
 الصوم او الزكوة او الحج او الطهارة او هو بريء من الاسلام او القران
 او الصحف او كلام الله او من النبي صلى الله عليه وسلم فلا
 به اليمين ولا كفارة عليه بل هو لغو وقائله ارتكب محرما بل يخاف
 كفره ان حنث وينبغي ان يقول لا اله الا الله ويتوب وقيل هو يمين
 فان فعل ما نقاه اترك ما اثبت عليه كفارة يمين وقال احمد بن حنبل
 هو ليس بيمين ولكن تجب فيه كفارة يمين وكذا في تحريم الحلال
 عند من قال طعماى او هذا الطعام على حرام او كالميتة او الدم وخو
 او علق النخيل بشرط مثل ان اكلت كذا فحرام او ان فعلت كذا فحرام
 لم يحرم ولكن عليه كفارة يمين ان فعل عندا وعندا نيا شوقا
 ولا تجب فيه الكفارة ولو قال عصيت الله تعالى او انا عاصى الله تعالى

هذه مثال الاعمال
 كيف يحسنه ولو
 املاها في حالها
 فتبين واختلاف
 والاصح انه لا
 عاقبة باض او
 كان منقذ في
 انه يمين وان
 وعندا نية كذا
 بالفساد او
 في التثنية
 لرسالة كذا
 انكافر فانه
 بالطلاق لا
 عه وكذا
 لان تحريم
 عند من الا
 بان قال ان
 هذا الطعم
 حرام كذا
 عندا

في كل ما امتنع او محذور البصوف او ادخله الله النار او هوان او شارب خمر
 او قطع الله يديه ورجليه ليفعلون كذا او ان فعل كذا فمعه نريد حر
 او مال نريد صدقة ونحو ذلك فلفوز من اخبر عن نفسه بانه حلف بالله
 ولم يكن حلف انما هو كذب فلا كفارة فيها ولو قال على نذر او عيّن ان
 فعلت كذا او على عهد الله وميثاقه ان فعلت كذا او فعله كفر كفارة يمين وكذا على نذر او يمين فقط
فصل في شرط وجوب الكفارة خمسة اشياء احدى هاكون الخالف
 مكلفا فلا تجب الكفارة على نائم وصغير ومجنون ومعنى عليه ومعنوية
 الثاني ان يكون مختارا فلا تنعقد من مكره عليها الثالث كونه عامدا
 ناوليا قاصدا لليمين فلا تنعقد من الناسي والساهي والذاهل والمخفي
 والذي سبق اليمين على لسانه بلا قصد كقوله لا والله بلي والله في
 عرض حديثه على سبيل العادة وتسمى لغوا كما لو تكلم به جاهلا
 بمعناه فلا كفارة فيه وقال ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية ^{اليمين} لو
 ان يحلف بالله على امر يظنه ما حلف عليه ثم تبين خلافه سواء
 قصد له او لم يقصد فسبق على لسانه الا ان ابا حنيفة ومالك
 قالوا يجوز ان يكون في الماضي وقال احمد هو في الماضي فقط ثم اتفقوا
 ثلاثهم انه لا اثم فيها ولا كفارة وعن مالك ان لغو اليمين ان يقول
 لا والله بلي والله على وجه المحاوراة من غير قصد وقال الشافعي لغو
 اليمين ماله يعقده وانما يتصور ذلك عند في قوله لا والله بلي والله
 عند المحاوراة او الغضب او اللجاج من غير قصد سواء كان على ما مضى

مسألة قال السيد في البدو
 اليمين الركية المستعينة
 بالله ولا شرا زاد في
 أهل الظاهر الى انما لم
 يمين ولا نذر ولا يمين
 الا في اوقات الحنث فيها
 ١٢

او مستقبل وهي رواية عن احمد وعندنا كل ذلك لغو لا يؤخذ به
 فيها سواء كان على ما مضى او مستقبل او حال اراجع كونها على امر
 مستقبل ممكن فلا كفارة على ما مضى كاذبا عالما به وهي الغموس بل ان
 تعمد الكذب فحر ام وكبيرة من الكليات والافلاحي عليه وقال الشافعي
 يكفر في الغموس ايضا ولو حلف على الحال عامدا كاذبا لما اذا قال
 لشيء يري من بعيد والله انه اسد وهو يعلم قطعا انه ليس باسد فهذا
 ايضا يمين الغموس لا كفارة فيه بل ياشهد او قال لنريد والله انه قائم
 وهو يعلم قطعا انه ليس بقائم او قال والله هو في الدار ويعلم قطعا
 انه ليس فيها او قال والله انه حجر ويعلم قطعا انه ليس بحجر او قال والله
 ماله على الف عالم بالخلقة والله انه بكر عالم انه غيره وانما سميت
 غموسا لانها تغمس صاحبه في النار ولو حلف على امر غير ممكن في
 المستقبل نحو الله ما اموت او لا تطلع الشمس او لا يجيء الليل فهو
 ايضا غموس فالبحث في هذا الباب عن المنعقدة الشرطية بالشرط
 المذكورة فتجب فيه الكفارة لا غير الخامس الحنث لان من لم يحث
 لا كفارة عليه وهو يكون بفعل ما حلف على تركه او ترك ما حلف
 على فعله بشرطه ان لا يكون مكرها عليه ولا جاهلا فلو قال لا ادخل
 دار فلان ثم ادخل فيها مكرها لا يحث وكذا لو دخلها جاهلا
 دار فلان خلا فالاحناف فعندهم يحث بفعل المحلوف عليه
 مكرها او معني عليه او مجنون او لو قال والله لا يشرب نريد الخمر فشربه

مكرها عليه لا يحنث وكذا لو قال والله لا ادخل دار فلان فدخله
 ناسيا او ساهيا وعند الاحناف يحنث ولو حلف ان لا يحلف ثم نسي
 وحلف ان لا يكلم زيدا فكلمه فعندنا لا يحنث فيه الا كفارة واحدة
 وعند الاحناف يحنث فيه كفارتان وقال الاحناف تعليق الكفر
 بالشراطين وان اعتقد الكفر به يكفر ولا ادع عندنا لا يكفر مطلقا بل
 وعليه التوبة ولو كرر الغيبي على شئ واحد او على اشياء وحنث فان كانت
 على شئ واحد ونوسه بما زاد على الاول التاكيد فهو على ما نوسه
 ويلزمه كفارة واحدة وان اسر اذ بالتكثير الاستيناف فهما يمينان
 وعليه كفارتان سواء اتحدت المجلس او تعددت وان كانت على اشياء
 مختلفة فلكل شئ منها كفارة وعن احمد روايتان أحدهما كقول أبي حنيفة
 انه لكل يمين كفارة والثانية ان عليه كفارة واحدة في الجميع وقال الاثنا
 لو قال غيبته بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل وبجدة ادعى يقبل
 ولو قال هو يهودي هو نصراني فهما يمينان وكذا اد الله والله اد الله
 والرحمن اد الله والرحمن ولو قال والله الرحمن فهو يمين واحد وعندنا
 ان كان هذا اليمين على شئ واحد ونوسه التاكيد فهو يمين واحد
 ولا يمينان وقال الاحناف لو قال بحياتي وحياتك او حياة راسي
 او حياة راسك او براسي وراسك ان اعتقد وجوب البرية
 يكفر قال الرازي لو ان العامة يقرؤنه ولا يعلونه لقلت انه شرك
 وعن ابن مسعود لان احلف بالله كاذبا يجب الي من ان احلف بغيره

مسند وقال امامنا احمد
 بن حنبل لو حنث
 في الف يمين بالله
 تعالى ولم يكفر فكفارة
 واحدة ولو على افعال
 مختلفة كقوله والله
 لا اكلت والله لا يحنث
 والله لا يحنث

صدقة اتخفي ما قالوا انا اقول قول العامة يجزئ ادبجوتك ادبراسي ادبراسك
 ان كان عادة في عرض الكلام فلا بأس به دعاية ما في الباب ان يحكم كبراه
 ونقل عن كثير العلماء انهم قالوا لم يري اما لو قال احد ذلك بالاعتقاد الذي
 ذكره الاحناف فلا شك في كونه كفر او شركا تاما لان الحلف بالله
 شرك اصغر وقد مناعن الامام احمد انه لو حلف بالنبى صلى الله
 عليه وسلم فتخفد اليمين ولو كان شركا وكفرا ما حكم الا بما اشد بانقلا
 والله اعلم وقال الاحناف ينبغي ان لا يقسم بصفة لم يتعارف الحلف بها
 من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه
 ولعنته وشريعته ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك
 يعني لا اله الا الله والله اكبر والحمد لله ولو حلف بغيره وسخطه وارضاه
 ونحوه وقمره وحق رسوله وحق ايمانه وحق قرانه او صومه او صلواته
 او بنفس الصلوة والصوم والحج فلا تخفد وتخفد بقوله لعن الله وبقائه
 وايه الله وعهد الله ووجه الله وسلطان الله ان فوى قد رتبه وميثاقه
 وذمته وهل يكفر بقوله الله يعلم او يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعل كذا
 كاذبا قال الزاهدى قال اكثر العلماء نعم وقال الشننى الاصح لا يحنث بقصد
 ترويح الكذب دون الكفر وكذا الوسط المصحف قائل ذلك لانه
 لترويج كذبه لا اهانة المصحف قلت وطى المصحف كفر كل حال لانه
 اهانة للقران واهانة الانبياء والقران او الحديث كفر بالاتفاق
 هذا اذا قصد الاهانة اما اذا لم يقصد الاهانة فاقال الشننى صحيح لكنه

ار تكب كبير عظمة وتجب عليه التوبة ولو قال اشهدك واشهدك
صلا تلتك فان نوى اليقين يكون يمينا وان نوى الاخبار فلا وقيل
لا كفارة فيه وفي قوله اشهد الله لا فعل كذا بل يستغفر الله ولو قال
ان فعلت كذا فلا آله في السماء فهو لغو ويستغفر الله ان حنت وقيل
يكون يمينا ولا يكفر ولو قال انا بريء من شفاعدة الرسول فليس حنين بالانذار
لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا لو قال فصلوا في وصاياي لهذا الكافر
او فصوى لليهود وقيل ان الاخير بين ان اراد به القرية لا ان اراد
به التوب ولو قال وحقا وبحر منه وبحر منه شهد الله وحرمه لا اله
الا الله وبحر رسول الله او الايمان او الصلوة وعذابه وثوابه ورعا
ولعنة الله وامانته وان فعله فعليه غضبه او مخطئه او لعنة او هو
من ان او سارق او شارب خمر او اكل ربا لا يكون قسما وقيل ان توبته
الحلف الا قال المذكور يكون قسما وقال الاحناف ان ما يباح للفقير
لا يكفر مستحله كدم وخنزير وميتة والتعليق باكله لا يكون يمينا وما لا يباح
ايدي الكفر والتعليق به يمين قلت الكفر باللسان ايضا يباح في حالة الاكل
قال الله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الا ان يراد بالكفر الكفر
القلبي فالصحيح ما ذكرنا ان التعليق بالكفر ونحوه ليس يمين ولا تجب فيه الكفارة
اذا حنت ولو اراد بقوله حقا اسم الله فيمين على الذهاب الصحيح وحرم
القسم الواو والباء والتاء ولازم القسم تحريم التنبية وهمة الاستغفار
وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة وقد تقرر حرمة ايجاز

مع كونه لله والله
والله يوم الله
السنه

كقوله الله بنصبه والحلف في الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو
اللام والنون كقوله والله لا فعلن كذا او والله لقد فعلت كذا مقرونا
بكلمة التوكيد وفي النفي يكون بحرف النفي حتى لو قال والله افعل
كذا اليوم كانت يمينه على النفي وتكون لاحضرة كانه قال لا افعل
كذا فلو قال والله اضرب اليوم زيد الا يحنت بعدم الضرب فيه
لانه مثبت لفظا ومنفي معنى والله اعلم **فصل** ان حلف على امر لا
يجوز فعله كعدا الكلام مع ابيه او قتل فلان اليوم يجب عليه ان يحنت
ويكفر عن يمينه وان حلف على امر ساي غير هاجير آمنه فليات
الذي هو خير ويكفر عن يمينه ويمكن ان يكون الحنت واجبا في هذا
وان حلف على امر يباح فعله فترك الحنت ادلى لقوله نعم واحفظوا
ايمانكم وان حلف على امر يجب فعله فالحنت حرام كما اذا حلف على
بر الوالدين او ترك شرب الخمر ونحوه ويكره ان يجعل الحلف مانعة
عن البر والتقوى كما قال الله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لايما نكم ان تبوا
وتتقوا وتصلحوا بين الناس **فصل** تقع اليمين على نية السخلف فلا
ينفع الحالف توريطه ولا تاويله اذا قصد ابطال حق السخلف ويكون
انما وان كان السخلف ظالما انتفع على نية الحالف وتنفع التورطة
فلا اشتم عليه بل تجب التورطة لاستخلاص المسلم من الهلاك وان
تقدر المحلوف عليه بعد اسكانه حنت لعدم الوفاء وان كان الحالف
عين وقتا لفعله تدين والا لم يحنت حتى يسيأس من فعله بلف المحلوف عليه

مع انما قال اليوم لا
وجوب الحنت الا باليمين
التي في اليمين التورطة
اما لفظ الحنة فمستحب
اخر حيا لا في غير
عند موته ويكفر
المحلوف عليه
عنه كما اذا حلف
ولا يمان وجبة
او لا يملكه زيد

ادمرت الحالف او نحوهما ومن حلف بالله تعالى لا يفعل كذا ان شاء الله تعالى او ليفعل كذا ان شاء الله تعالى او قال والله لا افعل كذا ان اراد الله تعالى او الا ان يشاء الله اتصل الاستثناء لفظا وحكما ويجوز فعل المحلوف عليه او ترك فعله بشرط ان يقصد الاستثناء قبل تمام المستثنى منه فلو حلف غير قاصد الاستثناء ثم عرض له الاستثناء بعد فراغه من اليمين لم ينفعه ذلك لعدم قصد له او لا لو اراد الجرم بيمينته فسبق لسانه الى الاستثناء من غير قصد او كانت عادته جارية به فجزى على لسانه من غير قصد لم يصح ويجوز وقيل لا يجزئ مطلقا اذا اتصل الاستثناء ولو شك في الاستثناء وعدمه فالصل عدمه وجوز بعض الناس الاستثناء متفصلا ايضا واستدل بقوله عز وجل من قرأ كتابا من كتاب الله فليعلم انه قد انزل الله عليه ما فيه **فصل** كفارة اليمين على التخيير بين الاطعام والكسوة والعق فقط فيخبر من لم منه اليمين بين ثلثة اشياء اطعام عشرة مساكين من جنس واحد كقرا او من اجناس كا طعام خمسة برا او خمسة تمر او يفي طما اي نوع من الطعام سواء مصنوعا او غير مصنوع مطبوخا او غير مطبوخ وسواء اباح له اطعام او ملكه او اباح الخمسة وملك خمسة والكل واسع ولا يشترط ان يطعمهم غداء وعشاء بل يكفي اطعامهم في وقت واحد بادام او بلا ادام غدا او عشاء ولو اطعم مسكينا واحد عشرة ايام فانه لا يجزئ الا عند ابى حنيفة وقال مالك يطعم كل مسكين مائة

كانت ظاهريه يستنفس
او سألني او عطايا او
على او ثواب ١٢ منه
منه قل الاضاف
يطلب بالاستثناء
التفصيل كل ما يتعلق
بالقول عبادا واولادها
لويستدفع الاجر
ولو بالامر في التوبة كما تقول
عبدى اولا جوست
ان شاء الله لم يرد
ويعبدى هذا الشاء
الله ليدرس
الاستثناء وهو الزكوى
بحلان التوفيق القلب
كالنية كالزكاة الموم
عن ان شاء الله
صحت النية اور محار

رطلان بالبغدادى وشيء من الادم فان اقتصر على مد اجزاء دقا
 ابو حنيفة ان اخرج برا فنصف صاع وان اخرج شعير او تمر انصاع
 وقال احمد مد من حنطة او دقيق ومدان من شعير او تمر رطلان
 من خبز وقال الشافعى لكل مسكين مسكين مد وقال امامنا احمد بن حنبل
 يشترط ان يطعم عشرة مساكين مسكين احراما او كسوة ^{بغضه} وهو ده
 للرجل ثوب تجزئه صلواته المكتوبة فيه وللمائة درغ وخمار تجزئها
 صلواتها فيهما وقال الاحناف بما يصلح للاسباط وينتفع به فوق ثلثة
 اشهر ويستتر عامة البدن فلهو تجزئ والسر اويل فقط ويجزئ عندنا
 ان يكسوه من اى صنف شاء سواء كان من القطن او الكتان او القو
 او الشعر او البر او الخ او يكسو النساء من الحر لان الله امر بكسوتهن
 ولم يبين جنسا فامى جنس كساه منهن خرج به عن المودة لوجود
 الكسوة المأمور بها ولو عتيقا ما لوت ذهب قوته فان اطعم المسكين
 بعض الطعام وكساه بعض الكسوة او اعتق نصف عبدة
 واطعم خمسة ادكساه او اطعم وصام وكساه البعض لم يجز
 وقال صاحب البهاج لا اطعم خمسة وكساه خمسة قال ابو حنيفة واحد
 يجزئ وقال مالك والشافعى لا يجزئ واختار السيد من اصحابنا
 قول مالك والشافعى انه لا يجزئ ولو ادى القيمة فهل يجزئ او لا يجزئ
 فيه قولان ^{طعنت} رتبة موفته وقال السيد من اصحابنا يجزئ
 عتق الرتبة الكافرة ايضا وقال صاحب البهاج اجماعا على انه

عنه و قال الاخوان
وقال بعضهم يجوز اداء
الكفارة الى الذي اثم
معه ولو دفعها الى
سكين صغير يتيم
وليه جاز وهل يجوز
لصغير لم يطعم
قال الثلاثة نعم
احمد لا ١٢٠

لا يجوز في الاعتاق الا رتبة مومة^{قلت} هذا خطأ صريح فان الاحناف
 يجوز دله كفارة اليمين اعتاق رتبة كافر^و ويجزئ الصغير والكبير
 والذكر والانثى اتفاقا ولا يجوز اعتاق الحمل وام الولد والكاتب فان عجز
 عن العتق والاطعام والكسوة صام ثلاثة ايام متتابعة او متفرقة وقال
 امامنا احمد بن حنبل صام ثلاثة ايام متتابعة وجوب لان في قراءة آ
 وابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعة وهذا اذا لم يكن له عذر في
 تركه التتابع من فرض او غيره ولا ينسقط وجوب التتابع ولا يجوز
 ان يكفر الرقيق لغیر الصوم وعكسه الكافر فانه يكفر بغير الصوم ويجزئ
 ان يخرج الكفارة قبل الحنث او بعده اى يكفر ثم يحنث او يحنث ثم
 يكفر لورودهما في الحديث وقال ابو حنيفة لا يجوز الكفارة الا بعد
 الحنث وقال الشافعي لا يجوز تقديرو الصيام ويجزئ تقديرو غيره وتنسقط
 النية لصحة الكفارة فلو ادى الكل جملة او مر تبادله بنوشيد لم تصح
 يكفي العجز عن العتق والاطعام والكسوة وقت الاداء حتى لو ذهب ماله و
 سلمه ثم صام ثم رجع بهيته اجزاء الصوم ولو تحيل بالهبة لاجزاء الصوم
 لا تسقط عنه احد الثلاثة كما لا تسقط الزكاة بالتحويل بالهبة ثم الرجوع
 فيها وياشر فاعله عند ناد لو صامت للكفارة وحاصت قبل اتمام الصوم الثاني
 لا ينزى منها الاستيناف خلافا للاحناف وكفارة الفطر لا تستأنف فيها
 بالاتفاق والشرط استقرار العجز الى الفراغ من الصوم ولو صام المعسر
 يومين ثم قبل فراغه ولو بساعة اليسر ولو بموت موته مومة^{قلت} لا يجوز له

هذا هو اعلم ما ذهب
 اليه اهل العلم من
 الاجابة على هذا
 السؤال
 من قال ان الحنث
 واجب على من
 حنث في الصيام
 فانه لا يثبت له
 عذر في تركه

الصوم ويستأنف بالمال ولو صام ناسيا للمال لم يجز وقيل اجزاء
 ولو كان عند مائة مائة مستغرق بالدين فيجوز له الصوم ان ادى الدين
 قبل اخراج الكفارة اما قبل اداء الدين هل يجوز له الصوم ام لا
 فيه قولان فالاصح عدم الجواز ولو نسي كيف حلف بالله او بطلاق
 او بصوم لا شيء عليه الا ان يتذكر ولو حلف مسلما ثم ارتد والحياء
 بالله ثم اسلم ثم حنث فحبب الكفارة عليه وقال الاحناف لا كفارة
 عليه اصلا ولو نذر الكافر ياهورقة^{قلت} ثم اسلم يلزمه ايفاء نذره وقيل
 لا يجب عليه الا ايفاء النذر المالى وقيل لا يلزمه شيء واختاره الاحناف
 ولو قالت الزوجة لزوجها انت على حرام او حرمتك على نفسي فهو لغو
 لا يجب عليها شيء سواء طارعه في الجماع او اكرهها وقال الاحناف
 كفرت بذلك لو قال لقوم كلاكم على حرام او كلاكم الفقراء او اهل بيوت
 او اكل هذا الرغيف على حرام ولو حلف بالله لا اكلكم لا يحنث الا
 بان يكلم كلهم وكذا لو حلف لا اكل هذا الرغيف لم يحنث الا اذا
 اكل كل كلة الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد ولو حلف لا يكلم
 فلان فلا نادى واحد هما ولا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد يحنث
 لو كلم واحد منهما في الاول وكلم اخاه في الثاني ولو حلف
 بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطلعون من بيته فطلع واحد منهم
 لا يحنث ولو قال كل حل الله اد حلال للمسلمين على حرام
 او الحرام يلزمي فهو على الطعام والشراب ويكون لغوا الا اذا نوى امرأته

والله وسلم وفي غيره يكفر وان كان دون مسافة القصر فيلزمه الايمان
ان نذر زيارته قبر النبي صلعم وفي غيره بخير بينهما واذا نذر صوم يوم
بعينه مما يجوز فيه الصوم فانظر بغير قضاء وقيل لا يلزم القضاء
واذا نذر صوم عشرة ايام جاز صومها متتابعة ومتفرقة بالاتفاق
ومن نذر القصد لبیت الله الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمره يلزمه
القصد بحج او عمره وقيل لا يلزم منه شيء ومن نذر الحج او العمرة ما
يجوز له ان يركب ويكفر كفارة يمين وقيل يلزم منه المشي من دورته
اهله وان نذر القصد لمسجد المدينة او لا يقصه فيلزم منه وقيل
لا ينعقد نذره قال صاحب النيل الفواع النذر ستة النذر المطلق
كقوله لله على نذر فيلزم منه كفارة يمين وكذا ان قال على نذر ان
فعلت كذا انما فعله ونذر لجاج وغضب كان كلمتك اوان لم اعطك
اوان كان هذا كذا افعل الحج او العتق او صوم ستة او مالي صدقة بخير
بين الفعل او كفارة يمين ونذر فعل مباح كقوله لله على ان اركب ابني
فيخبر ايضا ونذر شيء مكره كطلاق ونحوه من اكل قوم ويصل وترث
ستة فيسقط ان يكفر ولا يفعل فان فعله فلا كفارة عليه ونذر معصية كشر
خمر وصوم يوم العيد وصوم يوم حيض او نفاس او ايام التشریق فيجزم الوفاء
ويكفر ويقضى الصوم غير صوم يوم حيض فمن نذر صوم يوم عيد قضى يوما
ومن نذر صوم ايام التشریق قضى ثلاثة ايام ولا يصوم يوم العيد ولا
ايام التشریق كمن نذر من يصوم يوم يحان عليه فيه ينعقد نذره ويحرم

كذا الصلوة في ثوب حرير والطلاق من الحيض ونذر صوم ليلة
العيد لا ينعقد ولا كفارة لانها ليست من الصلوات ونذر تبرر
الصلوة وصيام ولو واجبين واعتكاف وصدقة وحج وعمره وعبادة
من يمين شهود وعبادة بقصد التقرب من غير ان يتعلق ذلك
بشرط او يتعلق ذلك بشرط حصول نية برحها اودفع نفقة يحنها
كقوله ان شفا الله من يضي او سلم مالي فولي كذا فهذا يجب الوفاء
به قال شيخنا ابن تيمية فيمن قال ان قدم فلان اصوم كذا هذا انذر
يتبع الوفاء به مع القدرة ولا اعلم فيه نزاعا الثاني التزام طاعة
من غير شرط كقوله ابتد اعلا على صوم شهر فيلزم الوفاء به في
قول اكثر اهل العلم الثالث نذر طاعة لا اصل لها في الوجوب
كالاعتكاف وعبادة المائتين فيلزم الوفاء به عند عامة اهل النصارى
لقوله صلعم من نذر ان يطيع الله فليطعه وادع البخاري يجوز
اخراج ما نذره من الصدقة وتعل ما نذره من الطاعة قبل
وجود شرطه المعلق عليه لوجود سببه وهو النذر ككفارة اليمين
وقال الشيخ النذر للقبور او اهلها كالتبرع بغير اهلها الخليل
والشيخ فلان نذر معصية لا يجوز الوفاء به وان تصدق بها نذره
من ذلك على من يستحقه من انفرا والضاخين كان خيرا له
عند الله وانفع وقال من نذر اسراج بئر او مقبرة او جبل او شجر
او نذر له او لسكانه او المضافين الى ذلك المكان لم يجز ولا يجوز الوفاء

اجماعا ونصرت في المصالح ما لم يعرف ربه ومن الحسن صرفه في نظيره
 من المشرع وفي لزوم الكفارة خلاف قلت ومن نذر المعصية نذر
 الزيت او الحلواء او الشموع او الرداء او الخيمة للقبور ولاصحابه
 والعوام مشغولون بذلك في زماننا ومن انكر عليهم فيطعنونه ^{بغير}
 ويسبونونه والى المشتكى من صنيعه هو وصنيع مشايخه ^{فصل} ومن شابههم
 وعلمائهم علماء السوء منهم تخرج الفتنة وفيهم نقود ولا الاحناف
 من نذر نذر امطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه اجبا او فرض
 وهو عبادة مقصودة ووجد الشرط لزم الناذر كحرم وصلوة وصدة
 ووقف واعتكاف واعتاق رقبة ورجح ولو مانيا وله يلزم الناذر
 ما ليس من جنسه واجب او فرض كعبادة ترخيص وتشجيع جنازة
 ودخول مسجد ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او الاقتصار ^{على} وراى
 صاحب البحر ثلث شرايط اخرى ان يكون معصية لذاته فصيح نذر
 صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر ولو نذر
 حجة الاسلام لم يلزمه شيء غير ما وان لا يكون ما التزمه الاثر بملكه
 او ملكا لغيره فلو نذر التصديق باللف ولا يملك الامانة لزمه المائة ^{من}
 وراى صاحب الدر ان لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم امس
 او اعتكافه لم يصح وقال صاحب القنية من الاحناف نذر التصديق
 على الاغنياء لم يصح ما لم يواظبوا على السبيل ولو نذر الحلواء او الطعام
 لله ثم نذر اطعمه الاغنياء لم يجز والعوام عنه غافلون فانهم ينفذون

من خرج الاضواء وتكون
 الميت لا آمنه
 عنه وعندنا بالرمه
 ثلث المائة في حديث
 كعب بن مالك يخرى
 عن النبي صلى الله عليه
 وآله وآله وهو في الحديث
 ما آمنه

ينذروا الله تعالى ثم يطعمون منه الاغنياء فلا تؤدى نذره وهو واجب عليهم
 الاعادة ولا يجوز دفع طعام النذر او الحلواء او النقد الى هاشمي والا الى
 من يملك النصاب كالزكوة صرح به الاحناف ولو نذر التسبيحات
 ودر الصلوات لزمه الوفاء خلافا للاحناف ولو نذر ان يصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل لا ولو علق الجزاء بشرط
 للمعصية كقوله ان نريت بفلانة فعلى صوم شهر او ان شربت الخمر
 فعلى حج بيت الله لزمه الا يفاء بالنذر وقيل يوفى او يكفر لانه نذر ربطا
 يمين بمعناه ولو نذر مكلف بقتل رقبة في ملكه وفي به وان لم ينفذ
 ولا يجبره الحاكم على الايفاء ولو قال ان برئت من مرضى هذا اذبحت شاة
 او على شاة اذبحها لزمه الا يفاء خلافا للاحناف ولنا ان الذبح عبادة
 قال النبي صلعم لعن الله من ذبح لغير الله الا اذا اساء وان تصدق
 بلحمها فليزمه بالاتفاق ولو قال لله على ان اذبح جزرا او ان تصدق
 بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز وكذا لو نذر ان ذبح بقرة وفي القنية
 لو قال ان ذهبت هذه العلة فعلى كذا فذهبت ثم عادت لا يلزمه
 شيء ولو نذر لفقر او مكره جاز التصرف الى فقر او غير هاد ولو نذر ان يتصدق
 بمشقة او درهم من الخبز فتصدق بغيره جاز ان سادى العشرة كقصده
 بتمنه ولو نذر صوم شهر معين لزمه صومه مستأجرا فان افطر لغير عذر
 حرم عليه الا فطر ولو نذر استيفاء الصوم مع كفارة يمين لغوات
 المحل وان صام قبل مجيء الشهر المعين لم يجز لا كما لو صام شعبان عن

ع
 عثمان

رمضان الذي بعده وان افطر منه يوما فاكثر لعذر بني علي ما
مضى من صيامه ويكفر نفوات المتتابع وقال الاحناف ان افطر فيه
يوما فصلاة وحده وان قال متتابعين بل لنزوم استقبال واو نذر صوم
شهر مطلقا ونذر صوما متتابعين غير مقيد بزمن لنزومه المتتابع
في صومه المطلق والمتتابع فان افطر بغير عذر لنزومه استينافه
ولا شيء عليه اي لا كفارة وان افطر بعد خير بين استينافه ولا شيء
عليه اي لا كفارة بين البناء ويكفر نفوات المتتابع كفارة يمين وان نذر
صلوة فر كعتان قائما القادر ويجوز لمن نذر صلوة جالسا ان يصليها
قائما لانه اتى بانضال ما نذره ولو نذر بالف من ماله وهو يملكه
لنزومه ثلث ما يملك خلا قال الاحناف ولو قال مالي في المساكين حصة
ولا مال له لم يصح اتفاقا ثم لو حصل المال بنذر لا يجيب عليه شيء ولو
نذر المصدق بعد المائة يوم كذا على زيد فنصحت بمائة اخرى
قبله او بعده على فقير اخر جائز ولو نذر صياما بل تعدد لنزومه ثلثة
ايام ولو نذر اطعام الفقراء فطعمه ثلاثة وقال لو قال على نذر دله عليه
فعليه كفارة يمين فان نذر صياما بلا عدد لنزومه ثلثة ايام ولو صدقة
فاطعام عشرة مساكين وعندنا لا يجيب عليه الا كفارة يمين مطلقا
ولو نذر خمسين حبة لنزومه بقدر عمره فان مات قبل ان
يكمل خمسين فلا شيء عليه ولا يلزمه الوصية لما بقى قبل
يلزمه الوصية في من موته كفارة يمين اذ العري كمل الخمسين

جملع الايمان

لا حول الايمان مبناها على العرف عند الاحناف ماله يزم ما يحتمل اللفظ
وقال انشأني مبناها على الحقيقة الدنوية وقال مالك على الاستعمال القرا
وقال امامنا احمد بن حنبل مبناها ابد اعلى النسبة فيرجع في الايمان الى
نية الحالف ان لم يكن ظالما فان كان ظالما فعليه نية الظلوم كما
ورد في الحديث ويشترط مع ذلك ان يكون اللفظ محتملا للنية والافلاكني
النية مثلا لو قال احدا سقني مويه ونوس به الطلاق لا يقع الطلاق
فان كان اللفظ محتملا للنية يتعلق بيمينه بما هو ادون ما لفظه فن دعي
لنذر او فحلف لا يتعدى لو حنث اذا تعدى بنذر او غيره ان قصد
لاختصاص الحلف به ومن حلف على انسان لا يشرب له ماء من عطش
دينه او السبب قطع منه حنث باكل حينه او استعارة دابته
وكل ما فيه منة لا باقل كنعوة في ضوء نار او حلف لا يدخل دار
فلان وقال نويت اليوم قبل منه ذلك حكما لان ذلك لا يعلم الا
من جهته واللفظ يحتمله فلا يحث بالدخول في غير ذلك اليوم الذي نواه
ومن حلف على امرأته عن دار بان قال والله لا عدت سرايتك تدخلين
دار فلان ينوي منعها فدخلت حنث ولو لم يرها لم يحلف بيمينته بدم امتناعها
ومن حلف لا ياكل تمر الحلاوته حنث بكل حلوه خلوات اعتقته لانه اسود
فتعق وحده فان لم ينوشها رجع الى سبب اليمين وما يوجبها الدلالة لذلك

على النية فمن حلف ليقضي زيد أحقه عند انقضاء قبله لم يحث
إذا قصد عدم تجاوزه أو انقضاء السبب لأن مقتضى اليمين تعجيل القضاء
قبل خروج الغد فإذا انقضاء قبله فقد قضاة قبل خروج الغد و
إذا خيل ولأن مبنى الإيمان على النية ونية هذا يمينه ويجعل القضاء
قبل خروج الغد فتعلقت يمينه بهذا المعنى كما لو صرح به وكذا الحال في
دبيعه وفعله عند الإتيان كذا لا يبيع كذا إلا بمائة فباعه بأكثر فلا يحث إلا أن
باعه بأقل من مائة ولا يبيعه بمائة فباعه بغيرها بأقل حث أو حلف
لا يبدل كذا الظاهر إلا فيما نزل ودخلنا حلف لا يكلم زيد الشرية
الحرم فكله وقد تركه لم يحث في الجميع فإن عدم النية والسبب يرجع إلى
التعيين وهو الإشارة لأن التعيين يبلغ من دلالة الاسم على المسمى لأنه
ينفي الإبهام بالكلية بخلاف الاسم ولهذا هو شاهد عدل في عين شخص
وجب على الحاكم الحكم عليه بخلاف ما لو شهد أعلى مسمى باسمه لم يحكم
حتى يعلم أنه المسمى بذلك فيقدم التعيين على الاسم والصفة والأصانة
من حلف لا يدخل دار فلان هذه قد خلها وقد باعها أو دخلها ده
فضاء أو مسجد أو حمام أو حلف لا ألبس هذا القميص فلبسه وهو رداء
أو لبسه وهو عمامة أو هو سراديل أو حلف لا أكلت هذا الصبي فصار
شيخا وكله أو أكلت امرأة فلان هذه أو عبدة هذا أو صديقه هذا
فإن ذلك شككهم أو حلف لا أكلت هذا الرطب فصارت الرطب
دليبا أو خلا أو هذا اللبن فصار جنبا شفاكله ولا نية له ولا سبب حث البيع

لأن عين المحلوف عليه باقية كحلفه لا ألبس هذا الغزل فصارت ثوبا
فإن عدم النية والسبب والتعيين يرجع إلى ما تناوله الاسم وهو ثلاثة
شرعي فرفي نفري فاليمين المطلقة على فعل شيء من ذلك أو على تركه
تنصرف إلى الوضع الشرعي لأن ذلك هو المتبادر إلى الفهم عند
الاطلاق لأن الشارع إذا قال صل بدين عليه فعل الصلوة المستحقة
على الأفعال المعلومة ألا أن يقتصر ذلك بكلام يدل على إرادة الموضع
النفري فكذا يمين المحالف وتناول الصحيح منه أي من الموضع الشرعي
لأنه ممنوع من الفاسد باصل الشرع فلا حاجة إلى المنع من فعله باليمين
فمن حلف لا ينكح أو حلف لا يبيع أو حلف لا يشتري والشركة شراء
والتولية شراء والسلم والصلح على مال شراء فعقد عقد فاسد أو
من نكح أو بيع أو شراء لم يحث لأن البيع إذا اطلق لا يتناول الفاسد
بدليل قوله نعم: أحل الله البيع وحرم الربوا إذا ما أحل الصحيح من البيع
ويقاس عليه ما سواه من العقود ولا أن حلف لا يبيع فحججنا فاسدا قال
في شرح المنقح ومقتضى ما تقدم أن من حلف لا يبيع أو لا يشتري
فباع أو اشتري بشرط خيار أنه يحث لأنه بيع صحيح لكن لو قيد بالخيار
يمينه بممنوع الصحة كحلف لا يبيع الحر أو لا يبيع الحر ثم باع حث بصوة
ذلك لتعدر حمل يمينه على عقد صحيح والحلف على الماضي والمستقبل
في جميع ذلك سواء لأن ما لا يتناوله الاسم في المستقبل لا يتناوله في
الماضي فإن عدم الشرعي فالإيمان مبناها العرف والعرف هو ما اشتهر

مجانة حتى تلك حقيقة والرأية فاسما في العرف للزادة وفي الحقيقة
للجمل الذي يستحق عليه فمن حلف لا يظا أمراته او امته حنت
بجماعه لان هذا هو المعنى الذي ينصرف اليه اللفظ في العرب
وكذا اذا حلف على ترك وطى زوجته صار مولى او حلف لا يظا
دار او حلف لا يضيغ قدمه في دار فلان حنت بدخولها ركبها
او ماشيا حافيا او متسللا لان ظاهر حلفه ارادة الامتناع من
دخولها فنه كما لو قال لا ادخلها فاذا دخلها على اى صفة كانت
حنت لان المقصود من اليمين الامتناع **فيسمى** اذا حلف
لا يدخل دارا قد دخل متبرئا لا يشترط ان يترجم دارا في عرف الناس
او حلف لا يدخل بيتا حنت بدخول المسجد لقوله تعالى في بيوت
اذن الله ان ترفع يديك فيها اسمه وقوله تعالى ان اول بيت وضع
للناس ودخل الحرام لقوله صلى الله عليه وسلم بئس البيت الحرام رده
او داود وغيره ودخول بيت الشعر والجمعة لان اسم البيت
يقع عليه حقيقة وعرفا لقوله تعالى والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وبل
لكم من جلود الانعام بيوتات الخيمة في معنى بيت الشعر وعلم مما تقدم انه
لا يشترط بدخول صفة الدار ودهليزها لان ذلك لا يسمى بيتا
من حلف لا يضرب ثلاثة فثقتها او ثقت شعرا او عضاها حنت
لان قصده بذلك تأليمها وقد ألمها لكن لو عفاها للتلف
او لغيره تأليمها لم يحنت ولهذا لو حلف ليضرب بينها ففعل ذلك بر

لوجود المقصود بالضرب وان ضربها بعد موتها لم يبر **تمة حنت**
لا يشترط ان يشترط فشم ورد او بنفجا او ياسمينا او زنبقا او نسرينا
او زجسا او لا يشترط ورد او بنفجا فشمدها ماء الوردا او لا يشترط
طيبا فشم نبتا ربحه طيب كالخراحي حنت فان عدم العرف رجع
الى اللغة فمن حلف لا ياكل لحما حنت بكل لحم كالحم السمك حتى بالحرم
من اللحم كالهيئة والخنزير والقهود والذب والنمر والعقاب والصق والحيت
والفار وتخذلك لا بالاسمي لما يعني ان من حلف لا ياكل لحما لا يحنت
باكل ما لا يسمى لحما كالشحم ودخوله كخ وكبد وكلية وكرش ومصرات و
طحال وقلب والية ودماع وقانصة وكارع ولحم راس ولسان لان
اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك ولان بيع الرأس يسمى
رأسا لا لحما ولان كلاب من ذكرنا منفر عن اللحم بالاسم والصقة
ومن حلف لا ياكل لبنا فاكله ولو من لبن ادمية او صيد حنت لان
الاسم يتناول حقيقة وعرفا سواء كان حليبا او راثا او مائعا او مجمدا
لان الجميع لبن لان اكل زبد او سمن او كشكا او مصلا قال في القاموس
المصل والمصالة ما سال من الاقط اذا طبخ ثم غصرت حتى ولا ياحل
راسا ولا بيضا حنت بكل راس وكل بيض حتى براس الجراد وبيضه
لان ذلك يدخل تحت مسمى الراس والبيض فحنت به ومن حلف
لا ياكل فاكهة حنت بكل ما يتفكه به حتى بالبطيخ لانه ينضج ويحلى وتفكه
فكان داخلا في مسمى الفاكهة وباكل كل شجر غير تربي كلب وعنب ورماد

وسفر جبل ونقاج وكثري دخوخ وشمش وزعر ورابيض والبرج والبرج
 وتين وموز وجوز ولوايا بسا الكصور وعناب وجوز ولوز وبندق وفستق
 وتمر وزبيب واجاجين ونحوها لان ليس ذلك لا يخرج منه عن اسم الاله
 لا باكل الثناء والخيار لان ذلك من الخضرا فلا يحث بهما من حلف
 لا باكل فاكهة ولا ياكل الزيتون لانه لا يتفكه باكله وانما المقصود
 ربيته والزرعر والاحمر والاس وسائر شجر بري لا يستطاب كغيره
 والنعس وبافجيان وكرب ولا باكل ما بالار من شجر ولو غرس
 في جبل وقناس وما لا ونحوه ومن حلف لا يتقدي ذاك بعد الشرب
 وحلف لا يشعشعي فاكل بعد نصف الليل او حلف لا يتجرى
 قبل ان يطلع الليل لم يحث مالم تكن له نية ان ياكل
 من قعدة وهي من طلوع الفجر الى الزوال والعشاء ما غرد من العرس
 وهو من زوال الشمس الى نصف الليل والسحور ما غرد من السحور
 وهو من نصف الليل الى طلوع الفجر ومن حلف لا ياخذ
 من شجرة الشجرة حث باكل ثمرتها ولو واحدة فقط يعني فلا يحث
 باكل درقها ونحوه لان الثمرة هي المتبادرة الى الذهن فيحث باكل الثمرة
 ولو نقطها من تحتها او من اناء لانها ضرها ومن حلف لا ياكل من هذه
 البقرة حث باكل شئ من اياها لان لا يحث باكله من لبها ودلدها
 لانها ليسا من اجزائها ومن حلف لا يشرب من هذا النهر او حلف
 لا يشرب من هذا النهر فاعترف باناء منهما او من احدهما وشرب

سبت لانها ليسا بالاله للشرب والشرب مسما في العادة انما يكون
 بالاعتزاز اما بسيد او باناء غيرهما فيحمل على ما جرت به العادة في
 الشرب فيحث بوجوده لان حلف لا يشرب من هذا الماء فاعترف
 منه وشرب فانه لا يحث لان الاناء الاله للشرب فحقيقة الشرب
 منه ان يكرع منه واذا صب منه في اناء وشرب منه لم يكن شرا
 منه ولو حلف لا يلبس الثياب او لا يركب الارباب حث بركوب
 دابة وليس ثوب وكذا الوقال لا يركب دابة او لا يلبس ثيابه فحلف
 ذكر العدد فلا يحث اذ لا يبر الا به ومن حلف لا يدخل دار فلان
 او حلف لا يركب دابته او لا يلبس ثوبه حث بما جعله فلان لعبد
 من دار ودابة وثوب لان ذلك ملك لسيد او بما اجره فلان
 او بما استاجره فلان لان الدار تضاعف الى ساكنها كما تضاعف الى
 مالكها لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن وقوله تعالى وقرن في بيوتكن
 فان الاخصاف للاخصاص وساكن الدار يختص بها فكانت اخصافها
 اليه صحيحة وهي مستعملة في العرب ولا يحث بما استعاره اي لا يحث
 بدخول دار استعارها فلان على الاصح او بركوب دابة استعارها
 فلان على الاصح وليس ثوب استعاره فلان لانه لا يملك منافع
 ما استعاره ومن حلف لا يدخل مسكن زيد يحث بمسكنه معاد
 ومنصور يسكنه زيد لانه مسكنه لا يملكه الذي لا يسكنه وان قال
 ملكه لم يحث بمسكنه ومن حلف لا يكلم انسانا حث بكلام كل انسان

لان ذلك نكسرة في سياق النفي فتعم لفعله المحلوف عليه حتى
بقوله له تخ او اسكت او يزجره بكل لفظ في الاصح لان ذلك كلام ^{خل} فند
فما حلف على عدمه لا بسلام من صلاة صلاها اما ما نص عليه
ومن حلف لا حكمت فلا تا فكا تبه او راسله حث على الاصح ما
يوم مشافهته لا اذا ار تج عليه في صلاة كان فيها اما ما للحالف
فتح عليه الحالف لم يحث وان حلف لا بدأت فلا تا بكلام فتكلما
مما يحث لان مقتضى يمينه ان لا يوجد كلامه لفلات قبل كلام
فلان فاذا اكلمها معا لم يوجد كلامه قبله فلا يحث ومن حلف
لا ملك له لم يحث بد ين له لان الملك يختص بالاعيان من الارباب
فلا يعم الدين لان الدين انما يتعين للملك بقبضه ومن حلف
لا مال له اذ حلف لا يملك ما لا تحت بالدين وبال غير زكوى وبضا
لم يباس من عودته وبمقصوب منه لان المال ما تناوله الناس
عادة لطلب الربح ما خوذ من السيل من يد الى يد ومن جانب
الى جانب فيشمل ذلك غير ما يجب فيه الزكوة من النفود وغيرها
لان غير النقود اموال وقال عمر رضي الله تعالى عنه اصبحت ارضا
يخبر لها اصب ما لا تقط هو انفس عندي منه ومن حلف ليضرب
فلا تا بمائة فجمعها وضربه بها ضربة واحدة بتر في يمينه لانه ضربه
بالمائة كما لو حلف لان حلف ليضربه مائة فجمعها وضربه بها
ضربة واحدة ولو ائمه بها لان الظاهر من هذا اليمين انه يريد

ضربه بالسوط مائة ضربة ليتكر رالمه بتكرار الضوب ومن حلف لا يمكن
هذه الدار او حلف ليخرج من هذه الدار او حلف ليخرج منها
اي من هذه الدار لمن منه الخرج بنفسه واهله ومتاعه المقصود
فان اقام فوق من يمكنه الخرج فيه عادة ولو خرج حث فان
لم يجد مسكنا ينتقل اليه او لم يجد ما ينقل متاعه او ابت برجته
الخرج معه ولا يمكنه اجبارا لخرج وحده لم يحث وكذا احكم
البلد اذا حلف ليخرج منها او ليخرج من منها الا انه يخرج وجه
وحده اذا حلف ليخرج من منه لانه اذا حلف ليخرج من هذه
البلدة تناولت يمينه الخروج بنفسه لان الدار يخرج منها
صاحبها في اليوم مرات في العادة فظاهر حاله انه لو يرد الخروج للعتا
وانما اراد الخروج الذي هو الثقل والخروج من البلد بخلاف ذلك
ولا يحث بعوده فيما اذا حلف ليخرج او ليخرج من الدار او من
البلد وخروج ثمر عادة لان يمينه على الخروج وقد خرج واخطت
يمينه بفعل ما حلف على فعله ومحل ذلك ما لم تكن له نية او يكن
هناك سبب يقتضي هجران ما حلف على الرحيل منه فيحث
بعودة والسفر القصير سفر يبر به من حلف ليسافر ون ويحث به
من حلف لا يسافر قل في الفرع والسفر القصير سفر يتوجه به ^{لف}
ليسافر ن به ولهذا نقل الاثر ان اقل من يوم يكون سفر الا انه
لا تقتصر فيه الصلوة وفي الاثر مثلا ان بقية احكام السفر بخوفية

وكذا النوم اليسير يعني انه يبريه من حلف ليسا من ويحنت
به من حلف لا ينام ومن حلف لا يستخدم فلا تار جلا كان او
امر الله عبدا كان او حرا فخدمه الذي حلف انه لا يستخدمه
والحالف ساكت حنت لان افرادة على خدمته استخدام
ولهذا يقال فلان يستخدم عبدا اذا خدمه وان لم يامر ومن
حلف لا يبيت ببلد كذا كذا مشق مثلا او حلف لا ياكل ببلد كذا
فبات او اكل خارج ببيان البلد لم يحنت وفعل الوكيل كالوكل
فمن حلف لا يفعل كذا فوكل فيه من يفعله حنت لان الفعل
يضاف الى من فعل عنه ولهذا قال تقدم محلقين رؤسكم
ومقصرين وقال تعالى ولا تتخلقوا رؤسكم وانما المحلق غيرهما
واذا اضيف فعل الوكيل الى الموكل حنت لوجود المحلوف عليه
وكذا اذا حلف لا يضرب عبدا فضربه بامر لا يحنت وان
حلف انه لا يبيع زيدا فباع من يعلم انه يشتريه له حنت

مسائل الجمين على اصول الاحناف

انما ذكرناها هنا نقلنا عن كتب الاحناف لان الاحتياط في اداء الكفا
اذ بها يسقط الاثم عن الحالف والخروج عن محل الخلاف او لا
فان وجبت الكفارة على اصول الاحناف لا على اصول الحنابلة
وبالعكس فالاولى اذا اثم ان حلف لا يهدم بيتا لا يحنت بهدم بيت
العنكبوت

الا بالنية وعند مالك يحنت لان الله تعالى يقول ان اوهن البيوت
لميت العنكبوت وان حلف لا ياكل لحم الا يحنت باكل السمك وعند
مالك يحنت ولو حلف لا يجلس على فراش او بساط ثم جلس على
الارض لا يحنت وعند مالك يحنت لقوله تعالى وجعل لكم الارض فراشا
وقوله تعالى والله جعل لكم الارض بساطا ولو حلف لا تمشي تحت بناء
لا يحنت بالمشي تحت السماء وعند مالك يحنت بقوله تعالى والسماء بناء
ولو اغتاط على غيره وحلف ان لا يشتري له شيئا بفلس فاشترى له
بدرهم او اكثر شيئا لم يحنت كمن حلف لا يخرج من الباب او لا يضيئ
اسواط او ليغد بينه اليوم بالف فخرج من السطح وضرب بعصا رعدى
برشيف اشتراه بالف لم يحنت لان العبرة له يوم اللفظ لا يوم الغرض
ولو حلف لا يشتريه بعشرة حنت لو اشترى باحد عشر بخلق البيع
قلت هذا موافق لما ذهب اليه الحنابلة كما مر ولو حلف زيدا دخل
بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة للنصارى او الكنيسة لليهود
او الدهليزا والظلة التي على الباب اذا لم يصلحها لليستوتة لا يحنت
ويحنت لو دخل الصفة اى الايوان ولو حلف لا يدخل دارا لم يحنت
بدخولها خربة لا بناء فيها اصلا وفي هذه الدار يحنت وان صارت
صبرا او بنيت دارا اخرى بعد الانهدام وان جعلت بعد الانهدام
مستانا او مسجدا او حماما او بيتا او غلب عليه الماء فصارت بئر لا يحنت
وان بنيت دارا بعد ذلك كهذا البيت وكذا بيتا بالاولى فهدم او

ع
اما على اصول الج
فمحنت لان
النية في
ان وتبين

بنى بيتا آخر ولو بنقض الاول ولو هدم السقف دون الجيطان فدخله
حنث في الميعن لان المنكر ولو حلف لا ياكل من هذا الرطب فاحله
تمر الميحنث خلا والمخالبة كما مر وكذا لو قال لمن وجته ان دخلت
هذه الدار المتصلة بدار فلان فانت طالق ثم دخلت بعد زوال
الاتصال لا يقع الطلاق ولو اشار الى الدار ولم يسم بان قال هذه ^{حنث}
بدخلها على اى صفة كانت كهذه المسجد فخر ببقائه
مسجدا الى يوم القيامة ولو زيد فيه حصته فذلها لم يحنث ^{بقل} ما لم
مسجد بنى فلان فيحنث وكذلك الدار ولو حلف لا يجلس الى هذه
الاسطوانة او الى هذا الحائط فهذا ثم ينياد ولو بنقضها اذ لا
يركب هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت تخشعها الميحنث
كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم برأه فكتب به لان غير
المبرى لا يسمي قلم ابل انبوا فاذا كسره فقد زال الاسم وهذا لاهل
العرب اما اهل الهند فيقولون لعير المبرى قلم ايضا فيحنث والواقف
على السطح داخل عند المتقدمين لا عند المتأخرين ودون الحكمال
يجل الحنث على سطح له ساتر وعدمه على مقابلة وقال ابن الكمال ان كان
الحالف من بلاد العجم لا يحنث قال مسكين وعليه الفتوى قال
صاحب البحر لو ارتقى على شجرة واقعة في الدار او حائط احنث وعلى
قول المتأخرين لا والظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمي داخل
نفاك الوضوء سر دابا او قنائة لا يتنفع بها اهل الدار ودخل فيها

فلا يحنث قال وعم اطلاق المسجد فلو فرقته مسكن رلا لو سجد ^{خلف} اذ
لم يحنث لانه ليس بمسجد ولو تنيد الدخول بالباب حنث بالمحادث
ولو بقيا الا اذا عينه بالاستشارة والواقف بقدر ميه في طاق الباب
اى في عتبة التي يجيئ لو اغلق الباب كان خاسرا لا يحنث وان كان
بعكسه يجيئ لو اغلق كان داخل احنث في حلفه لا يدخل ولو كان
المحلف عليه الخروج انعكس الحكم لكن في المحيط حلف لا يخرج فرقى
شجرة فصار بحال لو سقط سقط في الطريق لم يحنث وهذا الحكم
المذكور اذا كان الحالف واقفا بقدر ميه في طاق الباب فلو وقف
باحدى رجليه على العتبة وادخل الاخرى فان استوى الجانبان
او كان الجانب الخارج اسفل لم يحنث وان كان الجانب الداخل
اسفل حنث وقيل لا يحنث مطلقا وهو الصحيح ودوام الكروب واللبس
والسكنى كالانشاء فيحنث بكثته ساعة لا دوام الدخول والخروج التزجر
والتطهير لان الضابطان ما يتدلد واما حكم الاستدعاء والاقتلا
وهذا الويلين حال الدوام اما قبله فلا فلو قال كلما ركبت فانت
طالق او فعلى درهم ثم ركبت ودوام لمن مته طلقة ودرهم ولو
كان ركبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلقة ودرهم قلت في
عرفنا لا يحنث الا بابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينع
وهو المختار ولو حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة او الحارة
خرج ربقى متاعه واهله حتى لو بقي وتداو خشيبة او مكناس حنث واعتبر

محمد نقل ما يقوم به السكنى وهو ارفق وعليه الفتوى قاله العيني ولو انتقل
الى سكنه او مسجد على الاوجه وهذا الوجه بالعربية ولو بالطارسية بر
نحو وجهه بنفسه كما لو كان سكانه نتجا وكما لو ابت المرأة الثقلة وغلبته
اوله يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب دار
اخرى او دابة وان بقي اياما اركان له امتعة كثيرة فاشتغل بنقلها
وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحنث ولو نوى التحول ببذنه دين
وعند الشافعي يكفي خروجه بنية الانتقال بخلاف المصرد البلد
والقرية فانه يبرئ نفسه فقط وقيل يحنث بخروج نفسه فقط اذا كان
اهله ومناعه فيرا ولو حلف لا يسكن فلا تسكنه في عرسه دار او هذا
في حجرة وهذا في حجرة حنث الا ان تكون دارا كبيرة ولو تقاسما حاجا
بينهما ان عين الدار في يمينه حنث وان نكرا لاولد دخلها فلان غصبا
ان اقام معه حنث علم اولاد وان انتقل فوالا كما لو نزل صنيفا وكذا
لو سافر الخالف سكن فلان مع اهله به يفتي لانه لم يسكنه حقيقة ولو
قيد الساكنة بشهر عنت بساعة لعدم امتدادها بخلاف الاقامة
قلت هذا غلط والشيخ لا يحنث الا اذا ساكنه شهر او في خزانة القضا
حلف لا يضر بها فضر بها من غير قصد كالحنث في حنث في الخروج من
المسجد ان حمل واخرج مختارا ايا مرة وبذنه بان حمل مكرها لا يحنث
ولو اضر بالخر وج في الاصح ومثله لا يدخل اقساما واحكاما
واذا لم يحنث بدخوله بل اضره ولو نزل او عثر او هبوب ريح او جمع دابة لا يحنث

لعدم فعله على المذهب الصحيح وقيل تخل ولا يحنث في قوله لا يخرج
الا الى جنازة ان خرج اليها قاصدا عند انفصاله من باب داره مشي
مهما لم لا شواقي امر اخر لما في البدائع ان قال لمن وجتها ان خرجت
الا الى مسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدلتها امر فذ
لغير المسجد لم تطلق ولو حلف لا يخرج او لا يذ هب او لا يروح الى مكة
فخرج يريد هاهنا خرج عنها قصد غير هاهنا لا حنث اذا جازى عمران
على قصد هاهنا بينه وبينها مدة سفر ولا حنث بخروجها من داره ولو حلف
لا يخرج من داره فخرج مع جنازة والمقابر خارج يذاد حنث وفي
لا ياتى بها لا يحنث الا بالوصول كما مر والفرق لا يحنث لو حلف ان
لا تاتي امراته عرس فلان فذ هبت قبل العرس وكانت غمة حتى مضى العرس
لانها ما انت العرس بل العرس اشهاد ولو حلف لياقنينه فهو ان ياتي منزله
او حانته لقيه ام لا ولو لم ياته حتى مات احد هما حنث في اخر حياته
وكذا كل يمين مطلقة اما الموقته فيعتبر اخرها فان مات قبل مضيه
فلا حنث ولو ارتد ولحق لا يحنث لبطلان يمينه بالله بجر الردة اما
لو كان يمينه بالطلاق فلا يبطل بالردة بل يقع الطلاق ولو حلف ليا
غدا ان استطاع ففعل استطاعة الصحة لانه المتعارف فيقع على رفع
الواجب كرض او سلطان او جنون او نسيان فان نوى بها القدر الحقيقية
المقارنة للفعل صدق ديانة لا قضاء وعندنا صدق ديانة وقضاء لان

محتمل لها والحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية ولو قال لا يخرجني
 بخير اذني اذ لا ياذني اذ بامري اذ بعلي اذ برضائي شرط للبر لكل خروج اذن
 الاخرق اذ حرق اذ فرة ولو نوى الاذن مرة دين وتنحل يمينه بخروجها مرة
 بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك يسقط اذنه ولو بلغها بعد ذلك
 صح وعليه الفتوى وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا
 فرفع الامر الى الحاكم فبعث رجلا باذنه فنقل اهله لا يحنث ولو قال لها
 كما تحترجي الا ان اذن لك اذ حتى اذن لك لا يترط الاذن كل مرة بل
 يكفي اذنه مرة واحدة ولو نوى التعدد وصدق ولو حلف لا يدخل دار
 ذنير يراد به نسبة السكنى اليه عرفا ولو تبعها اذ باعارة ولو حلف لا يضع
 قدمه في دار فلان حنث بدخوله مطلقا ولو حلف اذ ادر الكيا حتى لو اضطجع
 ووضع قدمه لم يحنث بشرط الحنث في قوله ان خرجت مثلاً فانت
 طالق اذ ان ضربت عبداً لك فعبدي حر لم يرد الخروج والضرب فعلمه
 فوراً وهذا يسمى يمين الفور فترديه ابو حنيفة باظهارها ولم يخالفه
 احد وكذا في حلفه ان تقدمت فلذا بعد قول الطالب تعالى تعدد
 معي شرط للحنث تقدمه معه ذلك الطوطم المدحج واليه وان ضم الى
 ان تقدمت اليوم اذ معك فعبدي حر حنث بمطلق التتوي في طلاق
 الاشهاد ان التواخي الا بقرينة الفور ومنه ضرب جماعة اذ قال ان لم
 تدخلني معي البيت قد خلت بعد سكون شهوة حنث في البحر من المحيط
 طول التشاجر لا يشلح الفور وكذا لو خانت فرت الصلوة فصلت

اذا شئت قلت بالوضوء للصلوة المكتوبة اذا شئت قلت بالصلوة المكتوبة لانه عند
 شرعاً وكذا عرفاً فادرك كعب العبد الماذون والمكاتب ليس لموكلة في
 حق اليمين الا بشرطين اذ لم يكن دينه مستغراً قادراً فانه في حنث
 ولو حلف لا يركب واليمين على ما يركبه الناس عرفاً فمن فرس وتبل و
 حمار وجل فلاحنث بالركوب على الفيل الا في الهند وكذا بالركوب على
 المركب الدخاني والعجلة ولو حمل على الدابة مكرها فلا حنث كحلفه لا يركب
 فرسا فركب برذوناً وبكسه ولو بالفارسية او الهندية لاسب لغيره اذ
 بكل حال ولو حلف لا يركب مركبا حنث بكل مركب سفينة او محملاً او عجلة
 او دابة سوى الآدمي ولو حلف لا يركب حيواناً او دابة فلا يحنث بالركوب
 على الآدمي اذ الكافر **فصل** اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام
 الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف كخبز وفاكهة مضغ
 اولاً والشرب ايصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات بفيه الى الجوف
 كماء وعسل ولبن وشراب وشاي وقهوة فايصال الماء بالانف اذ لا
 ليس بشرب فلو حلف لا ياكل بيضة حنث ببلعها ولو قال لا ياكل عنب
 مثلاً لا يحنث بمصه لان المص نوع ثالث ولو عصره واكل شره حنث
 لكن في تمزيق القلاهي حلف لا ياكل سكر لا يحنث بمصه وفي عرفنا
 يحنث واما الذوق فعمل للفم لجر ومعرفة الطعم وحصل الى الجوف ثم لا
 وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس ولو تضمن الصلوة بعد ان حلف
 لا يذوق الماء لم يحنث ولو عطف بالذوق الاكل لم يصدق الا بقرينة

ولو حلف لا يأكل من هذه النخلة أو الكرمة أو الكتب تقيد حنثه
 بأكله من ثمرها فحنث بالعصير واللبس لا باللبس المطبوخ ولا
 بوصول غصن منها بشجرة أخرى كما يفعل في بلادنا لأشجار الكتب و
 يحنث بأكل الطلع أو الخلال أو البلمج أو البسر أو الرطب أو التمر
 منها وإن لم يكن للشجرة ثمرة تنضج يمينه إلى ثمرها فحنث إذا اشتري به
 ما كوله أو أكله ولو كل من عين النخلة أو الكتب لا يحنث وإن نواها
 لأن الحقيقة مهورية وفي المحيط لوزي أكل عينها لم يحنث بأكل ما
 يخرج منها وينبغي أن لا يصدق قضاء لتعيين المجاز فان قلت دون ^{الكرم}
 وكذا ورق التمر الهندي مما يؤكل عرفان ينبغي حرف اليمين ^{لعيته}
 قلت أهل العرب أنايا كلونه مطبوخا وفي الشاة والبقر يحنث
 باللحم خاصة لا باللبن والسمن والتريب والمخيض لا بهما ما كوتان
 فتعتقد اليمين عليهما ولا يحنث في حلفه لا يأكل من هذا البسر
 أو الرطب أو اللين يأكل رطبه وثمره وشيرازه أو راسبه بخلاف
 لا يكلمه هذا الصبي أو هذا الشاب نكله بعد ما شاخ أو لا يأكل هذا
 الحمل فأكله بعد ما صار كبشا فانه يحنث والأصل أن المحلوف
 عليه إذا كان بصفة داعية إلى اليمين تقيد به في المعرف والمنكر
 فإذا زالت زال اليمين وما لا تصلح داعية اعتبر في المنكر ودون العرب
 وفي المجبتي حلف لا يكلم هذا المجنون فبرأه هذا الكافر فاسلم لا يحنث
 لأنها داعية وفي لا يكلم رجلا فكلهم صبياحنث وقيل لا كلام

وكلوا بالثلاثة بعد البلوغ يدعي شابا ونق إلى ثلثين فكل إلى
 خمسين فشيخ بعده كما لا يحنث في لا يأكل هذا العنب فصار زبيبا
 أو لا يأكل هذا اللين فصار رجبنا أو لا يأكل من هذه البيضة فأكل
 فرخها أو لا يذوق من هذا الخمر فصار خلا أو من زهر هذه الشجرة
 فأكل بيد ما صار لوزا أو شمشا بخلاف حلفه لا يأكل ثمرها فأكل حبسا
 لأنه ثمر مضت وإن ضم إليه شيء من السمن أو غيره لا أصل فيما
 إذا حلف لا يأكل معينا فأكل بعضه إن كل شيء يأكله الرجل
 في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على كله ولا يفعل بعضه وكذا
 لا يحنث لو حلف لا يأكل بسرا فأكل رطبا أو لا يأكل عنبا فأكل زبيبا
 بخلاف جوز ولوز فان الاسم يتناول الرطب واليابس فيهما ولو حلف
 لا يأكل رطبا ولا بسرا حنث بأكل المذنب ولو حلف لا يشتري رطبا
 فلا يحنث بشر أو كباسة بسرا فيهما رطب ولو حلف لا يأكل لحما فلا يحنث
 بأكل مرقاة أو سمك إلا إذا نواها كذا لو حلف لا يجلس على وتند ^{لجلس}
 على جيل وكذا في لا يركب حيوانا لوركب أسنانا واللحم بيعه لحوا لا نسا
 والميتة والكلب والخنزير والكبد والكرش والريبة والقلب والطحال في
 عرف العرب لا في عرفنا فيبقى في كل بلد وقوم على عرفهم وفي الخامسة
 الراس والأكارع لحم في يمين الأكل لا في يمين الشراء وفي لا يأكل من هذا
 سمحار يقع على كراهه وعند مالك على لحمه ومن هذا الكلب يقع على صيده
 وقيل على لحمه لأنه حلال عند البعض فان كان هذا القول

شاذ انقله الحافظ في الفتح ولا يعم البقر الجاموس ولا يحنث باكل النمل هو الا
 ويحنث في لا ياكل لحما باكل لحم الطيور والدواب ولا يحنث لا ياكل شحما
 فلا يحنث بشحم الظاهر بل بشحم البطن والامعاء وقيل لبشحم الظهر
 ايضا لان فصل الشحم عن اللحم ثم اكل اللحم واليمين على شرا ما الشحم
 وبيع كهي على اكله حكما وخلافه الشحم يعم الشحم المحرم كشحم الخنزير
 والبيته الا ان نوى الشحم الحلال ولا يحنث بالية في حلفه لا ياكل
 او لا يشتري شحما او لحما لا ينافع ثالث قلت في عرفنا يحنث لانه شحم
 ولا يحنث بخبز اذ يحنث في حلفه لا ياكل هذا البر لا بالقضم من عينه
 لو مقلية كالبليلة في عرفنا اما لو قضمها فلا يحنث الا بالنية وفي السهم عن
 الكشف المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة ويشير الى
 صبرة والحكم فيه ما ذكر الثانية ان يقول هذه بلاد كذا حنطة فيحنث
 باكلها كيف كان ولو نية او خبز الثالثة ان يقول حنطة فيحنث
 باكلها ولو نية لا يحنث الخبز قلت هذا في عرفنا فاما في عرفنا قال لا ياكل
 من هذه الحنطة فيحنث باكل دقيقها وسويقها وخبزها واكلها مقلية
 ونية في كل حال ولو نزعها لم يحنث بالخارج وفي هذه الدقيق حنث
 بما يتخذ منه كالحبذ ونحوه كعصيدة وحلوى لا يحنث في الاصم والجنز ما
 اعتاده اهل بلد الخائف فالشامي بالبر واليمن بالذرة والطبري بخبز
 الارز وبعض اهل القرى بالشعير قلت في بلادنا اهل وسط الهند بالبر
 والدكن بالذرة والبنغال بخبز الارز فلو دخل بلد البر واستمر لا يحنث

الا الشعير والذرة لم يحنث الا بالشعير والذرة ولو حلف لا ياكل
 من خبز فلاتة انصرف الى الخابزة التي تضربه في التنوير او تضعه على الطا
 لا لمن يحنثته وهياته للضرب او الوضع ومنه الرقاق والدطائر لا الشريد
 او بعد ما دقه اذ قسته لانه لا يحس خبزا وحنث في لا ياكل طعاما من طعام
 فلان باكل خله او نية او ملحه ولو بطعام نفسه لا ياكل من نبيذ او دما
 فاكل به خبزا قلت هذا في عرف العرب اما في عرفنا فلا يحنث باكل خله
 او نية او ملحه او سلاطنته او لوقه او كما يحنث لانه لا يحنث طعاما دكا
 الطعام يحمل على عرف كل بلد او قوم ففي البلاد الجنوبية من الهند
 يقولون الطعام للحر خاصة كالحبذ وفي وسط الهند يطلق على الحبز
 والارز كليهما وفي لا ياكل سمن فاكل سويقا ولا نية له ان يحنث لو عصر
 سبل السمن حنث والا لو كذا الاكل اذا ما خلط فيه السمن او ازر الخلو
 بالسمن واللحم وبلا حنث وفي السد ايع لا ياكل طعاما فاضطر لميته فاكل لو
 يحنث والشواء والطبخ يقعان على اللحم المشوي والطبخ بالماء هذا في
 عرفنا فاما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودك
 او زيت او سمن وفي النهر الطعام يعم ما ياكل على وجه التطعم والتلذ
 كخبز وفاكهة لكن في عرفنا لا يرأس ما يباع في مصر الخائف والفاكهة
 التفاح والبطيخ والموز وتصيب السكر والشمس والاكثرب والاكثرب
 والاكثرب والنبق والجحب والتوت والجامون والفالسلة والفسق والتين
 والنوخ والطح والقطاب والسفرجل والناجيل والبريق والنارخ والنب

عرفنا اهل الهند
 اما ما حلف به فخرج الفطير
 من الحبز او السمن

والرمان والرطب والتمر والزبيب واللوز دحها من فاكهة كل بلد وقال
الرحيقفة العنب والرمان والرطب ليست بفاكهة وخالف صاحبها والحواشي
ما ليس من جنسه حامض فيحت باكل جنين وعسل وسكر هذا في
عرفهم اما في عرفنا فلاحت في فاسيد وعسل وسكر لانها لا تسمى حلوى
قال صاحب البحر الحاروي والحلاوة واحد اما في بلاد الهند فالحلوى
عبارة عما يطبخ من دقيق او فاكهة او بيضة مع السمن والسكر والادام
ما يصطبغ به الخبز اذا اختلط به كحل وزيت وملح لذ ربه في الفتح يحصل
الاختلاط بالخبز لا اللحم والبيض والحب وقال محمد هو ما ياكل مع الخبز
غالبا وبه يفتي فما ياكل وحده غالبا كتمر وزبيب وجوز وعنب وبطيخ
وبقل وسائر الفواكه ليس اذاما الا في موضع وكل تبوا للخبز غالبا اعتبارا
العرف وفي البدائع الخبز رطبة فاكهة وباسية اذاما ولو حلف لا ياكل
لحمها والاخر بصل او اخر فلفلا قطع حوصيه كل ذلك فاكهة لم يفتي
الا صاحب الغفل لانه لا ياكل الا كذا وهذا ان وجد طعمه ويزاد
في الزعفران برؤية عينه وفي لا ياكل لبنا فطعمه بارز او لا ينظر الى فلا
ينظر الى يده او رجليه او اعلى راسه لم يفتي والحواشي وعظمه ويطبخه
حت وفي السر يفتي بمس اليد والرجل ولو عرض عليه اليمين فقال نعم
فيصير حالفا وتبيل لا وهو الصحيح وفرع عليه ان ما يقع من استعاليق في
انما كرهان الشاهد يقول للزوج تليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح والتبدي
الاكل المتراوون الذي يقصد به الشيع في وقت خاص وهو ان ياكل

الى ان زال الشمس والنقش منه الى نصف الليل وقيل بعد صلاة البصر الى نصف الليل
السحر هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر وهناك نظام اخر في بلاد اليمن
الفتور وقتها من طلوع الفجر الى ارتفاع الشمس ولا يد في كل زمان ياكل اكثر من نصف
الشبع الا الفتور ثم لا بد ان يكون ما يتعدى ويتعشى ويتسحر فيطرب به اهل بلده
عاده حتى لو شرب اللبن يفتي البدوي لا الحضرى ولو قال
ان اكلت او شربت او لبست او لفت ونحو ذلك فنبيد حر ولو
سعى اى خبز او لبنا او قطنا او زبيب لم يصدق اصلا يفتي باى شئ
اكل او شرب وقيل يد بين كل لوزى كل الاطعمة او كل مياه العالم
حتى لا يفتي اصلا لنية محتمل كلامه ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا
وقال عنيت شيئا دون شئ دين واكصل ان النية انما تصح في
المفوض الا في ثلث فيدين في فعل الخروج والمسكنة وتخصيص الجنس
كحشية او عربية لا الصفة ككوفية او بصرية دنية تخصيص العام تصح دية
اجماعا فلو قال كل امرأة اثنى وجها ففى طالق ثم قال زيت من بلد كذا
لا يصدق قضاء وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلف به الخصم
عما سوى خصاصه يفتي خلافا لمخضات وفي الوالحية متى حلف ظالم
واخذ يقول المخضات فلا يباس به وقال النية للحالف لو بطلاق او عينا
وكذا بالاداء او مظلوما وان ظالما للمتحلف ولا تعلق بالقضاء بالكفارة
في اليمين بالله ولو حلف لا يشرب من شئ يمكن فيه الكرم نحو دجلة
او ظرف مملوما فيمنعه على الكرم منه حتى لو شرب من نفر اخذ منه

لو يحنث وفي البحر من الظهيرة الكراع لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن
في القهستانى عن الكشف انه ليس بشرط ولو قال لا يشرب من ماء دجلة
فيحنث بغير الكراع ايضا وفي ما لا يتاقي فيه الكراع كالبيت والمجنب يحنث
بالشرب بلا ناء مطلقا سواء قال من البيت او من ماء البيت ولو تكلف الكراع
في ما لا يتاقي فيه ذلك لا يحنث في الاصح لعدم العرت واما مكان تصور البر
في المستقبل شرط انعقاد اليمين وبقيتها ولو بطلاق نفى لا شر من ماء هذا
الكوز اليوم ولا ماء فيه اذ كان فيه ماء وصب في يومه قبل الليل
اذا طلق يمينه عن الوقت ولا ماء فيه لا يحنث سواء علو وقت اليمين
ان فيه ماء اذ لا في الاصح لعدم امكان البردان اطلاق وكان فيه
ماء فصب حنث لوجوب البر في المطلقة كما فرغ وقد فات بصبه اما
الموتة ففي آخر الوقت وهذا الاصل فرده كثيرة منها ان تتصلى الصبح
غدا فانك كذا لا يحنث بغيرها لكن في الاصح ومنها ان لو تردى
ديمار الذي اخذت به من كيسي فانك طالق فاذا ديمار في كيسه لو تطلق
لعدم تصور البر ومنها ان لو تهميتني صداقك اليوم فانك طالق وقال
ابوها ان دهنيتي فامك طالق فالحيلة ان تشتري منه بخرها او بملفوها
وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنث ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها
عن الهبة عند الغر وبلسقوط المهر بالبيع فخرا اذا ارادت الرجوع مردته
بخيار الردية ومنها لو حلف انه يقتل زيد اليوم فمات زيد قبل مضى
اليوم ومنها لو حلف يا كل هذا الخبز اليوم فأكله الكلب او رجل آخر

قبل الليل او حلف انه لا يعطى زيدا الا بضره اذ لا يكلمه الا ان
يأذن خالدا فمات خالدا تعاطى زيدا او بضره اذ كلمه فلا يحنث
وكذا لو حلف ان نام في هذه الليلة في هذه البيت فامراته
طالق وقد طلع الفجر وهو لم يعلم به ولو قال والله لا يصعدن السماء
او ليقلبن هذا الحجر ذهبا حنث للحال لا مكان البر حقيقة ثم يحنث للجز
عادة ولو دقت اليمين لو يحنث ما لم يرض ذلك الوقت ولو قال لا امرأته
ان لو امرج الى السماء هذه الليلة فانك طالق ينصب سلسا ثم
يجرج الى سماء البيت لان السقف ايضا سماء وكذا الحكم لو حلف
ليقتلن فلانا عا لما بوته اذ يمكن قتله بعد احياء الله تعالى لا يحنث
وان لم يكن عا لما بوته فلا يحنث لانه عقد يمينه على حياة كانت فيه ولا يصور
كسئلة الكوز وكقوله ان تركت من السماء فصبه لا حر لان الترت
لا يصور في غير المقدور ولو حلف لا يكلمه فلانا وهو نائم فليقله
حنث فلو لم يوقظه لم يحنث وهو المختار ولو مستيقظا حنث لو حنث يسمع
بشرط اتصاله عن اليمين فلو قال نوصولا ان كلمتك فانك طالق
فاذهبي اذ اذهبي لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي طلقت
لا نه متانف ولو قال يا حائط اسمع اذ اصنع كذا او قصدا اسمع المحلو
عليه لم يحنث وكذا في كل ما كان فيه توجيه الخطاب الى غير المحل عليه
كما لو قال لزيد جنة ان شكوتني الى اخيك فانك طالق فلما جاء اخوها طابت
صبيلا لا يفهم ما تقول وشكك زيدا جنة فعل كذا او كذا لا يقع الطلاق

ولو حلف لا يكلم زيد انتم سلم على جماعة فيها زيد حنت وان لم يرد الخطاب
 صدق ديانة فان كانت صلوة جماعة فيها زيد لم يحث بالسلامة وان
 في جانب اليمين او جانب اليسار ولو طرق المحلوف عليه الباب فقال يا
 من صوتك يحث وفي السراجية مثل محمد حال صغرة ابا حنيفة فيمن قال
 لا خير والله لا اكلمك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا تقسم محمد
 وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة راسه ثم قال حنت مرتين فقال
 محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اي الكلمتين ادمج لي قوله حسنا
 واخست ولو حلف لا يكلمه الا باذنه فاذن له لم يعلم فكله حنت بخلاف
 لا يكلمه الا برضاة ولو يعلم الكلام والتحدث لا يكون الا باللسان فلا يحث
 بالشارحة وكتابة في الخانية لا اقول له كذا او كتب اليه حنت ففرق بين القول
 والكتابة وقيل القول كالكلام وقيل الكلام كالقول يشبث بالكتابة ايضا
 والاذا اراد الاقرار بالشارحة تكون بالكتابة ايضا بالاشارة والاياء
 والاعظام والانشاء والاعلام يكون بالكتابة وبالاشارة ايضا فلو قال
 لهما الاشارة دين وفي لا يدعوه اذ لا يبشر لا يحث بالكتابة ولو قال لهما
 ان اخبرني ادا علمتني ان فلا تاقدم وخروج يحث بالصدق والكنز ب
 ولو قال بقدمه دخوه فعلى الصدق خاصة دكن ان كنتبت بقدمه فلا
 وسال الرشد محمد ان حلف لا يكتب الى فلان فادعى بالكتابة على حث
 فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك ولو قال لا يكلمه شهر فمن حين
 بخلاف لا عتقن او ارضون شهر افان التعمين اليه ولو حلف لا يكلم

فقر القرآن اذ سمع في الصلوة او غيرها لا يحث وقيل يحث خارجها
 وقيل لا يحث مطلقا حتى بقراءة الكتب في عرفنا والقاء الدرس
 على التلاميذ ويحث بالشعر لانه كلام منظوم ولو حلف لا يقرأ القرآن
 اليوم يحث بالقرأة في الصلوة او خارجها ولو قرأ البسملة فان نوى
 ما في العمل حنت والا لا ولو حلف لا يقرأ سورة كذا او كتاب فلا
 لا يحث بالنظر فيه وفهمه به يفني ولو حلف لا يكلمه فلا في اليوم
 فيحنت ان كلمه في ذلك اليوم الى غروب الشمس وبعد ذلك لا يحث قوله
 يوم اكلم فلا فانه يشمل الليل والنهار لانه بمعنى الوقت فان نوى النسيان
 صدق ولو قال ليلة اكلمه فلا فانه هو على الليل خاصة لعدم استتمام
 في مضيق الوقت ولو قال ان كلمته الا ان يقدم زيد اذنى او لا ان ياذن
 او حتى ياذن فاذن فكله قبل قدومه او قبل اذنه حنت ولو بعدهما
 لا يحث وان مات زيد قبلهما سقط الحلف ولو قدم الجزء فقال
 امرأته طالق الا ان يقدم زيد لم تكن للمغايه بل للشرط فلا تطلق بقدمه
 وتطلق بموته كما لو قال لغيره والله لا اكلمك حتى ياذن لي فلان او قال لغيره
 والله لا افارقك حتى تقضي حقى او حلفت ليوفيه اليوم فمات فلا حث
 مثل الاذن ادبرئ من الدين والا حصل ان الجاهل اذا جعل ليمينه
 غاية وفاتت الغاية بطل اليمين بها وكلمة ما زال وما دام وما كان غاية
 ينتهي اليمين بها فلو حلف لا يفعل كذا ما دام ببخارى فخرج منها ثم
 رجع ففعل لا يحث لاشتهاء اليمين وكذا الاياكل هذا الطعام ما دام

في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنث باكل باقيه لانتهاه اليمين
ببيع البعض وكذا اذا ارادك حق تعطيني حتى اليوم اذ حتى اقدم ملك
الى السلطان اليوم لا يحنث بمضي اليوم بل بمفارقته بعده ولو قدم اليوم
لا يحنث ولو فارقه بعده وكذا لو حلف ان يحجره الى باب القاضى وحلف
فاعترف الخصم او ظهر شهود سقط اليمين وفي حلفه لا يكلم عبدا
او مملوكا او صديقا ولا يدخل داره او لا يلبس ثيابه او لا ياكل
طعامه او لا يركب دابته ان زالت اصابته ببيع او طلاق او عدو
وكلمه لم يحنث في العبد والدار اشارة اليه بهذا ولو في غيرهما
ان اشارة حنث والا لا يحنث وحنث بالمتجدد بان اشترى عبدا او تزوج
بعد اليمين ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان مثلا فكله بعد ما
باعه حنث لان الاضافة للتعريف ولذا لو كلم المشتري لو يحنث والزمان
والحين ومنكرهما ستة اشهر من حين حلفه وبالنية ما نوى فيهما
على الصحيح وغرة الشهر وراس الشهر اذ ليلية منه ويومها وقيل
باسم الشهر اخرها وادله الى اخر ما دون النصف واخره اذا مضى
خمس عشرة يوما ولو حلف ان يصوم اول يوم من اخر الشهر وحرىم من
اول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر والصيف من حين
القائه الخشوي لبيته ضد الشتاء والدمر والابد العمر او مدة حيوة
الحالف عند عدم النية ودمر منكره ليس فيه ابر حليفة وقيل هو
كالحين ولا يحنث انه اذا اورد عن الامام شيئا في مسألة وجب الاتقاء بقولها

وفي السراج لو وقف الامام في اربعة عشر مسألة ونقل لا ادرى عن الا
اربعة وغيرهم بل عن النبي صلعم وعن جبرئيل ايضا والا يام وايام كثيرة
والشهور والسنون والجمع والاثر منة والاحنانين والدهور عشرة
من كل صنف ففي كل حيلة الاثر منة خمس سنين ومذكرها ثلثة ولو حلف
لا يكلم عبدا او مملوكا فلا يحنث ولا يركب دابته ولا يلبس ثيابه ففعل
بشأنه من راحته وان كان له اكثر من ثلثة من كل صنف والا لا
وتصح نية الكل ولو كانت يمينه على زوجاته او اصدقائه او اخوانه لا يحنث
ما لم يكلم الكل ولو لم يكن له الاخ ولحد فان كان يعلم به حنث والا لا
والاطعمة والنياب والساء تقع على الواحد اجماعا لا تصرفا المعرف للعهد
ان امكن والا فالجنس ولو نوى الكل صح **فصل** اليمين في الطلاق
والعتاق الاصل فيه ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه
والا دل اسع لفرده لم يتقدمه غيره لا واخيه لفرده لا لاحق والوسط
لفرد بين العديدين المتساويين وان المتصف باحد لا يتصف باخر
للتناهي ولا كذلك الفعل لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول فلو
قال اخر تزوج اتزوج فالتى اتزوجها طالق طلقت المتزوجات مرتين
لانه جعل الاخر وصفا للفعل وهو العقد وعقد هاهو الاخر فلو تزوج امرأ
ثم طلقها ثم نكحها فالنكاح الاول ادى والثاني اخر ولو قال اخرا ثم طلق
ثم تزوج امرأته ثم اخرى ثم طلق الاولى ثم نكحها ثم مات الزوج فطلق
الثانية لانها الاخرية لا الاولى التي نكحها مرتين قلت عندنا اهل الحديث

عنه اي ماله
ولا يوصف
وسنن
لا تحمل على ثلثة

لا يقع في جميع هذه الصور الاطلاق واحد كما عرفت في كتاب الطلاق
ولو قال اول عبد اشتريه حر فاشترى عبد اعترق ولو اشترى عبيدين
من ثم اخر فلاعترق احدا فان زاد كلمة وحده عتق الثالث وكذا لو
قال اول عبد اسود اشتريه ادا اول عبد اشتريه بالذناير وكان العبد
الثالث اسودا واشتراه بالذناير ولو قال اول عبد اشتريه واحدا فاشترى
عبيدين ثم اشترى واحدا لا يعتق الثالث للاحتمال وقيل هو كوحدة
ولو قال اول عبد املكه فهو حر فلك عبد ونصف عبد عتق الكمال
وكذا الشيا بخلات الكلب حوت والموز وفات فلو قال اول صاع
من بواشترى فهو صدقة ثم اشترى صاعا ونصفا لا يلزمه شيء
ولو قال اخر عبد املكه فهو حر فبذل عبد انما الحالف لم يعتق بخلاف ما
لو قال اول عبد املكه ولو اشترى عبد اشترى عبد انما الحالف عتق
الثاني مستند الى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو الشراء في الصحة
والا فمن التملك وعليه فلا يصير فارا الوعلق البائن بالآخر خلافا لما في لزوم
عند الامام عليه نصف المحر لا شتبا لا الدخول والنصف لا جمل الطلاق
قبل الدخول وتكون عديقا بالحيف ولا تحدد ولا حثرت وعندهما يقع
النصف عند الموت وتعتد باحد الاجلين وترث اما الوسيط فلا يفتحق
الا في الترتب في الثلثة وسط وكذا ثالث الخمسة وهكذا ولو قال
ان ولدت فانت طالق حث بالولد الميت ولو سقط مستبين المخلوق والار
لا يخلو فهو حر فولدت ميتا ثم احيا عتق المحي وحده والبشارة عرفا

اسم الخبر ما صدق ليس للبشر به علم فتكون من الاول ودون الباقي نلو
قال كل عبد بشر في فهو حر فبشرة ثلثة متفرقون عتق الاول فقط
وان بشر واحد معا عتقوا تكون بكتابة ورر سالة ما لم يفر المشافهة فتكون
كالجديت ولو ارسل بعض عبيد الاخر ان ذكر الر سالة عتق المرسل
والا الرسول والبشارة لا فرق فيها بين ذكر الباء وعدمها بخلاف الخبر فانه
يغتص بالصدق اذا كان مع الباء وبدونه يعبر بالصدق والكذب والكتابة
كالخبر فيما ذكر والا اعلام لا بد فيه من الصدق كالبشارة **قاعدة**
النية اذا قارنت علة العتق الاختيارية كالشراء مثلا فرق العتق كاملا
صح التكفير والا لا تضيح شراء اسية للكفارة لا شراء من حلف بعتقه ولا شراء
مستولدة بكاح علق عتقها عن كفارة بشرائها بخلاف ما اذا قال لعنه
ان اشترى فانت حرة عن كفارة عيسى فاشترى كانه اب ووصية
ناويا عند القبول بخلاف آثر وعق بقوله ان تريت امة فهي حرة من
شراها دية في ملكه حين حلفه ولا عتق من اشترىها فشرها واشتت الشراء
بالخصمين والوطي وشرط ابو يوسف عدم الغزل ولو قال ان تريت امة
فانت طالق ادعبدى حر وتري بمن في ملكه او من اشترىها بعد التعليق
طلقت وعق لوجود الشرط بلا مانع لصحة تعليق طلاق المتكوحة باي شرط
كان وعدم صحة تعليق الحرية بغير الملك او الاضائة الى الملك ولو قال
كل مملوك لي حر عتق عبيد ممدبرة وامهات ادلا دة وان قال
ولدت الذكور فقط يصدق ديانة لا تحصى بامكانية الا بالنية وكذا يعتق البعض

وقال ابن الهمام في كل مرقون لي حريق المكاتب لا ام الولد الا بالنية
ولو قال هذه طالق او هذه دعدة طلقت الاخير ^{للمين} ووضعت في الاخر
وكذا العتق والاحتراد ولو قال هذه طالق او هذه دعدة طالق ان قال
هذا احرام او هذا افانه لا يفتق احد ولا تطلق بل يخبر ان اختار الاجاب
الاول عتق الاول وحده وطلعت الاولى وحدها وان اختار الاجاب
الثاني عتق الاخير ان وطلعت الاخيرتان ولو حلف لا يسكن فلاننا فساد
الحالف فسلن فلان مع اهل الحالف حث عند لا عند الثاني والفتوى
على قول الثاني ولو قال لعبد لا ان لم تات الليلة حتى اضربك فكذا
فاني فلم يضربه حث عند الثاني لا عند الثالث والفتوى على قول الثالث
ولا يجوز المحاق بشرط باليمين العفو بعد السكوت وبه يفتى **فصل** المين
في البيع والشراء والصوم والصلوة وغيرها اهل فيه ان كل فعل يتعلق
حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة لا حث بقول ما مورده وكل ما يتعلق حقوقه
بالاحرام كنكاح وصدقة ومالا حقوق له كعجارة وابراء وقضاء يحث بقول
وكيله ايضا لانه سفير وعبر يحث بالمباشرة بنفسه لا بالامر اذا كان
ممن يباشر بنفسه في البيع والهبة بوض والشراء والسلم والاقالة
بالتن السابق والتعاطي والاجارة والاستيجار والصلح عن مال مع الاثر
والقسمة والحضومة وضرب الوالكين ولو حلف لا يبيع او لا يشتري ثم
باع او اشترى وكيله لا يحث وكذلك لو حلف لا يجر وله ميتة ثلاث
اجرتها امراته واعطته الاجرة كتركها في ايدي الناس وكاخذ اجرة شهر

قد سكن فيه بخلاف شهر لم يسكن فيه وان كان الحالف ذا سلطان كفا
وشريف ولا مباشر هذه الاشياء بنفسه حث بالمباشرة وبالا امر ايضا
وان كان مباشرا مرة ويؤوض اخرى واعتبر الاثلب وقيل يعتبر
السلعة فلو ما يشتريها بنفسه لشرا فلا يحث وكيله لا حث
ويحث بفعله بفعله ل ما مورده في النكاح والطلاق والعتاق الواقعيين بكلام وجد
بعد اليقين لا حث له كتحليف بدخول دار والخلع والكتابة والصلح عن انكار
او دم عمد والهبة ولو فاسدة والصدقة والقرض والاستقراض وان لم
يقبل وضرب العبد والزوجة والبناء والخياطة وان لم يحسن ذلك
والذبح والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين
وقبضه والكسوة والحمل والهدم والقطع والقتل والسرقة وضرب
الولد الصغير والتسليم من الشفاعة والاذن والنفقة والوقف والاضحية
والحبس والتعزير للمحكوم والحج والوصية والموالة والكفالة والقضاء والشهادة والافترار
والتولية ويشترط في جميعها ان يخرج الوكيل الطلام يخرج امره رسالة والا
تلاحت لا الانكاح والكفنين الا اذا اراد السرودون التملك اذا كان الام
متصلا بفعل تجرى فيه النيابة كبيع وشراء واجارة وضيافة وصياغة
وبناء اقتضى امره لا يخصه به فلم يحث في ان بعث لك ثوبان بابعه بلا امر
ملكه اذ لا وان دخل الام على عين او على فعل لا يقبل النيابة كاكل شرب
ودخول وضرب الولد اقتضى ملكه فحث في ان بعث ثوبان ان بابع ثوبه بلا امر
وكذا ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام

والشراب ملك المخاطب كذا قوله ان اكلت طعاما ملك وان يؤم
غيره صدق في ما فيه تشديد عليه قضاء ديانة ودين فيماله وضو الله
لا يتصور فيه حقيقة للملك بل يراى الاختصاص والفرق بين الديانة
والقضاء لا يتأتى في اليمين بالله لان الكفارة لا لمطالب لها ولو قال ان بعته
اد ابتعته فهو حر فعقد عليه ببيع بالخيار لنفسه حنت ولو بالخيار لفيرة
لا فان اجيز بعد ذلك في الاصح لو قال ان ملكته فهو حر وانما قيد
بالخيار لانه لو قال ان بعته فهو حر ثم باعه ببيع صحيح بالخيار لا يعتق لربا
ملكه ويخل اليمين بتحقيق الشرط ويحث الحالف في المسئلتين بالسبح
والشراء الفاسد والموقوف لا بالباطل ولو اشترى مدبر او مكاتب
لم يحنث الا باجارتة قاض ومكاتب وعندنا يحنث لصحة بيع المدبر والمكاتب
ولو قال لامته ان بعته منك شيئا فانت حرة فباع مضعفها من زوج ولد
منه ادمن ابيها لم يقع عتق المولى ولو من اجنبي وقع ولو حلف لا يشترج
امرأة او هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد وكذا لو حلف لا يصلي او لا
يصوم او لا يحج ولو كان في الماضي كما تزوجت وما صمت او ان كنت تزوجت
اد صليت او صمت فهو عليهما فان عني به الصحيح صدق ولو حلف ان لم
ايح هذا الرقيق فكذا فاعتق او دبر رقيقه تدبير مطلقا او استولد الامة
حنث وعندنا لا يحنث في التدبير ولو قال ان لها ابعا فانت حرة فادبر ابعا
عتق وعندنا لا يعتق في التدبير ولا يعتبر بكره الرق بالر دة لانه
موهوم ولو قالت له امرأته تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق طلقت

المخلقة وقيل لا وهو الصحيح وفي الذخيرة ان في حال الغضب طلقت
واذا لا ولو قيل له الاك امرأته غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي طالق
لا تطلق هذه المرأة ولو قال لها ان لم تصبي هذا في هذا الصحن فانت
طالق فكسرتة اذ ان لم تصبي فتأتى بهذا الحمام فانت طالق فطار الحمام
طلقت ولو قال لحرمة ان تزوجك فبعدي حر فزوجها حنت ولو حلف
لا يشترج بالوفة فعقد خارجا لا يحنث وكذا الولد كذا طين وعقد خارجا لا يحنث ولو قال ان تزوجت
فبما فني كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ثانية لا تطلق وقيل تطلق ولو حلف لا تزوج بنات
فلان ليس له بنت لا يحنث بمن وكذا له بعد اليمين وقيل يحنث وكذا
في الولد لو قال لا يتكلم ولد زيد والنكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة
لا تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكذا او الدار له
او لغيره فدخلها الحالف حنت لتكثيره ولو قال داري ودارك لا
حنث بالحالف لغيره وكذا لو قال ان مس هذا الراس احد واشار
الى راسه لا يحنث الحالف بمسه لانه متصل به خلقة فكان معرفة
اقرب من المعرفة بالاضافة وتدخل المعرفة تحت النكرة بالنية وفي العلم
كان كالم غلام محمد بن احمد فكذا ادخل الحالف ليه هو كذا
لجواز استعمال العلم في موضع النكرة فلم يحنث الحالف من عموم
النكرة وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في
الجزء فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كان دخل داري هذه
احد فانت طالق فدخلت فيها طلقت ولو دخل هو لم يحنث ويجب حج او امرأة

ما شيا من بلد لا في فقه على المشي الى بيت الله او الكعبة واراد ان يركب
ولو اراد بببيت الله بعض المساجد لم يلزمه شيء وعندنا يجوز له الركوب
كما مر ولا شيء يعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم
اد الى المسجد الحرام او الى باب الكعبة او ميترابها او الصفا او المروة
او من دلفة او عرفة لعدم العرف ولا يفتق عبد قتل له ان له اجمع العام
فانت حر شر قال يحنث وانكر العبد والى بشاهدين تشهد انجره لا شحبة
يكوفة لم تقبل وقال محمد يفتق ويرجحه ابن الهمام ولو حلف لا يصوم
بصوم ساعة بنية وان افطر لوجود شرطه ولو قال لا اصوم صوما او يوما
بصوم يوم وعندنا لا يحنث في الصورتين الا بصوم كامل شرعي ولو حلف
ليصوم من هذا اليوم وحكان بعد اكله او بعد الزوال صححت اليمين وحنث
للمحال وهو كما لو قال لا امرأته ان لم يصلي اليوم فانت كذا انقضت من ساءنها
اد بعد ما صلت ركعة فان اليمين تصح وتطلق في الحال وحنث في لا يصلي
بركعة بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حر لا يفتق الا باوالة
شفع لتحقيق الركعة فان تكلم قبل اداء الركعة الثانية لا يفتق وعندنا يفتق
لان صلوة الوتر شرعت ركعة واحدة فهي صلوة كاملة وفي لا يصلي صلوة
بشفع وان لم يقعد وعندنا بركعة بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط
الشهد وحنث في لا يؤم احد اباقتد امر قوم به بعد شروعه وان قصد
لا يؤم احد لعدم اشتراط النية في الامامة في غير صلوة الجمعة ويصدق
ديانة فقط ان نزل وان اشهد قبل شروعه انه لا يؤم احد الا يحنث مطلقا

لا ديانة ولا قضاء ووجه الاقتداء به ولو في الجمعة استحسانا عندنا لا يصح
الاقتداء به في الجمعة وتصح في غيرها كما لا حث لوايه في صلوة الجمعة
اد سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف النافلة فانه يحنث وان كانت
الامامة في النوافل منها عتزلت يحنث عندنا بالامامة في صلوة الجمعة
ايضا لانها صلوة قال الله تعالى ولا تفصل عليهم والامامة في النوافل جائزة
عندنا مطلقا كما مر وعندنا الاحناف يجوز بشرط عدم التداعي ولو قال
بعبد الله ان صليت فانت حر فقال صليت وانكر المرسل لم يفتق ولو
قال لزوجته ان تركت الصلوة فانت طالق فصلتها قضاء طلقت
وعندنا ان تركتها عدا اطلقت ولو نامت عنها او نسيها فصلت حين
الاستيقاظ او التذكر لا تطلق ولو حلف لا يخر صلوته عن وقتها وقد نأى
او نسي وقضاها لا يحنث لحديث فان ذلك وقتها ولو حلف لا يتوضأ من
المرعات فرغت شر بال ثم توضأ يحنث لان الطهارة دفعت منهما
كذا قال الاحناف وعندنا ان اعتقد بانه يلزم الوضوء من المرعات
يحنث والا كما لو حلف انه لا يتوضأ من القبلة او من الذكركه بال
ثم توضأ ولو حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة وبجامع امر
ولا يفتل فحيلته ان يصلي الفجر والظهر والعصر جماعة ثم يجامعها ثم
ثم يفتل اذا غربت الشمس ويصلي المغرب والعشاء جماعة فلا يحنث
وعندنا يحنث كما اذا راح الى محل يجرد الماء فيه فيتم بقية الصلوات
ولو حلف لا يصح فحجها فاسد الا يحنث ويحنث اذا وقف بعرفة وقيل

اذا طاف اكثر الطوافات الغرض ولا يجتنب في العمرة حتى يطوف
 اكثرها ولو قال لزوجه ان ليست من مغز ذلك فهو هدي لاي صدق
 ان صدق بكلمة فملك الزوج قطنا بعد حلفه فغز لته ونسج ولبس
 فهو هدي عند ابني حنيفة وله المصدق بقيمة بكلمة لا غير بشرط
 صاحبها ملكه يوم حلفه قال صاحب الدرر فكل من النهر ويفتي بقولهما
 في ديارنا لانها انما تغزل من كتان نفسرا او قطنرا ويقول في
 الديار الرومية لغزلهما من كتان الزوج ولو حلف لا يلبس من مغز لها
 فليس بكلمة منه ولا يجتنب عند الثاني وبه يفتي وقيل يجتنب كما اذا
 قال لا يلبس ثوبا من نسج فلان فليس من نسج غلامه ولا يجتنب
 اذا كان فلان يعمل سيدة والا حث كما حث بلبس خاتم ذهب
 ولو لم يجلد لا ينص او عقد ولو عاود برجد اذن مرد ولو غير مرصع في
 حلفه لا يلبس حلينا للعرب ولا يجتنب بخاتمة فضة بدليل حله للرجال
 اذا كان مصوغا على هيئة خاتمة النساء بان كان له نص فيجوز
 هو الصحيح ولو كان موهبا ذهب يفتي حثه به كالحال وسواد ان
 كانتا من فضة قلت يجتنب عندنا في كل ما يسمي حلينا بالعرب
 ولو كان خاتمة فضة بنص او بطلاق في بلادنا نسمي الحلقة ولو
 من فضة حلينا ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس على سائل منفصل
 ككرسي او خشب او سرير او جلد او سياط او حصير او حلف لا ينام على
 هذا الفراش فجعل فوقه اخر فنام عليه او لا يجلس على هذا السرير فجعل

فوقه سريرا ذكر سياطه جلس عليه لا يجتنب كما لو اخرج الحشون من الفراش
 اذ اخرج الظهارة والبطانة منه ثم جلس على الحشو ولو قال لا يجلس على
 فراش ادعى سرير حث مطلقا الا اذا جعل الكرسي فوق الفراش او جعل
 الكرسي فوق السرير ثم جلس عليه ولو حلف لا ينام على الواح هذا الشر
 او الواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش لم يجتنب ولو جعل على
 الفراش قرام او جعل على السرير بساط او حصير حث لانه يودنا ثما
 وجالسنا عليهما بالعرب ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها
 او خفف او مشى على احجار او حصص حث وان مشى على بساط او ماء
 لا يجتنب ولو قال لزوجه ان نمت على ثوبك او فراشك فانت طالق
 اعتبر اكثر بدنه **فصل** اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
 الاصل هذا ان ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الحالتين
 الموت والحياة وما اختص بحالة الحياة فهو ككل فعل يلد ويولد ويغير
 ويمر كسنتم وتقيل نفيد بها فلو قال ان ضربتك او كسوتك او كلمتك
 او دخلت عليك او قبلت لك فقتل كل منها بالحياة حتى لو علق بها لافا
 او عتقا لم يجتنب بغلها في الميت او عند ذلك الا في التقبيل فانه يجتنب به
 في الحياة وبعد الممات كان ابا بكر قبل النبي صلعم بعد موته وقال طيب
 احياء وميتا بخلاف الغسل والحمل والمس والباس الثوب كالحلف لا يفسله
 الا بحمله فلا يفتيد بالحياة ولو حلف لا يضرب زوجته فد شعرها
 او خنقها او عضرها او قرصها او لمهازها يجتنب (والصحيح انه لا يجتنب لو فعل

هذه الامور مما ان حان والعقد ليس بشرط في الضرب وقيل شرط
وهو لا ظهر واما الايلا فشرط ويحكم في جميعها بشرط اصابة بدنه
كل سوط ولو حلف ليضربن او ليقتلن فلانا الف مرة فهي على الكثرة
وللبالغة كالحائض حتى يموت او حتى يقتله او حتى يتركه لاحيا
ولا ميتا محمول على شدة الضرب ولو قال حتى تيشي عليه او حتى
ادسيكي فعلى الحقيقة (وفي بلاد الهند يقولون اضربك حتى تتذكر ما
شربت من لبن املك في اليوم السادس من ولادتك فحينئذ ايضا
محمول على شدة الضرب) ولو حلف ان لم اقتل زيد فكذا فهو ميت
ان علم الحالف بوقته حث والاد لو حلف لا يقتل فلانا بالكونة
وضربه بسواد الكوفة ومات بها حث ولو قال لا يقتله يوم الجمعة
فجرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حث وبكسره اي ضربه بكوفة وموته
بالسواد لا يحث لان المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب
والجرح بعد اليقين ولو قال ان لم تاتني حتى اضربك فكن افعل على اتيانه
ضربه اذ لا ولو قال ان رايتك فاضربه فمحمول على التراخي ما لم ينفذ القدر ولو
قال ان رايتك فلعن اضربك فراه الحالف وهو مريض لا يقدر على الضرب
حث ولو قال ان لقيتك فلعن اضربك فراه من قدر ميل ولم يضربه
لم يحث والشهر وما فوقه ولو الى الموت بعيد وما دونه قريب فيعتبر ذلك
في يقضين دينه اذ لا يحكمه الى بعيد او الى قريب ولا من اجل وللمسافر
كالقريب والجل كالبعيد وهذا الجارية وان نكح من سب او بعيد

مدته معينة فعلى ما فوضه ديدن فيما فيه تخفيف ويصدق دينا
وقضاء فيما فيه تشديد ولو حلف لا يكلمه مليا او طويلا ان نوى شيئا
فذلك والا فله شهر ولوم وقيل على شهر وكذا اذا يوم
احد عشر وبالواد احد وعشرين وبضعة عشر ثلثة عشر ولو حلف
ليقضين دينه اليوم ففقه بنهرجة اذ يوافقا واستحقة للغير لا يحث ويتق
المكاتب بدفعها ويحث لو قضاها رصاصا او ستوقه وسطرا غش لانها
ليسا من جنس الدرهم ولذا الوجوز بهما في صرفت وسلم لم يحث
ونقبل مسكين ان البهرجة اذا غلب غشرا لم يؤخذ واما المستوقه
فاخذها حرام لانها نخاس او رصاص وسير المديون في حلفه لم يرب
الدين لا قضين ماله اليوم نجاء به فله عجزه ودفع للقاضي ولو في
موضع لا قاضي له حث وكذا ايسر لو وجد فاعطاه فله يقبل فوضه
بحيث تناله يده لو اراد قبضه والا لا يسر ولو حلف ليجهدين في قضاء
ما عليه لفلان باع ما للقاضي ببيعة لورفع الامر اليه وكذا ايسر بالبيع
ونحوه ما يحصل المقاصة فيه بالدين لان الدين تقضى بامثالها
وهبة الدين الدين منه ليس بقضاء وحيث عز فلا يحث لو كانت
اليمن موقنة لعدم امكان البرع هبة الدين ويحث لو مصلته ولو
ليقضين دينه عند انقضاء اليوم او حلف ليقتل فلانا عند انقضاء
اليوم او حلف لياكلن هذا القرع غيب عند افاكهة اليوم لم يحث
لعدم امكان البر لو حلف ليقضين دين فلان فامر غيره بالا فاعطاه حثا

نقبض بر وان نقضه عنه مشرع لا يبر ولو حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي
 فبعد بحيث يراعى او يحفظه فليس بمفارق ولو نام او غفل او شغل
 انسان بالكلم او منع عن الملازمة حتى يهرب غريمه لم يحث ولو حلف
 بطلان حثها ان يعطيها كل يوم درهمها فربما يدفع اليها عند الغروب
 او عند العشاء قال اذا لم يحل يوما دليلا عن دفع درهم لم يحث
 ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه درهم او دون درهم نقبض دينه
 لا يحث حتى يقبض كله قبضا متفرقا او وجود شرط الحث وهو قبض
 الكل بصفة التفرق ولا يحث اذا قبضه بتفريق ضروري كان قبضه
 كله بوزن كانه لا يجد تقريقا مادام في عمل الوزن ولو قال لا ياخذ
 ماله على فلان الا جملة او اجمعا فترك منه درهمان او اخذ لباقة
 كعيف شاة لا يحث وهو الحيلة في عدم حثه في المسئلة الزجرى
 كما لا يحث من قال ان كان لي الا مائة او غير او سوى مائة فلان
 ان كان يملك مائة او دونها وحث بالزيادة لو مما فيه الزكوة والالا
 ولو نسي النكود فلا يحث بوجود اجناس فيها الزكوة ولو قال امرأته
 كذا ان كان له مال وله عرض وضياح ودور لغير التجارة لم يحث
 ولو حلف لا يفعل كذا اتركه على الا بد فلو فعل المحلوف عليه من حث
 واخلت يمينه فلو فعله مرة اخرى لا حث عليه ولا كفارة الا في كلفها
 ولو قيدها بوقت كوالله لا افعل اليوم فمضى اليوم قبل الفعل بركن
 ان هلك الخائف او المحلوف عليه لمحقق العدم ولو جن الخائف في يومه

حث عند اخلافا لا حث ولو حلف ليفعلن بترجمة ولو قيدها بوقت
 قضى قبل الفعل حث ان بقى الامكان والا بان وقع الياس بموته
 او بوقت المحل بطلت يمينه ولو حلف وال ليفعلن بكل داعر دخل البلد
 تقيد حلفه بقيام ولايته وينبغي تقييد يمينه بفور علمه واذا اسقطت
 لا تعود ولو تفرق بلا حزل الى منصب اعلى من جنس منصبه السابق
 ولم يبدل الى موضع اخر فاليمين باقية لزيادة تمكنه كما لو حلف
 رب الدين غريمه او الكفيل بامر المكفول عنه الا يخرج من البلد الا
 ياذنه تقيد بالخروج حال قيام الدين والكفالة ولو حلف لا يخرج امرأته
 الا ياذنه تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف لا يخرج امرأته من الدار
 ولو حلف ليهب فلانا فوهبه له لم يقبل بركن كذا اكل عقد تبرع
 كالحامية ودصية واقرار بخلاف البيع والاحجارة والصرف والسلام
 والنكاح والرهن والخلع ونحوها حيث لا يبر بلا قبول وكذا في طرف النفي
 اعنى لو قال لا يهب فوهب يحث بحجرا الايجاب وان لم يقبل الوهب
 ولا حصل ان عقود التبرعات بازاء الايجاب فقط والمعاوضات بازاء
 الايجاب والقبول معا وخضرة الوهب له شرط في الحث فلو وهب
 الخائف لغائب لم يحث اتفاقا ولو حلف لا يقيم رجلا فاشتمه في داره يمينه
 لا يحث ويمن الشتم يقع على الشتم المقصود فلا يحث لو حلف لا يقيم طبيا
 فوجد رجلا دخلت الرائحة الى دعاغه ويحث في حلفه لا يشترى
 بنفسه او دورا بشارا دورا فلهما الادب منهما ولو حلف لا يسترجع فرجه

فصولي فاجاز بالقول او بالفعل ولو بالكتابة تحت وقيل لا يحث باللفظ
 وبه يفتي قلت عندنا يحث في الحالتين ولو زوجه فصولي شو حلف
 لا يتزوج لا يحث بالقول ولا بالفعل ولو قال كل امرأة تدخل في
 نكاحي او تصير حلالا لي فكذا فاجاز نكاح فصولي بالفعل لا يحث بخلاف
 كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فاجاز به بالفعل حث اتفاقا ولو حلف
 لا يطلق فاجاز طلاق فصولي قولا او فعلا فهو كالنكاح غير ان سوق المهر
 ليس باجازة لو جوبه قبل الطلاق ولو قال لا امرأة خير ان دخلت
 دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج قد دخلت طلق ومثله في عدم حثه
 باجازة ففلا ما يكتبه الموثقون في التاليق من نحو قوله ان تزوجت بامرأة
 بنفسى او بركلي او بفصولي اردخلت في نكاحي بوجه ما كن زوجة طلاقا قوله او بفصولي المعلن
 على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول واغايينس باب الفصولي لو زاد واخرجت
 نكاح فصولي ولو بالفعل فلا تغلص اذا كان المعلق طلاق التزوجة فيرجع
 الاخر الى شافعي او الى الحاكم العامل بالحديث ليتفسخ اليمين المضادة
 ولو حلف لا يدخل دار فلان شمل المملوكة والمستأجرة والمستعارة
 ولا بد ان تكون سكنا لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة
 قد دخل دار هادن وجها ساكن بها لم يحث ولا يحث في حلفه انه
 لا حال له وله دين على مفلس او على غني ملي اما لو كان على غني غير ملي
 فيحث ولو قال لا يبره والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعل المخاص
 حث ما لم ينزلا استخلاف ولو قال غيري اقسمت عليك بالله اولم يقل عليك

ص وفيه حديث يفتي
 ان امرأه اعدت اليها
 نكاحا فليطلق
 ويغني بغيره
 ان حث عليك الا ان كنت
 بغيره فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا تطلق
 من حلفت على ما
 سمعت من رجل
 او بغيره فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا تطلق
 من حلفت على ما
 سمعت من رجل

لثة من كذا فالحالف هو المبتدئ ما لم ينزلا استخفاهم ولو قال عليك عهدتي
 ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف الجيب ولو حلف لا يدخل فلان داره
 فيمينه على النهي ان لم يملك منعه والا فله النهي والمنع جميعا فاذا اقتصر
 على احد ما يحث ولو اجر داره شو حلف انه لا يتره فيها ببقوله اخرج
 ولو قال لا يدع ماله اليوم على غريمه فقد مده للفاخر وحلفه بتر ولو قيل له
 ان كنت فعلت كذا فامرأتك طالق فقال نعم قد كان فعل
 طلق ولو قال امك طالق فهو لغو ولو قال الفصولي امرأة زيد طالق او عبد
 حر وعليه الشئ لبنت الله ان فعل كذا وقال زيد في جوابه نعم
 كان حالفا ولو ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شئ فبرهن بالمال
 وقضى القاضي بشيوت دعواه حث وان كانت الشهادة شهادته زور
 وعندنا لا يحث اذا كانت زورا ولو حلف ان فلا فامرأته وهو عندنا
 خير مريض وعندنا مريض لم يحث الا ان ينوي ما عند الناس ولو حلف
 لا يعمل معه في القصاراة مثلا فعمل مع شريكه حث ومع عبد
 الماذون لا ولو حلف لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره
 لان نصف الارض شعي ارضا بخلاف لا دخل دار فلان فدخل المشتري كذا لو كان الفلاني

كتاب الحدود

هو جمع حد والحد لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة وجبت حقا لله في بعضه
 لمتنع من الوقوع في مثلها وهي مطهرة من الذنوب اذا اقيمت على المذنب

فصل في حد الزنا ان كان بكرا حر اعاق بالثا
ولو غير مسلم جلد مائة و بعد الجلد يغرب عاماد وكذلك الزانية الموصوفة
بما ذكر دان كان ثيبا راي متزوجا بنكاح صحيح ودخل بالزوجة جلد كما
يجلد البكر شهرين ثم حتى يموت وكذلك الزانية الموصوفة بما ذكر فلو كانت
مملوكة لا يرجم بل يجلد نصف جلد الحر ويجده سيدة او الامام ويلقي
اقراره مرة ويستحب الترييع للاستتبات واما الشهادة فلا بد من اربعة
رجال عدول ولا بد ان يتضمن اقراره الشهادة التصريح باليلاج المذكور
في الفرج ويستقط الحد بالشبهات المحتملة وبالرجوع عن الادوار ولو جاز
اقامة الحد ويكون المرأة عذراء او اعداء بقاء يكون الرجل مجبوا باذنه
وتحريم الشفاعة في الحد و بعد المرافعة الى الامام او الحاكم ويحضر للمرجع
الى الصدر ولا تزعم الجيلة حتى تضع وترضع ولدها ان لم يوجد من يرضع
فيؤخر رجمها الى الفطام ومن لاط بذكر قتل ولو كان بكرا او كذلك
المفعول به ان كان مختارا او محد الزنا من نكح بغيره ودخل مع العلم
بالقهر او يقتل نكرا او يذبحه من نكح بغيره ويجوز للامام ان يقتله ان
راى في قتله مصلحة ولا تقام الحد ود في المساجد ولا تسقط بالتقادم
ولو كان بالزانية مرض او ضعف يخاف منه الهلاك بالجلد يكتفى
بالضرب بثمانين ضربة واحدة او باحدى اثني عشر ضربة
يقام عليه الحد متفرقا بسوط من معه تلف النفس فان لم يستطع ان
يحملة ايضا ترك حتى يصير اهلا للتحمل او يموت وكذلك الزانية ولو كان

احدهما مختصنا والاخر غير مختص فيجلد من كان غير مختص ويرجم
المختص وقيل لا يرجم احد منهما واذا مكنت المرأة العاقلة من نفسها حبونا
فوطيها او بالعكس فيجب الحد العاقل منهما ولو راى على فراشه امرأة فوطيها
زوجه فوطيها الزنا على اعمى زوجته فاجابته امرأة اجنبية فوطيها وهو يظن
انها زوجته شربا نيت اجنبية فلا حد عليها وقال ابو حنيفة عليها الحد
ان شهد ثلثة بالزنا يحدون كلهم حد القذف ويشترط جمع الاربعة
الشهود في مجلس واحد فان شربوا متفرقين منهم فذقة وعليهم الحد
مخلاف الشافعي ولو شهد اثنان منهم على انه زنا بها وهي مطاعة واخران
انه زنا بها وهي مكرهة فلا حد على واحد منهم ولو شهد اثنان انه زنا بها
في هذه الزاوية واثنان انه زنا بها في زاوية اخرى فتقبل الشهادة و
يجب الحد وقيل لا تقبل ولو حكم الحاكم بشهادة شربا ان الشهود نسفت
او جيلد كفا فلا ضمان عليه وقيل عليه ضمان ما حصل من اثر
الضرب فان رجمه فديته في بيت المال والمرأة الحرة اذا ظهر لها حبيل
ولا زوج لها وكذا الاالة وقول اكرهت او وطئت بشبهة فلا حد عليها
وان اعترف بالزنا فحد **فصل** في حد شرب الخمر وهو كل شراب
خامر العقل قليلا وكثيرا حرام وليس نجس عندنا خلافا للامة الا ربعة
من شرب مسكرا مكلفا مختارا اقليله او كثيرا جلد على ما يراه الامام
اما ربعة جلد او اقل او اكثر الاربعة ثمانين ولو بالغال والا يدي واطراف
التياب ويكفي اقراره مرة او شهادة عدلين ولو علم القى وقتله في الرابعة

منسوخ وقال بعض اصحابنا من اهل الظاهر يقتل في الرابعة ومن استحس
 الخمر فهو كافر والنبيذ حلال عندنا وكذا العصير اذا لم يشتمد ولم يسكر و
 قال امامنا احمد بن حنبل اذا مضى على العصير ثلثة ايام صار خمرًا وحرم
 شربه وان لم يشتمد ولم يسكر وقال الثلاثة لا تنصير خمرًا حتى تشتمد وقد
 بالزبد وكل شراب اسكر كثيره فقليله حرام ويسمي خمرًا في شربه بالمد
 سواء كان من عنب او زبيب او حنطة او شعير او ذرة او اذرة او زاد غسل
 او لبن او سكر ونحو ذلك نيا كان او مطبوخا وحدث السكر ان يخط في
 كلامه خلافت عاده وقيل السكر ان من لا يعرف السماء من الارض
 ولا المرأة من الرجل وقيل من استوى عنده الحسن والقبيح وان اقر
 بشراب الخمر ولو وجد منه ريحها يجد وقيل لا يجد فان وجد منه الريح
 ولو يقر لا يجد وقال مالك يجد ومن عض بلقمة ولم يجد غير خمر جاز له
 ان يسيفها بالخمر وهل يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوي
 قال مالك لا يجوز وقال ابو حنيفة يجوز للعطش والتداوي لقول الله تعالى لا يجزى مطلقا والثاني يجوز
 القليل للتداوي والثالث يجوز للعطش ما يقع به الرء اما روح الخمر الذي يسمى الكحل فهو حرام اتفاقا
 لانه مسكر لكنه ليس نجس فانواع الطيب الانكليزية والادوية التي
 تخلط به لا يابس باستعمالها وشربها لا ينافي لا تسمى خمرًا وكذلك تحل الخبز
 اتقوا ما يحسبونها بالخمر لانه يفتن بالطبخ ويحترق وقال صاحب الدرر اكل البنيج
 والحشيش والافينون حرام لكن حرمته اذن حرمته الخمر ولو سكر باكلها
 لا يجد بل يعز رد قيل البنيج مباح لانه حشيش اما السكر منه فحرام قال في النهي

هو التحقيق ويستفاد منه ان قليل الافينون بحيث لا يسكر مباح سيما
 اذا استعمل دوامه اى الطيب الحاذق قلت وكذا لك التباك واستدل
 المحرمون بحديث نبوي عن كل مسكر ومفتر ولا يملك ان التقوى هو
 الاجتناب من هذه الاشياء المشبهة والله اعلم **فصل** في حد القذف
 من رمى غيره بالزنا وجب عليه حد القذف ثمانون جلدة ان كان حرا
 وان كان عبدا فاربعون جلدة وقال ابن حزم من اصحابنا ان العبد
 والحرة سواء ورجحة السيد وهو الاظهر ويشترط ان يكون القاذف عاقلًا
 بالغًا مختار اليأس بوالد للقذف وان علا ولا سيد للقذف وان يكون
 القذف حراما مسلما عاقلًا بالغًا عفيفا عن الزنا فان كان للقذف ومن
 غير محصن عزز القاذف وان كان صغيرا لا يطأ ولا يؤطأ مثله فلا يجد قذف
 حتى يبلغ ويطلب بالحد لان الحق في حد القذف لا يؤتى يورث عنه
 ويسقط بعفو وعفو وارثه ان مات او قذف ميتا فان عفا بعض الورثة
 لسقط الحد ويعز رد يثبت ذلك باقرار القاذف مرتين او بشهادة عدلين
 واذا لم يثبت لم يقبل شهادته ابدا في امر من الامور فان جاء بعد القذف
 باربعة شهود سقط عنه الحد وكذلك اذا اقر القاذف بالزنا واذا قذف
 جماعة يحد حد واحد او قيل لكل واحد حد او من احمد انه ان قذفهم
 بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد وان بكلمات فلكل واحد حد وقيل
 ان طلبوا متفرقين حد لكل واحد منهم حد ولا يحد واحد والتعريض
 الظاهر ملحق بالصريح وقال ابو حنيفة والشافعي لا يلحق به ولا يحد الا بالصريح

قال السيد من اصحابنا ان المراد من مرءى المحصنات المذكور في كتاب الله
هو ادب القاذب بلفظ يدل لغة او شرعاً او عرفاً على الرمي بالزنا ويظهر
من قرائن الاحوال ان المتكلم لم يرد الا ذلك ولهيات بتاويل مقبول
يصح حل الكلام عليه فهذا اوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة وكذلك
لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا لا يحتمل احتمالاً مرجوحاً او اقر انه اراد الرمي بالزنا
فانه يجب عليه الحد اما اذا عرض بلفظ محتمل ولو تدل قرينة حال ولا مقال
على انه قصد الرمي بالزنا فلا ينبغي عليه لانه لا يسيغ الالامة بمجرد الاحتمال
استحقاقه في هذه الحالة الفاظ القذف تنقسم الى صريح وكناية فالصريح
يا مينوكة يا مينوثة يا زانية يا عاهرة او قد زنت او زنت في جنتك
او يا الوطى ولست بولد فلان او لست لأميك قذفت لأمه وكناية زنت
يداك او رجليك او يدك او بدنتك يا نظيف يا عفيف يا مخنث
يا فحبة يا فاجر يا خبيثة وقد فحشت زوجهك وغطيت ادنكست راسه
وجعلت له قرداً وعلقت عليه او كذا امر غير ذلك وانصدت فرباشته
ولعربي يا نبطي يا فارسى يا رومى يا حلال بن الحلال وما يعرفك الناس
بالزنا او ما نازبان او ما اسم زانية او سمع من يقدف شخصاً فيقول له
صدقت او صدقت فيما قلت او اخبرني فلان انك زنت او اشهدني
فلان انك زنت فان اراد بهذه الالفاظ حقيقة الزنا حاد والاعز راسخ
ولو قال للمقدوف انت عبيد فقال بل انا حر فان كان ظاهر الحرية والقاذب
يحتاج الى بيعة على قوله فان لم يات بها حاد وان كان معروفاً بالزنا فذكر

انه عتق يحتاج الى البيعة وان جهل امره فلا يجد **فصل** في التعزير
وهو ثابت في المعاصى التي لا توجب حد الحبس او ضرب او مصادرة
بمال او فقه او ترك كلام او شتم بما لا يفسد فيه او زجر او فرك اذن او نظر في
عبوس ولا يجاد في الضرب عشرة اسواط ويجوز الحبس مع التهمة
وهكذا يجوز حبس من كان يخشى على المسلمين من موته واضرارته
بهم لو كان مطلقاً ولا يجوز رضئ لا يفهم ما يفهم ما يقول ويجوز من
عقل على حسب راي الامام والتعزير من حقوق الله لا يحتاج في اقامته
الى مطالبة ويعزير المسلم لو قذف كافراً ولا يعزير الوالد بحقوق ولده ويعزير
الولد بحقوق والدة فاذا اثنى اثنى العزير بالولد لا الوالد وان تشاتم غيرهما عزير
ومن افطر في رمضان بغير عذر عزير وقيل يجوز قتله ولا يأس بتسويد
وجه من يستحق التعزير والمناداة عليه بدنه ويطاف به مع ضربه
وشاهد الزور يضرب ظهراً ويحلق راسه ويسبح وجهه ويطاف به
في الجامع والاسواق والجوامع ويطال حبسه ويجرم حلق لحينه وقطع
طرفه وجرحه ومن الالفاظ الموجبة للتعزير قوله بغيره يا كافر يا فاسق
يا فاجر يا شقي يا كلب يا حمار يا هيش يا رافضه يا خبيث البطن يا خبيث
الفرج يا عدو الله يا ظالم يا كذاب يا خائن يا شارب الخمر يا مخنث
يا قرنان يا قواد يا دويث ويعزير من قال لذي يا حاج او لعنه بغير موجب
او لمن سب او عز كل مرتكب منكراً او مؤذياً مسلم بغير حق بقول او فعل
ولا تعزير على من انتقل من الحنفية الى الشافعية او بالعكس ومن اذ

التعزير في ذلك فهو جاحل لا حظه من العلم وكذلك لا يعزير
 من عمل برخص المذاهب اذ لنفق نعم يعزير من اهان ابا حنيفة او الشافعي
 او غيره مما من المجتهدين والمحدثين والسلف الصالحين وائمة الدين
 وكذلك من اهان اهل الحديث او اذاهم بقول او فعل وكذلك
 من منع عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم مثل رفع اليدين عند الركوع وعند
 الاعتدال او الجهر بآمين او زجر من فعله او اهانته وكذلك من اوجب
 تقليد مجتهد معين من المجتهدين في جميع المسائل وطعن تاركه وكذلك
 من منع المسلمين على اختلاف مذاهبهم عن دخول المسجد والصلوة
 فيه او خص المسجد لطائفة منهم **فصل** اذا دحب الحد على
 المريض فان كان رجلا او يخر الاحامل تضع كما مر وان كان جليدا
 اخر حتى يبرأ وقيل لا يخر مطلقا وهل يضرب في الحد والتعزير قائما
 او قاعدا قال مالك يضرب قاعدا وقال ابو حنيفة والشافعي قائما وعن احمد
 ردايتان وهل يجرد والصحيح انه لا يجرد الا من ثوب يمنع الوضوء ويضرب
 جميع البدن الا الوجه والفرج والراس وقال مالك يضرب الظهر
 وما قاربته وقال ابو حنيفة استد الضرب التعزير ثم حد الحز ثم حد القذف
 ثم حد الزنا والصحيح انه على السواء في كل حد وتعزير ولو عزر والامام
 رجلا فمات فلا ضمان عليه والاتب والتعلم اذا ضربا الصغير تاديبا
 فمات قال مالك واحمد لا ضمان وقال ابو حنيفة يجب الضمان **فصل**
 في حد السرقة من سرق مملوكا مختارا من حر ذرير او ثلثة دراهم نصا

عن قول جعفر الا حنيفة
 لاهل الحديث الجهم
 ليس لهم مذاهب او هم
 وهامية او منكر الاولياء
 وخبره ١٢ منته

لو ما يبلغ ثمنه النية قطعت حنيفة اليمنى ويكفي الاقر او مرة واحدة وقيل
 لا يشيت الحد الا باقر او لامرتين ويشتد بثلثين المسقط ويجسم موضع القطع
 وتلق السيد للقطوع في عنق السارق ويستقط بعضو السرور عليه
 قبل السيلوخ الى السلطان لا تجوز ولا قطع في ثمر ولا فاكهة ولا اكثر
 مما له بوزن الحجرين اذا اكل ولو يتخذ خبيثة ولاء كان عليه ثمن ما
 حمله مرتين وضرب كمال وليس على الخائن والمنتهب والمختلس قطع
 وقد ثبت القطع في جحد العارية ويقطع سارق الحطب والخشب
 ان بلغت قيمته نصا باذ قيل لا يقطع الا في الساج والابنوس
 والصندل والقنا اذا اشتركت جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم
 نصيب وجب على كل واحد منهم القطع والا فلا يقطع على احد منهم قيل
 عليهم القطع اذا بلغ مجموع ما سرقوا نصا باذ لو اشتركت اثنان في نقب دخل
 احدهما فاخذ المتاع وقادله الاخر وهو خارج الحز او رعى به اليه فاخذ
 فالقطع على الداخل دون الخارج وقيل لا يقطع عليهما ولو اشتركت جماعة
 في نقب ودخلوا الحز واخرج بعضهم نصا باذ لو يخرج الباقر شيئا
 ولا عاون في الاخراج لا يقطع الا من اخرج وقال ابو حنيفة واحد يجب
 القطع على جماعتهم ولو نقب رجلا ن حرز او دخل احد هما وقرب
 المتاع الى النقب وتركه فادخل الخارج يده واخرجه من الحز فليهما
 النطق جميعا وقال ابو حنيفة لا يقطع عليهما وقال مالك يقطع الذي اخرجه
 قوله واحد او في الداخل الذي قر به كالحصية فويلان وللشافعي قولان الصحيح انه

يقطع المخرج خاصة وان نهب احدهما فدخل الآخر واخرج المال
فيقطع الداخل ويعزى الآخر للشافعي قولان اصحهما لا يقطع ولو سرق
صغير لا يميز له لا يقطع ولو سرق مصحفا لا يقطع وقال مالك والشافعي
يقطع ومن نهب يقطع يده ان بلغ ثمن الكفن ربع دينار وقال ابو حنيفة
لا يقطع ومن سرق من ستر اللعبة ما يبلغ قيمته نصا بال لا يقطع وقال الشافعي
واحد يقطع ولا يقطع احد الزوجين بسرقة مال الآخر وان كان محرزا وقيل
يقطع اذا سرق من حرز خاص للمسروق منه ولا يقطع الوالدون واب علوا
فيما سرقه من مال اولادهم بال اتفاق واختلفوا في الولد اذا سرق من مال
ابويه او احدهما فقال الثلاثة لا قطع وقال مالك يقطع وهل يقطع الاثام
بسرقة بعضهم من بعض قال ابو حنيفة لا يقطع من سرق من ذي رحم
محرم كالاخ والعمة وقال مالك والشافعي يقطعون وهو مذموم لاجل المحرم
واختلفوا على ان من كسر صنما من ذهب لافسان عليه واختلفوا فيما اذا
سرقه فقال ابو حنيفة واحد واصحاب الحديث لا يقطع وقال مالك والشافعي
يقطع واختلفوا فيمن سرق من الحمام ثيابا وعليها حافظ فقال ابو حنيفة ان سرق
ليس له قطع وان نهارا فلا وقال الشافعي واحد واصحاب الحديث يقطع ^{مطلقا}
ومن سرق مالا من مسجد او مدرسة او بيت موقوف فان لم يكن فيها
حافظ لم يقطع وان كان او كان المال محرزا في حرز قطع ومن سرق
عدلا وجالقا ونحو حافظ قطع وقال ابو حنيفة لا يقطع ومن سرق العين
للمسروقة من السارق فلا يجب عليه التمسك شيئا وقال ابو حنيفة ان كان الادل

قطع لم يقطع الثاني وقال مالك يقطع كل منهما ولو ادعى السارق
انما اخذاه من الحرز ملكه بعد قيام البينة على انه سرق نصا بال من حرز لا يقطع
وقيل يقطع ولا يسمع دعواه وقيل يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقه
ويقطع عنه القطع وهل يتوقف القطع على مطالبة من سرق منه الصبح
انه لا يتوقف وقيل يتوقف ولو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل
على لياخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا تؤذ عليه اذا كان الداخل
معروفا بالشهاد الا على القود وقيل عليه القصاص الا ان ياتي ببينة
ولو سرق من المغنم وهو من اهله فلا يقطع ولو كان من غير اهله قطع ^{لصير}
المملوك اذا سرق من حرز فيها القطع وفي جميع ما يتحمل في العادة ولو سرق
نصا بال من ملكه بشرا او هبة او امانة او غنم سقط القطع عند ابي حنيفة
خلا للثلاثة سواء كان قبل الترافع او بعد لا يصح انه لو ملكه قبل
الترافع يسقط القطع والا لا ولو سرق مسلول من مال ذي او مستامن نصا
من حرز لا قطع وقال ابو حنيفة لا يقطع ولو سرق المستامن او المعاهد وجب
عليهما القطع وقال ابو حنيفة لا قطع عليهما والشافعي قولان ومن سرق ^{قطع}
يد العيني فان عاد قطع رجلاه اليسرى بالاتفاق فان عاد قال ابو حنيفة
واحد في احد ياردا يتيه لا يقطع اكثر من يدا رجل بل يحبس وقال
مالك والشافعي يقطع في الثالث ليس يديه وفي الرابعة يمنة رجليه وفي
الرواية الاخرى عن احمد ثمان سرق خامس مرة يحبس وتقطع كل واحدة
من الطرفين وتقسم فاذا لم يكن يمكن له الطرف المستحق قطع ما بعد

فان كان اشل قطع ذلك العضو المستحق ولو كان اشلا وقال الشافعي
من سرق دميته شلاء وقال اهل الخبرة انما اذا قطعت دحمت رقابها
فانما للقطع وان قالوا لا يرمون الى التالف فيقطع ما بعد ما ولو غلط الفاعل
فقطع اليسرى عن اليمنى مجزئ ذلك وقال الشافعي واهل عليه اليد وسحق
وجوب اعادة القطع ولان للشافعي اصحهما يجب وعن احمد ردا يترك ولو
لا يجوز ضربه حتى يعترف بالسرقه ومن فعل ذلك من البوليس والقبطية عز
تعزيزا شديدا وقيل يجوز في زماننا لغلبة الفساد ولو سرق الات اليهود
والشطر نج ولا ترد ولا يقطع ومن سرق ويده اليسرى شلاء او مقطوع الايمان
او رجليه اليمنى مقطوعة او شلاء لم يقطع بل يحبس **فصل** في حد الحمار
هو احد الانواع المذكورة في القرآن القتل او الصلب او قطع اليد والرجل
من خلاف او نفي من الارض والنفي الحبس او التعريب او الطلب للتعزير
فيفعل الامام منها ما اراد فيه صلاح الكل من تطع طريقا ولو في المصر
اذا كان قد سعى في الارض فسادا سوء قتل او لم يقتل اخذ المال
او لم يأخذ وقيل اذا قتل تطاع الطريق واخذ والاموال قتلوا
او صلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا او لم يصلبوا واذا اخذوا
المال ولم يقتلوا قطعوا ايديهم وارجلهم من خلاف واذ اخافوا السبل
ولم يأخذوا امالا نفقوا من الارض ومذهب الشافعي في صفة الصلب
انه يقتل ويجلس ويصل عليه ثم يصلب ثلاثا ثم ينزل ويدفن وقيل
يصلب حيا ثم يطعن حتى يموت مضطوبا وقال ابو حنيفة لا ينسل ولا يصل

على قاطع الطريق وقال السيد من اصحابنا المراد بالصلب هو الصلب على
الجدوع ونحوها حتى يموت اذا ارادى الامام ذلك او يصلبه صلبا كالموت فيه
فانما ياب قبل القدره عليه سقط عنه احد فان كان قتل يبقى عليه القصاص
فالزنى فيه بالخيار ان شاء استرقاها وان شاء عفا عنه وان كان قد اخذ
المال سقط عنه قطع اليد والرجل وان كان قد قتل واخذ المال
عنه تخم القتل والصلب واذا تاب بعد القدره لا يسقط عنه شيء من
العقوبات ويجوز للرجل ان يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نضابا ويقتل من
يقاتله عليه لاختلاف الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد وفي البحر اذا
قتل السارق ميت احد واخرج المتاع فيجوز لصاحب المال قتله مادام المتاع
في يد السارق فان روى بالمتاع فلا يجمل له قتله ولو اشتركت امرأتان مع فطاع
الطريق وقتلت واخذت المال فتقتل حدا او اتفقوا على ان من قتل واخذ
المال وجبت اقامة الحد عليه وان عفا ولي القتل والساخوذ منه
فان مات قبل القدره عليه سقطت الحد ولو شرب رجل الخمر وزنى
وسرق وقطع الطريق يقتل ولا يقطع ولا يجلد ولو قذف وقطع يداي قتل
قطع وجلد وقتل ومن تاب من الحمارين ولم يظهر عليه صلاح العمل
فلا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل وقال امامنا احمد بن حنبل
تقبل وان لم يظهر والحارب اذا قتل في الحاربة من لا يوافيه كالكنز
والعبد وعبد نفسه قال ابو حنيفة واهل حنبل في الظاهر من مذهب لا يقتل
وقال مالك يقتل وعن الشافعي ولان كالمذمومين **فصل** في

يستحق القتل حد اهو المحرم اي الكافر الساكن في دهر الحرب فيجوز
للمؤمن قتله واخذ ماله بانه طريق امكن والمر تد والمر تد وقيل لا يقتل
المرتدة بل تحبس والساحر والساب لله او لرسوله وانبياؤه او للاسلام
او للكتاب او السنة والطاعن في الدين والمر ندين بعد استتابته ودر الزاني
المحصن والوطي مطلقا والمحارب اي قاطع الطريق والاستتابة ان
يقول له ارجع الى الاسلام ولا تقتلناك وهي واجبة كما يجب دعاء اهل
الحرب الى الاسلام قبل الشروع في قتالهم والمر ندين من يظهر الاسلام
ويظن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع واختلاف اهل العلم في قبول توبته
والحق القبول ولو ان قوما اظهروا اى الخوارج وتجنبوا الجماعات وكفروا
المسلمين يحل قتلهم وهو قول امامنا احمد بن حنبل ويدل عليه قوله صلعم
فان لقيتموهم فاقتلوهم ولئن ادركتموهم قتلتموهم قتل عاد ولذلك
قتل سيدنا علي الخوارج مع انهم كانوا يصلون ويصومون ويقرأون
القران ومن قال ان النبي صلعم خاتم النبيين ولكن معنى هذا الكلام
ان لا يجوز ان يسمى احد بعده بالنبي اما معنى النبوة وهو كون الاشخاص
مبعوثا من الله تعالى الى الخلق مفترض الطاعة معصوما من الذنوب
ومن القيام على الخطاء فهو موجود بعد الان فيض المبدأ الفياض لا ينقطع
فذلك هو المر ندين وقد ظهر في بلاد نازجل ادعى
النبوة والوحى وكونه مثيل المسيح عليه الصلوة والصلوة فضل افضل
كثيرا من الناس وهو وان مات ولكن اتباعه الى الان موجودون وهم

كلهم من نادقة وكفار وظهر قبله رجل هو قلب الشريعة
ظهرها بطنها وكسر نطاقها وفنت اورا ففند اول تاديلات القرامطة والبا^{طنية}
وهو ايضا مات واتباعه الى الان يوجدون في كل بلد من بلاد الهند هم
ايضا من نادقة وكفار رجل سعيهم تقليد اعداء الاسلام في اللباس والطعام
وتحقيق سنن سيد الانام عليهم السلام من الله العزيز العلام الى يوم القيام

كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية اذا قام به من المسلمين من فيه كفاية سقط الحرج عن البا^{طن}
وقبل ان يقوم به البعض هو فرض عين على كل مكلف فان لم يقوم
به احد او قام البعض وليس فيهم كفاية وامتنع البا^{طن}ون من شركتهم
واعانتهم اثموا كلهم بتر كما دهاك يجب على من استنصره الامام
ان ينصر ويتعين ذلك عليه وهو انه ابن كمال بانه بذل الوسع في القتال
في سبيل الله مباشرة او معاونة به او اى ادكتشيد سوادا وغير ذلك من
قوابعه الرباط وهو الاقامة في مكان ليس وساءة اسلام اعني حفظ حدود
اسلام ومن اتبعت اعداء عليها وجمع القوة لديهما من الامارات الحربية والجنود
ويصح الجهاد مع كل امام برا كان او فاجر او لا يجوز الجهاد من غير امام
واكن لا يجوز ان اساءة الفتنة للمسلمين القاطنين تحت امان الكفار
المستأمنين في بلادهم والفتنة التي وقعت سنة الهجرية في بلاد الهند
ما كانت جهادا شرعيا لانه لم يكن هناك امام والذين اثاروا

هذه الفتنة كانوا كلهم مستامين في بلاد المخالفين
 تحت امانهم ومثل هذه الفتنة لا يسمي جهادا بل فسادا
 يوجب الاثم والله لا يحب الفساد والجهاد مع شرائطه
 ومع اخلاص النية يكفر الخطايا كلها الا الدين والحق به حقوق
 الاربيين ولا يستعان فيه بالمشركين الا بضرورة وتجب على الجيش
 طاعة اميرهم الا في معصية الله وعليه مشاورة تهمم والرفق
 بهم وحكمهم من الحرام والصح لهم وينزع اللام اذا اراد غزوا
 ان يورس به بغير ما يريد ولا يخذل في العيون والجواميس ويستطلع الا
 ويرتب الجوش ويعلمهم اداب الحرب وقوا صيدا ويتخذ الرايات
 والالوية ويقيم الاكلات الحربية احسن تهيتا للعد وتجب الدعوة
 قبل القتال الى احد من ثلاث خصال الاسلام او الجزية او التسليم
 وهذا الحد لم يبلغه الدعوة ولا تجب لمن تد بقتلهم وذهب قوم
 الى الوجوب مطلقا وقوم الى عدم الوجوب مطلقا ويحرم قتل النساء
 والاطفال والشيخوخة الغير المقاتلين الا لضرورة او بلا قصد وكذلك
 يحرم المشقة والفرار من الزحف الا الى فئة الا اذا كانوا اكثر من
 الضعف ولا يربح الا الهلاك ويجوز تبسيت الكفار والخدياع والكتاب
 معهم في الحرب لا تلك العهد وكسر الصلح من غير اعلام **فصل**
 وما غنمه الجيش كان لهم اربعة اقسام والخمس يصرفه الاسلام
 في مصارفه يعني لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين

وابن السبيل واعداد آلات الجهاد والحرب وسد ثغور
 المسلمين ونحوه ويعطى للفارس من الغنمة ثلثة اسهم وللراجل سهمان
 ويستوى في ذلك القوي والضعيف ومن قاتل ومن لم يقاتل
 من الجيش ويجوز تنقيط بعض الجيش وللإمام الضم اي شيء
 يختار لا قبل الخمس من مال الغنمة من عبد او املة او فرس
 او سلاح وسهمه كاحد الجيش قلت وهل تكون الجمهورية في الدنيا
 احسن مما كانت من جمهورية الايالات فان الامام كان عندهم
 مثل سائر الناس وكان المسلمون كلهم جنود الله تعالى
 من غير مشايخ ولا ميامنة ولا مسانحة تقطع للجوهر زمانا وهكذا
 كان المسلمون في صدر الاسلام ومن تركوا هذا الطريق وسلكوا سبيل
 السلاطين الظلمة وهجر دواعي الجمهورية وقوا ينهضوا لواء ضعفوا
 وغلب عليهم العدو وذهبوا الى ان نائمون غافلون تاركون لكتاب الله
 وسنة رسوله والى الله المشتكى من صنعهم ويرضخ من الغنمة لمن حضر
 مع المقاتلين من النساء والعبيد ولا يسهرون ديور المؤلفين **فصل**
 في ذلك صلاحا ومصلحة واذا رجع ما اخذ الكفار من المسلمين كان
 ملكه فاهل الحرب لا يكون بالغلبة شيئا من اموال المسلمين ولصاحبه اخذ لا قبل
 القسمة وبعد ما قيل ان وجد لا قبل القسمة فهو احق به وان وجد بعد القسمة
 فلا يأخذ الا بالقيمة وقيل لا يأخذ مطلقا ويخص به اهل
 المغانم ويحرم الاستغناء بشيء من الغنمة قبل القسمة الا الطعام والفاكهة التي

يخشى فساد هاد العلف والطب ونحوه وكذلك يجوز اكل الابل والبقرة والغنم اذا
اصابوا الوباء واكلوا منها بالمعروف على قدر الحاجة وكذلك الغلات والحبوب
والثمار ويجوز الغلول ومن جملة الغنمة الاسارى ويجوز للامام قتلهم واسترقاقهم
والمن والغداة فيقتل ما سار الى ذبيحة وعن الحسن وعطاء لا يقتل الاسير بل
يتخير بين المن والغداة وعن الحنفية لا يجوز المن اصلا لا بفداء ولا بغيره
وعن مالك لا يجوز المن بغير فداء هذه اكله بعد ان يشحن في الاض ويكس قوة
الكفار واما قبله فلا يجوز الا القتل ويجوز استرقاق العرب وقتل الجاسوس
واذا اسلموا الحربي قبل القدر مائة عليه حرز الله واذا اسلم عبد الكافر
صار حرا واذا امرض بالفتوح امرها الى الامام فيفعل الا صلح من
قسمتها او تركها مشتركة بين الغانمين او بين جميع المسلمين او قسمتها لبعضها بين المسلمين
وجعل بعضها نفوا وباعداد الامت الجهاد والصروف في المصالح التوسعة
للبلا والى المسلمين ومناجزة الكفار وفتح ديارهم وتوسيع دائرة الاسلام
وبعضي منها الوظائف للعلماء والقضاة واعاظوا أهل الخدم من
المسلمين ومن امنه احد المسلمين صار امنا والرسول كالقائم فلا يجوز
بالعهد ولا بحبس البر ويجوز مهادة الكفار ولو كرهوا وتبا لهم ولو بشرط
دلى اجل اكثر من عشرين اذ الجهد الامام ووزو الراس من المسلمين
فغرفوا نفع المسلمين ولم يخافوا من الكفار مكيدة ولا حداها ويجوز تاسيد
المهادنة بالجزية ويجوز اخذها من جميع الكفار من اليهود والنصارى
والجوس والمشركون العرب والعجم وقيل لا تؤخذ الا من الكفار العجم وقيل

لا تؤخذ الا من اهل الكتاب ولا تؤخذ من اهل الاوثان والجوس وقال
ابو حنيفة لا يقبل من العرب الا الاسلام او السيف والجزية على النساء والصبا
واما قد رها فمفوض الى راي الامام واقله دينار على كل بالغ في كل سنة
وقيل على الموسر اربعة دنانير وعلى المتوسط ديناران وعلى الفقير دينار
ويأخذ من اموال تجارة اليهود والنصارى والجوس والمشرئين ما صولوا عليه
وقت عقد الذمة فيأخذ العشر او دونه كل ذلك مفوض الى
راي الامام وكذلك يأخذ من تجارهم المستامين في بلادنا
ما اراد ان فيه مصلحة وقيل يأخذ مثل ما يأخذون من تجارنا اذا راحوا
في بلادهم للتجارة وتنع المشركون واهل الذمة من اليهود والنصارى
عن السكونة في جزيرة العرب وقيل في الحجاز خاصة فيجب على الامام
اخراج الكفار عن جزيرة العرب وقيل يجوز دخولهم فيها للتجارة وكذلك
في الحرم وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اصلا الا باذن الامام واذا اجاوروا
من دار الكفر الى الامام وهو في الحرم فلا ياذن في دخوله بل يخرج انما ام
اليه او بيعت من يبيع رسالته وكذلك لا يدخل الكفار مسجد من
مساجد المسلمين الا باذنه **فصل** البغاة من المسلمين اذا حكموا
مسلمين للواجبات غير متمنعين من تادية ما يجب تاديتهم عليهم ولو ادرأ
مع تكرير الوعدة لهم واقامة الحج عليهم وترغيبهم ونحوه بعضه على
متابعة الامام لا يشارك في جملة المسلمين فان جاهروا بالعصيان وجف
ان يتعدى ضددهم الى المسلمين او انكروا شعار الاسلام ونحوه فيجب قتالهم

مساجد ويجوز دواهم
فيها الاذن والفتنة
الكثير من قتالهم

حق وجوب الحق ولا يقتل اسيرهم ولا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جرحهم
ولا تقتلهم ابو الصمد وطاعة الامنة واجبة الا في معصية الله ولا يجوز الخرج عليهم
ما قاموا الصلوة ولم يظهروا كفر الباطل ولم يخلوا بمصالح المسلمين ولم ينفقوا
اموال بيت المال في غير مصارفها الشرعية فاذا افلوا شيئا من ذلك وجب
الخرج عليهم وعن لهم ويجب الصبر على جورهم وعليهم الذم عن
المسلمين وكف يد الظالم وحفظ ثغور الاسلام وتربية الاطفال والائتام
واشاعة الاسلام وتدريب المسلمين بالشرع في الابدان والاديان والاموال
وتغريهم اموال الله في مصارفها الا في ذلك هم وتعيشهم وعدم الاستكثار
بافوق الكفاية بالمعروف والمبالغة في اصلاح السيرة والسريرة ومتابعة
سيرة الخلفاء الراشدين المهديين **فروع متعلقة لا يخرج**
للبها اذا كان فرض حقاية الا باذن الربية اما اذا كان فرض عين
كان حجم الكفار على بلاد المسلمين او عجزت جنود المسلمين عن معارضة
فيخرج بلا اذن الربية وكذلك يخرج العبد بلا اذن سيده ولا يجوز
اتلاف اموال اهل الحرب اذا وجدها المسلمون ولم يكن لهم اخرجها
الى دار الاسلام وخافوا عودها الى الكفار فتدحج الحيوانات ويحرق المتاع
وتكسر السلاح وتتلطف البارود وتلقى النقود في البحر ولا يقتل الرهبان
واصحاب الصوامع والعيان والمقعدون الا ان يكون لهم راي وتدريب
واذا اترس المشركون بالمسلمين فاصحاب احد من المقاتلين مسلما فلا دية
ولا كفارة وقيل تجب الكفارة وليست تجب ان لا يبارد في الحرب الا باذن الرب

ولا يجلي وطل جارية من السبي قبل القيمة فان فعل فلا حد عليه ولا يجب نسب
الولد بل يكون مملوكا ويرد الى الغنمة وقال مالك هو زان مجد وقال الشافعي
واحد ثبت نسب الولد ولا حد عليه وعليه قيمتها والمحرر يرد ههما في الغنمة
دعي نصير ام ولد عند احمد وقال الشافعي لا يولد بجير من دار الحرب
الى دار الاسلام او دخل حربي بغير امان يكون فيئ المسلمين ولا يجوز احداث
بيعة ولا كنيسة للكفار في دار الاسلام ويجوز لهم ترميمها ان تهدمت او
ويؤخذ من الحربي العشر او كل ما راي الامام كلها تجزى ودخل دار
الاسلام ولو في سنة مرتين او مراد واعتبر النضاب في ذلك الحربي خمسة
دنانير وللذمي عشرة ولا يسافر بالمصحف في ارض العدو وقيل لو كان
الجيش مما يؤمن عليه فلا كراهة يستحب ان لا يقتل في الحرب اصله
ويشغله لا اجل ان يقتله غيره ولو قتله فهدر ولو قصد الاصل ولا يمكن قتله
دفعه الا يقتله جازئه قتله قال الاحناف يميز الذمي عن المسلمين في زيه
ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ويركب سراجا كما كلف ولا
يعمل بسلاح ويظهر الكيتم وينع من لبس العمامة ومن زنا لا يرسم
والثياب الفاخرة والمختصة باهل العلم والشرع ويحرم تعظيمه
وتكرمه مصافحته ولا يبيد ايسلام ويضيق عليه في المرور ويجعل على
داره علامة واذا اراد شراء دار في المصر لا ينبغي ان تباع منه فلو
اشترى يجبر على بيعها من السلم اشغى واذا سب النبي صلواته والقرآن
او دين الاسلام انتقض عهده وحل قتله واتفق ابو السعود في بكر اليهودي

قال ليشرا النصرة في ان تبكم عيسى ولدنا باقتله لسيه الانبياء صلوات
 الله عليهم اجمعين **فصل** قال صاحب الدرر اعلم انه لا يقضي بمكروه
 مسلم امكن حمل كلامه عن حمل حسن اد كان في كفره خلاف
 ولو كان ذلك رواية ضعيفة فلا تحكم احد من اهل القبلة
 كالجهمية والرائضة والخوارج والاعتزلة والكافر بسب النبي صاعدا
 ادنى من الانبياء يقتل حدا ولا تقبل توبته انتهي قلت الصحيح قبل توبته
 كما لو سب الله تعالى ومن ابغض النبي صلعم ادا ابغض سنة وومن
 سب الزنادك كفر دار تدوجب قتله الا ان يتوب رافق بعض الفقهاء
 بقتل من ذكر عنده حديث نبوي فقال اكل احاديث النبي صلعم صدق
 يعمل بها لا انه كفر بسب استغفاهم الا تكاري وثانيا بالحاجة الشين بالنبي صلعم
 واما من سب النبيين او سب سيدنا على فتقبل توبته ولا يكفر وقيل يكفر ولا تقبل توبته

كتاب اللقيط

هو طفل يفقد لأمير نسبه ولا رقة (طرح في شارع او غيره طرحة اهلها خوفا من العيلة
 اذ ارا من شفقة الرتبة والتقاطه والاتفاق عليه من كفاية فضيعة اتفردوا بها)
 وقيل ان غلب على ظنه هلاكه ولو رفعه ففرض كفاية ولا فندوب ويحكم بالسلامة
 وحرية الا ان يوجد في بلد اهل الحرب ولا مسلمونية او فيه مسلم كتاجر
 واسير فكفر رقيق لان الدار لهم وان كثر المسلمون فمسلم او في
 بلد اسلام كل اهل اهل ذمة فكافر وان كان بها مسلم يمكن كونه

فمسلم وينفق عليه ما معه ان كان فان لم يكن فمن بيت المال فان لم يكن
 بيت مال او تعذر الاخذ منه اقترض على بيت المال الحاكم فان تعذر
 فعلم من علم بحاله والا حق بحضارته واجد ان كان حرا مكلفا امينا
 عدلا ولو ظاهرا او ميراث اللقيط ودينه ان قتل لبيت المال ان لم يكن له
 وارث كغير اللقيط لانه مسلم لا وارث له فكان ماله ودينه لبيت المال
 فان كانت له زوجة فلها الربع والباقي لبيت المال وان كانت
 لقيطة لها زوج فله النصف والباقي لبيت المال وان كان له بنت
 او ذور رحم كبنت بنت ادا بن بنت اخذ جميع المال لان الردود والرحم
 مقدم على بيت المال ويخير الامام في عمدين اخذ الدية والقصاص
 وان قطع طريقه عمل التنظر بلوغه ورسد الان يكون فقيرا فيلزم
 الامام العفو على ما ينفق عليه منه وان ادعى اللقيط احدا انه ولده
 ويمكن كونه منه من ذكر ادا نفي الحق به وان كان ميتا وثبت نسبه
 دارته منه وان ادعاه اثنان فالكثر ما قدم من له بينة فان لم تكن او برهنا
 عرض على القافة فان الحقته بواحد لحقه وان الحقته بالجميع
 لحقهم وقيل يقرع وان ادعاه اكثر من واحد واشكل امره على القافة
 ضاع نسبه ويكفي في ذلك قائف واحد وهو الحاكم فيكفي جميع خبره
 وفي حكم الحاكم حكما لم ينقض بخالفة غيره له وكذلك لو الحقته
 بواحد ثم عادت فالحقته بنيرة لا يلحق بغیره وان اقام الاخر بينة انه ذلك حكمه به و
 قول القائف وشرط ان يكون القائف مكلفا ذكر اعدا لاجل ايجز باب في الاصلية

كتاب اللقطة

من وجد لقطة فليعرف عفا صرا وكامها وعددها فان جاء صاحبها
دفعها اليه فالاعرف بها حولا ويجوز له صرفها ولو في نفسه ويضمن مع
مبيح صاحبها وللقطة ملكة اشد تقريفا من غيرها ولا باس بان ينتفع
بالشيء المحبوس كالعسل والسوط والحبل والدرهم ونحوها بعد التعريف
لثلاثين ليلة ايام واحد ^{على دينار} في التوق فقلل النجس صلح
عرفه ثلاثا فقل فلم يجد احدا يعرفه فقال كله وان كان الشيء المحبوس
ما لولا كثره وشره وفالكمة ورغيف وقطعة خاواء فلا يجب التعريف به
بل يجوز اكله في الحلال وتلتقط صائمه الدواب كالبقرة والغنم لا الاكل
ولا يجوز التقاط طير يستلها لانه ان يجد هار بها قال في المزاج والحيوان
المتنع من صفار السباع بقوة او عدد او طير ان وجد بمفرده فلا يضي
التقاطه للتملك وان وجد بقرية فالاصح جواز التقاطه للتملك وما لا يمتنع
منها كشاة يجوز التقاطه في القرية والمفارقة ولا فرق عند ابي حنيفة بين ان
يكون بهيمة او غيرها واختلفوا في ان الافضل ترك اللقطة او اخذها
فقال احمد تركها افضل وعن ابي حنيفة وان كان الاخذ افضل والترك
افضل وعن الشافعي ولا ان احدهما وجوب الاخذ والثاني هو افضل
فلو اخذها ثم ردها الى مكانها قال ابو حنيفة اذا اخذها ليردها الى
صاحبها فلا ضمان والا فمن وقال الشافعي واهل يضمن بكل حال الا ان يكون

لاردها الى موضعها باذن الامام او نائبه فليخبرها وقال مالك ان اخذها
بنية الحفظ شعردها ضمن وان اخذها متروكا بين اخذها وتركها
فلا ضمان عليه ولو وجد شاة في بلاد ولم يكن بقر بها شيء من العمران
وخاف عليها فله الخيار عند مالك في تركها واكلها ولا ضمان
عليه والبقرة كالشاة وقال الشافعي متى اكلها لزمه الزمان و
حكم اللقطة في الحرم وغيره سواء عند مالك وقيل لا يلتقط لقطة
الحرم بل يجب تركها فلواخذها الملتقط يبرئها مادام مقيما في الحرم واذا
خرج سلمها الى الحاكم وليس له ان ياخذها للتقليد وقالت الحنابلة
ان اللقطة على ثلاثة قسم قسم يجوز التقاطه ويملك به وقسم لا يجوز التقاطه
ولا يملك بقره وقسم يجوز التقاطه ويملك بقره وقسم لا يجوز التقاطه
ولا يملك بقره او من الناس كسوط ورغيف ونحوها فهذا ايلك بالاتفاق
ولا يلزم بقره لكن ان وجد ربه دفعه له وجوب ان كان باقيا
والا لم يلزمه شيء ومن ترك وابته ترك اياها بمهلكة او فلاة لا تقاط
او لم يجز عن علفها ملكها اخذها وكذا ما يلقى في البحر لتخفيف
السفينة خوفا من الغرق الثاني الضوال التي تمتنع من صفار السباع كالابل
والبقرة والحمل والبعال والحمر الاحلية والظباء والطير والصيد فيمنع
التقاطها وتضمن كالغصب ولا يزول الضمان الا بدفعها لالامام او نائبه
او بردها الى مكانها باذنه ومن كتم شيئا منها او قامت به بينه فتاعف
لزمه قيمته مرتين وان تبع شيئا من اياه فطرد او دخل منها اذ كان

فاخرجه لم يضمه حيث لو اخذته الثالثة كالذهب والفضة والمتاع وما لا يمنع من صفات السباع كالغنم والفصلا والجماجيل والارواح والدجاج والمريض من الابل ونحوها كالصغير فهذه لا يجوز التقاطها لمن وثق من نفسه الامانة والقدر على تفرقها ولا فضل مع ذلك تركها وهذا الثلثة انواع احدها ما التقطه من حيوان مأكول كالغنم والشاء والدجاجة فيلزم منه خير ثلثة امور اكله بقيته او بيعه وحفظ ثمنه اذ حفظه دينفق عليه من ماله وله الرجوع بما اتفق على ماله ان وجد لا ان نوى الرجوع والا فلا فان استوت الثلثة في نظر الملتقط خير الثلثة ما التقطه ما يخشى فسادا بتبقيته كالبيض والحضرة والفواكه فيلزم منه فعل الاصلح من بيعه وحفظ ثمنه من غير اذن حكمه وقيل ان كان يسيرا يبيعه كماله ويرفع الكثير للحاكم اذ اكله بقيته اذ تجفيف ما يجفف فان استوت الثلثة خير الثالث باقى المال كالانعام والمتاع ويلزم منه التعريف في الجميع فور انفاذ اول كل يوم مدة اسبوع ثم عادة مدة حول وتقرى فيها بان ينادى عليها في الاسواق والابواب المساجد من ضاع منه شيء او نفقة او يدرك جنسها لا يحرم تقبيل من ضاع منه ذهب او فضة او دنانير او دراهم او ثياب ولا يصغى بالاثفاق واجرة النادى على الملتقط فاذا عرفها حولا كاملا ولم تعرف دخلت في ملكه ثم اعلم غنيا كان او فقيرا ولقطة الحرم كلقطة الحل فتصرف فيها بما شاء بشرط ضمانها لربها اذا جاء ووصفها

ويحرم تصرفه فيها بعد التعريف حتى يعرف وعاءها وادوكاءها وعقاصها ويعرف قدرها وجنسها وصفها ومتم وصفها طال البر الزم الملتقط دفعها والتماء المنفصل بعد حول التعريف يكون ملكا لو اجدها وان تلفت انقصت في حول التعريف ولم يقرب له يضمن وان تلفت بعد الحول فانه يضمن مطلقا وان ادركها بها بعد الحول مبيعة او موهوبة لم يكن له الا البدل ومن وجد في ميتوان نقد او درج او عنبرة فلقطة لواحدة يلزمه تعريفه ومن استيقظ من نوم او اغما فوجد في ثوبه او كيسه ملكا لا يدري من صرح فهو له ولا يبرأ من اخذ من ناسه شيئا الا بتسليمه له بعد انتباهه وكذلك الساهي انتهى قال في الدرر حطب وجد في الماء ان له قيمة فلقطة ولا يخلال الاخذة ولو مر بشار ساقطة تحت اشجار فلا بأس بالتناول ولا يجوز له

كتاب الآبق

هو اشهر بالاثفاق ولا تقبل صلوته الى ان يرجع الى مولاه بنصر الحديث قال الاحناف اخذة فرض ان خاف ضياعه ويحرم اخذة لنفسه ويند اخذة ان قرى عليه والا فلا فان ادعاه اخر دفعه اليه ان يبرهن واستقر منه بكفيل ان شاء ويحلفه بالله ما اخرجته عن ملكه فوجه وان لم يبرهن واقر العبد انه عبده او ذكر المولى علامته وحليته دفع اليه بكفيل قال الحنابلة وله الحبالة دينار او اشاع عشر درهم او سواها من داخل الصر او خارجة قربت المسافة او بعدت وسواء كان الرادى وجاللا رقيقا

اوذا ارحم وان مات اليسر قبل وصول المدبر دام التردد عقدا لا شيء
لرادهما فان انكر المولى اياه عفا عنه حلف الا ان يبرهن الاخذ
عنه باقائه او على اقرار المولى بذلك وان طالت المدعى باعه القاضي ولو
علم مكانه وحفظ ثمنه لم يبرح به وامسك عن ثمنه ما اتفق عليه منه
وان جاء بعد ذلك وبرهن او علم دفع باقى الثمن اليه ولا يملك المولى ينقض
ولو لم يبرهن بيرة او كتابته او استيلاءها فهو يصدر في نفيه الا ان يكون
عنده ولد منها او برهن على ذلك قلت عندنا ينقض البيع اذا ثبت انها
ام ولد له ولا ينقض في الندبر والمكاتب الا ان المكاتب يبقى مكاتباً بما
بقى عليه عند المشتري والندبر يصير عبداً غير مذبذب واختلف في النضال
فيل اخذوا افضل وقيل تركه ولو حررت بيته فايصاله اليه اولى

كتاب المفقود

من فقد ولم يعلم خبره انه حي او ميت سواء انقطع خبره بسبب ظاهرة
المهلك كالمفقود بين الصفيين او مسافر او راكب بحر ام لا فتر بص
زوجته اربع سنين منذ انقطاع خبره وهو قول امامنا مالك بن نسي
واختار اهل الحديث ثوران نضرت وطلبت من القاضي او عالم
من علماء الدين فسخ النكاح فيفسخ وتعتد عدة الوفاة ثمر لها ان تترج
باخر وقال ابو حنيفة تتر بص الى موت اخر ان يزوج او الى تسعين او الى
مائة عشرين سنة وهذا مما لا يمكن العمل عليه والعجب انه جوز الفسخ با
لعنة

والشا فمحو الفسخ بالاعسار والحرعور في هذه الحالة مع ان لا يحرر
بامر ابي الفقيه اشهد من الاخير ابراهيم العنيد فلو تزوج باخر ثم قدم الاول
وان لم يدخل بها الثالثة فيمحو الاول وان دخل بها فيمحو الثاني ووجب عليها
دفع المصداق الاول وهو قول الامام مالك رحمه الله وقيل يبطل نكاح
الاول بكل حال وهي الثالثة وقيل انها الاول بكل حال وقال ابو حنيفة
يبطل العقد الثالث وهو الاول فان كان الثاني دخل بها فعليه
مهر المثل وتعتد منه وترد الى الاول وقال احمد ان لم يدخل بها
الثاني فهي الاول وان دخل بها فالاول بالخيار بين ان يدفع المصداق
ويأخذها منه وبين تركها واخذ المصداق الذي اصدق بها قال ابو السعود
احد المصتمين من الاحداث نقل عن القضاة لو افترحت حتى يذهب
مالك في امر آة المفقود حين الضرورة فلا بأس به ودام الحبس عندنا
حكم حكم المفقود لانه لا يرجع خذله قالت الجنبالة المفقود قسمان الاول
من انقطع خبره لغيره ظاهرة السلامة كالاشراج والخروج للتجارة والسياسة
وطلب العلم انتظر ثمة تسعين سنة منذ ولد فان فقد ابن تسعين سنة
اجتهد الحاكم في تقدير مدة انتظاره الثاني من انقطع خبره لغيره
ظاهرة بالمهلك كمن فقد ماله كمن خرج الى الصلوة او الى السوق
لشيء اذ ادى الى حاجة فرمته ثم لا يعود او في مهلكة كدرب الحجاز او من
بين الصفيين في حال الحرب او غرقت سفينة وغرقوا من
انتظر ثمة اربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله في الحالين فان قدم

بند القسمة أحد ما وجد به بينه ورجع بالباقي على من اخذ لا فان ما
مورث هذا المفقود في من انتظاره اخذ كل وارث اليقين اى
مالا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود ووقف له الباقي حتى يتبين امره
او تنقضى مدة الانتظار ومن اشكل نسبه نكالمفقود انقضى وقال الاخوان
هو حق في حق نفسه فلا تنكح عرسه غيره ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته
ونصيب القاضى من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم علمه لكنه ليس بنصم
فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق ودخول دانه
لا يملك الخصومة ولا يبيع القاضى ما لا يخاف فسادا في ثقة ولا في غيرها
بخلاف ما يخاف فسادا ويفق على عرسه وقرينه ولاداه واهل اصوله و
فرعه ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين وميت في حق غيره فلا
يرث من غيره ولا يمتحن ما اوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قطعه الى
موت آخره في بلد لا فان ظهر قبله حيا فله ذلك وبعده يحكم بموته في
حق ماله يوم علم ذلك فتعتمد منه عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه
لان حكم بموته في حق مال غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى من
يرث مورثه عند موته ولو كان مع المفقود وارث يحجب به لم يبط شيئا
وان انتقض حقه به اعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل قالوا ليس
للقاضى تزويج امة غائب ومجنون وعبد هما وله ان يكاتبهما ويبيعهما او يزوجهما

كتاب الشركة والمضاربة

الناس شركاء في الماء والنفاء والكلاء وقيل في الملمح ايضا فلا يجوز لاحد
منع الاخر من هذه الاشياء واذا امتساجر المستحقون للماء كان الاخر به الا
فلا على يسلكه الى الكعبيين ثم يرسله الى من تحته ولا يجوز منع فضل الماء
ايمنع به الكلاء وهو ان يتغلب رجل على عين او دابة فلا يدع احد ان يسقى منه
ماشية الا بالاجور فانه يفضى الى بيع الكلاء المباح وقيل يحرم بيع الماء الفاضل
عن حاجته لمن اراد الشرب او سقى الدواب ولا يلزمه بدل ما اضل
عن حاجته لمررع قال محمد ايمار رجل كانت له بئر فليس له ان يمنع الناس
منها ان يستقوا منها بشفا ههما مال الزرع ومنه وتخلهم فله ان يمنع ذلك
والا لما ان يحجب بعض المواضع لمرعي ذواب المسلمين في وقت الحاجة ولا يجوز
ذلك لغيره لان فيه تضييقا على الناس واضراراً بهم ولو ثبتت عب
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم شئ صراحة في جواز الشركة بل يجزى ما
فيه اثار عن الصحابة وقد وقع اجماع من بعضهم على جوازها من يجوز تصدق
وقسمها الفقهاء على انواع احدى اشركة العنان وهي ان يشترك اثنان
فالشر في مال يتجران فيه ويكون الربح بينهما او بينهما بحسب ما يتفقان
او يتفقون عليه بشرطها اربعة الاول ان يكون راس المال من
المقدين المضربين الذهب والفضة ولو لم يتفق الجنس فيجوز ان يدفع
واحد ذهباً والاخر فضة الثاني ان يكون كل من المالكين معلوما فان اشتركا
في مال مختلط بينهما شائع عقد الشركة ان علما قدر مال كل منهما فيه
الثالث حضور المالكين فلا يصح على غائب ولا على مال في الذمة ولا يشترط

ولا ان تكون ايدي الشريكين عليهما ولا يشترط الاذن في التصرف الزام
ان يشترط الكل واحد منهما جزء مشاعا معلوما من الربح ولو متقا ضللا
للتفاد وتيسر في قوة الحدق سواء شرط الكل واحد منهما شرط محال قدر ما
اد اقل او اكثر ففيه فقد شرط من هذه الشروط المذكورة فهي فاسدة
وحيث فسدت الشركة فالربح على قدر الاثمين في شركة عنان ودجو لا
لا على ما شرط الكل لكن يرجع كل واحد منهما على صاحبه باجرة نصف عماله
وكل عقد لاثمان في صحته لاثمان في فاسده الا بالتعدي او التفريط
كالشركة والمضاربة والوكالة والوديعة والرهن والهبة والصدقة
وكل عقد لازم يجب الضمان في صحته يجب الثمان في فاسده
كبيع واجارة وكإيجار ورض وكل من الشريكين او الشر كاء ان يسبق مال
الشركة ويشترى ويأخذ ويعطى ويحاصم ويفعل كل ما فيه
حظ للشركة قال الشوكاني من اصحابنا يجوز الاشتراك في النقود
التجارات ويقسم الربح على ما تراضيا عليه والمراد بتقسيم الربح هو تقسيمه
مشاعا ولو متقا ضللا كما مر ولا يجوز تعيين الربح كواحد على مائة ولو عين
فتفسد الشركة الثالثة من الاولات الخمسة المضاربة وهي ايضا
وه ان يدفع ماله الى آخر ليتجر فيه ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان
وشروطها ثلثة احدها ان يكون رأس المال من النقدين المصروفين فلا
يصح الشركة ولا المضاربة بنقرة ذه الفضة التي لم تضرب ولا بنقوشة
غشائية ولا بفلوس ولو نافقة اما عند افصح بطلوس ان كانت نافقة لثاني

ان يكون رأس المال معيناً معلوما ولا يتغير قبضه بالمجلس ولا القبول
ان يقول قبلت فلوا حظ رب المال المال وقال له اجتره ذلك ثلث
مثلا واشترى العامل به عرضا في المجلس قبل قبضه وقوله قبلت صحته
المضاربة والشراء الثالث ان يشترط للعامل جزء معلوما من الربح كثلثه
او ربعه او خمسة او سدسة او سبعة او ثمنه فان فقد شرط من هذه الشرط
الثلاثة فهي فاسدة ويكون للعامل في المضاربة الفاسدة اجرة مثله
وما حصل من خسارة او ربح فللمالك واذا عين مقدار الربح في المضاربة
كواحد على مائة في كل شهر او اربعة او ستة على كل مائة في كل سنة كما
يورد اب الشراكات التجارية في زماننا فسدت المضاربة ولو رخص
المضارب بان يعمل بغير عوض فلا شيء له لانه متبرع بعمله وليس للعامل
شراء من يعتق على رب المال بغير اذنه فان فعل صح الشراء وعق
على رب المال
ثمنه ولو لم يعلم انه يعتق على رب المال فان اشتراه باذن رب المال
صح وعق وتنضم المضاربة في ذر ثمنه ويكون محسوبا على رب المال
وان كان ثمنه كل المال انصحت كلها وان كان في المال
ربح رجع العامل بحصته منه ولا تنفع للعامل الا بشرط فان شرطت
مطلقة واختلفا فله نفقة مثله من طعام وكسوة وميلك العامل
حصته من الربح بمجرد ظهوره قبل القسمة كالمالك وكما يملك السا
حصته بظهوره لكن لا يملك الاخذ منه الا باذن من رب المال

وحيث فسخت والمال عرض مرضى به باخذ لا قومه ودفع للعامل حصته
من الربح وان لم يرض باخذ العوض فعلى العامل بيعه وقبض ثمنه
لان عليه رد المال ما ضا كما اخذ لا منه ذهبا او فضة والعامل في
المضاربة أمين يصدق بميمينه في قدر راس المال وفي قدر الربح
وعدمه وفي الهلاك والخسران لم تكن لرب المال بينة تشهد
بخلاف ما ذكره العامل حتى لو اقر عامل بالربح ثم ادعى تلفا ادخا
قبل قوله في ذلك فيقبل قول المالك بميمينه في قدر ما شرط للعامل
فلو قال شرطت لي نصف الربح وقال المالك بل ثلثه فالقول قول المالك
بيمينه الثالثة من الاقوال الخمسة شركة الوجوه وهي ان يشترك اثنان
لا مال لهما في ربح ما يشتريانه من الناس في ذمهما يجاهيهما ولا
يشترط لصحتهما ذكر صنف ما يشتريانه ولا قدره ولا مدة الشركة فلو
قال اخذهما الآخر ما اشتريت من شئ فيبنا وقال الآخر كذلك صح العقد
ويكون المالك لما يشتريانه مجاهيهما كما شرط ويكون الربح بينهما
كما شرط من تساوى وتفاضل والخسارة على قدر المالك فعلى من يملك
فيه الثلثين ثلثا الوضعية وعلى من يملك فيه الثلث ثلث الوضعية
وتحوز ذلك سواء كان الربح بينهما كذا لك او لم يكن الربح من الاقوال
الخمس شركة الابدان وهي ذعان احدهما ان يشتركا فيهما بتملكات
بأبدانتهما من المباح كالاحتشاش والاحتطاب ولا صطيا ولا استقاء
والثلاث على دار الحرب والثاني ان يشتركا فيما يتقبلان في ذمهما من العمل

كنس وتصارية وخطاطة وصياغة ودباغة ويطالبان بما يتقبله احدهما
ويتركهما عمله والكل طلب اجرة وتلقها بالقرط بيد احدهما مضمونة
عليهما الخمسة من الاقوال الخمسة شركة المفادضة وهي ان يفرض
كل من الشريكين اسلحة صاحبه شراء وبيعاً في الذمة ومضاربة وتوكلا
ومسافرة بالمال وارتما وضمان ما يري من الاعمال وهي الجمع بين ضمان
وجوه وايدان ومضاربة ويصح دفع رابة او دفع عبد او دفع انية كقرابة
وقدر واوله كحرث وقدر ومخل وغربال لمن يعمل به جزء من اجرة
ونقل احمد بن سعيد عن احمد بن دفع عبد الى رجل ليكتب عليه
ويكون له ثلث ذلك ادر بعه فجاز ومثله في الصحة خطاطة ثوب ونسج
غزل وحصاد زرع ورضاع قن مدة معلومة واستيفاء مال وبناء دار
ونجر باب وطحن قمح جزء متاع منه فان دفع ثوبه الى خياط ليفعل
قصا ما شويعيهما وله نصف ربحها حتى عمله جاز لكن لو دفع اليه الثوب
ونحوه بالثلث او الربع وجعل له مع ذلك درهما او درهماين لم يصح
وما روى الدار قطن عن النبي صلواته بقي عن عسب العجل وعن نفير
الطحان لا ينافي ذلك لانه اذا قدر له تفيز الا يدرى الباقي بعد التفيز
كم هو فتكون المنفعة مجهولة وكذلك لا يصح لو عين الربح بالدرهم
اي العامل يعطى لرب المال درهم معلومة في كل شهر او سنة
بازاء الربح لانه غير زبنا لا يربح غير المسمى درهما يقع الخسران فلو شرط
مثل هذا انفسد الشركة والمضاربة كما بينا من قبل وهل هو ربو ام لا

الظاهر انه رذ ولا أقل من ان يكون هذا الربح الذي حصل بمثل تلك الشكك
او المضاربة مالا مستثمرا واهل عصرنا قد ابتلوا بهذا قاطبة هم يشتركون
في البنوك والشركات التجارية والريالية ويعينون الربح لانفسهم
والحق انه لا بد منه في هذا الزمان لان المعاملات الدولية الكبيرة والتجارة
لا تتمشى بدونه فلا يعطى احد مالا خطيرا للدولة الا بالربح المعين فان لم
يفعل عليها العبد وتبطل حكومة الاسلام فتضطرب الاممالة لاخذ
الدين بالربح المعين كاشتراء السنادين والاقواب واعداد آلات الحرب التي لا
منها في زماننا تبغى لها الملايين من النقود اما في الزمان السالف فالمسلمون
كانوا لا يحتاجون الى امثال تلك الاموال الخطيرة لان حربهم كانت
بالسيوف والرماح والسهام اما في زماننا فقد اخترعت للحرب آلات جديدة
ينبغي لاستعمالها بدل الاموال الخطيرة وقد تقرر في الشرع ان الضرورات
تبيح المحذورات فاذا خافت حكومة الاسلام من دال الحكومة الاسلامية
بغلبة العبد وولم يحصل لها مال الا بالربح المعين فيجوز لها ان ياخذ ذلك
المال من البنوك او من الاشتراكات التجارية بالربح المعين وكن ذلك
اذا وقعت لاحد ضرورة شديدة وخاف ضياع الاموال لفقد الامانة
فيكون ان يدخله في البنوك والاشتراكات التجارية ويشترط درهم
مساهمة من الربح سيما اذا كان اصحاب البنوك والاشتراكات
كفارا كما في زماننا فان اخذ الربح المعين عن حرافة من المسلمين
من المسلمين ولذا الذي جوز بعض اصحابنا شراء البنوك فوث الذي

يحصل الربح فيه مسمى على كل سنة او شهر والحق انه مال مستثمرة
فن لم يكن له ضرورة فلا يحل له اخذ المال بهذا الطريق وتلك
الكلمات وان كانت ثقيلة على اذان بعض المعاصرين من اخواننا
ولكن لو عرفوا مصالح الدول والبوليتيكية لا تفقوا بنا فيما ذكرنا والله الموفق
للسواب ويتيح بيع وتجارة متاع ادخل وبداية مدة بجزء معلوم من ربحه
اي ربح المتاع وجزء من سهم الدابة ويصح دفع دابة او خيل او نحوها
كعبد وامة وطير لمن يقوم بهما مدة معلومة كسنة ونحوها بجزء منها
اي من غير اكرام وسدس والثمن الحاصل منه ملك لهما كانه ثمن
ملكهما ولا يجوز ان كان بجزء من الثمن كالدراهم والنسل والصوف
والعسل وللعامل في هذه الصورة اجرة مثله قال السيد من
اعتصم بان هذا الاسامي التي وقعت في كتب الفروع لا انواع من الشكك
في المفاوضة والعنان والوجه والابدان لم تكن اسما شرعية ولا لغوية
بل اصطلاحات حادثة متجددة ولا مانع للرجلين ان يخطاها اليهما
ويتجر كما هو معنى المفاوضة المصطلح عليها لان المال كانه يتصرف
في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرما من الشرع
بشرطه واشترط استواء المالكين وكونهما نقدا واشترط العقد فلهذا
لم يرد ما يدل على اعتباره بل مجرد التراضي بجمع المالكين والاتجار بهما
كاف وكذا ان لا مانع من ان يشترى الرجلان في شراء شئ بحيث
يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن كما هو

معنى شركة الجنان اصطلاحاً وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبي
 ودخل فيها جماعة من الصحابة فكانوا يشترون في شراء شيء من الأشياء
 ديدن كل واحد منهم نصيباً من قيمته ويتولى الشراء أحدهما أو كلاهما
 وأما اشتراط العقد والخلط فلم يرد ما يدل على اعتباره وكذلك
 لا بأس أن يوكل أحد الرجلين الآخر أن يستدين له مالا ويقر فيه
 ويشتر في الرجح كما هو معنى شركة الرجوة اصطلاحاً ولكن لا وجه ما ذكره
 من الشرط وكذلك لا بأس بأن يوكل أحد الرجلين الآخر في
 أن يعمل عنه عملاً استوجر عليه كما هو معنى شركة الأبدان اصطلاحاً
 ولا معنى لاشتراط شرط في ذلك انتهى بلفظه وإذا تشاجر الشراء
 في عرض الطريق كان سبعة أذرع ولا يحمل لأحد أن يمنع جاره من
 أن يفر زخية في حداره ومن ضار شريكه كان للهام عقوبة بقطع شجرة
 أو بيع داره **فروع متعلقة** من اقسام الشركة شركة ملك
 وهي أن يملك اثنان فصاعداً عينا منقولاً بآثار أو بيعاً ذهباً أو غيرها
 أو حفظ الثوب هبته الرجح في دارهما وكل من شركاء الملك
 اجنبي في مال صاحبه نصيب له ببيع حصته ولو من غير شريكه بلا إذن
 الآخر في صورة الخلط والاختلاط أما في غير المنقول فلا يصح بيعه لأن للشريك
 حق الشفعة ولو كانت الدار مشتركة بين رجلين فباع أحدهما بيتاً
 معيناً ونصيبه من بيت معين فلاخر إن يبطل البيع أما لو باع حصته
 من غير تعيين جاز ولو كانت الدار مشتركة بين رجلين فباع أحدهما

بيتاً معيناً ونصيبه من بيت معين فلاخر إن يبطل البيع أما لو باع حصته
 من غير تعيين جاز ولو كانت الدار مشتركة بين رجلين فباع أحدهما
 نصيبه من البناء دون الأرض لم يجز أما لو مع الأرض جاز وفي الفتاوى
 شجرة بين قوم باع أحدهم نصيبه متاعاً والشجرة قد انتهت أدان
 حتى لا يتضرر المشتري والشراء كالمقطع جاز وللشريك أن يقطع كما ليس
 في القصة ضرر وهذا في الشجرة التي يكون القطع فيها مقصوداً كالساج
 والأبنوس أما الشجرة المثمرة فتحكمها غيره وفي النوازل باع نصيبه من
 الشجرة بلا أرض بلا إذن شريكه إن أدان قطعها جاز البيع لأنه لا يتضرر
 المشتري بالقصة وإن لم يبلغ فسد لتضرره بها ولو باع بناء بلا أرض
 على أنه يترك المشتري البناء فالبيع فاسد أما الانتفاع بالشيء المشترك
 بعينته شريكه ففي بيت وخادم وأرض ينتفع بالكل إن كانت الأرض
 ينفعها الزرع والألا بخلاف الدابة ونحوها فلا يركب دابة مشتركة إلا
 بأذن شريكه ولا يلبس الثوب المشترك إلا بأذن شريكه أما الخادم فيأخذ
 من خد مرفق يوم ويتركه وما لم يتركه يتركه ويجوز للمهاجرة عند نابا قسامها كدار مشتركة
 يمكن في بعضها شريك وفي البعض الآخر أخذ أراضيا على ذلك أو كعدين مشتركين
 يستخدم أحدهما عبداً والآخر آخر أو كدابتين مشتركين يركب أحدهما على
 أحدهما والآخر على الآخر أو قوبين مشتركين يلبس أحدهما أحدهما والآخر
 الآخر خلافاً للاختلاف في الأخيرين ولو اصطلم في غل أو شجرة إن يأخذ
 أحدهما ثمرها من جانب وشريكه من جانب آخر أو شاة إن يأخذ أحدهما
 لبن ضرع والآخر لبن آخر لم يجز ولو سكن أحد الشريكين داراً

مشتريه بنسبة الآخر فلا يلزم عليه الكراء لم يشريه وليس الشريك الآخر
 ان يطالبه بانه يسكنها مثل الاول لكنه ان طلب في ذلك مستقبل ان
 يها في شريكه بحاج فيه ولو كانت الكراء وتبطل الشريعة بموت
 احد الشريكين ولو حكما بانكاره وبفتح احد هما ويجوزونه طبقا ولا يجوز له
 ان يزكي مال شريكه بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا وجهل ضمن
 كل نصيب صاحبه وتقاصا ادرج بالزيادة وان اويا متها قبل ان كان النصف
 على الثاني ان علم باداء صاحبه والا لا كما لم اصور باداء الزكوة اذ الكفارة
 اذا دفع للفقير بعد اداء الامر بنفسه ولو اشترى احد المتفاوضين امة
 باذن الآخر ليطاها فحق له بلائتي وللبيع اخذ كل شريها من اشترى عبد
 مثلا وقال له اخر اشركني فيه فقال قبلت صح ولو قبل القبض ولزمه
 نصف الثمن ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله
 واجيب بنعم فان كان القائل عالما بمشاركة الاول فله ربه وان لم
 يعلم فله نصفه ويخرج العبد من ملك الاول ولو قال لاحد ما اشتريت
 اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ولو تقبل ثلاثة
 عملا بلا عمد فعمله احد هم فله كل الاجر ولا شيء للآخرين وقال الاخوان له ثلث الاجر
 ولا شيء للآخرين والقول لمنكر الشراكة يمينه ان كان قابضا للمال وعلى المذني البينة
 ولو برهن الورثة على المفاوضة لم يقبل حتى يبرهنوا انه كان مع الحي في جوة الميت
 ولو برهنوا على الارث والحي على المفاوضة قضى له بنصفه ولو بقرون
 احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واراد القسمة وقال ذو اليد

استقرضت القفا القول له ان كان للمال في يده ولو شريها فاجابوا
 ثم رده ودفعه لاحد هم ليحفظه فذسه في التراب ولم يجد له خلف
 فقط ولا خفان عليه لانه كان امينا ولودفعه لآخر مالا اقرضه نصفه
 وعقد الشراكة في الكل فشري امته فطلب رب المال ما اقرضه
 ان لم يصبر لنصفه ان انت المتابع بقيمة الوقت لا بما شري ولو بينهما متا
 على دابة في الطريق سقطت فالتري احد هما بنسبة الآخر خوفا من هلاك
 المتابع اذ نقصه رجع حصته ولو كانت الدابة مشتركة فقال البيطار
 لابد من كيهما فلو اها الحاضر فانت الدابة لم يضمن ولو كانت الدابة
 مشتركة فسكن فيها احد هما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن
 طاحو مشترقا للاحد هما لصاحبه عمرها فقال هذه العمارة تكفيني لا ارفع
 بهما ترك فخرها لم يرجع ولو اتفق على عبد مشترك او ادى خارج كرم
 مشترك مرجع على شريكه بما اتفق خلافا للاخوان ولا يجبر الشريك
 على العمارة الا اذا تضرر بتركة شريكه اخر ولو تكن القسمة لكرى نهر
 ومرتمة قنارة وبيرو وولاب وسفينة معينة وحائط لا يقسم اساسه
 وحمام وخان وطاحون فان كان الحائط تحتل القحة ويبنى كل واحد
 في نصيبه السترة لم يجبر والا اجبر وكذا في كل ملك لا يقسم ولو
 زرع بلا اذن شريكه قد دفع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع
 يترهما قبل النبات لم يجبر ويبدل جاز وان اراد قلعه يقاسمه
 فقلعه من نصيبه ونصيب الزارع نقصان الارض بالقلع والذراع

اذا نهضت فلبى احد هما العارية فان احتل القسمة لا يجبر وقسم والابن
 شاحرا الى ان يسترد نصف ما اتفق في عمارتها ولوبايع شريك
 للآخر بلا اذن شريك حاضر فماعد الخاط والاختلاف والعقار جائز
 الشريك لوبايع حصته من خرس وابتاعها الاجنبي شريك الفرس وكان
 البيع بلا اذن الشريك فان نشاء واخذ الشريك او المشتري ان سالم اليه
 البايع والا فلي البايع والآخر كل شريك حصته من الحمام والآخر
 واحد منهما المستاجر في تميرها وبناؤها فمعهما فلا رجوع على الشريك الآخر
 ولو حصل الاب والابن بالخرفة مالا لم يكن عندهما مال من قبل
 فالمال كله للاب ان كان الابن في عياله وكذلك في الزوجين
 يكون المال كله للزوج نعم ان كان حرفة الزوجة غير حرفة الزوج تكون لها
 ما اكتسبت بحر فتها ولو كان لرجلين دين على اخر من سبب واحد
 يكون مشترك بينهما فان استوفى احد منهما شيئا فالآخر يكون مشاركا
 فيما استوفى ولو كان من سببين مختلفين فليس بمشترك فاستوفاه
 احد هما لا يشارك فيه الاخر - تجل مشترك بين اثنين تجل عليه احدهما
 فسقط في الطريق فخبره ان كان بحيث يرحى حياته ضمن والا فلا حرج
 غيره يضمن مطلقا ولو كان الطعام مشترك كاللدر اهم مشتركة
 فانفق منه الشريك الحاضر بقدر حصته فلا بأس ولو سكن الشريك
 ولو انفق واحد من اثنين من الصدور على السطح ولو اتجر احد من الورثة في
 التجارة المشتركة فالرجح له ولو قال لاحد اقرضني الف درهم حتى تجزئني فالرجح بي وبك نصفان فانقرض

ان كان الشريك
 في التجارة مشتركة
 بالاسم

فارجح فالرجح كله للمستقرض وليس المقرض شيئا منه لانه ما عقد
 عقد مضاربة وانما اقرضه وكل قرض جر منفعة فهو ربا والمضارب
 امين في مال المضاربة فان هلك فلا ضمان عليه ولا ضمان قالوا من
 حيل الضمان ان يقرضه المال الادريعا ثم يعقد شركة عنان بالدهم
 وبما اقرضه على ان يعمل الرجح بينهما ثم يعلل المستقرض فقط فان هلك
 المقرض عليه وقالوا ان المضاربة ايداع ابتداء ثم يكيل مع العمل
 وشركة ان يبيع ويغصب ان خالف وان اجاز رب المال بعد واحد
 فاسد ان فسد الرجح للمضارب حذره بل له اجر مثل عمله مطلقا
 ربح او لا ولا يزداد على المشرط الا في دعي اخذ مال يتيم مضاربة فاسد
 فلا شيء له اذا عمل والمضاربة الفاسدة لا ضمان فيها ايضا كصححة لانه امين
 ودرع المال الى اخر مع شرط الرجح كله للمالك بضاعة ومع شرط العمل
 قرض ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبكسبه فله المضارب
 ولا يصل ان يقول المدعي الصيغة في العقيد الا اذا قال رب المال شرطت
 لك ثلث الربح الا عشرة الا وقال المدعي ان ثلث القول لرب المال
 ولو فيه فسادها لانه يذكر زيادة يدعيه المضارب وقيل القول فيه
 للمضارب لانه مدع للصحة ويملك المضارب في المضاربة المطلقة
 التي لم تقيد بمكان او زمان او بوزن البيع ولو فاسد ان بقدر نسبية متعارفة
 والشراء والتوكيل بهما والسفر برادجر او الا بضاعة ولو لم يرب المال
 ولا تقيد به المضاربة ويملك الايداع والرهود والارتماء ولا حجارة

والاستيجار والاحتيايل بالثمن مطلقا فلو اشتجر امرضا بيضاء ليس ربحها
او غير سها جاز ولا يملك المضاربة والشركة والمخلط بمال نفسه الا باذن
او قول رب المال اعمل برائك ولا اقراض والاستدانة وان قيل له
ذلك مالو ينص المالك عليهما فيملكهما وان استدان كانت شركة
وجوه وجئت لو اشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء او حمل بماله
وقد قيل له ذلك فهو متطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذا المقالة
ولو قصر بالنشا فحكمه كصبيغ كما لو صبغه احمر فشريك بما زاد الصبيغ ودخل
في اعمل برائك كالمخلط وكان له حصة قيمة صبغه ان بيع
وحصة الثوب ابيض في مالها ولو لم يقل اعمل برائك لم يكن شريكا
بل غاصبا ولو صبغه اسود فذلك وقيل ان السواد نقص فلا يدخل
في اعمل برائك ولا يملك المضارب تجاوزه بل او سلعة او دابة او شخص
عينه المالك فان فعل ضمن وكان ذلك الشراء له وكذلك
لا يملك تزويج من من مالها ولا شراء من يعتق على رب المال بقراءة
او يمين بخلاف الوكيل بالشراء عند عدم القرينة المقيدة
للكالة وحذرك لا يملك شراء من يعتق على المضارب اذا كان
في المال ربح فان فعل وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح صح المضاربة
فان ظهر الربح بزيادة قيمته بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب
المالك لعنته لا بصنعه وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال
ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه او اذن او وصي من يعتق

على الصغير نفذ على العاقد والمأذون اذا اشترى من يعتق على الوصي صح
وعتق عليه ان لم يكن مستغرا بالدين والا لا ولو كان مع مضارب
الف بالنصف فاشترى امة فولدت دلا امسا وباله فادعاه موثقا فصارت
قيمتها وحده الف وخمسين مائة نفدت دعوته فعق وسعى لرب المال
في الالف وربعه ان شاء المالك او اعتقه ان شاء و لرب المال بعد
قبضه الفه من الولد تضمين المدعي ولو محسرا لانه ضمان تملك نصف
قيمتها ويحمل على انه تزويجها فاشترى اها حرة منه ولو صارت قيمتها
الف ونصف صارت ام ولد للمضارب وضمن للمالك الفاد وربعه لو موثقا
فلم يحسرا فلا ضمان عليه لان ام الولد لا تنسب **فصل** في المضارب
يضارب ضارب المضارب بلا اذن المالك لم يضمن بالرفع ماله
يعمل الثالث ربح او لا فان ضاع قبل العمل فلا ضمان وكذا لو غصب
من الثاني وانما الضمان على الغاصب فقط ولو استعمله الثاني
او وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل خير رب المال ان شاء
ضمن الاول راس ماله وان شاء ضمن الثاني فان اذن ودفع بالثالث
وقد قيل ما رزق الله فيينا نصفان فللمالك النصف وللأول السدس
الباقي وللثاني الثلث ولو قيل ما رزق الله بكات الخطأ
فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان مثله ما ربححت
من شيء او ما كان لك فيه من ربح ولو قال له ما ربححت بيننا
نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقى ولو قيل

ما رزق الله في نصفه او ما كان من فضل الله بيننا نصفان
فدفع بالنصف للمالك النصف والثاني كذلك ولا شيء الا اول
ولو شرط للتناهي ثلثيه ضمن الاول للتناهي سدا وان شرط للمالك
ثلثه ولو بعد المالك ثلثه على ان يعمل معه وشرط لنفسه ثلثه
صح ولو عقد لها الماذون مع اجني وشرط عمل مولا له يصح ان له يكن
عليه دين والا صح واشتراط عمل رب المال مع المالك ارب مفسد وكذا
اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع التناهي ولو
شرط بعض الربح للمساكين او للجهاد في الرقاب لم يصح الشرط ويكون
لرب المال ولو شرط لبعض من شاء المضارب فان شاء لانفسه او لرب
المال صح الشرط والا لا يبطل المضاربة بموت احد هما ولو جرت المالك
موت ا فان عاد لمجوقه مسلما فالمضاربة على حالها بخلاف الوكيل ولو اذ
المضارب فصح على حالها فان مات او قتل او لم يبدأ الحرب وحكم
بالحاقه بطلت ولو اراد المالك فقط فتصرفه موقوف وينعزل بعزله ان
علم به والا لا ينعزل فان علم بالنعزل والمال عروض باعها ثم لا يتصرف
في ثمنها ولا يملك المالك فتحها في هذه الحالة بخلاف احد الشرطين
اذا فسخ الشراكة وما لها امتعة صح افتراقه في المال ديون ورجح يحجر المضارب
على اقتضاء الديون والا لا يجبر ويؤمر بان يوكل المالك عليه فالوكيل
بالبيع والتبضع كالمضارب وما هلك من مال المضاربة يصرف الى
الرجح فان زاد المالك على الرجح لم يضمن وان قسم الرجح وبقيت المضاربة

ثم هلك المال او بعضه تراى الرجح لياخذ المالك راس المال وما فضل
فهو بينهما وان نقص لم يضمن وان قسم الرجح ونسخت المضاربة ثم
عقد اها فملك المال لم يتراد او بقيت المضاربة لا تقصد بدفع كل
المال او بعضه الى المالك بضاعة لا مضاربة وان اخذها بغير امر
المضارب وباع واشترى بطلت ان كان راس المال نقدا
وان صار عرضا واذا سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه وكل ما
يحتاجه عادة في مالها وان عمل في المصروف نفقته في ماله وياخذ
المالك قدر ما انفقه المضارب من راس المال ان كان ثم رجح
فان استوفاه وفضل شيء اقتسماه وان لم يظهر رجح فلا شيء عليه وان
باع للمحتاج مرا بحة حسب ما انفق على المتاع من الجاهل واجرة السماء
والنصار والصباغ ونحوها مما اعتيد ضمه ويقول البائع قائم على بكذا وكذا
بضم الراء راس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة ارحل او اعتادة التجار
لما انفقه على نفسه مضارب بالنصف شرع بالفه اذ باعه
بالفين وشرى بهما حبل افصلا على يد لا قبل فقد هما البائع العبد
عزم المضارب ربحهما والمالك الباقي ويصير ربح العبد ملكا للمالك
خارجا عن المضاربة ومال المضاربة امانة وبينهما تناف وباقية لها
وراس المال الفان وخمسة ولكن راجح على الفين ولو سيع بضعفهما
فخصتها ثلثة الاث والرجح منها بيزها ولو شرى من رب المال بالعن
عبد اشره بنصفه راجح بنصفه ولو شرى بالفه لعبد قيمته الفان

فقتل العبد رجلا خطا فثلثه ارباع القدر على المالك وربعه على
 المضارب والعبد يخدم المالك ثلثة ايام والمضارب يوما
 اشترى بالفها عبدا وهلك الفين قبل النقد لم يضمن
 بل دفع المالك الف الفخر من ثمرة ورأس المال جميع ما دفع الفان فقال
 دفعت الى الفادر بحت الفاد قل وقال المالك دفعت الفين فالقول
 للمضارب ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الرجح فالقول
 لرب المال في مقدار الرجح واتيها اقام البينة تقبل وادى اقامت
 فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال بينة ايضا
 في دعواه الزيادة في الرجح معه الف فقال هي مضاربة بالنصف
 وقد رجح الفاد وقال المالك هي بضاعة فالقول للمالك وكذا قال المضارب
 حتى قرض وقال رب المال هي بضاعة ادودعة او مضاربة فالقول لرب
 المال والبينة بينة المضارب واما لو ادعى المالك القرض والمضارب
 المضاربة فالقول للمضارب وان اقام بينة رب المال ادلى لانيها الاثر
 اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم والاطلاق
 وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب لمتسكه بالاصل ولو ادعى
 كل نوعا فالقول للمالك والبينة للمضارب ولو وقتت البيات قضت
 بالتاخر والافينة للمالك ولو دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة
 جاز بشرط ان لا يجعل لنفسه من الرجح اكثر مما يجعل لامثاله ولو مات
 المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيها خلف عا دينا في تركته

وكن الودع والمستير لا تنهم صاروا التجهيل مستهلكين ولو دفع المضارب
 شيئا للعاشر لم يكت عنه ضمن وقيل لا يضمن وكذا الوصي ولو شرى
 بالبر ما متاعا فقال انا امسكه حتى اجدر بواكثيرا وادى المالك ببعده
 فان في المال لرجح اجبر على بيعه الا ان يقول للمالك اعطيك رأس المال
 وحضتك من الرجح فيجبر المالك على قبول ذلك وفي البرازية دفع اليه
 الفان نصفها عبة ونصفها مضاربة فهلك يضمن حصته الهبة لآخرها
 لم تصح كونه مشاعا والصحيح انه لا ضمان مطلقا **كتاب الوقف**
 هو حبس ملك الشيء للواقف او لله تعالى والتصدق بالمنفعة فالدول كما
 حبس خالد اوراقه واعتداه في سبيل الله والثالث كما دفعت عشر
 ارضها لخير عليان لا تنباع ولا توجب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى
 والرقاب والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها ان ياكل منها بالمعروف
 ويطعم غير متول للواقف ان يجعل غلاته لاي مصروف شاء ما فيه قرينة
 ومنه من وقف مثلا على اطعام نزع من الحيوانات المحترمة لقوله عليه السلام
 في كل كبد رطبة اجر ومثل هذا الوقف على من يخرج القدر او القدي
 من المسجد او يرفع ما يوذى المسلمين في مله يقهره للمولى عليه ان ياكل منه
 بالمعروف وللواقف ان يجعل نفسه في دفعه كسائر المسلمين ولا يصح الوقف
 على الاولاد اذ الم يكن فيه قرينة اذ كان مضاء البعض الورثة من وقف على
 ذكر ورثته دون انا تنهم او وقف عليهم لمجدة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه
 عن ملك الواقف اما اذا كانت فيه قرينة من دفع من الاولاد على اشتغال

عنه لان الهبة الفاسدة
 تلك بالقبض

يطلب علوم الدين او تملك بالصلاح والتقوى او جعل فيه نهيها للفقراء
 والمساكين او جعل اخره لهم فيصح بالاتفاق قال ابو حنيفة لا يتم الوقف حتى
 يكون اخره على جهة لا تنقطع وقال مالك واحد لو وقف على قوم ولم يجعل
 اخره للفقراء والمساكين صح الوقف وانما انقض القوم الوقوف عليهم في
 الفقراء والمساكين ولا يصح الوقف من كان ولا غير مكلف وقيل يصح وقف
 الذي وشرط ان يكون الشيء الوقوف بحيث ينتفع به مع ابقاء عينه فلا يصح
 وقف المأكول والمشروب ويصح وقف المشاع ويكفي ذلك وقف جميع
 امواله وفيها ما يصح فيه وما لا يصح فيه فيما يصح فيه ويجعل فيما
 لا يصح فيه وان قال وقف ارضاً من الاراضي المملوكة لي فيصح بحج قوله
 ثم التعيين اليه ويصح باشارة دايماء وكل لفظ يدل عليه ولا يشترط
 بيان المصروف وتخصيصه فلو وقف شيئاً لله تعالى فله صرفه في
 كل ما فيه قرينة من الفقراء والمساكين والنجباء من وفات اهل المسلمين
 ونحوها فان عين المصروف يجوز له صرفه فيه والانتقال الى غيره من
 القريب اذا ازال العرف، المعين والمرجع الى قصد الواقف ان قصد
 الصرف الى المائل فزواله لا يبطل ان وقف كما اذا وقف مع الفقراء او ادا
 في المحل العين فيجوز نقله الى اقرأه او اذن في محل آخر ان لم يشترط
 في المحل الاول وان كان قصد به انه اذا هرب من هذا المصروف
 فيعود الوقف الى ورشته لا يصح الوقف ويؤدى اليهم وان التمس مقصوده
 فلا يولى صرفه في مماثل ما وقفه عليه ابقاء الوقف واستمرار النفع الواجب

ويصح الوقف على نفسه مع الفقراء والمساكين اما بدونهما فلا يوقف
 على اولاده فلا يحد خل اولاد الاولاد فيه فان قال وقف على اولادي
 ثم اولادهم يقتصر على طبقتين فلا يحد خل فيه اولاد اولاد الاولاد ولو
 قال على اقارب يحد على العرف ولو قال على الاقرب فالاقرب يقتصر
 لا يرب نسباً الى الواقف ثم من يليه واذا وقف الشيء لله تعالى
 مع تعيين المصروف خرج الشيء الوقوف من ملكه وجبته، حبساً
 ثم اذا في ملك الله تعالى ان لم يرد العود الى ورشته اذا زال المصروف
 او لم يصرح به فلا يعود بزواله بل يصرف في مصروف مماثل لما عيده وان
 جعله مؤقّتاً بقاء المصروف او فناء لا يصح الوقف ولا تكفي القرينة لخرج
 الشيء عن ملكه كما لو وضع مصحفاً في المسجد او المدرسة لا يخرج عن ملكه
 مجرد الوضع حتى يعلم خروجه عن ملكه بقوله وقفته او بنيتها ومن هذا
 الغيبيل نصب الجسر وتعليق الباب والقناديل وتكفي النية للخروج فلو
 اقتطع الخشب او شري شيئاً بنية الوقف صح وتصير موقوفة لان الغيبيل
 في الاعمال النية دون الالفاظ ويصح الوقف على المسجد ولو قبل بناءه
 او تكميله وينجز بعد تكميل بناءه وتصير المسجد مسجد اذا رضى بان يسمي
 بكونه مسجد ولا يشترط له الالفاظ المخصوصة ولا تنوية جميع الناس فيه
 بل المسجد الذي سواه لنفسه واهله واهل قرية بمنزلة حكمه حكم
 سائر المساجد نعم المسجد الذي تكثر فيه الجماعة الصلوة فيها افضل
 من المسجد الذي يقل فيه الجماعة واذا خرب المسجد بان لم يبق هناك

من يصلي فيه فيجوز نقل عمارته والائمه وادقانه لعمارة مسجد آخر يجوز
تغييره او اكله من غلات الاوقاف على المتولى فان لم تكن فيها تسعة لتغييره كله
يعمر ما يمكن منه اما توسيعه عند الحاجة فلا بأس به وان كان مخالفا
لغرض الوقف لانه خصص الاجر لنفسه وبعد التوسيع يكون الاجر مشتركاً
بينه وبين آخر وكذلك ازيد البناء فيه للصحة او حاجة كالظلة
ودخوها اما تزئين المحراب والزخرفة ونحو هذا فلا يجوز لان النبي صلى الله
عليه وسلم ان يكون في قبلة البيت شئ يبغي المصلي وقال من اشراط الساعة
ان يتباهى الناس في المساجد اما تسريح المسجد بقدر الحاجة فجاز
فيصح الوقف لتسريحه ودلالة الوقف ذلك الوقف او المتولى من جهة فقد ما
على الحاكم ولا امام ودلالة الوقف عليه مقدمة على دلالة الوقف فان
لم يكن الوقف ولا المتولى من جهة ولا الوقف عليه او لم يكن الوقف عليه
صالحا للولاية فالولاية للامام والحاكم وان ظهر المتولى غير امين فلا امام
ان ينزع الوقف منه شرذا ناسب وصار عادلا امينا تعود الولاية اليه
فان عين الامام متوليا من غير وقت لا يبطل قوله بورت الامام ويجوز
للمتولى الوقف البيع والشراء والاجارة وكل ما فيه مصلحة للمال
الموقوف ولا يجب عليه الضمان الا بالحباية والتفريط ويصرف الغلات
اولا في اصلاح الوقف وما يتقصر منها فيما بينه الوقف والوقف على الوقف
له حكم الوقف ولو صرف احد غلات الوقف من غير اذن المتولى فهو غاصب
وعليه الضمان فاذا اخذ المتولى منه الضمان فيصرفه في مصالح الوقف

او المصارف التي بينها الواقف ولا يجزى دلى الامة الموقوفة الا بالتكاح
ومن باع شئ ما موقوفه لم يصح بيعه ويجب عليه الاسترجاع فان تلف فبستر
المتولى عوضه ويصرفه فيما مر وان صار الشئ الموقوف بحيث لا ينتفع به
يجب على المتولى ان يبيعه ويشترى بثمنه شئاً ينتفع به له من غير اذن الواقف
للاوقاف ولو وقف الشئ من ماله لا يصح له الرجوع فيه قبل الموت ولا
يصح تياسره على الوصية في صحة الرجوع بغير اذنا خلف فيه الورثة فينفذ
من الثلث ولا يصح الوقف لاجل الفراغ عن قضاء الدين بل يقضى دينه
اذا من ماله ثم لو فضل شئ منه ينفذ من ثلثه وفقه **فروع متعلقة**
من وضع مالا في مسجد او مشهد لا ينتفع به احد جاز صرفه في اهل
الحاجات ومصالح المسلمين ومن ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجده
صلى الله عليه وآله وسلم قال في حاشية الشفا اما اموال المساجد فان
كانت كالا اموال التي يقفها الواقفون عليها يحصل من غلاتها
ما يحتاج اليه من عمارة ونحوها وما يقوم من بحيرها بالصلوة والسلاة
وتدريس العلوم فلا شك ان هذا من اعظم القرب ولا يجزى تسليم
ان ياخذ منه شئاً وان كان لاجل الامور التي هي مجرد الزخرفة
او للمباهاة والمكاثرة فهو من اضرار المال بل من وضعه في معاصي الله
فيكون اخذاً وصرفه في مصالح المسلمين من باب القيام باجيبين
احدهما انتهى عن المنكر والثاني في اضرار المال المنهي عنها بالدليل
الصريح ايها وضع المال في الكعبة والارواح والذنادير والجواهر النفيسة عليها

ادعى المسجد النبوي او غيره من المساجد ادى على قبر النبي صلى الله عليه وآله
ان يكون فاعله من الكافرين الذين قال الله عز وجل فيهم والذين
يكذبون الذهب والفضة الخ ولا ارى على من اخذها ليصرفها
في مصالح المؤمنين ايدفع بها مفاسدهم باس او يرد ما يدل على
المنع انتهى قلت بل يوجب ويثاب اخذها وصار فيه في مصالح المسلمين
وكذلك الوقف على القبر لرفع مكانة البناء عليها او ترسيها او زخرفها
او التبرع عليها او حولها في كل سنة (وتعمية العامة العرس) او فعل ما يجب
على نائها فتنة كالاختراع حولها مثل العيد والتغني والتأني والزماير
كما يفعل به بعض الفقراء والتلعب بالالعاب واجماع النساء المومات
والغنيات واشتاد لشعار الى غير ذلك باطل قال السيد بما يجب
الفتنة على نائها وضع الستور الفايفة ونصب الاحجار والجواهر النفيسة
وتعليق القناديل عليها وزخرفها فان هذا مما يوجب ان يعظم صاحب ذلك
القبر في صدر زائريه من العوام فيقتصد فيه ما لا يجوز ان يفعل له من الذنوب
والسجدة والعبادة والدعاء مما لا يجوز لغير الله تعالى فكان هذا الامر
ما يدعوى الشريك وهكذا اذا وقف للنهر او الذبح عند القبر مما فيه
مخالفة لما جاء من الشارع اما اذا وقف على اطعام من يقف الى ذلك القبر
فهذا هو الواقف على الواقد لا على القبر وبالجمله فالوقف على القبر ومفسد
عظيم ومنكر كبير لا ان يقف على القبر مثلاً لصلاح ما تقدم من
عملاته التي لا اشراك فيها ولا خرف ولا مزيج فيقد يكون لهذا وجه

وان كان غير القبر اوج الى ذلك انتهى قلت قال صاحب الدرر من
الاختلاف وجاز الوقف على القبر ولا كفان ومراعاة هو ما ذكره السيد
لان شريح القبر وترتيبها ورفع بنائها مما ينبغي الله ورسوله عنه فلا يجوز
الوقف للمصينة وهذا ظاهر لا يخبر عليه قال الاختلاف من شرائط
صححة الوقف ان يكون معلوماً من غير الامعلاق الاحكام ولا مضاراً ولا موقفاً
ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لحاجته فان ذكره
بطل وقفه وفي الفتح لو وقف المرء فقتل او مات اوارثه المسلم
بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعة او حربي قيل او مجوسي
وجاز على ذمي لانه قرينة حتى لو قال على ان من اسلم من ولداً او نقل
الى غير النصرانية فلا شيء له ثم شرط على المذهب ومملك الواقف
يزول عن الموقوف باحد امور اربعة باخر از مسجد كما سيبيحي او بقضاء القا
المولى من قبل السلطان لا المحاكم قلت عند تاليف شرط بل والى ذلك
قضاء القاضي بل تكفي نية الواقف او قوله كما صوبه قال صاحباً الى حنيفة
وعليه الفتوى فادوسلم الواقف الواقف الى المتولى شهاظير الرجوع فيصح
رجوعه عند ابي حنيفة كما عند تاليف ان يقضي القاضي بلزم الوقف فيلزم
اتفاقاً وتقبل البينة في الوقف لا دعوى لانه من حقوق الله تعالى
شهرل القضاء بالوقف قضاء على الكافة فلا يسمع فيه دعوى ماله ائخذ
وقف اشترام لا يسمع فيه قولان والفتوى على الاول وقيل على الثاني
او بالوت اذا علق به كذا امت فقد وقف عارى على ان انا الصحيح انه

كوصية تلزم من الثلث بالموت لا قبله ولو وارثه وان رد ولا لكنه يقسم
 الثلث بين جميع الورثة على السوية ما دام الوقوف عليه حيا فاذا مات
 صار كلها للنسل فاذا انعدم النسل انصرف الى الفقراء (قلت صدقنا
 لا يجوز الوقف المضار لبعض الورثة فالوقف على الوارث دون آخر باطل
 عندنا الا ان يقف على جميع الورثة) او بقوله وفقراتي خيالي وبعد دفاتي
 مؤبدا فانه جائز لكن عند ابي حنيفة ما دام حيا هو نذر بالتصدق بالخلعة فليس
 الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث (قلت هذا الوقف
 لازم عندنا ولا يصح له الرجوع ولو بامر قاض غنيا كان اذ فقيرا وبه قال
 صاحبنا ابي حنيفة وعليه الفتوى) ولا يتم الوقف حتى يقبض اما ان يقبل
 المتولى لان تسليم كل شئ بما يليق به ففي المسجد بالافرازي غير بنصب
 المتولى وتسليمه اياها (قلت اما عندنا فلا يشترط تمام الوقف في المسجد انما اراد
 ان يبنى مسجد ونية الواقف انه بنى لله مسجد اناذا فرى اهل الاصرح به ثم الوقف
 وكذلك لا يشترط التسليم الى المتولى فليحفظ) ويغري فلا يجوز وقف
 مشاع يقسم (قلت اما عندنا فيجوز وقف المشاع كما تقدم وهو قول ابي يوسف فكذا ذلك
 وقف مشاع غير محتمل القسمة فانه يجوز الاتفاق ان يبنى الوقف بمحل آخره بمحضرته او بغيره ولو كان
 التاميين عند ابي يوسف ويشترط عند محمد وافق اكثر الاحناف بقول ابي يوسف
 واذا وقف الوقف بشهر او سنة بطل اتفاقا وعليه فلو وقف على رجلين
 على بعد موته لورثة الواقف وبه يفتي وجزم في الحاشية بصحة الوقت مطبقا
 (في على قول ابي يوسف) فاذا تم الوقف ولم يملك ولا يملك ولا يملك

ولا يرهن فبطل شرط واقف الكتب الرهن ولو سكنه المشتري اذ المرتهن
 شوبان انه وقف اذ مال صغير لم يسهل اجر المثل ولا يقسم الوقف بين
 الوقوف عليهم بل يتهاونون وقيل محمد وابو يوسف يقسم المشاع اذا كانت
 القسمة بين الواقف وشريكه المالك او الواقف الاخر او ناظره ان اختلفت
 جهة وقفها والا فلا حاجة الى القسمة ولو وقف نصف عقار كله فالقاض
 يقسمه مع الواقف وبعد موته لورثته ذلك في غير زالقاضي الوقف من المالك
 ولهم بيعه ولا يجوز القسمة بين الوقوف عليهم اجماعا لان حقهم ليس في
 العين وقيل يجوز ولو سكن بعض الوقوف عليهم ولم يجد الاخره وضنا بكيفية
 فليس اجماعا ودلالة ان يقول انا استعمل بقدر ما استعمل لان المهاياة انما تكون بالخصومة
 واستعمل كل واحد بالخلية بلا اذن الاخر لم يجر حصة شريكه ولو تقاضى سكتا معا بخلاب
 الملك المشتركون لومعد الاجازة ولو ببيعة ملك وببيعة وقف فيجب حكمه في انه صاب
 يزول ملكه عن المسجد والمصلي بالافرازي بقوله جعلته مسجدا راد بنيتها
 عندنا (اد عند الثاني بشرط محمد الصلوة فيه بجماعة وقيل يكفي واحد ولو
 اراد نقض المسجد وبنائه احكم من الاول جاز ولو كان الباقي من غير
 اهل المحلة وقيل ان الباقي من اهل المحلة لهم ذلك والا لا واذا جعل
 تحت المسجد سردا بالمصالحه جاز كسجد القدس وكذلك لو جعل لغيرها
 او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى طريق وعزله عن ملكه وقيل لا
 لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه كما لو جعل وسط داره مسجدا واذا
 للصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا الا اذا شرط الطريق ولو بني فوق المسجد

بيتا لا يضره ولا يضره من المصالح اما لو تمت المسجد به ثم اراد البناء مباح
ولو قال عسيت ذلك لم يصدق فانما منع الواقف من هذا فغيره من باب
اولي يجب هدمه ولو على اعداء المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه
ولا ان يجعل شيئا منه مستغلا ولا سكنى ولو خرب ما حوله واستغنى عنه
يبقى مسجد عند الامام والثاني ابد الى قيام الساعة يعني لا يعود ملكه الى
در ثمة الواقف نعم لو صار بحيث لا يمكن الصلوة فيه اد صار ما حوله قسرا
ولا يصلى فيه فيجوز نقل عمارته لبيت مسجد اخر وبه يفتي وقال محمد يعود ملكه
الى الباقي ان زور شتر ومثله في خلاف المذكور حشيش المسجد وحصى
مع الاستغناء عنها كذا الرباط والبيراذ العريث يقع بهما نصير
وقف المسجد والرباط والبيرو المحوض الى اقرب مسجد او رباط ادير
ادخول اليه ولو وقف ضيعة على الفقراء وسلمها للتولي ثم قال لو صبه
اعظم من غلته فلا تاكل او فلا تاكل كذا المصنف يخرج عن ملكه ولو اتخذ الواقف
في الجهة وقل مرسوم بعض الوقوف عليه بسبب خراب احد الوقفين جاز
الحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانهما كشيء واحد وان
احدهما بان بنى رجلان مسجدين او رجل مسجد او مدرسة وقف
عليهما او قالا لا يجوز له ذلك ولو وقف العقار بقرة او كرمه صح وكذا وقف
الامت الزراعة مع ارض او بغيره (خلا لا الاحناف) وجاز وقف التين على
مصالح الرباط ونفقته وجازته في مال الوقف ولو قتل احد الواقفين بل
يجب قيمته على القاتل كما صح وقف كل منقول وجوان يقال هو يوسف

نفتين وهم عبيدة
الرايون ١٢٠

صح وقف منقول فيه قائل للناس كفاس وقد دمر بل ودرهم ودرنا نير
ومكيل وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة فعلى هذا الوقت
كما على شرط ان يقرضه لمن لا يذله ليرزعه لنفسه فاذا ادرك اخذ
مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا اجاز وفيها وقف بقرة على ان ما خرج
من لبنها وسمنها للفقراء عجايز كذلك جاز وقف قدر وجازة وثيابها
ومصحف وكتب وثياب سواد تقام للناس بها الا قليل لا يجوز وقف ما
لا تقام فيه من المنقولات وفي البزازية جاز وقف الاكسية على الفقراء في
يوم شتاء شمر يد وبها بعدة وفي الدرر وقف مصحفا على اهل مسجد لفر
نقرأ ان ان يحصون جاز (وعندنا يجوز مطلقا) وان وقف على المسجد
جاز وبقرا فيه ويكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف انه لا يجوز نقل
كتب الا وقاف من محالها نعم ولو وقف على طلبة العلم ففي جواز نقلها ترد
وسيد أمن غلة الوقف بعمارتها وان لم يشترطه الواقف ثم ما هو ارب لعمارة
كامام مسجد ومدرس مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم للسلج والبساط
كذلك الى اخر المصالح وتقطع الجهات العمارات ان لم يخف ضرر بين فان
خيف كامام وخطيب وفراش قد موافعوا المشروط لهم واما الناظر
وثكاتب والجلابي (راي المحصل) فان عملوا من العمارات فلهم اجرة عملهم
لا للشرط ولو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التجهيز ضمن وهل يرجع
عليهم الظاهر لا وما قطع للعمارة يسقط راسا يعني لا يكون دين على الواقف
ولو شرط الواقف تقدير العمارات ثم الفاضل للفقراء والمستحقين لزم الناظر

امساك قدر العماراة كل سنة وان لم يتجدد لأن ولو زاد التولى جاز على اجر
المثل يضمه وقيل ضمن الكل ولو عجز الاجارة له والشعائر الضرورية بعد
العماراة اشتراطها الواقف امر الامام وخطيب ومدرس ودوقا ودفراش
ومودن وناظر ومن زيت وقناديل وحصر وماء وضوء وكلفة نقله للزيارة
لا مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن كتب فتقد بهم في دفتر الحساب
ليس بشرعى ويقع الاشتباه في باب ومن فلاحة قال صاحب الدر لا ترد
في تقديح أبواب ومن فلاحة وخادم مطهرة. ^{المراد بالمدريس} المدريس
المدرس اما مدرس الجامع فلا لأنه لا يتعطل لغيبته بخلاف المدرس
حيث تعطل بالكلية بغيره وهل يأخذ اجرة ايام البطالة كعبد رمضان
ويبنى المحاذة بطلان القاضى واقتلوا فيها والاصح انه يأخذ لانها الاستراحة
ولو كان الوقت دارا فمارته على من له السكنى ولو متعدد دامن ماله لامن الغلظ
اذ انغم بالغنم ولهم زدي في الاصح يعني انما تجب العماراة عليه بقدر الصفر
وقفها الواقف ولو ابي من له السكنى او عجز لغيره عمرها للحاكم اى اجرها
للمالك منه او من غيره وعمرها باجرتها كعماراة الواقف ولهم زدي في الاصح الا اذا
من له السكنى ولا يجبر الا على العماراة ولا تصح اجارة من له السكنى بل
الموتى او القاضى ثم ردها بعد التمسير الى من له السكنى رعاية للمحققين
فلا عماراة على من له الاستغلال كانه لا سكنى له فلو سكن هل تلتزمه
الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا احتيج للعماراة في اخذها التولى لغيرها
ولو هو التولى ينبغي ان يجبره القاضى على عمارتها عليه من الاجرة فان لم يفعل

نصب متولى لغيرها ولو شرط الواقف غلظها له ومؤنتها عليه صحا وهل
يجبر على عمارتها الظاهر نعم وقيل لا قال صاحب الدر ولو لم يجد القاضى
من يستاجرها لماراة وخطر في انه يجبره بين ان يمرها او يردّها او يرثه
الواقف قلت فلو كان هو الوارث اجاره رضى فتأذى قارى الهداية
ما بين استبداد الله او رثته للوارث او الفقير او الصحيح انه يستبد له ويشتر
بثمنه وقفا اخر ولا جرة الى ورثة الواقف وكذلك اذا خرب للوقوف
واخرج صالحا للاحتجاج فانه يبيعه القاضى ويشترى وقفا اخر ما يصلح
للاحتجاج وصرف الحاكم والمتولى نقضه او ثمنه ان تقدر عادية عينه الى
عمارته ان احتاج ولا يحفظه لاحتاج الا اذا خيف ضياعه فيبيعه ويمسك
ثمنه للمحاجة ولا يقسم النقص او ثمنه بين مستحقى الوقف ولو جعل الباقي شيئا
من الطريق مسجد الضيقة ولهم يضر المارين جاز بعكسه وجاز لكل احد
ان يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والدواب ولا يجوز لاحد غيره
ان يجعل شيئا من المسجد طريقا حتى للامام والحاكم نعم جاز لهما ان
الطريق مسجد او لوضاق المسجد على الناس فتؤخذ ارض ودار وجانف
بجنبه ولو كرها وكذلك ارض الواقف بحكم القاضى ولو جعل الواقف نفسه
ولها جاز بالاجماع وكذا ولو رثت قوطها لاحد فلا يملك له ثمره وصيه ان كان والى
فلا يجوز وينزع عن الواقف وجوب ان يملك من غيره او غير ما عجز او اد
ظلم به فسحق كشراب خمر ونحوه اذ كان يصرف ماله في الكيمياء وان شرط
عدم زرعها او ان لا يترعه قاض ولا سلطان لمخالفة الحكم الشرع فيبطل

كالوصي الذير لما من فلو كان متولى الواقف ما من له تصح قولية غيره
 ولو دة القاضي والحكم وان لم يكن متوليا من الواقف يجوز له عزله ونصب
 غيره للقاضي ولو بلا ظهور خيانة وفسق ويجوز للقاضي الآخر نصب الموزل
 ثانيا كذلك يجوز للواقف عزل المتولى مطلقا ولو جعل غلة الوقت
 مدة عمره ثم بعدة للفقر اء جاز وجاز شرط الاستبدال الى به ارضا اخرى
 او شرط بيعه ويشترى بثمنه ارضا اخرى اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية
 كالأولى في شرائطها وان لم يذكرها تملكه يستبدل لها بالثمن او بالاستبدال
 بدون شرط الواقف ولو للمساكين فلا يملكه الا بالقاضي وشرط بعضه خروجه
 عن الانتفاع بالكلية وكون البديل عقارا والمستبدل قاضي الجنته المفسر
 بذي العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضي الجنته فالنفس به مطمئنة
 فلا تخشى ضياعه ولو بالدرهم والدنانير وكذا الوشرط الواقف عدم
 الاستبدال فيجوز للقاضي استبدله بالشرط المذكورة وكذا يجوز له
 ضم مشارف الى الناضر وان نص الواقف على عدسه كما يجوز له ضمه
 الى الوصي ولا يجوز استبدال الواقف العام الا في اربع وهي ان يشترط
 الواقف الاستبدال او ان يقصبا غاصب ويجزى عليه الما حتى لا يبقى
 صالحة للزراعة فلتتولى ياخذ منه الضمان ويشترى به ارضا اخرى او ان
 يقصبرا غاصب ولا يبينه فيؤخذ منه ثمن الامرض ويشترى به ارضا اخرى
 ووقف ما وقف او رض احد باعطاء ارضا اخرى اوجود او غلبة من
 ارضا الواقف عوضها ولو كتب الواقف في كتاب الوقف ان الغزل والنصب

بداية الواقف من يديته
 موقوفات واقف في الدار
 واقف في الجنته لانه امر

وسائر التصرفات لمن يتولى من اولاده ولا يداخلها احد من القضاة والامراء
 وان داخلهم فعليه لعنة الله فهذا الشرط باطل والواقف لو اراد ان
 للتولى بعمل كيف شاء وصى فساد صدر منه يصدر ولا يداخل احد من
 حكام الشرع فهو ملعون بنفسه لا به ارضا شرطا من الفالاشع سلسا سلسا
 للشرع جميعه الخ وباطل ولا يني على مرضه ثم وقف البناء بدون الارض صح
 ايراسات الارض مملوكة لغيره وقيل لا يصح اذا كانت الارض مملوكة لغيره اما اذا
 كانت الارض موقوفة على ما عتت البناء لم يصح اتفاقا وان الارض لجهة اخرى
 ففيه فكلان والصحيح الصحة وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلاء ارض فاجاب
 يصح لو الارض وقف ولو تعيد الواقف وسئل ايضا عن البناء والقراس في الارض
 المحتكره بل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين المرهونة او المستأجرة فقال
 قلت فيه تفصيل وهو انه اذا وقف العين المستأجرة فلا يحطل الاجارة بل
 اذا مضت مدة الاجارة او مات احد من العاقدين تصرف في مصاد
 الوقف والشيئ المرهون انما يصح وقفه اذا ترك الراهن مالا يكفي لفك الرهن
 فان لم يترك مالا يكفي له بيع الشئ المرهون ويبطل الوقف
 وان كان الراهن حيا يجوز للقاضي لفك ان كان موسرا وان كان معسرا
 يبطل الوقف وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية اذا جازة اي
 للمستعير والمستأجر واما حكمه ان يادته في الارض المحتكره ففي المنية حانوت لرجل
 في ارض وقف فابنى صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل ان العارية لو تمت
 تستأجر بالكثر لا يحطل صاحب الحانوت اس برقع العارية وتوجها لغيره ولا يترك

مع
 المراد بالارض
 ما عين اجراء
 سنة او شهر
 الاجارة دائمة
 رب الارض ان
 من يد الشاخر
 ما لم يردى
 كما هو المستعمل
 يسقطه مدعي

في يد لا بد لك الاجر الذي هو ارض به وفيه لزم يد عليه ان اخباره مشاهرة
تفصح عند راس الشهر ثمران ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر لم يرفع او
يملكه القير برضا المستاجر فان لم يضر تبقى الى ان يخلص ملكه بقي لواجبته
مساهمة او مدة طويلة الظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر
على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا لزيادة في نفس الارض
واما وقف الاقطاعات ففي الشهر لا يجوز الا اذا كانت الارض موقوفة ملكا لا
فاقطعها رجلا قال واغلب اوقات الامراء بمصر انما اقطاعات يجودونها
مستراة صورة من وكيل بيت المال قلت في بلاد نابض الاراضي ملك
ملك لا تاخذ الحكومة من صاحبها شيئا نفذ يجوز وقفه بلا خلاف اما الاراضي
الخارجية فان كانت مملوكة للحاكم واعطاها لرجل بالاقطاع نزل هذا الاقطاع
في بلاد ثابت حقاد ثانيا القاض الارض وهو يحصل المنافع في كل سنة بعد
اداء الخراج الى الحكومة فهذا ايضا يجوز وقفه اما الاراضي التي اعطاها الحاكم
من بيت المال على وجه الشاهرة اي الوظيفة فلا يجوز وقفها لانه لم يملكها
وانما ملك منافعها نعم واشترها لمن بيت المال جاز وقفها ولو وقف السلطان
اراضي بيت المال صح الوقف ولا يقدر من بعده من السلاطين على
فسخه وقيل هذا فيما اذا فتح عنوة لا فيما فتح صلحا البقاء ملكا لها
قبل الفتح ولو اطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل لوارث
الوقف مباح صح وحكم ان حكم ابطال الوقف لعدم تسجيله
حتى لو ابعده الواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى

وحكم بالثاني قبل الحكم بل رد الاول صح الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد قلت
اما عندنا فالوقف لا حرم في كل حال سواء سجل او لا فيبيع البيع ولا الرجوع ولو
حكم القاضي ببطلانه فحكمه باطل لا ينفذ والوقف لا حرم على كل حال ولو اطلق القاضي
البيع لغيره اي لغير الوارث لا يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث
وبيع ملك الغير لا يجوز قلت هذا على اصول الاحتياط اما عندنا فالبيع غير صحيح
في الحالين كما مر قال الاحتياط اما الوقف المسجل وانقطع ثبوته وارا ادراكه
الواقف ابطاله فقد منع القضاة من استعمال هذه الدعوى قلت اذا كان الوقف
مسجلا اي مثبتا في دفتر القضاء فلا شك في ثبوته ان كان الدفتر محفوظا
بحسب القواعد فلا يصح دعوى الورثة لا بطلاله ولو كانت الشهادة على الوقف
لتمادي الزمان ولو سمع مثل هذه الدعاوى زجرنا الى فساد كبير وبطلت عا
درة واقف في مرض موته كهبة فيه من الثلث مع القبض فان خرج من
او جازة الوارث نفذ في الكل ولا بطل في الزائد على الثلث ولو جازة البعض
جاز بغيره وبطل وقف سائرهم مغلس ومريض مديون بدين محيط
بجلاص صحيح لو قبل الحجر فان بشرط وفاء دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفي
من الفاضل عن كفايته بلا شرط ولو وقفه على غيره فغلته لم يجعله له قلت
الظاهر عندنا ان من وقف فراهرا عن قضاء الدين لا يصح وقفه ولو كان
صحيحا نافذ التصرف اما في المرض فبطريق ادلى فيقصي دينه ولا ثمر ما بقى
ينفذ منه الوقف ان كان صحيحا وان كان مريضا فنزلت ما بقى كما مر وانما
تيدنا بالمحيط لان غير المحيط اذا كان مريضا يجوز فيه الوقف في ثلث ما بقى

بعد الدين لوله ورثة والا فكله فله باعها القاضى ثم ظهر مال شرعى به
 ار من بدلها وقف الموقوف فاقبله جازان ما من مال فنى ببدل الر
 فكذا اذ يبطل الوقف وسئل ابو السعود عن وقف على اولاده وهراب من
 الدين هل يصح فاجاب لا ينبغي للقاضى ان لا يسجله بمقدار ما شغل باله
 والوقف على ثلثة ارجاء مال الفقراء والارامل والفقراء او يستوى فيه الفقراء
 كرباط و خان ومقابر وسقايات وقناطر ومساجد وطواحين وطست لا يحتاج
 التكل لذلك بخلاف الادوية والمستشفى فلم يجز لثنى بل تقيمه او تنصيف فيد
 الاخذ بثلثه الفقراء ولو اقر بوقف صحيح وبانه اخرج من يد الوارثه يعلم خلا
 جاز الوقف ولا تسمع دعوى ورثته ومن وقف ثلثه والحياء بانه بطل
فصل يراعى شرط الاقف في اجارته فلا يقدر المتولى ان يزيد فيها
 الا باذن القاضى والقاضى اذا اراد فيه مصلحة يزيد وينقص فلو احمى الو
 مدتها قبل تعلق الزيادة للمتولى وقيل تقيد بنسبه مطلقا وبها اى بالسنة
 يفتى في الاداء بثلث سنين في الامراض اما الاجارة الطويلة مثل اجارة
 مائة سنة في الامراض اجارة الدائمة فلا يقدر عليها المتولى اما القاضى
 اذا اراد فيها مصلحة بزيادة لليلة ونفعا للسالكين الموقوف عليهم فلا بأس
 ان يميزها وقيل لا تصح الاجارة الدائمة مطلقا وفيه كلام سيحجى في كتاب
 الاجارة ان شاء الله تعالى ويوجب باجر المثل فلا يجوز بالاقل ولو هو المستحق
 الا بنقصان يسير او اذا لم يرغب فيه الا بالاقل فلو رخص اجره لا بعد
 لا يفسخ العقد للزوم الضرر ولو ادا جرة على اجر مثله فكذا على الصحيح الى

انقصا من اجارة وقيل يعقد ثانيا به وما لم يفسخ فله المسمى والمستاجر الاول
 اول من غيره اذا قبل الزيادة ولو كانت الزيادة تقضا فانها لا تعبر اتفاقا والوقوف
 بالملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الابدية او اذن قاض ولو كان
 بوقف على رجل معين وهل يملك السكنى من يستحق الربع الصحيح لا يقبل نصحه
 والوقوف اذا اجره المتولى بدون اجر المثل لزوم المستاجر تمامه كاب اجر
 منزل صغير بدونه فانه يلزم المستاجر تمامه ولو انفس المستاجر فتؤخذ الو
 من المتولى ما لا يلب والقاضى يقدر ان يعرض لهما من الولاية ان ظن خيا
 في مال الوقف والصغير وفي الاشياء عن التقنية ان وقاضى راس المستاجر
 اشتجارا باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان المتولى سا
 مع قدرته على الترفع للقاضى لا غرامة عليه وانما على المستاجر اذا ظفر الناظر
 من الساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصروفه قضاء وديانة ولو اجر
 القاصب ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال فعلى
 المستاجر المسمى باجر المثل وعلى القاصب رد ما قبضه لا غير قلت واما عندنا
 فعلى القاصب رد ما قبض وضمان ما وقع من خسارة المالك بالخط فى اجر
 المثل ويقتضى بالضمان فى غصب عقار الوقف وغصب منافعها واتلافها كما لو
 سكن بلا اذن او اسكنه المتولى بلا اجر كان على الساكن اجر المثل ولو غير معد
 للاستغلال به يقتضى ضمانه للوقف وكذا امنافع مال اليتيم وكذا يفتى بكل ما هو
 انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه ومتى قضى القاضى بقيمة الوقف شرى بها عقارا
 فيكون وقف بديل الاول والذي تقبل فيه الشهادة بحسبة امور منها الوقف

والطلاق والعق وهلال رمضان والنسب وحد الزنا والشرع ولا يلا
والظهار وحرمة المصاهرة والرضاع بقى لو كان الوقت على معينين هل تقبل
بلادعوى فيه قولان وقيل ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوى وقيل تقبل
مطلقا وهو الاظهر لانه يؤول الى الفقراء فهو يشترط بالدعوى لثبوت الاستحقاق
فلو كان له مستحق ولم يدع له شيء من الغلة ونصرف كلها للفقراء
ويشترط في دعوى الوقت بيان الوقت ولو قد يادقيل لا يشترط وعليه القوي
وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة
لا تثبات اصله وان صرحوا بالسمع حفظ الاوقات تقديمة عن الاستهلاك
بمخلاف غيره ولا تقبل بالشهرة لا تثبات شرائطه ويرجع فيها الى دفاتر القضا
وسجلات الحكومة وهي كافية لا تثبات اصل الوقت والشرائط كليهما وبيان
المصرف من اصله وبعض مستحقه وكذا بعض الورثة ينتصب خصما من
الكل اى اذا كان وقت بين جماعة وواقفه واحد فلا واحد منهم او وليه
الدعوى على واحد منهم او وكيله وقيل لا ينتصب فلا يصح القضاء الا بقدر
في يد الحاضرين وهذا اذا كان لاصل ثابتا والا فلا ولو اشترى المتولى بالوقت
دارا لا تلحق بالمنازل الموقوفة فيجزعها في الاصح ولو مات المورث والا امام
ولم يستوفى وظيفته ما من الوقت سقط كالتقاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة
وقال في الفقيه انه يورث بمخلاف رزق القاضي قلت اما في بلادنا فزق القاضي
ايضا بعد كالاجرة واذا مات ولم يستوف وظيفته فيعطى ما بقى من وظيفته
ورشته وهذا هو العمل به عند جميع الناس والقضاء وان كانت عبادته فحله

وهو قول في الاجرة ولا
تأخذ له ما ادور عليه
صاحب القدر بانكران الو
ثبات عسائر في وجه
احد الغرماء او لا تقبل
بنية الا لا في غيبة
ذلك بعض الاطباء
لتمسكهم من غيبته
لا يجوز ان يثبت
ذلك الا عند
دورية المظالم او ان
الضمان العام عن طريق
المسلمين ١٢ ائنه

حكم الاذان والاهامة وقد بينا من قبل ان حالة المسلمين في هذا الزمان اقتضت
جواز اشتراط الاجرة على هذا كما هو لفقد بيت المال وعدم وجوده امام العالم
المنيع للشرع فضلا طين عصرنا مشغولون في اللذائذ وحفظ النفس وبعده
اموال بيت المال ملكا ليسهم وحدهم فيفقونها كيف شاؤوا وابتدأوا حتى نهم
بيد لو انها في الفواحش والكهنة من الشر كمن داخل الاستحقاق من علماء المسلمين
وقضاة القضاة كاد ان يفتروا جوعا وفقرا انا لله وانا اليه راجعون ولو على الامام دارم
فلو يستوف الاجرة حتى ماتت اثارها المتولى سقط وان اجرها الامام
قلت عندنا لا يسقط في الحالين ولو اخذ الامام الغلة وقت الادراك و
قبل تمام السنة لا يستوف منه غلة باقى السنة فصلا كالحجبة وموت القاضي
قبل الحول ويعمل للامام غلة باقى السنة لو فقيرا وكذا الحكم في طلبه المعلوم
المدارس والغيبة المسقطه للعلوم المقتضية للعرض غيبته الزائدة على
ثلاثة شهور فان لم يزد عليها ففي معفوة منغورة رقلت اما عندنا فبالغيبه ان
كانت باذن الحاكم فلا قصر مطلقا كذا باذن المتولى ان اجازة الحاكم لا عطاء المر
وامان كانت بلا اذن وبلا اطلاق المتولى فغيبته الى ثلاثة ايام تسقط المعلوم
وقوب الغزل ولا يجوز للفقيه ولا القاضي ولا لمدرس الاستنابة باختيارهم
بل ينبغي لصحة الاستنابة اجازة المتولى او الحاكم وقيل يجوز لهم الاستنابة ولشيخنا
السيوطي رسالة في هذا سماها الضيابة في جواز الاستنابة وكفاية نصب المتولى
الى الوقت ثم لوصيه ولو جعله وصيا على امر الوقت كان وصيا لكل شيء خلافا
لما يوسف قلت وهو المختار عندنا ولو جعل النظر لرجل ثم جعل اخره وصيا

صحة اذا اخذت من
قبل تمام الحول ثم
قبل تمامه لا يفسد
الحق بسببه

كانا ناظرين ما لم يخص فلو وجد كذا باء وقف في كل متولى وقاسم في الثاني متأخر
وقبل المتولى من تأخر تاريخ توليه من تقدم تاريخه فيعد معز ولا وان كان
تاريخهما واحد ايشتركان وطالب التولية لا يولى ارماد في الحديث ان من
طلب من العمل لا يستعمله وهذه قاعدة شريفة فيها من المصالح ما لا تعد ولا تحصى
الا المشر وطوله النظر لانه مولى فيريد التنفيذ تعاذامات المشر وطوله بعد
صوت الواقف ولم يوص الى احد فولاية النصب للمكاهم القاضى لا المستحق
لانه لا ولاية لمستحق الا بتولية كاهن ومادام احد يصلح للتولية من اثار باب
الواقف لا يجعل المتولى من اثار جانب ولما اراد المتولى اقامة غيره مقاعد في حيا
وصحة ان كان التقيين بالشرط ما ماح ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعله التقريص
والعزل والا فان فوض في صحة لا يبع وان في مرض موته وينبغي ان يكون له في التولية
الى غيره كالايماء وان قرر ان ناظر امينا بالشرط نعم بعد لا جعل النظر من ثمة كتم فصل
اذا فوض النظر لغيره ثم مات يتقل الى اهل الجواب ان فوض في صحة فنعم وان في مرض
موته فلا ماد اسم المفروض له باقية ان قيامه مقامه ولو شرط مرتبة اربع وعين
شعر من بعد لا للفقراء نفرض عنه لنفيرة شومات فيتقل الى الفقراء ويجوز لولا
عزل الناظر مطلقا بلا عذر او عذر وكذا يجوز له عزل المدرس والموزن
والامام الذين ولا هم الواقف ولو لم يجعل ناظر افضله القاضى اهل يملك
الواقف اخر اجماعه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف اذ القاضى صحيح والا
لا وقيل لا يجوز عزل الامام والمدرس والموزن الا اذا خابوا الى ستة اشهر
بلا عذر والصحيح ما ذكرنا من قبل انه يجوز له عزلهم مطلقا ولو باع دارا اشهر

باعتها المشتري من اخر ثم ادعى انى كنت وقفها اذ قال وقف على امر نصيب فلا
المشتري لان الحلف يسترب على صحة الدعوى فاذا بطل الدعوى فلا حلف على
المدعى عليه ولو اقام بينة او حجة شرعية كسجل الحاكم والقاضى قبلت فيبطل
البسح ويرد الثمن على المشتري الاول وهو على الثاني ويلزم امر المتلى فيه
لا في الملك الواسع وليس للمشتري حصة بالثمن والباقي للمسجد اولى من
القوم بنصيب الامام والموزن الا اذا عين القوم اصلح من عينه الباقي وضع الوقف
قبل وجود الوقف عليه فلو وقف على اذ لا يد يد ولا دل له ادعى مكان هياكله
مسجد او مدرسة صح وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان يولد له يزيد اديني
المسجد او المدرسة ولو وقف على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته
فدرس في غيرها التبذر التدريس فيها فنصرف له لا للمقر او اذ وقف
على اصلاح نهر فاستغنى عنه لخراب البلد فلو كيل الامام نقله لا اصلاح نهر اخر
موقوف لا اصلاح نهر مملوك وقيل يجوز الثاني ايضا قال في الدرر دار كبيرة
فيها بيوت وقف بيتا منها على حقيقة فلا ان والباقي على ذرية به فقير شعر له
حقائه قال الوقف الى المتقاء فهل يدخل فيهم من خسه بالبيت فيه قهرا لان
لكن في الثانية ادعى الرجل مال والفقراء والرمي له محتاج فهل يبطل من نصيب
الفقراء اختلافا فيه والاصح نعم لا مشتركة في الفقراء وكذا الواجب بنصيب
خراج ارضه لا قاربه بنصفه الثاني للفقراء ثوصار وانفق ايجوز ان يبطل
من نصيب الفقراء لهم وقيل لا يجوز في الصوريين ولو استاجر دارا موقوفة
فيها اشجار مثمرة هل له الاكل من الظاهر انه اذا اراد بيع شرط الواقف في اكل

لما في المحادى غرس في المسجد استجار اثم ان غرس في سبيل الله فلكل مسلم
 اكله والافتناع لا صلاح المسجد وقال الفقهاء ان شرط الواقف كنص الشارع
 اى في المفهوم والدلالة وجوب العمل فيجب على العامل خدمة وظيفته اذ لو
 لم يعمل ولا اثم لو اخذ الوظيفة من غير عمل لا سيما فيما لم يتركها تعطيل العمل كمن
 المدرس فيعمل على عبارة ان واقف ان كانت مفسدة لا تختمل التخصيص والتاويل فان
 كانت محتملة غير ظاهرة في المراد يعمل على القرينة وان كانت مشركة اذ جملة نبال
 عن الواقف لو كان حيا وان مات فالمرجع فيه الى القاضي او الحاكم والحاكمية الوظيفة
 المعينة في الاوقات لها شبه الاجرة في زمن المباشرة والحل للاختفاء وشبه للصلة فلو ما
 اعزل لا يسترد المجل وشبه للصدقة ليصح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ان
 ويكفي اعطاء نصاب فقير من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقر او عرايته وليس المقاض
 ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط اذا نف ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف
 بامر مثله والصحيح انه ان وقعت ضرورة فيجوز للقاضي تقرر الوظيفة الجيد يذوق ذلك
 اجازته للمتولى لها وكذلك يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام والمدرس والمؤلف
 والمخطيب اذا كانت في غلة الوقف سعة ويرى فيها صلحة ونقل عن المبسوطه يجوز لسلطان
 الاسلام مخالفة الشرط اذا كان خالب جهات الوقف فرى وضار ع فيعمل بامر لا وان
 غامر شرط الواقف لان اصلها البيت المال ويصح تعليق التقرر في الوظائف فلو قال
 القاضي ان مات فلان او شغرت وظيفة كذا انقذ قررتك فيراحم وليس للقاضي
 عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا اعزل الوصو لثنا
 اذا اجر اسنانا فرب ومال الوقف عليه لم يمتن بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف

عند وقف على ما في معنى
 مع ذلك يجوز ان الواقف على
 النصاب ولا يحل قطار
 تطرق ولا يملك التبرع
 على القيد فيجوز ان يبيع
 من يقيم وقفه بغير علم
 وقرره من قبل للترتيب

حتى ضاع ضمن وكذا اذا ضاع فرش المسجد بان اكلته لارضعة ارضاعت
 الكتب الموقوفة بتفريط الناظر عليها ضمن لو كان يعمل بالاجر ولا يجوز الاستدانة
 على الوقف الا اذا احتيج اليها المصلحة الوقف كتعبير وشراء بذر فيجوز بشرطين الاول
 اذن القاضي فلو بعد منه يستدين بنفسه الثاني ان لا يتيسر اجارة الميعين و
 الصوف من اجرتها والاستدانة القرض او الشراء نسيئة وهل للمتولى شراء عتقا
 فوق قيمته شريعه للعمارة وتكون الزيادة على الوقف الجواب نعم والصحيح انه
 لا يجوز له القاء الزيادة على الوقف بل يعطى من ماله ولو اقر بارض في يد غيره
 انما وقف وكذا به الغير فتملكها صار وقف وان ذكر الواقف شرطين متعارفين
 يعمل بالمتاخر منها عندئذ لا نه ناسخ للاول والوصف بعد المعطوف او المعطوفات
 يرجع الى الاخير عند الاختلاف والى الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو بشرط فالى
 الاخير اتفاقا فتوقال وقفت على اولادى واولادى واولادى واولادى واولادى
 المذكور ينصرف المذكور الى البطن الثالث لا الى البطن الاول والثاني وعند
 الشافعية ينصرف الى الكل رقلت قد علمت سابقا ان مثل هذا الوقف المضار
 لا يصح عندنا اصحاب الحديث ومن وقف حال صحته على اكله لا قسم على
 ذكره وهو وانما تهر بالسوية متى ثبت بطريق شرعى وقفية مكان وجب نقص
 البيع ولا اثر على البائع مع عدم علمه والمتولى اجر مثله على المشتري ولو في الشتر
 ادغرس فذلك لهما فليس لك معهما بالا فاع الوقف وفي البزازية انما
 يرجع بقيمته البناء على البائع بعد نقضه ان سلمه المشتري للبائع وان مسكه
 لم يرجع بشئ بخلاف ما لو اشترى المبيع فانه يرجع فيه المشتري بقيمة البناء القائه

ولو انقطع ثبوت المصروف لتقدم الزمان اتبع ما في دواوين القضاة والحكام ولا
 من برهن على شئ حكمه به ولا تصرف للفقراء ما لم يظهر وجه بطلان
 وجه شرعي فيعود للمالك واقفوا اذ ارثه او لبى المال ولو وقف السلطان من
 بيت المال عاما جاز ووجهه خاصة فظاهر كلامهم انه لا يصح ولو شهد المتولي
 مع اخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبلها ولا تلزم المحاسبة بكل
 عام وليكن في القاضى منه بلا جمل او مجردا بالامانة ولو تمها بحجة على التبيين و
 التفصيل شيئا فشيئا لا يجب به بل يبعد دعه ولو اتهمه بخلفه شرعا ظهرت
 حيازته بعينه وياخذ من ماله بقدر ما خاف ولو ادعى المتولى الدفع الى المستحق
 قبل قوله بلا يمين وقيل ان ادعى الدفع من غلة الوقف في رفقته كادارة اولاد
 اولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالحاج او المدرس في المدرس او الجواب
 ونحوهم لا يقبل قوله كما واستاجر نفصا للبناء في الجامع اجرة معلومة شرعا دعه
 تسليم الاجرة لم يقبل قوله ولو اجر التيمم المتولى شرعا لم يقبض الاجرة للقيم المتولى
 في الاصح وهل عليك العزول بمصادرة المستاجر على التغير قبل تغيره وقيل لا يرجع
 صاحب المثل الثاني وليس للمتولى اخذ زيادة على ما قدر له الواقف اصله سواء
 كان بقدر اجر المثل او زنه او زنه ويجب صرف جميع ما يحصل من غاء وعوائد
 شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المتولى برد الرشوة
 على الراشي غيب الذي امره الشرعية فان لم يعين الواقف اجرة المتولى يعطيه القاضى
 اجر المثل ولو وقف لفقراء قرابة لم يستحق مدعيها ولو وليا الصغير لا يبينه
 على فقره ومقره مع بيان جهته وادانته له استحقاقه من حين الوقف ولو شرط

السكنى لزوجته فلا تبتعد وفاته مادامت عن باقات وتزوجت وطلقت
 ينقطع حقها بالتزوج قلت وكذا الوقت على احوال اولاده الا من تزوج او
 على بنى فلان الا من خرج من هذه البلدة يخرج بعضهم شرعا او على بنى ولا
 من اشتغل بتعليم العلم وترك بعضهم الاشتغال بالتعلم شرعا اشتغل به فلا شئ له
 لان شرط انه لو عاد فله ولو قبضه القاضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين
 والغلة موجودة فله من حين الوقف ولو مستهلكه فله غلة الا في الاصل ولو وقف
 على بنيه وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء ولو وقف على ولده فله كل
 ويجوز للمتولى فتح الاجارة قبل اخذ الاجرة ان اجره هو بنفسه وكان خيرا للفقراء
 ولو اجر متولى اخر او اجر القاضى فلا يجوز له التمسك به على مجزى الاجارة لغيره
 فيه قولان اما بالنقد فيجوز بالاجماع والمستاجر غير المتجرى بلا اذن الناظر او من
 يغربل عرض ولا يمين حفر الخوض ونحوه الا بالاذن وبإذن الناظر والمتولى وخيرا
 ولا كلاما بناء مستاجرا او من نفسه فله ما لم ينزه للوقف والمتولى بناءه وحسنه
 للوقف ما لم يشهد قبله انه لنفسه ولو اجر لاجنه لم يجز كعبدا وقيل يجوز لاجنه
 وهذا الواضح بنفسه ولو القاضى صح وكذا الرضى بخلاف الوكيل ولو وقف على
 اصحاب الحديث لا يدخل فيه مقول مجتهد معين كالحنفي والشافعي والمالكي
 والحنبلي لان اصحاب الحديث هم الذين يدعون بالحديث والقران براسا
 من غير وسط المجتهدين ولا يرضون بان يقال لهم الاحكام اذ الشوافع اذ الحنا
 او المالكية بل اذا سئل عن امر ايش مذهبه يقولون انه مجتهدون وقيل
 يدخل فيه من لا يوجب تقليد مجتهد معين في جميع المسائل وقد وجد

من الكتاب او السنة على خلاف ما قال المجتهد فيختار لا بطيب النفس ويترك
قول المجتهد فانه كاهل الحديث والاخبار والشوايع فيما سبق كما هو من هذا الباب
اما في عصرنا فقد قامت القيامة بالاخبار والشوايع جردا على تقليد المتهم
واعرض عن الكتاب السنة وصاروا يعدوا كلام المجتهد في الحديث فيلزمهم
ويلزمهم ادرى ايش يجيبون حين يرون نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم
على الخوض يوم القيامة ويسألهم من هو الذي اتبعتموه فحينئذ لا يجابهم
ولا ملجأ ويتبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا فانتم هم بانفسهم يلغونهم ويغيبونهم
ويقولون لهم ما قلنا لكم انكم اتبعونا بل ادعيناكم مرة بعد اخرى بانكم لا
تقلدوا احدا وخذوا احكامكم من حيث اخذنا من الكتاب والسنة ويقولون ^{حقيقة}
خائفنا معتذرا ابائي صرح لهم انكم اذا وجدتم قولي مخالفا للحديث فاطروا
على الجدار وكذا يقول الشافعي ومالك واحمد بل يزيد ابو حنيفة باي ائمة ائمتهم
بترك قولي بالخبر الرسل والضعيف حتى يقول الصحابي نبائي واممي يا رسول الله
انا برئ من هؤلاء الاخوان وهم براء مني افعل ما بهم ما شئت فانهم مجرمون
ولا شافع لهم ولا مشفع حينئذ وهناك يرفون ثمرة هذا التقليد الباطل والمنقذ عنه
ولكن لا ينفعهم الخدم اذ ذاك وكوشرط نظارة الوقت الارشد فالارشد
من اولاده واستو بالشر كاهه ولوشرطها افضل اولاده فاستويا في الفضيلة والتقوى
فلا تنهمر ولا واحد هادرا ولا اخر احلم باحور الوقت ومصالحه فهو اولى
اذا امن خيانتته والصحيح انه يقدم الاولاد على بقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقوا
وكذا لوشرط الارشد هو ولو ضم القاضي القيم ثقة اي ناظر حسنة عمل للاجمل

ان يستقل بالتصوير الجواب لا واذ اختلفا فالمرجع الى القاضي وقيل ان ضم
اليه خيانتته لم يستقل والا فله ذلك وليس للمشت التصور بل الحفظ فقط
وليس للمتولي ان يستدين على الوقت للمعارة لا باذن القاضي اذ احكامه ولو مات
المتولي والحياته يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يثبته لوصيه صدق ابائهم
ولا يجوز الرجوع من الوقت ولو غير مسجل لكن يجوز تغيير الوقت عليه المشت وط
كالودون والاحكام والخطيب والمدرس ان لم يصلي الخدم ما تشاء ولوشرط
النظاره لنفسه ما دام حيا ثم ولده فلان ما عاش ثم بعدة لا يرفع الارشد
من اولاده فالهات تنصرف الى الاقرب لا للوقت راي ضمير بعدة لا واذ ذاك
في المسائل الثلاث احدها وقف على يزيد وعمر وسله فالهات لعمر فقط وثانيها
وقفت على ولدي وولد ولدي المذكور فالذكر راجع لولد الولد فحسبنا الشيا
وقفت على بن يزيد وعمر ولهم ولد دخل بنوعر ولا في لفظ بنى اخرى الى يزيد هذا
هو الصحيح قلت هذا عند الاخوان اعاضدنا فيصرف لفظ بنى الى يزيد وعمر
كلهم ولو وقف على البنين او الاخوة بدخل فيه البنات او الاخوات ولو وقف
على الذرية بدخل فيه ولد الابن وولد البنت ولو وقف على الذرية
من غير ترتيب فيقسم بالسوية بين من علو من سفلى من غير تفصيل بعض
على بعض والذكر والاثنا سواء وينقض القسمة في كل سنة بالولادة او الوفاة
ولو وقف على اولاده ثم على اولاد اولاده بدخل فيه اولاد البنات وقيل لا و
اختاروا الاخوان ولو قال بنى اولادى او اقام بنى او اخوتى او ابائى بدخل فيه
الابنات والذكور كلهم فلو قال وقفت على ابائى بدخل فيه الامهات وان علون

والجدات الفاسدة والصحيحة كلهن قال صاحب الدرر وما يكثر وقوعه ما لو وقع
على ذريته مرتباً وجعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقام
لو بقي حياً فخل له حظ أبيه لو كان حياً ويشترك الطبقة الأولى في السبكي بالشارع
وخلفه السبكي وهذه المخالفة واجبة رقلت عندنا ما افتر السبكي هو صحيح ومن رقت
على اولاده المذكور دون الاناث فهذه الوقف باطل كما مر ولو وقف على عقبه
يكون لولده وولد ولده ابداً ما تناسلوا من اولاده بردون الاناث الا ان
يكون ان راجع من ولد ولده المذكور فكل من يرجع نسبه الى الواقف بالآباء
فهو من عقبه وكل من كان الاب من غير المذكور من ولد الواقف فليس من
رقلت العقب عندنا يجر اولاد المذكور والاناث جميعاً فان نوى المذكور فقط لم
يصح الوقف وسيجي في الرصايا انه لو وصى لآله وجنسه دخل كل من ينسب اليه
من قبل اباؤه ولا يدخل اولاد البنات وانما لو وصت الى اهل بيتهما او جنسهما
لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قومها رقلت الاول والجنس عندنا يعلم اولاد
البنات ولو وقف على نفسه وولده ونسله وعقبه وجعل يرثه لنفسه ايام حياته
ثم تفرجوا عند ابي يوسف ولم يحن عندنا حتى يجعل اخره للفقراء ولو وقف
على ولده فهو شمل الذكر والانثى ولكن يخص بالصلى فلا يدخل ولد الولد فيه
فان انتفى الولد الصلبي يكون للفقراء اولاد الولد الا ان لا يكون حين الوقف
صلبي فيخص بولد الابن ولوانثى وولد البنت دون من دونهما من البطون
وقيل دون ولد البنت ايضا ولو زاد البطن الثالث وولد ولد ولد فيكون له
الوقف وبعده الفقراء وقيل يعجز نسله ويسوى الا يولد ولا قرب كما لو قال ابتداء

على اولادى بلفظ الجمع او على ولدى وادارة اولادى الا ان يذكر ما يدل على التفرق
مثلاً يقول الا قرب فلا قرب او على اولادى ثم على اولادى اولادى ولو قال على اولادى
وجاهد فوات احدهم ضمن نصيب للفقراء ولو على امرأته واولادى ثم ماتت لم
يختص ابنتها بنصيبها اذ لم يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو
قال على ابني او على ابنتي فدخل الاناث ولو قال على بناتي فدخل البنون رقلت
عندنا الوقف يكون باطلاً اذا كان للبنون ولو قال على بناتي فدخل البنات فقط اذ
قال على بناتي وله بنون فقط فالناتية للمساكين ويكون وقفاً منقطعاً فان حدث ما ذكر
علا اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولدان ون نصف حول من طلوع الغلة لا اكثر
الا اذا ولد له مبانة او ام ولده المعتقة بدون اربع سنين نشوت نسبه برجل
وطبراً فلو بطل فلا لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة رقلت عندنا يدخل في القسمة
من ولد قبلها ذو سبعة وتسعين سنة بالسوية ان لم يرتبط بالبطون ان قال للمذكر
مثل خط الانثى فكل قال وان قال للاثنين مثل المذكورين لا يصح الوقف ولو قال
على ولدى ونسلي ابداً وكل مات واحد منهم كان نصيبه لنسله والغلة للجميع ولده
ونسله جميعاً وميتهم ونصيب الميت لو بدى ايضاً بالانثى عمل بالشروط ولو قال
كل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولو كان فوقه احد او سكنت
يكون راجعاً لاصل الغلة لا للفقر اذ ما دام نسله باقياً والنسل اسم للولد وولده
ابداً ولوانثى والعقب الولد وولده من المذكور دون الاناث وعندنا يعبر
بالذكر والاناث كما مر والله وجنسه واهل بيته كل من ينسب اليه الى انقص اليه
في التمسك وقرابته عار حاشه وانسابه كل من ينسب اليه الى انقص اليه في الانساب

ومن اراد ان يوصي
من غيره فلا حظ له
في الوقف الا من

من قبل ابيه سوى ابيه ولد له لصلبه فانهم لا يسمون غرابية انفاً قد اخذوا
من علامتهم ارسفل عند ايجيفة وابي يوسف خلا فالحمد لله من هو منها
رقلت عندنا قول محمد بن ابي يحيى (به يفتي) والعيال والحشم كل من عليه نفقته
وان لم يكن في بيته وان قيد غفر الله لهم يعتبر بالفقر وقت القسمة وقال الاعناب
وقت وجود الغلة وهو المحزون لا يخذ الزكوة فلو تاخر صرفها سنين لو ارضى فقير
الغنى واستغنى الفقير فيعطى كل من كان فقيراً وقت القسمة ولو قيد بصلواتهم
او بالقراب فالقراب او الاحوج فالاحوج اذ لمن جاد به منهم اذ بمن سكن
مصور نقد الاستحقاق به علاماً بالشرط فقط آخر كتاب الوثوق والحمد لله ادلاؤنا

تمّ المجلد الثاني من نزل الابرار ويتلوه المجلد الثالث ان شاء الله تعالى

تعميد المؤلف في احدى وعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٢٨ هـ الهجرية

خاتمة الطبع

الحمد لله الذي شرح صدر العلماء لفهم معاني الأثار - ونور قلوب الفقهاء
بمصابيح منيرة الأخبار - والصلوة والسلام على مشكاة النبوة التي ختمت بها
الدار - وعلى آله واصحابه الذين سعدوا ببلوغ المرام ونيل الأوطاس - وبعد لله
الحمد على ما استتب بفضل وعونه طبع هذا البحر الزخار - اعنى به المجلد الثاني من
نزل الابرار من فقه النبي المختار العلامة الهام الذي تقتدى بآثاره فضلاء الأقطار
ويقتدى بانوار علماء الأمصار - عين بآثاره نشأت المولوى وحيد الزمان
الحيد رايات على المنقب بنواب وقار نواز جنك لا زال كوكب فضله ساطع الانوار مادامت
الشمس طالعة في النهار - بالمطبع العام سعيد المطابع الذي محل ادارة
بنارس على يد مدبرة المتوكل على الملك الجبار - محمد ابي القاسم
عقاعنه العزيز القفار - وفاح مسك ختامه وبدل ربد تمامه في شهر
ذى الحجة سنة الف وثلثمائة وثمان وعشرين في هجرة النبي عليه الصلوة
والسلام ما اذيعت اسرار وغرد طير في الاسرار +

فهرس ما في هذا المجلد من الأبواب

صفحة	باب	صفحة	باب
٢	كتاب النكاح	٤٢	مسائل متفرقة
٤	فصل في رضا العاقلين	٤٥	البدعات المروجة في الزواج
٤	فصل في تقيين الزوجين	٤٧	كتاب الرضاع
٨	فصل في الاستهاد	٨١	كتاب الطلاق
٥	فصل في الولي	٨٢	السنة في الطلاق
١٠	فصل في التوكيل	٨٤	الطلاق الصريح
١١	فصل في خلو الزوجين عن الموانع	١٠٣	باب الكنايات
١١	فصل في الكفاءة	١٠٤	باب نفويع الطلاق
١٢	فروع متعلقة	١٠٣	تعليل الطلاق
١٩	المحرمات	١٢٨	الشك في الطلاق
٢٤	تحريم الزانية على الزاني	١٢٨	باب طلاق المريض
٢٥	فروع متعلقة	١٣٣	باب الرجعة
٣١	في الشرط في النكاح	١٣١	باب الأيلاء
٣٨	المحبوب المشبهة للغير	١٣٧	تنبيه
٣٨	لا يثبت النكاح في عيب زال بعد العقد	١٣٨	باب الخلع
٣٢	في نكاح الكفار	١٥٥	باب الطهارة
٣٤	في المحرم	١٥٩	كفارة الطهارة
٣٩	فيما يتعلق بالمهر	١٦٣	باب اللعان
٥١	فيما يسقط الصداق	١٤١	مسائل متفرقة
٥٢	الاختلاف في قدر المهر	١٤٢	باب العدة
٥٣	من زوجت بلا مهر	١٤٥	ولم يشبهه
٥٣	لا مهر في النكاح الفاسد	١٤٧	فروع متعلقة
٥٣	فروع متعلقة	١٨١	في الاستبراء
٦١	نكاح الفضولي	١٨٣	في الإحداد
٦٢	القسم بين الزوجات	١٨٨	باب ثبوت النسب
٤٠	أولية	١٩١	الاختلاف في بلد من بلد نصف سنة

١٩٢	في الحضنة	٣٠٣	حد السرقة
٢٠٣	باب النفقة	٣٠٨	حد المحارب
٢١٤	لا تسقط النفقة بالطلاق الرجعي	٣١٠	فيمن يمتنع القتل حد
٢١٩	السكنى	٣١١	كتاب الجهاد
٢٢٢	نفقة الأقارب	٣١٢	ما غنمه الجيش
٢٢٥	نفقة البهائم	٣١٥	حكم البغاة
٢٢٥	فروع متعلقة	٣١٧	فروع متعلقة
٢٢٩	كتاب العتق	٣١٨	تكفير السلم
٢٣٠	فروع متعلقة	٢٢٠	كتاب القبط
٢٣١	كتاب الأيمان والنذور	٢٢٣	كتاب اللقطة
٢٣٦	شرط وجوب الكفارة	٢٢٣	كتاب الأبن
٢٣٦	ان حلفت على امر لا يجوز فعله	٢٢٣	كتاب المفقود
٢٣٦	الميمين على نية المستخلف	٢٢٧	كتاب الشراكة والمضاربة
٢٣٦	كفارة اليمين	٢٢٧	فروع متعلقة
٢٣٦	في النذر	٢٣١	المضارب بضارب
٢٥٣	جامع الأيمان	٢٣٥	كتاب الوقف لا يصح الوقف
٢٥٤	تنبيه	٢٣٥	على الأوداد
٢٥٤	تنبيه	٢٣٩	فروع متعلقة
٢٦٢	مسائل الميمين على أصول الأحناف	٢٤٢	براعى شرط الواقف
٢٦٩	الميمين في الأكل والشرب واللبس والكلام	٢٤٢	في إجارته
٢٨١	الميمين في الطلاق والعتاق		
٢٨٣	قاعدة		
٢٨٣	الميمين في البيع والشراء والصوم والصلوة		
٢٩١	الميمين في الضرب والقتل		
٢٩٤	كتاب الحدود		
٢٩٨	حد الزنا		
٢٩٩	حد شرب الخمر		
٣٠١	حد القذف		
٣٠٣	التعزير		
٣٠٣	الحد على المبرئين		

تمت

الماس

یہ قسمتی ہے اس جلد میں میرا غلط اور تحریفات طبع واقع ہوئی ہیں اور اکثر مقامات میں غلطی طبع
حروف پڑے ہیں جاتے اس کے ناظرین با تمہیں یہ سب اغلاط حسب محنت نامہ بناد درست فرمائیں
پھر کتاب کا مطالعہ کریں اور طلبہ کو پڑھائیں

صفحہ	سطر	نقطہ	صحیح	غلط	صفحہ	سطر	نقطہ	صحیح	غلط
۲	۱۰	بزرگہ	بزرگہ	بزرگہ	۲۷	۱	لین لک	لین لک	لا نلین لک
۴	۱۳	وخت	وخت	وخت	۲۷	۵	درجہ	درجہ	درجہ
۵	۵	بزرگہ	بزرگہ	بزرگہ	۲۸	۱	لمرین	لمرین	لمرین
۲	۲	القرب	القرب	القرب	۲۸	۷	تلقیقین	تلقیقین	تلقیقین
۳	۳	اخلا	اخلا	اخلا	۲۹	۲	موضعہ	موضعہ	موضعہ
۱۰	۱۰	للشو	للشو	للشو	۳۰	۷	نیتہ	نیتہ	نیتہ
۱۳	۱۳	اذا جری	اذا جری	اذا جری	۳۰	۷	لا یفہما	لا یفہما	لا یفہما
۵	۵	جنتک	جنتک	جنتک	۳۰	۸	لو تکھا	لو تکھا	لو تکھا
۶	۶	او ملکت	او ملکت	او ملکت	۳۰	۱۳	والشرہ	والشرہ	والشرہ
۷	۷	بعدم	بعدم	بعدم	۳۱	۱۵	تتنصر	تتنصر	تتنصر
۱۴	۱۴	فتسول	فتسول	فتسول	۳۲	۱۸	اشترط	اشترط	اشترط
۱۷	۱۷	منہا لثاھدین	منہا لثاھدین	منہا لثاھدین	۳۳	۷	موریتہ	موریتہ	موریتہ
۱۸	۱۸	المحل	المحل	المحل	۳۳	۱۷	و یجعلون	و یجعلون	و یجعلون
۵	۵	قبلتھا	قبلتھا	قبلتھا	۳۳	۷	مرا لجم علیہ	مرا لجم علیہ	مرا لجم علیہ
۹	۹	عطیہ	عطیہ	عطیہ	۳۵	۱۲	حاضر	حاضر	حاضر
۱۴	۱۴	تعیینھا	تعیینھا	تعیینھا	۳۶	۲	ان عقد	ان عقد	ان عقد
۱۷	۱۷	نیشیا	نیشیا	نیشیا	۳۷	۱۸	اذا بلغ	اذا بلغ	اذا بلغ
۹	۹	من قال	من قال	من قال	۳۷	۵	المولی	المولی	المولی
۱۱	۱۱	حاجۃ الی محمد ید	حاجۃ الی محمد ید	حاجۃ الی محمد ید	۳۸	۲	فیھا	فیھا	فیھا
۱۳	۱۳	ان شاء	ان شاء	ان شاء	۳۸	۱۰	لو اسلم	لو اسلم	لو اسلم
۱۷	۱۷	ید داود قفا	ید داود قفا	ید داود قفا	۳۹	۱۲	یتعین	یتعین	یتعین
۱۹	۱۹	اتفاقا	اتفاقا	اتفاقا	۴۰	۱۰	لو اسلم	لو اسلم	لو اسلم
۱۱	۱۱	دولیا	دولیا	دولیا	۴۱	۱۲	لو یقتل	لو یقتل	لو یقتل
۱۶	۱۶	والمصاحفہ	والمصاحفہ	والمصاحفہ	۴۲	۵	التي لا مانع	التي لا مانع	التي لا مانع
۱۲	۱۲	بملاک	بملاک	بملاک	۴۳	۵	على تراخي	على تراخي	على تراخي
۲	۲	لورمنت	لورمنت	لورمنت	۴۳	۱۵	اذا كان	اذا كان	اذا كان
۳	۳	اعني الامراة	اعني الامراة	اعني الامراة	۴۳	۵	والمبغضة	والمبغضة	والمبغضة
۱۹	۱۹	ببيع	ببيع	ببيع	۴۴	۸	بساو	بساو	بساو
۱۳	۱۳	کامل الحربہ	کامل الحربہ	کامل الحربہ	۴۴	۱۸	امامہ	امامہ	امامہ
۱۳	۱۳	مبغضة	مبغضة	مبغضة	۴۴	۱۸	امامہ	امامہ	امامہ

صفحہ	سطر	نقطہ	صحیح	غلط	صفحہ	سطر	نقطہ	صحیح	غلط
۱۲	۱۲	الاذلال	الاذلال	الاذلال	۱۱۳	۱۱۳	۱۱۳	الاذلال	الاذلال
۱۳	۱۳	او الاغنین	او الاغنین	او الاغنین	۱۱۵	۱۱۵	۱۱۵	او الاغنین	او الاغنین
۸	۸	او ضاء	او ضاء	او ضاء	۱۱۷	۱۱۷	۱۱۷	او ضاء	او ضاء
۳	۳	اذا تزوج	اذا تزوج	اذا تزوج	۱۱۸	۱۱۸	۱۱۸	اذا تزوج	اذا تزوج
۱۵	۱۵	کا لبصل التی	کا لبصل التی	کا لبصل التی	۱۲۰	۱۲۰	۱۲۰	کا لبصل التی	کا لبصل التی
۳	۳	و نفی عنہ	و نفی عنہ	و نفی عنہ	۱۲۱	۱۲۱	۱۲۱	و نفی عنہ	و نفی عنہ
۵	۵	ان کان	ان کان	ان کان	۱۲۲	۱۲۲	۱۲۲	ان کان	ان کان
۵	۵	ذکک و فله کان	ذکک و فله کان	ذکک و فله کان	۱۲۳	۱۲۳	۱۲۳	ذکک و فله کان	ذکک و فله کان
۱۷	۱۷	و وضیة	و وضیة	و وضیة	۱۲۴	۱۲۴	۱۲۴	و وضیة	و وضیة
۱۸	۱۸	شد حیتہ	شد حیتہ	شد حیتہ	۱۲۵	۱۲۵	۱۲۵	شد حیتہ	شد حیتہ
۲	۲	مشواخ	مشواخ	مشواخ	۱۲۶	۱۲۶	۱۲۶	مشواخ	مشواخ
۲	۲	ان اطعام	ان اطعام	ان اطعام	۱۲۷	۱۲۷	۱۲۷	ان اطعام	ان اطعام
۹	۹	او دخل	او دخل	او دخل	۱۲۸	۱۲۸	۱۲۸	او دخل	او دخل
۱۱	۱۱	لینشد	لینشد	لینشد	۱۲۹	۱۲۹	۱۲۹	لینشد	لینشد
۱۵	۱۵	القشاور	القشاور	القشاور	۱۳۰	۱۳۰	۱۳۰	القشاور	القشاور
۱۳	۱۳	او حللہ	او حللہ	او حللہ	۱۳۱	۱۳۱	۱۳۱	او حللہ	او حللہ
۱۹	۱۹	تنتشر	تنتشر	تنتشر	۱۳۲	۱۳۲	۱۳۲	تنتشر	تنتشر
۱۳	۱۳	قالہ قال	قالہ قال	قالہ قال	۱۳۳	۱۳۳	۱۳۳	قالہ قال	قالہ قال
۹	۹	ولین	ولین	ولین	۱۳۴	۱۳۴	۱۳۴	ولین	ولین
۶	۶	قالا ولین	قالا ولین	قالا ولین	۱۳۵	۱۳۵	۱۳۵	قالا ولین	قالا ولین
۱۱	۱۱	تادرا بتھمدید	تادرا بتھمدید	تادرا بتھمدید	۱۳۶	۱۳۶	۱۳۶	تادرا بتھمدید	تادرا بتھمدید
۹	۹	بہ نیتہ	بہ نیتہ	بہ نیتہ	۱۳۷	۱۳۷	۱۳۷	بہ نیتہ	بہ نیتہ
۱	۱	عنیت	عنیت	عنیت	۱۳۸	۱۳۸	۱۳۸	عنیت	عنیت
۷	۷	حیضتک	حیضتک	حیضتک	۱۳۹	۱۳۹	۱۳۹	حیضتک	حیضتک
۱۳	۱۳	دو قال	دو قال	دو قال	۱۴۰	۱۴۰	۱۴۰	دو قال	دو قال
۱۲	۱۲	ادا کثرہ	ادا کثرہ	ادا کثرہ	۱۴۱	۱۴۱	۱۴۱	ادا کثرہ	ادا کثرہ
۲	۲	واحدہ رجعیہ	واحدہ رجعیہ	واحدہ رجعیہ	۱۴۲	۱۴۲	۱۴۲	واحدہ رجعیہ	واحدہ رجعیہ
۵	۵	طلقتھا	طلقتھا	طلقتھا	۱۴۳	۱۴۳	۱۴۳	طلقتھا	طلقتھا
۱۰	۱۰	الکلبہ	الکلبہ	الکلبہ	۱۴۴	۱۴۴	۱۴۴	الکلبہ	الکلبہ
۱۷	۱۷	الحرج	الحرج	الحرج	۱۴۵	۱۴۵	۱۴۵	الحرج	الحرج
۵	۵	بالغفیف	بالغفیف	بالغفیف	۱۴۶	۱۴۶	۱۴۶	بالغفیف	بالغفیف
۵	۵	تشیئا	تشیئا	تشیئا	۱۴۷	۱۴۷	۱۴۷	تشیئا	تشیئا
۵	۵	و جعل لها	و جعل لها	و جعل لها	۱۴۸	۱۴۸	۱۴۸	و جعل لها	و جعل لها
۱۷	۱۷	سنہ	سنہ	سنہ	۱۴۹	۱۴۹	۱۴۹	سنہ	سنہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۰	۱۵۰	۱۵۰	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	وان کنت	وان کنت	وان کنت	۱۵۱	۱۵۱	۱۵۱	وان کنت	وان کنت
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۲	۱۵۲	۱۵۲	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۳	۱۵۳	۱۵۳	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۴	۱۵۴	۱۵۴	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۵	۱۵۵	۱۵۵	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۶	۱۵۶	۱۵۶	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۷	۱۵۷	۱۵۷	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۸	۱۵۸	۱۵۸	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۵۹	۱۵۹	۱۵۹	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۰	۱۶۰	۱۶۰	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۱	۱۶۱	۱۶۱	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۲	۱۶۲	۱۶۲	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۳	۱۶۳	۱۶۳	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۴	۱۶۴	۱۶۴	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۵	۱۶۵	۱۶۵	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۶	۱۶۶	۱۶۶	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۷	۱۶۷	۱۶۷	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۸	۱۶۸	۱۶۸	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۶۹	۱۶۹	۱۶۹	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۰	۱۷۰	۱۷۰	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۱	۱۷۱	۱۷۱	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۲	۱۷۲	۱۷۲	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۳	۱۷۳	۱۷۳	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۴	۱۷۴	۱۷۴	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۵	۱۷۵	۱۷۵	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۶	۱۷۶	۱۷۶	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۷	۱۷۷	۱۷۷	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۸	۱۷۸	۱۷۸	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۷۹	۱۷۹	۱۷۹	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۰	۱۸۰	۱۸۰	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۱	۱۸۱	۱۸۱	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۲	۱۸۲	۱۸۲	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۳	۱۸۳	۱۸۳	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۴	۱۸۴	۱۸۴	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۵	۱۸۵	۱۸۵	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۶	۱۸۶	۱۸۶	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۷	۱۸۷	۱۸۷	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۸	۱۸۸	۱۸۸	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۸۹	۱۸۹	۱۸۹	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۰	۱۹۰	۱۹۰	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۱	۱۹۱	۱۹۱	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۲	۱۹۲	۱۹۲	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۳	۱۹۳	۱۹۳	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۴	۱۹۴	۱۹۴	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۵	۱۹۵	۱۹۵	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۶	۱۹۶	۱۹۶	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۷	۱۹۷	۱۹۷	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۸	۱۹۸	۱۹۸	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۱۹۹	۱۹۹	۱۹۹	واحدہ	واحدہ
۱۷	۱۷	واحدہ	واحدہ	واحدہ	۲۰۰	۲۰۰	۲۰۰	واحدہ	واحدہ

١٠	١٤٢	لا الفوز	لا الفوز	٢٢٥	٥	البهيمه	البهيمه
١٤	١٤٣	مبغضه	مبغضه	٢٢٥	٤	مسلها	مسلها
١٩	١٤٥	كما شئت	كما شئت	٢٢٥	١٢	وحس	وحس
٢	١٤٥	طلقت	طلقت	٢٢٥	١٢	وامر بدعها	وامر بدعها
١٥	١٤٥	سبية	سبية	٢٢٥	١٤	للأمام	للأمام
١٥	١٤٥	استغناها	استغناها	٢٢٥	٤	لا يتفرغ	لا يتفرغ
١٢	١٤٥	دون النكاح	دون النكاح	٢٢٥	١٩	يدفع	يدفع
١٨	١٤٥	ان تعد	ان تعد	٢٢٥	٢	القواء	القواء
٥	١٤٥	واكادى	واكادى	٢٢٥	٩	تفدى	تفدى
١٤	١٤٥	لفظ	لفظ	٢٢٥	١	تنازع	تنازع
١٢	١٤٥	نهارا او ليل	نهارا او ليل	٢٢٥	٤	يتخير	يتخير
١٣	١٤٥	معتل	معتل	٢٢٥	١٣	كل واحد	كل واحد
٢	١٤٥	الشكوك	الشكوك	٢٢٥	١٨	تقوية الخير	تقوية الخير
١	١٤٥	خلافة	خلافة	٢٢٥	١٠	مختلفة	مختلفة
٨	١٤٥	لبنى صلح	لبنى صلح	٢٢٥	١٤	كل حالة	كل حالة
١٠	١٤٥	اذولت	اذولت	٢٢٥	٣	كثير العلماء	كثير العلماء
١١	١٤٥	فادعه	فادعه	٢٢٥	٨	الزوب	الزوب
١٥	١٤٥	شمر تلد	شمر تلد	٢٢٥	١٩	لا يجزئ	لا يجزئ
٣	١٤٥	فادعه	فادعه	٢٢٥	٢	عنده	عنده
٨	١٤٥	وتزوجت	وتزوجت	٢٢٥	٢	نذر تبر	نذر تبر
٩	١٤٥	النكاح	النكاح	٢٢٥	٤	فين قال	فين قال
١٣	١٤٥	مستبين	مستبين	٢٢٥	١٢	يطيع الله	يطيع الله
١٤	١٤٥	الكرنيه	الكرنيه	٢٢٥	١	بذل ورا الله	بذل ورا الله
١١	١٤٥	امه	امه	٢٢٥	٢	ولا الى	ولا الى
١٤	١٤٥	بارضاء	بارضاء	٢٢٥	٤	اد قال لا يبيعه	اد قال لا يبيعه
١٩	١٤٥	تتبع	تتبع	٢٢٥	٨	ونحوه	ونحوه
١١	١٤٥	السراب	السراب	٢٢٥	٥	كراع	كراع
١٧	١٤٥	وعدته	وعدته	٢٢٥	١٩	غير يرى	غير يرى
١٠	١٤٥	المخونات	المخونات	٢٢٥	١٨	لا يملكه	لا يملكه
٩	١٤٥	حلب	حلب	٢٢٥	٢	اد يجره	اد يجره
١٢	١٤٥	يقرضها	يقرضها	٢٢٥	٤	يجنب	يجنب
١٨	١٤٥	للدهقان	للدهقان	٢٢٥	١٨	كما حلف	كما حلف
١٣	١٤٥	ليس النعل	ليس النعل	٢٢٥	١١	هو النقلة	هو النقلة
١	١٤٥	دفع	دفع	٢٢٥	١٣	دخرج	دخرج
٨	١٤٥	عينته	عينته	٢٢٥	١٢	ليس اذن	ليس اذن
٨	١٤٥	الشرط	الشرط	٢٢٥	٢	بقوله	بقوله
١٥	١٤٥	فاذا البر	فاذا البر	٢٢٥	١٥	مقابله	مقابله
				٢٢٥	٣	عنته	عنته

١٣	٢٢٢	صنيفا	صنيفا	٣٠٢	١	نيسا	نيسا
٨	٢٢٢	لا يركبها	لا يركبها	٣٠٢	٣	لا يركبها	لا يركبها
٦	٢٢٢	لواكل	لواكل	٣٠٢	٥	من ماله	من ماله
٩	٢٢٢	حرف العين	حرف العين	٣٠٢	٤	لا يفهم ما يقول	لا يفهم ما يقول
١٧	٢٢٢	والبحر	والبحر	٣٠٢	٩	عزرا	عزرا
٣	٢٢٢	جنين	جنين	٣٠٢	١٢	منتر	منتر
٢	٢٢٢	فانين	فانين	٣٠٢	١٨	نصا	نصا
١١	٢٢٢	اداما	اداما	٣٠٢	١٩	نعضو	نعضو
٢	٢٢٢	ليسمونه	ليسمونه	٣٠٢	٣	فادله	فادله
٣	٢٢٢	كل زمان	كل زمان	٣٠٢	١٢	عادوا	عادوا
١١	٢٢٢	كما فرغ	كما فرغ	٣٠٢	٥	لنقطع	لنقطع
١٣	٢٢٢	دبنار	دبنار	٣٠٢	٣	قتلوا	قتلوا
٨	٢٢٢	لم يعلم	لم يعلم	٣٠٢	١٥	لم يعلم	لم يعلم
٩	٢٢٢	برضا ولم يعلم	برضا ولم يعلم	٣٠٢	٢	بروت	بروت
١٣	٢٢٢	ولا طهار	ولا طهار	٣٠٢	١٨	الصلوة والصلوة	الصلوة والصلوة
١٩	٢٢٢	اليه ولو	اليه ولو	٣٠٢	٢	فتت	فتت
١٤	٢٢٢	من الدين	من الدين	٣٠٢	٢	تادل	تادل
١٨	٢٢٢	هذه الصور	هذه الصور	٣٠٢	٢	والقاف	والقاف
١٩	٢٢٢	ثم اخرجيا	ثم اخرجيا	٣٠٢	٨	دليل	دليل
٤	٢٢٢	مختص	مختص	٣٠٢	٥	الا اله	الا اله
١٢	٢٢٢	ان اشترى	ان اشترى	٣٠٢	١	واله صف	واله صف
١٣	٢٢٢	وشئت	وشئت	٣٠٢	٢	واللا فام	واللا فام
١٨	٢٢٢	مدبرة	مدبرة	٣٠٢	١٠	سلكو	سلكو
١٩	٢٢٢	مكاتبه	مكاتبه	٣٠٢	١٥	وصاحبه	وصاحبه
١	٢٢٢	سكنوا فيه	سكنوا فيه	٣٠٢	٤	الحاسوس	الحاسوس
١١	٢٢٢	ولدته	ولدته	٣٠٢	٩	الا صلح	الا صلح
٤	٢٢٢	لا تزوج	لا تزوج	٣٠٢	١٢	كالومين	كالومين
٨	٢٢٢	بنية	بنية	٣٠٢	١٩	والشراب	والشراب
١٢	٢٢٢	لا ضربته	لا ضربته	٣٠٢	٨	العجو	العجو
١٥	٢٢٢	حضره	حضره	٣٠٢	١١	جزيرة	جزيرة
١١	٢٢٢	واجنات	واجنات	٣٠٢	١٤	وشا بهم	وشا بهم
١٢	٢٢٢	فلا تخلص	فلا تخلص	٣٠٢	١٤	تخضه	تخضه
١٣	٢٢٢	فخرج	فخرج	٣٠٢	١٨	كلا اشتراك	كلا اشتراك
١٣	٢٢٢	لنفسه	لنفسه	٣٠٢	٥	وخفف	وخفف
٢	٢٢٢	لا يتولا	لا يتولا	٣٠٢	١٩	السلام وتروها	السلام وتروها
١٠	٢٢٢	يحضر	يحضر	٣٠٢	٣	فلا تفسد	فلا تفسد
١٥	٢٢٢	اهترفت	اهترفت	٣٠٢	٥	والكاف	والكاف
١١	٢٢٢	عص	عص	٣٠٢			

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

الحمد لله على توفيقه لطبع

الجلد الثالث
من

نزل الابرار

من
فقه النبي المختار

لادرج البارع المحدث المحقق المولوى وحيد الزمان الحيدى آبادى

باهتمام العبد الامسى محمد ابى القاسم البزار سى

في مطبع سعيد المطابع في بلد بنارس

١٣٢٨

٣١٨	٤	اداء الغرض	اداء الغرض	٣٢٣	٤	اداء اقا صا	فان اقامها
٣١٩	٨	اداء الرحمة	اداء الرحمة	٣٢٤	٨	اضارب	المضارب
٣٢٠	١٢	النصب	النصب	٣٢٥	٢	ربح	ربح
٣٢١	١١	حكم	حكم	٣٢٦	١٤	مضار	مضار
٣٢٢	١٨	له الجبالة	له الجبالة	٣٢٧	١١	الى	الى
٣٢٣	١٦	انتقص	انتقص	٣٢٨	٣	ضار	ضار
٣٢٤	١٣	من بعضهم	من بعضهم	٣٢٩	٢	دق احر والنوا	ليبق احر والنوا
٣٢٥	٢	اخضر	اخضر	٣٣٠	٥	الشيء بن موده	الشيء بن موده
٣٢٦	١٢	في قدر ثمنه	في قدر ثمنه	٣٣١	٤	لسم به سه	لسم به سه
٣٢٧	١٤	فيهما	فيهما	٣٣٢	١٤	منكون	منكون
٣٢٨	١٩	ذمهما	ذمهما	٣٣٣	١٤	دافع	دافع
٣٢٩	٢	مشتها	مشتها	٣٣٤	٣	ترنيها	ترنيها
٣٣٠	٤	آلات	آلات	٣٣٥	١٥	الا تقات	الا تقات
٣٣١	٥	وتقيم	وتقيم	٣٣٦	١٣	فكذلك	فكذلك
٣٣٢	٩	ما ذكره	ما ذكره	٣٣٧	١٥	لكن لا يلزم	لكن لا يلزم
٣٣٣	١١	عقوبة	عقوبة	٣٣٨	١٢	يريدون	يريدون
٣٣٤	١٩	ولو كانت الدار مشتركة	ولو كانت الدار مشتركة	٣٣٩	٤	ملكه	ملكه
٣٣٥	١	بين رجلين فباع	بين رجلين فباع	٣٤٠	٨	الى الباقي او من شئ	الى الباقي او من شئ
٣٣٦	١	بنيامين او بنه	بنيامين او بنه	٣٤١	٢	دنيا	دنيا
٣٣٧	١	من بيت حيين فلان	من بيت حيين فلان	٣٤٢	٩	ومن ثلاث	ومن ثلاث
٣٣٨	١	يبطل البيع اما لو باع	يبطل البيع اما لو باع	٣٤٣	٤	لا ترد	لا ترد
٣٣٩	١	حصة من غير تعيين	حصة من غير تعيين	٣٤٤	٤	من ثلاث	من ثلاث
٣٤٠	١	جاز	جاز	٣٤٥	١	مطعمه الرن	مطعمه الرن
٣٤١	٩	وان اديا	وان اديا	٣٤٦	٩	بف	بف
٣٤٢	٢	فطلبه	فطلبه	٣٤٧	٢	هو الوارث او امره في	هو الوارث او امره في
٣٤٣	١	ما اقرضه	ما اقرضه	٣٤٨	٥	ما به من اسد الله	ما به من اسد الله
٣٤٤	٥	لغنه اخذ	لغنه اخذ	٣٤٩	٣	لشع وشئ الحافه	لشع وشئ الحافه
٣٤٥	٢	ربوا	ربوا	٣٥٠	١٤	عقوة	عقوة
٣٤٦	٢	نفدت	نفدت	٣٥١	٩	ولا شتم	ولا شتم
٣٤٧	١٤	ومثله	ومثله	٣٥٢	١٢	نسبه	نسبه
٣٤٨	١٦	اقترا	اقترا	٣٥٣	٢	تفتنا	تفتنا
٣٤٩	٣	ولا تفند	ولا تفند	٣٥٤	٤	بالشهوة	بالشهوة
٣٥٠	١٢	بضم	بضم	٣٥٥	١٧	اجازة	اجازة
٣٥١	١٥	غرم	غرم	٣٥٦	١٠	الاختاب	الاختاب
٣٥٢	١٤	المضاربة	المضاربة	٣٥٧	٥	كل	كل
٣٥٣	١	ثلاثة	ثلاثة	٣٥٨	٤	يحبسه	يحبسه
٣٥٤	٢	مع الفان	مع الفان	٣٥٩	٥٠	بنين	بنين